افكار
حول القضية الفلسطينية

الاستاذ الدكتور

نديم عيسى الجابري

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

بغداد ٢٠٢٠

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

(يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ)

(سورة البقرة: الآية ٤٧)

الاهداء

الى الشعب الفلسطيني الصامد .....

الى شهداء فلسطين الابرار .....

اهدي هذا الجهد المتواضع .....

المحتويات

المقدمة .....

الفصل الاول : المرأة في الجيش الاسرائيلي .....

الفصل الثاني : الاحزاب و الكتل الهامشية في اسرائيل .....

الفصل الثالث : البعد الفكري في مواقف الدول الاسيوية من القضية الفلسطينية في الامم المتحدة .....

الفصل الرابع : اسرائيل و اوربا الشرقية بين الماركسية و البيروسترويكا .....

الفصل الخامس : قضية القدس في ضوء قرارات الامم المتحدة ...

الفصل السادس : خطر الفكر الاستيطاني الصهيوني على دول الطوق العربية .....

الفصل السابع : مركز الدراسات الفلسطينية : الواقع و الطموح .....

الفصل الثامن : الاصولية الحاريدية و التسوية .....

الفصل التاسع : الاصولية الصهيونية و التسوية .....

الفصل العاشر : حق عودة اللاجئين الفلسطينيين : المسوغات و المعوقات .....

الخاتمة .....

المقدمة :

تعد القضية الفلسطينية واحدة من اهم المشكلات الدولية التي شهدها التاريخ السياسي المعاصر للعالم . و لقد عجز النظام الدولي الثنائي القطبية من تلمس الحلول الواقعية لتلك المشكلة المتفاقمة . كما عجز النظام الدولي الاحادي القطبية من تلمس الحل الموضوعي للمشكلة الفلسطينية . بما فيها الاطروحة الامريكية التي اطلق عليها (صفقة القرن) .

فضلا عن ذلك ، لم تتمكن الحلول الجزئية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط من ايجاد حل مناسب لتلك المشكلة المعقدة . اذ نلاحظ ان اتفاقيات السلام التي عقدتها اسرائيل مع مصر و الاردن لم تتمكن من حل المشكلة و تسويتها . و لم تتمكن الاتفاقيات التي عقدتها اسرائيل مع السلطة الفلسطينية من حل المشكلة و تلافي ارهاصاتها .

عليه ، بقيت القضية الفلسطينية تراوح ما بين الحرب و السلام لتبقي باب الصراع مفتوحا على مصراعيه و حسب تغير موازين القوى او حسب معطيات النظام الدولي و توازناته .

و قد جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على جوانب اساسية من القضية الفلسطينية . و مثل حصيلة جهود فكرية للمؤلف ، قام من خلالها بكتابة مجموعة من البحوث العلمية في المدة المحصورة ما بين (١٩٨٨ – ٢٠٠٢) . و جمعها في هذا الكتاب لتكون مادة اساسية للباحثين و المعنيين بالشأن الفلسطيني .

الفصل الاول

المرأة في الجيش الاسرائيلي

(كتب في حزيران ١٩٨٨)

الفصل الاول

المرأة فى الجيش الاسرائيلى

المقدمة :

المبحث الاول : نبذة تاريخية لإسهام المرأة اليهودية في العمل العسكري : -

المطلب الاول : اسهام المرأة اليهودية في العمل العسكري للمدة ١٩٠٧ ــ ١٩٣٩

المطلب الثاني : اسهام المرأة اليهودية في العمل العسكري للمدة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٨

المبحث الثاني : نشأة الجيش النسائي الاسرائيلي :

المطلب الاول : اسباب نشأة الجيش النسائي و اطاره القانوني

المطلب الثاني : تنظيم الجيش النسائي و تدريبه و مهامه .

المبحث الثالث : مشكلات الجيش النسائي الاسرائيلي :-

المطلب الاول : المشكلات الاجتماعية

المطلب الثاني : المشكلات السياسية

الخاتمة :

المقدمة : -

لا شك ، ان تأسيس الجيش النسائي الاسرائيلي يعد واحدة من التجارب الجديرة بالدراسة و التمحيص . كونها تجربة متفردة في المنطقة ، و تكاد تكون اسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض على النساء خدمة الزامية في وقت السلم .

ان هذا المسوغ لوحده يقتضي التطرق لهذه التجربة ، و تسليط الضوء عليها . فكيف اذا كان هذا الجيش معدا بشكل او باخر لتنفيذ المخططات الاسرائيلية على حساب المنطقة العربية .

عليه ، لابد من تغطية هذه الظاهرة ، و التعرف على ماهيتها و دورها في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . بغية وضع الخطط العربية الكفيلة بالتصدي لها و احتوائها اذا كانت تحمل بين طياتها تهديد جديا للأمن القومي العربي . و العمل على تشجيعها اذا كانت ظاهرة سلبية في بنيان الدولة و المجتمع الاسرائيلي .

من هنا ، فأن الفرضية التي ينطلق منها البحث تكمن في محاولة التوصل الى حقيقة هذا الجيش ، من حيث نشأته و اسباب نشأته . علاوة على التعرف على اطاره القانوني و التنظيمي و الاداري و التدريبي . و هل هو كما تصوره الدعاية الصهيونية جيش فعال و له اسهاماته الجادة في العمليات و المهام العسكرية الاسرائيلية ، ام انه بخلاف ذلك لا يسهم بأي دور عسكري . ام ان له مهام عسكرية معينة ينفرد بها عن مهام المجندين ؟

و ما هي الافضليات التي يقدمها للمؤسسة العسكرية و للمجتمع الاسرائيلي ؟ و ما هي المعوقات التي تحد من دوره في الجيش و المجتمع ؟

و من اجل تغطية هذه التساؤلات كلها ، و الاجابة عنها بشكل اكاديمي قسمنا البحث الى مقدمة و ثلاثة بحوث و خاتمة كما هو واضح في محتويات هذا الفصل في الصفحة السابقة .

المبحث الاول :

نبذة تاريخية عن اسهام المرأة اليهودية في الجيش الاسرائيلي :

قبل التطرق لوضع و مهام المرأة في الجيش الاسرائيلي في الوقت الراهن ، لابد ان نعطي نبذة تاريخية عن اسهام المرأة اليهودية في العمل العسكري الصهيوني قبل نشأة الدولة ، لكي نتبين الجذور التاريخية التي مهدت الطريق لإنشاء الجيش النسائي في اسرائيل .

المطلب الاول :

اسهام المرأة اليهودية في العمل العسكري للمدة ١٩٠٧ ــ ١٩٣٩ :

عندما بدأت حركة الغزو الاستيطاني الصهيوني تتجه نحو فلسطين بشكل جدي عام ١٨٧٠ ، اخذت فكرة انشاء قوة يهودية مسلحة تطرح نفسها بإلحاح لدى القيادات الصهيونية . و ما ان استقرت الحال بالغزاة في المستعمرات التي اقاموها حتى انشأوا عام ١٩٠٧ اول قوة مسلحة منظمة ، حملت اسم (منظمة الحرس اليهودي ــ هاشومير) .[١] و قد انخرطت المرأة اليهودية كعضو في هذه المنظمة .[٢] و التي اخذت على عاتقها تنفيذ المرحلة الاولى من الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين .

و حينما شرع اليهود في فلسطين بأنشاء اللواء اليهودي للانضمام الى القوات البريطانية في العام الاخير من الحرب العالمية الاولى ، تقدم عدد كبير من اليهوديات للتطوع في هذا اللواء بقيادة (راشيل يانثيت) . و ذهب بعضهن الى حد المطالبة بالعمل العسكري المباشر كالرجال تماما . اما الباقيات فقد رأين الاسهام في المجهود الحربي بالعمل كطاهيات و ممرضات و غسالات . و قال القسم الاخر بأن ليس لهن الحق بالإصرار على نوع العمل الذي يفضلنه ، فهن مستعدات للقيام بأي عمل يطلب منهن لخدمة المجهود الحربي . لذا توجب عليهن ان يخدمن اللواء حسب الحاجة .[٣]

و في شباط ١٩١٨ مرت اول كتيبة يهودية في عرض شوارع لندن . و انتقلت بعد ذلك الى فلسطين . و تلقاها (موسى سميلانكي) ،[٤] الذي حظر الى معسكر

اللواء اليهودي ، و اعلن ان لديه الفا و خمسمائة متطوع مهم خمسمائة فتاة يرغبن بتشكيل مجموعة (درع داود الحمراء) اي الصليب الاحمر اليهودي .[٥]

و خلال الحرب العالمية الاولى ، عملت المرأة اليهودية في مجال التجسس و الاعمال التخريبية . و نشطت في تلك المدة ، الخلايا التجسسية الصهيونية التي تعمل لصالح بريطانيا . و من ابرز هذه الخلايا (فرقة نيلي التجسسية) التي كانت مهمتها رصد التحركات العسكرية التركية في بلاد الشام و تركيا ، و العمل على تخريب الملاحة في مضيق الدردنيل . و في عام ١٩٢٤ قال النقيب البريطاني (ريموند سافاج) احد ضباط استخبارات الجنرال اللنبي (كان في قيادة هذه المجموعة فتاة يهودية اسمها (سارة اورنشون) مواليد ١٨٩٠ ، شاركت في الاعمال التجسسية . و بعد الاتصال مع احد ضباط الاستخبارات البريطانيين في القاهرة الملازم (ووسلي) اتفق ان تقوم سارة و فرقتها بتقديم المعلومات التجسسية الى سفينة بريطانية تقترب في وقت محدد من الصخور الساحلية قرب عتليت . و بقيت هذه الفرقة تمارس التجسس الى ان القي القبض عليها عام ١٩١٨ حيث انتحرت (سارة اورنشون) .[٦]

و خلال الثورات الفلسطينية المتتالية عام ١٩٢٩ و ١٩٣٦ و ١٩٣٩ اسهمت المرأة اليهودية في الدفاع عن المستعمرات . اذ تجندت اليهوديات ، و حمت حاملات السلاح منهن خطوط المواصلات اليهودية .[٧]

و من اجل تشجيع الفتيات اليهوديات على الانضمام للهاغاناه ، و الاسهام في العمل العسكري ، و نزولا عند طلب مؤسسة المرأة العاملة اليهودية فقد تأسست في قيادة الهاغاناه العامة دائرة خاصة بالمرأة . وضعت تحت ادارة (شولونيت كليباناو) .[٨]

و من الجدير بالذكر بهذا الصدد ، انه قد جاء في اول دستور لمنظمة الهاغاناه الذي صدر عام ١٩٢٤ ، ان منظمة الهاغاناه منظمة عسكرية سرية و ان ابوابها مفتوحة امام كل عبري و عبرية ممن بلغوا سن السابعة عشرة .[٩]

و في بداية الثلاثينات ، تم في حيفا استخدام مركز منظمة نجمة داود كمركز سري لتجنيد الاعضاء في صفوف المنظمة . حيث تم تسجيل العضوات المتطوعات في نجمة داود الحمراء على اوراق خضراء . و بعد مدة من التجربة و اثبات اخلاصهن لليشوف [١٠] و للمنظمة يتم الحاقهن بصفوف الهاغاناه ، و عندها يتم تسجيل اسمائهن في اوراق بيضاء .[١١]

المطلب الثاني :

اسهام المرأة اليهودية في العمل العسكري للمدة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٨ :

خلال الحرب العالمية الثانية اخذت الهاغاناه على عاتقها مهمة تنظيم القوى العسكرية اليهودية من اجل تحقيق اهدافها . و لهذا الغرض تم تحديد (نظام الخدمة العامة) ، الذي نص على تنظيم قوات الامن و الدفاع ضمن ثلاثة فئات هي : -

١ – جيش الحراسة (حيل همشمار) .

٢ – الجيش الميداني (حيل ساديه) .

٣ – جيش الشعب او كتائب الخدمة الوطنية .

و قد تم تجنيد النساء في جيش الحراسة ، علاوة على الرجال ، للإعمار التي تتراوح بين ١٨ ــ ٣٥ عاما . اما جيش الشعب ، فيضم الشبان و الشابات الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ ــ ٣٦ عاما .[١٢]

و في غضون اشهر قليلة من عام ١٩٤٢ ، تشكل فيلق النساء اليهوديات التابع للجيش البريطاني ، و الذي اشترك في اكثر من ثلاثة الاف مهمة في فلسطين ضد العرب . ثم ترك الجيش البريطاني عددا كبيرا منهن ليلتحقن بعد اكمال التدريبات العسكرية بالمنظمات الصهيونية ، مثل (اشتيرن) و (الارغون) . و ابرز مقاتلات تلك المدة (غيئولا كوهين) .[١٣]

و وفقا لما اورده (بيجال الون) في كتابه (درع داود) تطوع حوالي (٤٠٠٠) امرأة يهودية . خدمن في فروع خدمة المجندات البريطانيات المختلفة خلال الحرب العالمية الثانية .[١٤]

و قد وصلت حركة التجنيد ذروتها خلال معركة العلمين عام ١٩٤٢ . اذ نجح مركز التجنيد اليهودي بإدخال حوالي ٢٠ الف رجل وامرأة في الخدمة العسكرية . و قد عملت المتطوعات كممرضات و سائقات .[١٥]

و ضمت (البالماخ) [١٦] التي اسست عام ١٩٤٢ من النساء . حيث ان عددهن بلغ في بعض سرايا البالماخ ٣٥ % .[١٧] و تلقين تدريبا خاصا على اعمال التخريب و الاستطلاع . و اصبحت المفرقعات سلاحا شخصيا للنساء المجندات .[١٨]

و عندما اسست الهاغاناه و الارجون و اشتيرن ايام الانتداب البريطاني على فلسطين ، محطات سرية للإذاعة ، كانت النساء مسؤولات عن ادارتها او شاركن مشاركة فعالة بذلك . اما القسم الخاص بالمرأة فكانت مهمته تعليم الامهات كيفية الدفاع عن انفسهن و عن اولادهن . هذا و قد قمن ابان الانتداب البريطاني بالسطو على مخازن الاسلحة و تهريبها .[١٩] و ساهمن الى جانب الشباب في تمهيد الشواطئ الفلسطينية لاستقبال المهاجرين المهربين غير الشرعيين . و قمن بعمليات الحراسة و الاسعافات الاولية . و عملن على اجهزة اللاسلكي . و واكبن القوارب ابان عمليات الانزال . كما ان بعضهن اشتركن في نسف خطوط السكك الحديدية . [٢٠]

و بعد ان وافقت بريطانيا على مطلب الهاغاناه بتدريب اليهود على اعمال المظليين عام ١٩٤٣ ، تقدم مئات من اعضاء البالماخ بطلبات تطوع في هذه الوحدة الجديدة . و تم اختيار (٢٤٠) منهن متطوعا للتدريب . الا ان الذين اجتازوا الاختبارات النهائية كان عددهم ٣٢ فردا فقط من بينهم ٣ فتيات .[٢١] و قد القي ٣١ منهم بواسطة المظلات في رومانيا و المجر لتنظيم حركة مقاومة النازية فيها . و كان من ضمن هؤلاء بعض النسوة مثل (حنا سيزنج) التي تمكن الالمان من اعتقالها و اعدامها .[٢٢]

و بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، انتقلت المتطوعات في الفيلق اليهودي النسائي ، بعد ان تدربن على العمل العسكري فيها ، الى الهاغاناه و غيرها من المنظمات الصهيونية في فلسطين مثل الارغون و اشتيرن . و قد اشتركن في مقاومة الهجمات العربية على المستعمرات اليهودية . و في العمليات الهجومية ضد المؤسسات البريطانية للاستيلاء على الاسلحة و الذخائر و اطلاق سراح المهاجرين غير الشرعيين من المعسكرات التي وضعوا فيها . و ابان الحصار العربي للقدس اشتركت اليهوديات العاملات في الهاغاناه في العمليات العسكرية تحت امرة (راشيل تزاباري) و التي اصبحت فيما بعد عضو في الكنيست الاسرائيلي .[٢٣]

و اكد (ايجال الون) في كتابه (درع داود) ، انه خلال حرب ١٩٤٨ قاتلت النساء في صفوف وحدات الهاغاناه . و قتل بعضهن و السلاح في ايديهن . و اخريات فضلن الموت على التسليم . كما فعلت الفتيات العشرون في كفر الزيتون عندما اوشكن على الوقوع في الاسر بيد افراد الفيلق العربي ، اذ قتلن انفسهن بتفجير القنابل اليدوية التي بحوزتهن . و هناك الكثيرات من اللواتي عملن ضمن الحركات السرية و نقل الاسلحة . و صنعن القنابل اليدوية في السراديب . و اشتغلن في ادارة الاستخبارات و غيرها مما ادى الى موت المئات منهن ، على حد قوله .

[٢٤] و مع تحول الهاغاناه الى جيش نظامي ، انتقلت النساء من الصفوف الامامية الى الصفوف الخلفية ، خصوصا . بعد ان وقعت دورية نسوية صهيونية في كمين للثوار الفلسطينيين على طريق القدس اثناء معارك ١٩٤٨ . حيث قررت القيادة الصهيونية على اثر تلك الواقعة حصر النشاط العسكري للمرأة اليهودية في الخطوط الخلفية . [٢٥]

من خلال هذه النبذة التاريخية ، يتبين ان للمرأة اليهودية اسهام فاعل في الجهد العسكري الصهيوني بشكل او باخر . و هذا الاسهام كان قد مهد الطريق لإنشاء سلاح النساء الاسرائيلي و تنظيمه وتأطيره قانونيا في اعقاب تأسيس الكيان الصهيوني . و هذا ما سنعرج عليه في المبحث اللاحق .

المبحث الثاني :

نشأة الجيش الاسرائيلي :

يعد انشاء الكيان الصهيوني في ٢٨ ايار ١٩٤٨ طفرة نوعية في هذا المضمار . اذ قررت قيادة الجيش الاسرائيلي تشكيل الجيش النسائي بشكل رسمي . و قد اقترح رئيس الوزراء في ذلك الوقت و وزير الدفاع دافيد بن غوريون ان يطلق عليه تسمية (صنف مساعدة النساء) و يرمز له بالعبرية (حين) .[٢٦]

و قد عهد للمجندة (مينا روجوزيك بن تسفي) و هي من الهستدروت بتنظيم الجيش النسائي بوصفها رئيسة لصنف النساء ، الذي بقي صنفا مستقلا عن غيره من الصنوف منذ بداية تكوينه ، و له قيادة خاصة به . و يتكون من كتائب و سرايا ، و تشرف عليه ضابطات .[٢٧]

المطلب الاول : اسباب نشأة الجيش النسائي و اطاره القانوني : -

اولا : اسباب نشأة الجيش النسائي :

تكمن وراء انشاء الجيش النسائي في اسرائيل عدة اسباب ، يمكن اجمالها بما يأتي :

١ – جعل اقصى عدد من الرجال يتفرغون للمهام الميدانية الحربية في الوقت الذي تقوم به النساء بتأدية الوظائف الادارية و الخدماتية التي تفسح المجال امام توفر اكبر عدد ممكن من الجنود لإرسالهم الى جبهات القتال .[٢٨] و هو توفير بالغ الاهمية (لأمة صغيرة) فقيرة في قواها البشرية بصورة مزمنة .[٢٩]

و بهذا الصدد ، ذكر اللواء موشيه بيلد قائد السلاح المدرع الاسرائيلي السابق في لقاء مع المراسلين العسكريين للصحف الاسرائيلية ، و نشرته صحيفة (ها ارتس) في ١٠ / ١٠ / ١٩٧٤ ان (مشكلة الجيش الاسرائيلي الرئيسية كي يواصل زيادة قوته هي الطاقة البشرية ، فالحديد نحصل عليه ، و لكننا نحتاج الى مزيد من الرجال ....) .[٣٠] و من هنا يساهم الجيش النسائي في سد هذه الثغرة الديمغرافية . و يعمل على دعم القدرة القتالية للجيش الاسرائيلي .

٢ – ان تماسك الكيان الصهيوني و ديمومته مرهون ، و الى حد كبير ، باستمرار و تعميق الكراهية ضد العرب و الفلسطينيين . و نظرا لدور المرأة (الام) في تربية طفلها و رعايته ، فأن اشتراكها في عمليات التعبئة العسكرية ، و خضوعها لدورات

التثقيف السياسي ، الذي يهدف الى تعميق هذه الكراهية ، يؤهلها بالنتيجة لأن تنقل الى طفلها العقلية الشوفينية و الافكار الصهيونية التوسعية .

٣ – ان المجتمع الاسرائيلي مؤلف من مجموعة من الثقافات المتناقضة ، و التي تفرض خضوع السكان الى نوع من الحياة المشتركة من خلال الخدمة الاجبارية . فالجيش الاسرائيلي يلعب دورا اساسيا في التقريب بين اليهودي الشرقي و الاخر الغربي . و بالتالي يصبح اشتراك المرأة الاسرائيلية في العمل العسكري يهدف الى ايجاد هذه اللحمة بين فئات المجتمع ، و التي ما تزال مهددة بالتفكك .[٣١] و لذلك احتسب القادة الصهاينة و في مقدمتهم (غولومب)مؤسس الهاغاناه ، ان اقامة العسكرية الاسرائيلية ضرورة سيكولوجية و ثقافية لتحويل (المضطهد) في المنفى الى عبري مستقل في (وطنه) على حد قوله .[٣٢] و تؤكد (ستيلا ليفي) قائدة سلاح النساء السابقة على ان المرأة (خلال الحياة العسكرية تتبدل ، فهي تدخل اليه شابة لتخرج منه امرأة بالغة و اسرائيلية بدلا من تونسية او المانية او يمنية) .[٣٣]

٤ – ان تطبيق الخدمة الاجبارية على النساء الاسرائيليات يأتي ضمن السياسة الصهيونية الرامية الى اقناع كل اسرائيلي بأنه معني مباشرة بالقتال و بالدفاع عن وطنه .[٣٤] و بهذا الصدد قالت ستيلا ليفي (ان اول واجب للجيش النسائي هو جعل المرأة تشعر بأنها ضرورية في الدفاع عن البلاد . فنحن لا نريدها ان تكون بعيدة عن هذه المغامرة المثيرة ، التي هي صنع امة جديدة . و نحرص على مشاركتها فيه بنفس حقوق و واجبات الرجل ....) .[٣٥] لذلك ، يتم تأهيل النساء للدفاع عن انفسهن ، و عن بيوتهن . و اشراكهن في المتطلبات الامنية لإسرائيل .[٣٦]

٥ – و هناك افضلية كبيرة لخدمة البنات في الجيش الاسرائيلي ، حيث ان الجيش بالنسبة للبنات من الطبقات الفقيرة ليس اقل من لقاء مع عالم اخر . و هذه فرصة لا تتكرر لتعلم مهنة و انظمة عمل و تحسين معرفة اللغة العبرية و اقتناء الخبرة .[٣٧] و لا شك ان في كل ذلك تكمن فوائد اقتصادية للمجتمع الاسرائيلي .

ثانيا : الاطار القانوني للجيش الاسرائيلي :

يخضع اليهود جميعا المقيمين في اسرائيل اقامة دائمة لأحكام قانون الخدمة العسكرية الالزامية الصادر في ١٥ ايلول ١٩٤٩ . كما تطبق احكام هذا القانون على بعض الفئات غير اليهودية .[٣٨]

و تحدد المادة الاولى من القانون المذكور ، سن الجندية للإناث من ١٨ – ٣٤ عاما . و بموجب التعديل الذي جرى على هذا القانون في ٣١ اب ١٩٥٢ رفع الحد الاعلى لسن الجندية بالنسبة للنساء الى ٣٨ عاما . و لكن الفقرة (د) من المادة

الرابعة تعطي السلطات العسكرية حق دعوة اي شخص مقيم عادة في اسرائيل و بلغ السابعة عشرة من العمر ان يتقدم لتلك السلطات ليجري تسجيله لغايات الخدمة العسكرية كما لو كان قد بلغ سن الجندية المحدد في المادة الاولى . [٣٩]

و طبقا للتعديل الصادر عام ١٩٥٩ تجند النساء اللواتي تتراوح اعمارهن بين ١٨ – ٢١ عاما لمدة سنتين . اما اذا اقدما الى اسرائيل و كان عمرها فوق ٢٧ عاما فهي ملزمة بالخدمة الالزامية لمدة ١٨ شهرا فقط .[٤٠]

و بعد انتهاء الخدمة الالزامية تؤدي المرأة خدمة احتياطية لمدة ٣١ يوما كل سنة حتى سن الثامنة و الثلاثين . و بعد ذلك تخفض مدة الخدمة الاحتياطية لتصبح اربعة عشر يوما في السنة .[٤١]

اما المكلفات في الوحدات الفنية فيتم استدعائهن للخدمة كل ثلاثة شهور لمدة اسبوع واحد . و ذلك كي يبقن على صلة مستمرة باختصاصاتهن الفنية في الجيش .[٤٢]

و يجري تجنيد الاسرائيليات على ثلاثة دفعات من كل عام . الدفعة الاولى في شهر نيسان ، و الثانية في شهر اب ، و الثالثة في شهر كانون الاول .[٤٣] و تقوم لجنة من الضباط بمقابلة المجندات و التحدث اليهن في ما يشبه الامتحان ، لتوزيعهن على الاعمال حسب استعداد كل واحدة منهن .[٤٤] و من الجدير بالذكر ، انه يحق لأي مجندة ان تكمل دراستها الجامعية على نفقة الدولة ، شرط ان تتعهد بالخدمة في الجيش ضعف المدة التي امضتها في الجامعة حتى و لو تزوجت او انجبت خلال هذه المدة .

و تحدد المادة الحادية عشرة من القانون الحالات التي تؤدي الى اعفاء النساء من الخدمة ، و هي :

١ – اذا اقتنع وزير الدفاع بأن مقيما عاديا معينا لا ينوي الاستقرار في المنطقة التي يطبق فيها قانون (دولة اسرائيل) فيحق له بأن يعفي المواطن (ذكرا ام انثى) من الخدمة المفروضة بموجب هذا القانون .

٢ – تعفى من خدمة الدفاع والدة الطفل والمرأة الحامل .

٣ – تعفى من موجبات الخدمة النظامية المرأة المتزوجة .

٤ – ان انثى في سن الجندية تصرح بأن اسبابا تتعلق بالضمير او بالمعتقد الديني تمنعها من القيام بخدمة الدفاع ، فأنها تعفى من موجبات خدمة الدفاع بالطريقة التي تنص عليها الانظمة التطبيقية .[٤٥]

٥ – اضف الى ذلك ، تعفى من الخدمة المرأة المصابة بمرض عقلي او لا تساعدها صحتها على تأدية الخدمة .[٤٦]

المطلب الثاني :

تنظيم الجيش النسائي و تدريبه و مهماته : -

اولا : التنظيم و التدريب : -

تتبع المرأة في الجيش الاسرائيلي الى (سلاح النساء) ، و هي وحدات مستقلة من الناحية الادارية الى حد ما ، و لها قائدة تحمل في معظم الاحيان رتبة عقيد .[٤٧] بيد ان انشاء قيادة خاصة للنساء لا يعني انها قيادة تكتيكية او تدريبية ، و انما قيادة تهتم بالشؤون الناتجة عن وجود المرأة في الجيش .

و على هذا الاساس ، فأن النساء في الجيش الاسرائيلي يشكلن صنفا خاصا منفصلا ، له ضباطه من النساء ، و له جهازه الاداري ، و له ضبطه ، و حتى لو كن تابعات لوحدات اخرى بعيدة تتكون كلها من الرجال فأنهن يعتمدن على ضباط من النساء ، و لهن وحدهن الحق في فرض الاجراءات الانضباطية عليهن .[٤٨]

و من الجدير بالذكر ، ان قيادة الجيش النسائي الاسرائيلي ترتبط برئاسة الاركان العامة .[٤٩]

و تؤكد قائدة سلاح النساء السابقة (ستيلا ليفي) على ان للجيش النسائي نظام يسير عليه ، و جهاز اداري خاص ، و له ايضا اطاراته الدائمة في الجيش الفعلي . و اذا كانت المجندات لا يقضين في معسكرات التدريب الا خمسة اسابيع فقط ، فأن تلميذات نواب الضباط يقضين ثلاثة اشهر اضافة للمدة السابقة . و بعد هذا لهن الخيار في ان يصبحن معلمات او يواصلن دراستهن ليصبحن ضباط احتياط . و اذا اردن هذا ، يتحتم عليهن اجتياز امتحان كامل تجريه لجنة خاصة تسألهن اسئلة عامة و شاملة قبل ان يسمح لهن بمواصلة دورة اضافية تدوم ستة اشهر . و من بين المتطوعات يتم اختيار الدائمات اللواتي سيشكلن الاطار الدائم للجيش النسائي . و تتعهد الفتيات المتطوعات في هذه الحالة بالخدمة في الجيش مدة سنة واحدة او ثلاثة سنوات . و يمكنهن خلال هذه المدة من الزواج و انجاب الاطفال . و عند الحمل يواصلن العمل حتى الشهر السابع ، و لهن الحق في ارتداء لباس خاص ملائم . و

بعد الشهر السابع يتمتعن بإجازة تدوم ثلاثة اشهر براتب كامل . و ان اردن اجازة لمدة سنة فتكون بدون راتب .[٥٠]

و هناك ، مبادئ خاصة متبعة مع المجندة بخصوص مواضيع السكن و الخفارة و التطبيب و المحاكمة . فالشيء المتبع هو ان يكون محل مبيت المجندة بعيد عن محل مبيت الجندي . و عندما تبقى المجندة داخل المعسكر فأن من الواجب ان يكون برفقتها عدد اخر من المجندات و لا تكون وحدها . و في موضوع الخفارة يجب ان تتواجد في مكان الخفارة مجندتان على الاقل .[٥١] و تتمتع المجندة بإجازة اعتيادية لمدة اربعة ايام كل ثلاثة اشهر . و تمنح كل شهر اجازة نهاية الاسبوع . كما يحق لها التمتع بإجازة عائلية في بعض المناسبات كالزواج و الوفاة و ما شابه ذلك . و في الحالات الخاصة تحصل المجندة على اجازة تصل الى ثلاثون يوما .[٥٢]

و يفسح المجال للفتاة التي ترغب في البقاء في الجيش بعد انتهاء خدمتها النظامية حق البقاء في الخدمة كضابطة ادارة ، و ضابطة شؤون اجتماعية ، و ضابطة تثقيف ، و ضابطة حرفية ، و غيرها . و يتساوى راتب الضابط و الضابطة في الجيش الدائم .[٥٣]

و في عهد رئيستي صنف النساء (دينا فوت و ستيلا ليفي) بدأ الاهتمام بملابس المجندة بحيث يساير متطلبات العصر . كما حرص على ان تكون التدريبات الجسمانية و الرياضية ملائمة لجسمها كامرأة . و في عهد ستيلا تم توسيع الملاك القيادي و الحرفي في الصنف . و في مدة خدمتها ازدادت العمليات الفدائية داخل المدن الصهيونية ، و لذلك وجدت ان هناك حاجة لإقامة وحدة للمجندات داخل سلك الشرطة . و اجتازت الفتيات دورات خاصة في هذا الصدد . و يلاحظ ان المجندات لم يتدربن في هذا الصنف الا على استخدام السلاح الشخصي (البندقية او رشاش عوزي) .[٥٤]

و ينص برنامج التدريب الاسرائيلي على جعل التدريب الزاميا للرجال و للنساء من سن ١٥ – ٤٩ عاما . و يتم هذا التدريب في المؤسسات الاتية :

١ – سن ١٥ – ١٨ في نطاق (الجدناع) .[٥٥]

٢ – سن ١٨ – ٢١ في الخدمة الالزامية

٣ – سن ٢١ – ٤٩ في نطاق خدمة الاحتياط .[٥٦]

و تمر كل مجندة مستجدة بعملية تأهيل اساسية . تشمل تعليمها كيفية استعمال السلاح ، و الاسعافات الاولية ، و الرياضة البدنية ، و الدفاع الشخصي ، و الرحلات ، و الادارة العسكرية ، و التعليم و ما شابه ذلك .

و تمر قسم من المجندات بعمليات تأهيل اضافية ، مثل التخصص في دورات قائدات (ضابطات ، رئيسة عرفاء ، موجهات نسائيات ، مراقبات ، دورات مهنية و تدريب مهني في القوات المختلفة) .

كما تخصص قسم من المجندات في نطاق التأهيل العسكري المبكر في مهن فنية و الكترونية و سياقة و ما شابه ذلك . و عليه ، فأنهن يعملن في نطاق مهنتين في الخدمة العسكرية . و قد اكتسب قسم منهن مهنتهن في اطار احتياطي الاكاديميين في مواضيع الطب و العلوم التطبيقية و الادب و الاجتماع و في احتياطي التربية للمعلمات و في الاحتياطي التكنولوجي . و بعد انتهاء دورات التأهيل توضع المجندات في فصائل الجيش الاسرائيلي كلها .[٥٧]

و قد تضمنت برامج التدريب الرياضي تدريبا على السير على الاقدام مدته للعسكريين اربعة ايام و مسافته اربعون كم في كل يوم . و للمدنيين يومان و مسافته اربعون كم في كل يوم . اما النساء فقد جعلت ثلاثون كم لمدة يومين ايضا . و تهدف برامج السير التدريبي الى تعريف سكان اسرائيل على بقاعها المختلفة .[٥٨] هذا و تخضع الفتيات اللواتي حصلن على شهادة البكالوريا لدورة تدريبية يرسلن بعدها للخدمة اما في سلاح الشرطة او في المستشفيات . اما الفتيات الحاصلات على شهادة جامعية فيجرى حشرهن في الاعمال الإدارية و المؤسسات الالكترونية و الكومبيوتر و ميكانيك الطيران و صيانة الاسلحة و رصد طرق الطيران ... الخ .[٥٩] و هذا ما سنعرج عليه في المحور الاتي .

ثانيا :مهمات الجيش النسائي :

ان مقتل مجندة في حرب حزيران ١٩٦٧ ، و ست مجندات في حرب تشرين ١٩٧٣ .[٦٠] قد القى بشيء من الضبابية و الغموض حول الدور الحقيقي للمجندات الاسرائيليات ، لأنه اوحى ، خصوصا للعرب ، بأن المجندات يلعبن دورا مهما اثناء الحرب . و يكلفن بمهام قتالية في الخطوط الساخنة من جبهات القتال . في حين ان الحقيقة ليست كذلك ، لأن القوانين الاسرائيلية تمنع زج المجندات بمهام قتالية . و ان قيادة الجيش الاسرائيلي تعمل على الافادة منهن في النواحي التي تتلاءم مع طبيعتهن و امكانياتهن ، خصوصا في حقل الخدمات الادارية بعيدا عن المهام القتالية .

و مما يؤكد صحة هذا الادعاء ، اضافة الى ما ذكر اعلاه ، ان النساء اللواتي قتلن في حرب تشرين ١٩٧٣ انما قتلن في حادثة سيارة و ليس في قتال فعلي . اما الفتاة الوحيدة التي قتلت في حرب حزيران ، انما قتلن اثناء احدى عمليات القصف المدفعي للخطوط الخلفية الاسرائيلية . [٦١]

و قد قامت لجنة بحوث اسرائيلية متخصصة في التحقيق عن وضع المجندة الاسرائيلية في الجيش . و قد وجدت هذه اللجنة ان المجندة رغم ارتدائها الزي العسكري الا انها مازالت تحت امرة الرجل . و اكدت تلك اللجنة على ان المجندات بدلا من ان يحملن البنادق ، يخدمن في الجيش كسكرتيرات للمدراء من العسكريين . بل ان مهنتهن الاساسية هي عمل القهوة للرجال في الجيش . و بينت اللجنة التي استمرت في دراسة احوال المجندات لمدة عامين ، ان النسبة الحقيقية للفتيات اللواتي يخدمن في الجيش هي ٥٠ % من الفتيات المؤهلات لذلك .

و وجدت اللجنة ايضا ، ان النساء يستخدمن في ٢١٠ وظيفة من بين ٧٠٠ وظيفة في الجيش . و قليلات منهن يتلقين تدريبات مظلية . و لكن دون النية في الاشتراك في المعارك . بينما لا تزيد التدريبات التي تتلقاها المجندات هناك عن كيفية اطلاق النار و تخطي الحواجز . و ذلك لأن قائدة الفرقة النسوية لا تحبذ محو انوثة المرأة الاسرائيلية تماما ، و لا ترى ضرورة من اشتراك المرأة في الحرب .[٦٢]

و على هذا المنوال ، منعت المجندة من المشاركة في فرق الصواريخ المضادة للطائرات ، و من دخول سلاح البحرية . كما منعت من قيادة الطائرات المقاتلة .[٦٣] لذلك تؤدي النساء خدمتهن الفعلية في الجيش في مختلف الاختصاصات ، ما عدا الاختصاصات التي تتطلب بذل جهد كبير و تحمل اعباء قاسية لا تستطيع المرأة القيام بها لمدة طويلة .

من هنا ، تفرغن للمهام الادارية ، حيث عملن موظفات في الاستخبارات على مستوى كتيبة ضابطات اتصال ، و موظفات لدى امراء الالوية و قادة الفرق و في تشكيل سلاح الجو داخل قواعده . ثم اتسع نطاق هذه الوظائف بسرعة حيث اخذت تشمل صورا مختلفة من التعليم و تدريب الشباب الخريجين في المستوطنات الحدودية . و قد بدأت عملية توسيع شبكة الوظائف التي تؤديها المجندات في عهد امرة صنف النساء (شوشنا فرنر) للمدة من ١٩٤٩ – ١٩٥٩ . و التي كانت مدة اتسمت بمشاكلها الكبيرة ، و بموجات الهجرة الواسعة . و في هذه المدة ، قامت مجندات الصنف باستقبال المهاجرين في الموانئ البحرية و المحطات البرية . و ذهبن الى مراكز الاستقبال لتعليم المهاجرين الجدد اللغة العبرية و بعض فصول الجغرافية لتنمية روح الارتباط لدى هؤلاء الغرباء بوطنهم الجديد .[٦٤] و بذلك

لعبت وحدات الجيش النسائي دورا مهما في تنفيذ خطة الاستيطان . اذ اخذت هذه الوحدات على عاتقها امر تعليم النساء المهاجرات و نساء المستعمرات اساليب الحياة الجديدة و مفاهيمها ، فضلا عن القراءة و الكتابة . فقد كن معلمات للصهيونية و اهدافها التوسعية و ملقنات تعاليمها الى نساء اسرائيل[٦٥] .

و في عهد رئيسة صنف النساء العقيدة (شوشانا جرشو نفيس) للمدة من ١٩٥٢ – ١٩٥٩ ، تبلور اطار سلاح المجندات . و تم نوسع الكادر الدائم فيه ، و تحديد سياسته للمهاجرات الجديدات . و تقرر ان تقوم جميع المجندات بلا استثناء بتقديم الطعام في غرف الطعام و في الامسيات التي كانت تجري دورات تكميلية في الثقافة العامة و الحرف اليدوية .[٦٦]

و تقوم بعضهن بوظائف و مهام خاصة مثل ، المكتبية و السكرتاريا و ضاربات الة كاتبة و المكتبية الوقتية و عاملات على الشبكة المركزية للهواتف و على اجهزة الاتصال و الالكترونيات و معلمات و قائدات قوة نسائية و موجهات شبيبة و ممرضات و طاويات مظلات هبوط . و تعمل قسم اخر منهن في مهن مشتركة مع الجنود مثل ، محققات استخبارات و مترجمات و رقابة و رسامات فنيات و مشغلات للأجهزة و عاملات لحام و عاملات في فرق المراقبة و العمليات و شرطيات و عاملات شفرة و سائقات و مضمدات و لاحمات الكترونيات و مختصات بالأجهزة و محللات كيمياويات و عاملات مختبر و عاملات معادن و عاملات على الحاسبة و عاملات تصوير و ادارة مكتبات و مراسلات و مذيعات و مختصات بالشبيبة المقاتلة و ما شابه ذلك .

و تكلف المجندات ايضا في مهن تنفيذية فرعية محضة مثل ، مراقبات امانات المستودعات .[٦٧] و يجري البحث في امكانيات اضافية سواء عن طريق توسيع دورهن في المهن المختلفة مع الجنود ، خاصة المهن التقنية . او عن طريق اضافة مهن اخرى لم يعملن فيها بصورة عملية . و يبدو ان هذا التوجه قد فرضته الاوضاع الناجمة عن النقص الذي يعاني منه الجيش الاسرائيلي في مجال الطاقة البشرية .

و قد صرحت المقدم (يردينا) ضابطة السلاح النسائي السابقة في سلاح الجو الاسرائيلي ، ان سلاح الجو كان اول سلاح بعد حرب حزيران استخدم المجندات في مهن كانت وقفا حتى ذلك الحين على الرجال . و اضافت بأن المجندات اشتركن في دورات تصوير و طي المظلات و امن المعسكرات و دكان الجندي و امن الميدان و المستودعات .

و قد ازدادت نسبة المجندات في مجال المستودعات الفنية . و تتجه النية الى اشراكهن في العمل بجميع المستودعات التي لا تشتمل على معدات ثقيلة . و بعد نجاح المحاولة تقرر فتح دورات اخرى للمجندات مثل مراقبات طيران و موظفات اجهزة و فنيات الكترونية . و بعد حرب تشرين تم فتح دورات مراقبة جوية للمجندات . و اضافت المقدم (يردينيا) بأنها على قناعة تامة بأن المجندات قادرات على القيام بجميع المهام التي تسند اليهن مثل عاملات لاسلكي و رادار و الترونيكا .[٦٨]

و قد توسع مجال وظائف الضباط من النساء ليشمل كذلك ، الشبكة المهنية و ضابطات اتصال و قوة الاستخبارات و مدفعية و تسليح و جو و بر . و سوف تستمر هذه النزعة وفقا للمتطلبات .[٦٩] طبقا لما تؤكد عليه قيادات الجيش الاسرائيلي .

و بعد استفحال النزعة العدوانية الاسرائيلية حيال الدول العربية صار لزاما على المجندات ان يقمن بدورات تدريبية شاقة تعدهن لأصعب المهام و اشقها ، و منها قيادة الدبابات و استعمال المدفعية و الخدمة في اطار سلاح الجو . و ذلك للاستفادة منهن في الحالات الطارئة .

و في سنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٨ تخرج بعض النسوة من كلية الاركان العامة و كلية القيادة في الجيش الاسرائيلي . و بعض النسوة خضن دورات بحرية و قيادة الدبابات و صيانة الطائرات . هذا و قد تم في ٣ / ٧ / ١٩٧٨ تخريج الدفعة الاولى من الفتيات لطائرات سكاي هوك . و بلغ عدد الخريجات ١٥ فتاة . و تم التخرج في المدرسة الفنية التاسعة لسلاح الجو .

و ذكرت صحيفة (شعولام هزيه) انه جرى عام ١٩٧٨ دورة للنساء في قيادة الطائرات . و ان هناك ٤ نساء يقدن طائرات حربية . و من جهة اخرى ذكرت صحيفة (عل همشمار) ايضا في شباط ١٩٨١ انه تم تعيين بعض الفتيات اللواتي تخرجن من دورة ضباط العمليات كضابطات في العمليات التابعة لسلاحي البر و المظلات ، حيث ان هذه الوظيفة كانت حتى ذلك الحين حكرا على الرجال .

و تمارس المجندات تدريب الجنود على قيادة الدبابات . و تشكل العمود الفقري لسلاح الاشارة و الاتصالات و قسم الانذار المبكر . و بعضهن يتقلدن مناصب حساسة في سلاح المخابرات العسكرية .[٧٠]

و قد جاء في تعديل قانون خدمة الدفاع رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ (ان مدة الخدمة النظامية للنساء التي تلي مدة التدريب الزراعي سوف تخصص لواجبات ستفصلها

الانظمة) .[٧١] و كان من الطبيعي ان لا تفصل تلك الانظمة الخدمات الخاصة و السرية للمجندات ، لأن المهمات الموكلة الى قسم منهن تتعدى نواحي النشاطات المعلنة في قانون خدمة الدفاع و الناحال و الجدناع الى مجالات سرية تعد جزءا من اعمال الجاسوسية التي تذهب الى حد استعمال اي وسيلة للوصول الى الاهداف الاسرائيلية المحددة بما فيها وسيلة الجنس .

و قد اورد الجنرال (كارل فان هورن) كبير المراقبين الدوليين ، في كتابه (الخدمة العسكرية من اجل السلام) شواهد و امثلة عديدة على ذلك . و لا يمكن لأي انسان ان يشك في نزاهة هذا القائد ، لأنه بحكم مولده في السويد حيث يظهر النفوذ الصهيوني فيها مقابل ضعف الدعاية العربية في تلك الربوع من العالم . كان معرضا للانحياز الى الجانب الصهيوني لولا سمو اخلاقه . و تلك الحقائق و الاعمال التي صدمه بها الصهاينة ابان خدمته في القدس . فجاءت تلك المقاطع من كتابه وصفا محايدا للمهمات السرية للمجندات الاسرائيليات .[٧٢]

و خلاصة الموضوع ، يبدو ان المجندة الاسرائيلية لم تكلف بمهام قتالية ميدانية ، انما قامت بجزء كبير من المهام الادارية و الخدمية في الخطوط الخلفية . علاوة على بعض المهام الخاصة التي تدخل في سلك الجاسوسية و دهاليزها و اساليبها . و مما يؤكد صحة هذا الاستنتاج ، علاوة على ما ذكر ، انه عندما تم تكليف بعض المجندات في الآونة الاخيرة بمهام الى جانب الجنود الصهاينة لقمع الانتفاضة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة عام ١٩٨٨ ، احتجت حركة النساء الاسرائيليات على ذلك الاجراء . و افادت انباء الارض المحتلة ان سكرتيرة الحركة النسائية الاسرائيلية (نعمات) بعثت رسالة احتجاج الى وزير الحرب الاسرائيلي اسحق رابين على تكليف المجندات للقيام بهذه المهمات . و تشبثت بحجة ان القانون الاسرائيلي يمنع اشراك المجندات في مهمات حربية . و ان اصدار الاوامر اليهن بحمل الهراوات يتعارض مع القانون . اضافة الى انه لم يتم تأهيلهن لهذا العمل .[٧٣]

المبحث الثالث

مشكلات الجيش النسائي الاسرائيلي

ان التعرف على المشكلات التي تعترض طريق الجيش النسائي الاسرائيلي ، يعد مهمة لا غنى عنها لمقرري الاستراتيجية العربية ببعديها الوطني و القومي . خصوصا ، بعد ان اخذ الجيش النسائي دوره الفعال في اطار المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . و حددت تنظيماته و قوانينه و مهماته .

و في هذا المبحث ، نحاول الكشف عن بعض المشكلات الاساسية التي يعاني منها الجيش النسائي .

المطلب الاول : المشكلات الاجتماعية : -

على الرغم من ، ان الجيش النسائي يلعب دورا فاعلا في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، و يحظى برعاية القيادات السياسية الاسرائيلية المتعاقبة ، بيد ان الطريق مازال وعرا امامه بسبب المشاكل الاجتماعية الناجمة عن دخول المرأة في الجيش .

و لعل ابرز المشكلات الاجتماعية يتمثل بما يأتي :

اولا : ظاهرة اغتصاب المجندات :

تعد ظاهرة اغتصاب المجندات من بين المشكلات الاجتماعية البارزة التي تعيق عمل المجندات . اذ تشير سجلات الحوادث داخل اسرائيل الى ان النسبة الكبرى من ٢٠٠٠ حادثة اغتصاب في اسرائيل عام ١٩٨١ كان ضحيتها مجندات .[٧٤]

و تتحدث الصحف الاسرائيلية عن كثير من الضباط الذين يحصلون على رغباتهم الجنسية عن طريق استغلال مناصبهم . بل ان بعضهم كان الخصم و الحكم في ان واحد . و لعل ابرز مثال بهذا الصدد ، كان اعتداء (الون ميخال بركائي) قائد سلاخ البحرية الاسرائيلية الاسبق على احدى المجندات التي تحمل رتبة رقيب .[٧٥]

و تجدر الاشارة ، الى ان الجهات الرسمية الاسرائيلية تنفي عن نفسها تحمل وزر هذه الظاهرة . و هذا ما اكدته ستيلا ليفي قائدة سلاح النساء السابقة بقولها : (بالتأكيد ان بعض الحمقى ذكروا ان الجيش بفرضه الخدمة العسكرية على النساء لا يمكن ان يكون الا مبغى عاما . ليس العرب فقط هم الذين يقولون هذا ، و لا يهود اسرائيل المحافظون ، بل يهود نيويورك و لندن ... لنكن جادين ، نحن لم

نعد في القرون الوسطى ، و لن نتمكن بالمراقبة الدائمة ان نمنع الفتاة من اتخاذ عشيق لها ان ارادت هي ذلك . تتم تربية الشباب و الفتيات في اسرائيل منذ الصغر معا و بصورة مختلطة و بمشاركة تامة . و هذه المشاركة تكون اوثق في المستعمرات الزراعية و اكثر ارتباطا ، و العلاقة في الجيش بين الشباب و الفتيات ليست احسن و لا اسوأ من العلاقة بينهم خارجه في الحياة المدنية .[٧٦]

بكلمة اخرى ، ان ستيلا ليفي ارادت بقولها هذا التأكيد على ان المشكلات الاجتماعية انما هي مشكلات موضوعية ناجمة عن حداثة التجربة ، و دخول المرأة في الجيش ، و الانفتاح الاجتماعي في اسرائيل ، و ليس للجهات الرسمية اي مسؤولية عنها .

و يبدو ان ما ذهبت اليه ستيلا ليفي يمثل واقع الحال . بدليل انه عندما وجدت الحكومة الاسرائيلية ان هذه الظاهرة بدأت تؤثر على الية عمل الجيش النسائي ، و تهدد مستقبله ، سارعت لتشكيل لجنة للدفاع عن المجندات اللواتي يتعرضن للاغتصاب . و عينت عام ١٩٧٦ عضوة الكنيست (شلوميت الوني) رئيسة لهذه اللجنة .[٧٧]

كما عملت قيادة الجيش على محاربة الانحلال الاخلاقي بوسيلتين هما : [٧٨]

١ – تطبيق النظام العسكري الصارم .

٢ – القيام بحملات توعية اعلامية .

على المستوى الاول ، اصدرت قيادة الجيش النسائي امرا نص على ما يأتي : [٧٩]

١ – يحظر على المجندات دخول مساكن الجنود .

٢ – يحظر على المجند و المجندة ان يسيرا متعانقين .

٣ – اذا القي القبض على ضابط متزوج يتعاطى الفسق مع مجندة تعتقل تلك المجندة .

٤ – كل مجندة تكون حامل بصورة غير شرعية تسرح بشكل الي من الجيش حتى اذا اجرت عملية اجهاض .

٥ – تعاقب المخالفات بالحبس في السجن العسكري رقم ٤٠٠ الخاص بالمجندات .

ثانيا : ظاهرة رفض الخدمة العسكرية :

يبدو ان رفض الخدمة العسكرية من بعض المجندات يرجع الى اسباب شتى ، تتراوح ما بين عدم قناعتهن بالخدمة لعدم ايمانهن بهذا العمل لأسباب شخصية او ضميرية او دينية او نتيجة لإحساسهن بالإجحاف .

و تشير الصحف الاسرائيلية الى ان هنالك موجة متصاعدة بين الاسرائيليات اللواتي يرفضن الخدمة في الجيش ، بسبب عدم قناعتهن بذلك . و قد اورت صحيفة (عل همشمار) حديثا مع مجندة اشكنازية ترفض الخدمة العسكرية . لتعبر عن هذا الاتجاه بقولها : (حتى لو كان الجيش في افضل حال .... فأنه يبدو في نظري سلبيا جدا من الناحية الانسانية . و البنية الهرمية فيه لا تستوي مع اسلوب الحياة ... ان من الضروري ان يستخدم الجيش للدفاع لكن جيشنا ليس دفاعيا .... و لا يوجد لدي اي سبب وطني او غير وطني يدعوني للذهاب الى الجيش .... ان الذهاب الى الجيش بالنسبة لي هو خسارة فادحة . و اخاف انا مما قد يحدث لي هناك) .[٨٠] و بهذه الكلمات تفصح هذه المجندة عن وجود اتجاه لدى المجندات لا يؤمن موضوعيا بأداء الخدمة العسكرية .

و هناك مشكلة اخرى ، اثارت كثيرا من الجدل و النقاش داخل اسرائيل . و هي مشكلة اعفاء النساء المتدينات من الخدمة العسكرية . اذ ظهرت نتيجة لذلك حركة تمرد و تململ في اوساط المجندات العلمانيات لإحساسهن بالإجحاف ، خصوصا بعد ان اتضح ان النقص الذي نتج عن التهرب التدريجي للفتيات المتدينات تقابله زيادة في ايام الخدمة التي تؤديها المجندات العلمانيات كل سنة . اي ان الفتاة غير المتدينة مضطرة لأن تسد النقص الناجم عن عزوف اللواتي يتهربن عن الخدمة بذريعة الدين .

و في خضم ذلك السجال ، تشكلت في اسرائيل حركة اجتماعية في الجامعات و المعاهد الثانوية يوم ٧ / ٣ / ١٩٧٩ تدعى (حركة الخدمة المتساوية للفتيات في اسرائيل) . و اعلنت عضوات هذه الحركة في رسالة موجهة الى الكنيست بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٨٠ انهن سيرفضن الخدمة الالزامية و الاحتياطية احتجاجا على عدم المساواة في الخدمة . و في الوقت نفسه ، وجهت الحركة رسالة اخرى الى شمعون بيريس زعيم المعارضة آنذاك طالبته فيها بالعمل على تعديل قانون الائتلاف الحكومي الذي كان قائما في ذلك الحين ، و خصوصا البند الذي يتعلق بإعفاء المتدينات من الخدمة .[٨١]

و لم تكتف الحركة بذلك ، انما نظمت مظاهرة امام الكنيست بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٨٠ ، اعلنت فيها ، ان جميع عضواتها سيرفضن الخدمة الالزامية و الاحتياطية . بل ان بعض عضوات هذه الحركة اعلنت فعلا رفضهن للخدمة . اذ اعلنت (دينا جلعاط) و (اسيا حسون) و (ميغال تكور) رفضهن الخدمة . و ذلك في رسالة الى وزير الحرب الاسرائيلي .[٨٢]

و من خلال ذلك ، يتضح ان الجيش النسائي الاسرائيلي يعاني من عدة مشكلات اجتماعية فرضتها الظروف و المعطيات الناجمة عن دخول المرأة في الجيش . و يبدو انها مشكلات موضوعية تهدد مستقبل السلاح النسائي ، و تحد من دوره . خصوصا ، و ان معظم نلك المشكلات تعد من النوع الذي لا تتمكن قيادات الجيش و الحكومة من الولوج اليها و السيطرة عليها . لذلك قد تكون مرشحة للاستمرار ، ان لم نقل للاستفحال .

المطلب الثاني : المشكلات السياسية : -

ان تجنيد النساء ليست ظاهرة متفق عليها من جميع القوى السياسية داخل اسرائيل . فهناك تيارات سياسية متعددة تعارض سياسة الحكومات المتعاقبة و قوانينها الرامية الى تجنيد النساء . و لا شك ان ذلك يثير نوعا من الخلاف داخل النظام السياسي ، خصوصا عندما يحل موعد الانتخابات العامة . اذ نجد حزبي (اغودات اسرائيل) و (المفدال) الدينيين يرميان بثقلهما السياسي و الانتخابي بغية الغاء تجنيد النساء .

و من الجدير بالذكر ، انهما قد بنيا معارضتهما لهذه الظاهرة على اسس دينية بحتة . وجدت لها ارضية صالحة و صدى واسع لكون اسرائيل تعد كيانا قائما على اساس ثيوقراطي على حد زعمهم .

و من جهة ، سعى المفدال الى ربط مختلف جوانب الحياة اليهودية بما فيها تجنيد النساء بالتعاليم الدينية .[٨٢] و من جهة اخرى ، بذل اغودات اسرائيل جهودا كبيرة لفرض الشريعة التوراتية على الحياة العامة في اسرائيل . و حصل على اعفاء للبنات المتدينات و لطالبات المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية .[٨٤]

لقد اثيرت هذه القضية لأول مرة عام ١٩٤٨ ، حينما طلب رئيس الحكومة بن غوريون اجراء احصاء سكاني . بيد ان القوى و الاحزاب الدينية عارضت ذلك بشدة ، و لكنه عاد و حصل على موافقتهم في اللقاء الذي تم بينه و بين مندوبي اغودات اسرائيل في شهر اب من السنة نفسها . حيث تم الاتفاق حسب صحيفة

معاريف على ان اغودات اسرائيل توافق على احصاء اتباعها مقابل ان تمنح الفتيات المتدينات اعفاءا من الخدمة الالزامية .

و في عام ١٩٤٩ ، كان مصير الحكومة متعلق بأصوات الاحزاب الدينية ، مما اضطر بن غوريون الى عقد الاتفاق الائتلافي الاول مع رؤساء الاحزاب الدينية مقابل تثبيت الاتفاق الذي تم بينه و بين اغودات اسرائيل في البند ١١ د من قانون خدمة الامن ، [٨٥] و الذي نص على (اذا صرحت امرأة بالغة سن العسكرية بأن اسبابا تتعلق بالضمير او بالعقائد الدينية تحول دون انخراطها في سلك خدمة الامن تعفى من هذه الخدمة) . [٨٦]

و بما ان وزارة الدفاع تحاشت الخوض في حينه بمسألة من هو (المتدين) ، و ماهي الاسباب التي تتعلق بالعقائد الدينية ، لذلك مكنت هذه الصيغة الفضفاضة الالاف من الفتيات من الحصول على الاعفاء من الخدمة بعد ان اتضح انهن لسن في حاجة لأن يكن متدينات فعلا لكي يحصلن عليه .

و في كل سنة ، يثار فيها الجدل حول هذا الموضوع . اذ كان اتباع اغودات اسرائيل يقومون بحملة واسعة لتحقير الجيش الاسرائيلي و الفتيات العاملات في الفرق النسائية . و قد قامت نساء هذا الحزب و مؤيدوه ، خلال هذه المدة ، بالتظاهر امام الكنيست بغية الضغط عليه و حمله على الغاء الخدمة العسكرية للنساء . [٨٧]

و حين رأى بن غوريون ان الفرصة قد اصبحت مؤاتيه لموازنة البند ١١ د ، و الحيلولة دون خلق وضع تكون فيه الفتيات المتدينات معفيات من اي خدمة وطنية ، سارع عام ١٩٥٣ الى سن قانون (الخدمة الوطنية) ، الذي يقضي بإلزام الفتيات المعفيات من خدمة الامن بموجب المادة ١١ د و تتراوح اعمارهن بين ١٨ – ٢٦ عاما بالعمل في الخدمة الوطنية (في الاساس في مجال الرفاه الاجتماعي) وفقا للمادتين ٢ و ٨ من القانون ، و اللتين نصتا على ما يأتي : [٨٨]

اولا : المادة ٢ نصت على (يجب على كل مكلفة بالخدمة ان تؤدي الخدمة الوطنية لمدة ٢٤ شهرا) .

ثانيا : المادة ٨ نصت على (ان المكلفة بالخدمة التي اعفيت من خدمة الامن لأسباب دينية تضمن لها لدى قيامها بالخدمة الوطنية المحافظة على نمط حياة ديني وفقا للقواعد التي تقرر في النظام) .

و قد خول وزير العمل بتنفيذ هذا القانون ، الا ان ذلك لم ينفذ مطلقا ، بسبب المظاهرات الدينية الصاخبة المناوئة لهذا القانون ، و التي جرت آنذاك بتحريك من الاحزاب الدينية . الامر الذي ادى الى ان يتخذ موشي شاريت خليفة بن غوريون في الحكم قرارا بتجميد هذا القرار .

و على الرغم من ذلك ، فقد اجري لاحقا تعديل على البند ١١ د من قانون خدمة الامن لعام ١٩٥٩ في البند ٣٠ ج ، و الذي اصبح على الشكل الاتي : (اذا اثبتت المرأة بدلا من صرحت المكلفة بالجندية امام السلطة المعنية ان اسبابا وجدانية او اسبابا تتعلق بالعقائد الدينية تمنعها من خدمة الامن ، تعفى من واجب هذه الخدمة . [٨٩]

و قد شكلت وزارة الدفاع (لجان اعفاء) مكونة من حاخام عسكري و مندوب عن قسم الطاقة البشرية في الاركان العامة للنظر في طلبات الفتيات اللواتي يرفضن الخدمة العسكرية لأسباب دينية . [٩٠] الا انه لم يمثل عمليا امام هذه اللجان سوى القليل من الفتيات . اذ ان معظمهن يحصلن على الاعفاء دون الحاجة الى المثول امامها . و اعضاء اللجان كانوا لا يترددون من التوقيع على اي طلب تتقدم به اي فتاة تعلمت في مؤسسات التعليم الدينية المستقلة التابعة لحزب اغودات اسرائيل ، او تعيش في حي (مي شعاريم) المتدين في القدس .

و من بين الفتيات اللواتي حصلن على اعفاء من هذا القبيل ، تلك اللواتي كان انتماؤهن الطائفي او مكان اقامتهن يشهدان على استحالة تأقلمهن في القواعد العسكرية حتى و ان لم يكن متدينات . و تنحدر تلك الفتيات اساسا من اوساط الطوائف الشرقية . اذ ان ثمة عائلات لاتزال تنظر الى انفصال الفتاة عن البيت قبل الزواج بوصفه كارثة و خلل اجتماعي .

و قد اصيب الكنيست الاسرائيلي بالذهول عندما كشف موشي دايان عام ١٩٧٠ ، و لأول مرة ، ان ٤٠ % من الفتيات المكلفات بالجندية كن قد اعقين من الخدمة ، و معظمهن لأسباب تتعلق بالعقائد الدينية . و هذا الامر قد فاجأ حتى اعضاء الكنيست من اوساط الاحزاب الدينية على اختلافها . اذ ان المعسكر الديني في اسرائيل يشكل نسبة ١٥ – ٢٠ % من مجمل السكان . [٩١] لذلك بدت نسبة الاعفاء من الخدمة مرتفعة جدا .

و قد استمرت هذه القضية مطروحة على الساحة السياسية دوما . ففي الاتفاق الائتلافي الذي وقع عام ١٩٧٨ بين الليكود و حزبي المفدال و اغودات اسرائيل ثمة ٣٧ بندا من ٤٣ بندا تعنى بشؤون الدين و المتدينين . من ضمنها البند

٢٧ الذي يقضي بتعديل البند ٣٠ ج من قانون خدمة الامن الصادر عام ١٩٥٩ ، بحيث يصبح بالشكل الاتي : (المرأة المكلفة بالجندية ، و التي صرحت كتابيا وفقا للبند ١٣ لأمر الاثباتات ، اي التصريح امام قاض او قاض شرعي او محام او رئيس مجلس محلي ، ان اسبابا تتعلق بالتقاليد الدينية او نمط عائلتها الديني تمنعها من خدمة الامن ، مؤشر من المحكمة الدينية الشرعية ، تعفى بعد تقديم التصريح من واجب هذه الخدمة ... بناءا على تصريحها فقط) .[٩٢]

و لا شك ، ان ذلك يعني عمليا الغاء لجان الاعفاء التي تشكلت لفحص صحة ادعاء الفتاة للتدين من عدمه . اذ ان البند ٢٧ نص بوضوح على ان الاعفاء يتم بناء على تصريح الفتاة فقط دون اي فحص اضافي بواسطة اي لجنة او جهة مهما كانت ، الامر الذي شكل انتصارا لبرنامج الاحزاب الدينية ، و خطوة مهمة على طريق تحقيق اهدافها في الغاء تجنيد النساء .

ثم حصلت موافقة الكنيست على ما تم الاتفاق عليه بين الليكود و الاحزاب الدينية . و في ضوء ذلك ، تم تعديل قانون التجنيد الالزامي بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل ٤٥ صوتا ، بعد مناقشة حامية استمرت ١٢ ساعة .

و بموجب التعديل الجديد ، تم اعفاء الفتيات من الجندية بمجرد اعلانهن انهن يحافظن على قوانين يوم السبت اليهودي ، و يأكلن طعاما يعد حسب الطريقة اليهودية . و تجدر الاشارة ، الى ان ذلك كان مطلب اغودات اسرائيل كثمن لإبقاء اعضائه الاربعة في الائتلاف الحاكم .[٩٣]

اضف الى ذلك ، ان اغودات اسرائيل سجل لصالحه انجازا جديدا ، بإضافة فقرة تنص على (اذا لم تعف لجنة الاعفاء الفتاة يكون بمكانها استئناف القرار امام لجان استئنافية) . و قد علق عضو الكنيست مناحم بوروش من اغودات اسرائيل على ذلك بقوله : (لقد حققنا ٩٠ % مما اردنا تحقيقه) .[٩٤]

و يبدو ان النجاحات التي احرزتها الاحزاب الدينية في هذا المضمار ، قد دفعت الاحزاب العلمانية للتحرك بالاتجاه المضاد . اذ اقترحت احزاب المعارضة العلمانية احياء لجنة فحص الفتيات اللواتي يدعين التدين . و فرض توع من الخدمة الوطنية على كل فتاة متدينة تعفى من الخدمة العسكرية ، كالتعليم في المدارس الرسمية دون اجر ، او تأدية الحراسة الليلية داخل احياء المدن ، او العمل في المصانع التي تنتج معدات حربية دون مقابل ، او التعليم في مدارس المستوطنات الحدودية . مع الاخذ بنظر الاعتبار امر تمكين تلك الفتيات من العودة الى منازلهن يوميا .

و قد تولت عضوة الكنيست شولوميت الوني تقديم هذا الاقتراح الى الكنيست للمصادقة عليه ، بغية ايجاد نوع من المساواة النسبية بين الفتاة العلمانية و المتدينة . لكن الكنيست رفض هذا الاقتراح بضغط من المفدال ، الذي هدد بالانسحاب من الحكومة بمجرد موافقتها على التعديل المذكور .

و تجدر الاشارة الى ان نسبة الفتيات اللواتي لا يتجندن في الجيش قد ازدادت عام ١٩٧٦ بمقدار ٧,٣ % . و في عام ١٩٧٨ ارتفعت النسبة الى ٢٧,٨ % ، اي اكثر من ربع البنات المكلفات بالخدمة .[٩٥]

و بما ان التجنيد للجيش الاسرائيلي يشمل بالأساس حوالي نصف المكلفات بالتجنيد . عليه ، يتبين ان كل فتاتين تجندان هناك ثالثة معفاة لأسباب دينية . و لا شك ، ان هذه الزيادة الواضحة في نسبة الفتيات المعفيات من الخدمة حدثت بسبب اصرار حزبي المفدال و اغودات اسرائيل على اعفاء المرأة المتدينة من الخدمة العسكرية ، و صدور قانون يماش هذا المطلب .

و الملاحظ ، ان هذه الزيادة قد حدثت على الرغم من ان وزارة الدفاع تحاول بين الحين و الاخر ملاحقة الفتيات اللواتي قدمن تصريحات كاذبة ، و احالتهن الى المحاكم . حيث تتعرض كل امرأة تدعي التدين من اجل اعفائها من الخدمة لعقوبة الحبس لمدة ستة اشهر اذا ثبت كذبها .[٩٦]

اضف الى ذلك ، ان البند الرابع من القانون ، اكد على انه اذا ادينت مرشحة الخدمة بقرار من محكمة معتمدة بجرم الادلاء بتصريح كاذب ، فأن الاعفاء الذ حصلت عليه يلغى من اساسه . و في هذه الحالة ، لن تحتسب المدة الزمنية التي مرت منذ يوم الاعفاء و حتى يوم الادانة . و مثل هذه الفتاة يجري تجنيدها حتى اذا اصبحت في تلك الاثناء فوق سن الجندية .[٩٧]

يتبين من خلال ذلك كله ، ان الاجراءات الانضباطية التي تتخذها السلطات الاسرائيلية ، لم تمنع من ان يتحول الادعاء بالتدين الى وسيلة فعالة بيد المرأة للتخلص من الخدمة العسكرية . و ان معطيات هذه الظاهرة تشير الى استمرارها بسبب الغطاء السياسي الذي توفره لها الاحزاب الدينية .

و ختاما ، ينبغي التشديد على ان المشكلات التي تواجه الجيش النسائي ، ناجمة بالدرجة الاساس من حداثة التجربة ، و من جراء دخول المرأة في الجيش الاسرائيلي . عليه فأنها تعد مشكلة موضوعية افرزتها التجربة ذاتها . لذلك لا يمكن للسطات الاسرائيلية السيطرة عليها ، خصوصا ، ان معظمها من النوع الذي يحتاج الى انضباط ذاتي لا يمكن للسلطة التحكم في مساراته .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم ، يتبين ان انشاء الجيش النسائي الاسرائيلي كان نتيجة طبيعية لمتطلبات النزعة التوسعية الصهيونية ازاء البلدان العربية . لأن تلك النزعة تطلبت طاقات بشرية يتم تسخيرها في المجهود الحربي الرامي الى الوصول الى الاهداف التوسعية الصهيونية العليا . و بما ان اسرائيل تعاني من قلة السكان ، فأنها لجأت الى النساء لسد هذه الثغرة التي يعاني منها الجيش الاسرائيلي لتنفيذ مخططاته التوسعية .

كما ان تجنيد النساء لم يقابل بردود فعل قوية في بداية نشوئه ، لا من النساء انفسهن ، و لا من المجتمع الاسرائيلي ، لأن المرأة اليهودية لم تكن بعيدة عن المشاركة في الجهد العسكري الصهيوني الذي انصب نحو الاستيلاء على فلسطين ، و اقامة كيان سياسي صهيوني في هذه البقعة من الارض العربية . و قد تكللت تلك الاسهامات بشكل ملموس اثناء الحرب العالمية الثانية ، التي شهدت حركة تطوع كبيرة للنساء اليهوديات اللواتي اشتركن في مهمات قتالية داخل فلسطين و خارجها .

اضف الى ذلك ، ان الهاغاناه خلال الحرب العالمية الثانية كانت قد فرضت نوع من الخدمة الالزامية على كل يهودي و يهودية يقطن في فلسطين ، سميت (نظام الخدمة العامة) . لذلك فأن الذهن اليهودي قد تقبل فكرة انشاء الجيش النسائي بشكل اعتيادي .

و على الرغم من ، ان المرأة اليهودية لعبت دورا مهما في بعض المهمات القتالية طوال العقود التاريخية التي سبقت تأسيس الكيان الصهيوني ، الا انه بعد ان نجحت الصهيونية في تأسيس (الدولة اليهودية) بكل هيئاتها و مؤسساتها الاجتماعية و السياسية ، بدأت عملية التراجع عن اشراك المجندات في المهمات القتالية ، خصوصا بعد ان وقعت دورية نسائية في كمين للثوار الفلسطينيين على طريق القدس اثناء معارك ١٩٤٨ . و ذلك حفاظا على التوازن الاجتماعي ، و تلافيا للنتائج السلبية التي قد تترتب على تخلي المرأة عن دورها الاجتماعي .

بيد ان ذلك ، لا يعني التقليل من شأن الخدمات التي تقدمها المجندات للمجهود الحربي الاسرائيلي ، او تصوير الامر و كأن هناك مستقبلا معتما ينتظر هذا الصنف . بل على العكس من ذلك تماما . فهناك افضليات كبيرة يقدمها الجيش النسائي للمجتمع و للجيش الاسرائيلي .

اذ يلاحظ ، على الصعيد العسكري و الامني ، فأن خضوع النساء للخدمة الالزامية يوفر للجيش الاسرائيلي طاقات بشرية بأمس الحاجة اليها ، لأنه يمكن ان تحل محل

الجنود المكلفين بمهام قتالية بحكم انها تؤدي معظم الوظائف الإدارية و الخدماتية في الخطوط الخلفية . و بذلك تسهم ، الى حد كبير، بسد الثغرة الامنية التي تعاني منها اسرائيل و المتمثلة بقلة عدد سكانها مقارنة مع سكان البلدان العربية .

و اذا ما حسبنا المرأة مجندة عاملة في الخدمات العامة في المستعمرات و الخطوط الخلفية التي تؤمن للجيش مطالبه للعمليات القتالية ، فتستطيع اسرائيل ان تعبأ لصالح الحرب نسبة كبيرة من سكانها تبلغ حوالي ١٣ % ، و هي نسبة يعتد بها اذا ما قيست بنسبة التجنيد في الدول العربية يمكن لهذه النسبة ان ترتفع لتتراوح بين ١٥ – ١٨ % طبقا لهذا التوجه .

و من الناحية الاجتماعية و السياسية ، فأن دخول المرأة في الجيش الاسرائيلي ، يؤهلها ما دامت تخضع لدورات التثقيف السياسي لأن تنقل الى المجتمع عبر طفلها العقلية الصهيونية و افكارها التوسعية و الشوفينية . اي بالإمكان القول انها تلعب دور المعلمة للفكر الصهيوني غي المجتمع الاسرائيلي .

كما ان اشراك المرأة في الجيش ، يسهم في ايجاد نوع من اللحمة الوطنية بين فئات المجتمع الاسرائيلي ذوي الثقافات المختلفة .

و هناك ايضا افضلية اقتصادية قد تترتب على خدمة النساء في الجيش ، لأن تلك الخدمة تعد فرصة للنساء الفقيرات ، بوجه خاص ، لتعلم مهنة معينة ، و اقتناء خبرة في مجال معين يتلاءم مع ميولها و رغباتها . و من ثم العمل في هذا المجال بعد انتهاء خدمتها الالزامية . علاوة على عملها الانتاجي الذي تقوم به اثناء خدمتها في الكيبوتسات الزراعية في المستوطنات .

ان هذه الافضليات ، التي يقدمها الجيش النسائي تشير الى ان القيادات الاسرائيلية تتبنى هذا الصنف ، بل تشجعه و ترعاه . و تقدم له التسهيلات اللازمة لديمومته . و الدليل على ذلك ، انه بدأت في الآونة الاخيرة تتوسع في تشكيلات هذا الصنف . و اخذت تشكل لجان على مستويات عليا لحل المشاكل التي تعاني منها المجندات .

و بدأ هذا الصنف يكلف بمهام جديدة كانت حكرا على الجنود ، خصوصا في سلاح الجو و قيادة الدبابات و استعمال المدفعية . كما تم تخريج بعض النساء من كلية الاركان العامة و كلية القيادة في الجيش الاسرائيلي . لذلك ينبغي على اصحاب القرار في الدول العربية اخذ تلك التوجهات و التطورات بالحسبان عند وضع استراتيجية قومية او وطنية مضادة للاستراتيجية الاسرائيلية ، لأنه وفقا لتلك التطورات قد تستخدم المجندات المتدربات في حالات الطوارئ في مهمات قتالية

خلافا للقانون الاسرائيلي . و بذلك قد تتفاجأ القيادات العربية منها باحتسابها قوة غير محسوبة .

و على الرغم من ، ان هذا التوجه يوحي بديمومة هذا الصنف و ربما توسع مهامه ، الا ان هنالك بعض العقبات التي تعترض طريقه ، و لعل المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تواجه الجيش النسائي تعد اهم تلك المعوقات ، خصوصا ظاهرة اغتصاب المجندات و معارضة الاحزاب الدينية الاسرائيلية لمبدأ تجنيد النساء في اسرائيل .

هوامش الفصل الاول :

(١) هيثم الكيلاني ، المذهب العسكري الاسرائيلي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٧١ .
(٢) اديب قعوار ، المرأة اليهودية في فلسطين المحتلة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث . بيروت ١٩٦٨ ، ص ١٥٥ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
(٤) الذي اصبح من روادها ، و كان كاتبا عبريا معروفا و واحدا من اوائل المهاجرين في مستعمر رحبوت .
(٥) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
(٦) المرأة في اسرائيل ، نشرة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، العدد ١٩ قي ٢١ / ٦ / ١٩٨٢ ، ص ١٩ .
(٧) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .
(٨) اديب قعوار، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .
(٩) حمدان بدر ، تاريخ منظمة الهاغاناه في فلسطين من ١٩٢٠ ــ ١٩٤٥ ، منشورات فلسطين الثورة ، بدون تاريخ ، ص ٣٨ .
(١٠) اي الشعب اليهودي في فلسطين .
(١١) المصدر السابق ، ص ٩٧ .
(١٢) المصدر السابق ، ص ١٢٤ ــ ١٢٥ .
(١٣) وهيب ابو واصل ، مشاكل العسكريتاريا النسائية في الجيش الاسرائيلي ، مجلة الوطن العربي ، باريس ، العدد ٢٥٥ في ٧ / ١ / ١٩٨٢ ، ص ٣٥ .
(١٤) محمود عزمي ، القوات الاسرائيلية المحمولة جوا ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٨ .
(١٥) حمدان بدر ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ ــ ١٥٤ .
(١٦) اي قوة الهاغاناه الضاربة .
(١٧) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٨٥ .
(١٨) ايغال الون ، انشاء و تكوين الجيش الاسرائيلي ، ترجمة : عثمان سعيد ، دار العودة ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٩٣ .
(١٩) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .
(٢٠) اديب قعوار ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .
(٢١) محمود عزمي ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(٢٢) جان لارنكي ، سور اسرائيل ، ترجمة و نشر : مديرية التدريب العسكري ، وزارة الدفاع ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٢٠٥ .
(٢٣) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .
(٢٤) جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .
(٢٥) المرأة في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٩ .
(٢٦) سلاح المجندات ، ترجمة و اعداد : مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، ص ٢ . نقلا عن المعجم العسكري الاسرائيلي .
(٢٧) مازن البندك ، اسرائيل مجتمع عسكري ، دار الكفاح ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٤٥ .
(٢٨) سلاح المجندات ، مصدر سابق ، ص ٣ .
(٢٩) ايغال الون ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .
(٣٠) نشرة منظمة التحرير الفلسطينية ، في ١ / ١١ / ١٩٧٤ .
(٣١) وهيب ابو واصل ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .
(٣٢) مازن البندك ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
(٣٣) جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢١١ .
(٣٤) وهيب ابو واصل ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .
(٣٥) جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .
(٣٦) الجيش الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٧ ، نشرة الارض ، العدد ٧ قي ٢١ / ١٢ / ١٩٧٨ ، ص ١٨ .
(٣٧) امنون روبنشتاين ، تملص من جيش الدفاع ، نشرة الارض ، العدد ١٥ في ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ ، ص ٤٤ .
(٣٨) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .
(٣٩) اديب قعوار ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ .
(٤٠) محمود شيت خطاب ، العسكرية الاسرائيلية ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ١٦٠ .
(٤١) المرأة في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
(٤٢) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ .
(٤٣) وهيب ابو واصل ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(٤٤) مازن البندك ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .
(٤٥) اديب قعوار ، مصدر سابق ، ص ١٨١ – ١٨٢ .
(٤٦) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٤٧) قائدة سلاح النساء بالترتيب الزمي : مينا روجوزيك ، شوشنا فرنر ، شوشنا غرسو نوفيتش ، دينا فاريب ، ميشيل فري ، ستيلا ليفي ، ديفورا توبا ، روز موستال ، داليا راز ، دوفره تومر . لمزيد من المعلومات راج ، المرأة في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
(٤٨) حان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ .
(٤٩) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .
(٥٠) جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ – ٢١٤ .
(٥١) صحيفة (هيعولام هزيه) في ٢١ / ١٢ / ١٩٧٢ ، ترجمة : منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث .
(٥٢) صحيفة (يمحانيه) في ١٢ / ٥ / ١٩٧١ ، ترجمة منظمة التريرر الفلسطينية – مركز الابحاث .
(٥٣) سلاح المجندات ، مصدر سابق ، ص ٥ – ٦ .
(٥٤) صحيفة (بديعوت احرونوت) في ١٣ / ١٠ / ١٩٧٥ ، ترجمة منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث .
(٥٥) اي الشبيبة المقاتلة .
(٥٦) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .
(٥٧) الجيش الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٧ ، مصدر سابق ، ص ٨ . كذلك ، جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ – ٢٠٦ .
(٥٨) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .
(٥٩) المرأة في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٦٠) المصدر السابق ، ص ٢١ – ٢٢ .
(٦١) جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .
(٦٢) انظر : جرريدة السياسة الكويتية ، العدد ٣٩٩٥ في ١٠ / ٨ / ١٩٧٩ .
(٦٣) وهيب ابو واصل ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(٦٤) سلاح المجندات ، مصدر سابق ، ص ٣ .
(٦٥) هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .
(٦٦) سلاح المجندات ، مصدر سابق ، ص ٣ .
(٦٧) الجيش الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٧ ، مصدر سابق ، ص ١٨ – ١٩ .
(٦٨) التقرير الصحفي حول صحافة العدو ، وزارة الخارجية – بغداد ، في ٢ / ٥ / ١٩٧٧ .
(٦٩) الجيش الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٧ ، مصدر سابق ، ص ١٩ .
(٧٠) المرأة في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٧١) اديب قعوار ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .
(٧٢) للتفصيل انظر : كارل فان هورن ، الخدمة العسكرية من اجل السلام ، ترجمة : خيري حماد ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٣١ – ١٤٣ .
(٧٣) يذكر انه تم اشراك عدد من المجندات في مهمات قمعية في مخيم (عقبة جبر) قرب اريحا المحتلة في اذار ١٩٨٨ . انظر ، جريدة السياسة الكويتية ، العدد ٧٠٥٧ في ٣٠ / ٣ / ١٩٨٨ .
(٧٤) تقرير (المرأة في اسرائيل) ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
(٧٥) للتفصيل انظر : مجلة (الدستور) ، لندن ، العدد ٤١٦ في ٢٩ / ١ / ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .
(٧٦) جان لارنكي ، مصدر سابق ، ص ٢١٢ – ٢١٣ .
(٧٧) تقرير (المرأة في اسرائيل) ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
(٧٨) تقرير عن صحافة العدو للمدة من ٢٧ / ١٠ لغاية ٩ / ١١ / ١٩٧٩ ، وزارة الاعلام – بغداد ، العدد ٣١٧٤ في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٩ ، ص ٥ .
(٧٩) تقرير (المرأة في اسرائيل) ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
(٨٠) المصدر السابق ، ص ٢٦ .
(٨١) انظر : نص الرسالة في نشرة (رصد اذاعة اسرائيل) ، بيروت ، العدد ١٥٢٦ في ٤ / ٧ / ١٩٧٩ ، ص ٤٢ .
(٨٢) الياس الحلو ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٨٣) سمير جبور ، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٢٥٤ .
(٨٤) حبيب قهوجي ، الاحزاب الاسرائيلية و الحركات السياسية في الكيان الصهيوني ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ١٩٨٦ ، ص ١٩٧ .
(٨٥) توفيق فياض ، اعفاء الفتيات من الخدمة العسكرية و تعديل قانون خدمة الامن ، مجلة (شؤون فلسطينية) ، مركز الابحات ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١٨٣ في تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ١٧٤ .
(٨٦) تقرير (الجيش و الامن في اسرائيل) ، ترجمة : مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، ص ٤ – ٥ .
(٨٧) اديب قعوار ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ .
(٨٨) المصدر السابق ، ص ١٨٣ .
(٨٩) توفيق فياض ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

(٩٠) تقرير (المرأة في اسرائيل) ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٩١) توفيق فياض ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
(٩٢) تقرير (الجيش و الامن في اسرائيل) ، مصدر سابق ، ص ٥ .
(٩٣) جريدة (الرأي) الاردنية ، العدد ٣٠٣٦ في ٢١ / ٧ / ١٩٧٨ .
(٩٤) نشرة رصد اذاعة اسرائيل ، بيروت ، العدد ١٥٣٤ في ١٣ / ٧ / ١٩٧٨ ، ص ١٦٨ .
(٩٥) امنون روبنشتاين ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .
(٩٦) تقرير (المرأة في اسرائيل) ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٩٧) نشرة رصد اذاعة اسرائيل ، بيروت ، العدد ١٥٢٧ في ٥ / ٧ / ١٩٧٨ ، ص ٦٩ .

الفصل الثاني

الاحزاب و الكتل الهامشية في اسرائيل

(كتب في تشرين الاول ١٩٨٨)

المحتويات

المقدمة

المبحث الاول : احزاب و كتل اليمين الراديكالي :

اولا : حركة هتحيا – تسومت .

ثانيا : حركة كاخ .

ثالثا : حركة اومتس (التغيير الاقتصادي) .

المبحث الثاني : احزاب و كتل الوسط :

اولا : حركة شينوي (التغيير) .

ثانيا : حركة راتس (حقوق المواطنين) .

ثالثا : حركة ياحد (الحركة من اجل الوحدة الوطنية) .

المبحث الثالث : الاحزاب و الكتل العربية – اليهودية المشتركة :

اولا : القائمة التقدمية للسلام .

ثانيا : الجبهة الديمقراطية للسلام و المساواة (حداش) .

الخاتمة

المقدمة

بفعل التشرذم السياسي و الاجتماعي الذي يحفل به الكيان الصهيوني ، اصبحت الساحة السياسية الاسرائيلية تعج بالأحزاب و الكتل الهامشية المختلفة . و لا نبالغ اذا ما قلنا انه لا توجد اي ايديولوجية في العالم لا تجد لها تمثيلا ، بشكل او باخر، لدى الاحزاب و الكتل الهامشية في اسرائيل .

من هنا ، اصبحت التعددية الحزبية سمة بارزة من سمات النظام السياسي الاسرائيلي ، الذي تنضوي تحت لوائه علاوة على الحزبين الكبيرين (المعراخ و الليكود) مجموعة كبيرة من الاحزاب و الكتل السياسية الهامشية ، التي تحتل موقعا ما بين الكتلتين الرئيستين .

و من خلال هذه الدراسة المقتضبة ، نحاول قدر المستطاع ان نسلط الضوء على بعض تلك الاحزاب و الكتل على سبيل المثال لا الحصر ، من حيث نشأتها و مواقفها الفكرية و السياسية حيال الصراع العربي الاسرائيلي . و من ثم نسلط الضوء على الدور الذي تلعبه داخل اروقة النظام السياسي الاسرائيلي . و قد كان المعيار الذي اعتمدناه في تحديد الاحزاب و الكتل الهامشية متمثلا بمسألتين اساسيتين هما :

١ – عدد المقاعد النيابية التي حصل عليها ذلك الحزب او الكتلة في الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ . فالحزب او الكتلة التي حصلت على خمسة مقاعد فما دون احتسبناها حزبا او كتلة هامشية .

٢ – ولأن هذا المعيار قد لا يفي بالغرض المطلوب ، و ربما يخلط ما بين قلة المقاعد التي حصل عليها الحزب او الكتلة ، وضخامة الدور الاجتماعي و السياسي الذي يلعبه في المجتمع و الدولة . لذلك وضعنا معيارا اخرا لتحديد الاحزاب و الكتل الهامشية ، و تمييزها غن الاحزاب الرئيسية . و تمثل هذا المعيار بطبيعة و قوة الدور الاجتماعي و السياسي الذي يلعبه فعليا بغض النظر عن عدد مقاعده النيابية . و كان لزاما ان نسلك هذا المنهج لأن بعض الاحزاب الهامشية في اسرائيل ، بصرف النظر عن قوتها البرلمانية ، تحتل مركزا يتجاوز كثيرا وزنها البرلماني في عملية صنع القرار او التأثير عليه . و ذلك نظرا الى طبيعة النظام السياسي في اسرائيل ، و القائم على التعددية الحزبية ، و على الحكومات الائتلافية .

و على سبيل المثال ، نلاحظ انه منذ تأسيس اسرائيل كان للأحزاب الدينية ، مجتمعة او منفردة ، مثل هذا التفوق و التأثير . و قد تجلى ذلك في ابرز صوره بعد انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨١ . اذ ادى التوازن الذي حدث بين الليكود و

المعراخ الى استحالة تشكيل الحكومة من دون تأييد الاحزاب الدينية . و هذا الوضع جعلها تتمتع بقوة مساومة كبيرة في المفاوضات الائتلافية لتشكيل اي حكومة بعد اي انتخابات . و لهذا السبب استبعدنا الاحزاب و الكتل الدينية من هذه الدراسة ، لأنها مجتمعة تمثل كتلة ثالثة رئيسية .

المبحث الاول

احزاب و كتل اليمين الراديكالي

يجسد هذا التيار مجموعة من الاحزاب و الكتل السياسية ، التي تتميز بكونها اقل تركيزا على البرامج الاجتماعية . بينما تتخذ من مسألة التمسك بما يسمى (ارض اسرائيل الكاملة) ، و عدم الانسحاب من المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ركيزة اساسية في نشاطها السياسي .

اولا : حركة هتحيا – تسومت :

يعود تأسيس حركة هتحيا الى تموز ١٩٧٩ ، حيث انشقت عن حركة حيروت احتجاجا على اتفاقيات كامب ديفيد ، التي احتسبتها تنازلا اسرائيليا عن اراضيها . و انضم اليها قسم اخر من الحركة يسمى (غوش ايمونيم) و حركة (المخلصين لأرض اسرائيل الكاملة) .[١] و تزعم هذه الحركة (يوفال نئمان) ،[٢] و الذي افصح عن اهدافها السياسية بشكل واضح بقوله : (هي اعادة النظر في اتفاقيتي كامب ديفيد و معاهدة السلام مع مصر و تعطيل اي انسحاب اخر من المناطق التي تحتفظ بها اسرائيل . و ان حركة هتحيا تسعى الى سلام غير مستباح ، و الى تطبيق سيادة اسرائيل على الجولان و يهودا و السامرة ، و استئناف حركة الاستيطان في كل انحاء ارض اسرائيل . و الخط الاساسي الذي سيوجه الحركة هو لا بديل للمناطق العربية المحتلة . لذلك فأن اعادتها معناه تدمير الدولة) . [٣]

اما حركة تسومت ، التي مثلت الصهيونية الجديدة ، فهي حركة حديثة النشأة . اذ تعود الى اواسط شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٣ . انشأها رئيس الاركان الاسرائيلي السابق (رفائيل ايتان) ، الذي كان من اشد الاسرائيليين تطرفا . حيث استعمل كافة اساليب القمع ضد المواطنين العرب في الاراضي المحتلة اثناء خدمته كرئيس للأركان .[٤] و قد حدد اهدافها في يمين القسم و كالاتي : (ابعاد التهديد بالدمار، و ان تكون قوة اجتذاب ليهود المهجر ، و ان تركز على الصهيونية طلائعيا و ايديولوجيا ، و ان نقلل من الارتباط بالجهات الخارجية ، و ان نهتم بوحدة الشعب ، و نسعى الى الاعتراف بحدود اسرائيل بما في ذلك هضبة الجولان) .[٥]

و من خلال ذلك ، يتضح ان حركة تسومت حركة فاشية ذات ابعاد شديدة التطرف ، و ربما ينبع تطرفها من تطرف مؤسسها الجنرال ايتان ، الذي يوصف بأنه صاحب اراء توضع على اقصى اليمين .

و نتيجة لمتطلبات العملية الانتخابية التي جرت عام ١٩٨٤ ، و تعذر ايجاد اي فوارق في الآراء السياسية بين حركتي هتحيا و تسومت ، فقد اندمجا عشية انتخابات ١٩٨٤ ليشكلا معا حركة موحدة سميت حركة (هتحيا – تسومت) ،[٦] و التي حصلت على خمسة مقاعد في الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ .

و كشف يوئال نئمان عن البرنامج الموحد للحركتين ، و الذي يعكس توجهها السياسي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في تل ابيب بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٨٤ مؤكدا انه يتضمن بندا رئيسيا هو (تعزيز الاستيطان في جميع ارض اسرائيل) . و اضاف بأن (هتحيا – تسومت) سوف تناضل من اجل احباط مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة) .[٧]

و تجدر الاشارة ، الى ان حركة هتحيا – تسومت تعد من الحركات العلمانية التي لديها خلافات مع القوى الدينية ، بيد انه رغم ذلك قام بينهما تعاون و تحالف في المجالين السياسي و الاستيطاني ، و خاصة مع حركة غوش ايمونيم . [٨] ، و ذلك بسبب التلاقي حول العقيدة الصهيونية . و تمشيا مع طبيعة النظام الحزبي الاسرائيلي ، و الذي يميل الى التشرذم و الانقسام . مع ذلك ، فأن حركة هتحيا – تسومت كحركة موحدة لم يكتب لها الدوام في خضم المعركة الانتخابية التي جرت عام ١٩٨٨ . لذلك انفصلت حركة تسومت عن حركة هتحيا ، لتدخل الانتخابات بمفردها . و لقد حدث الانقسام على خلفية شخصية بحتة .[٩] بكلمة اخرى ، انه صراع حول التمثيل و التنافس و المكانة الاجتماعية .

ثانيا : حركة كاخ :

هي مجموعة قومية دينية فاشستية صغيرة . تشكل امتدادا لعصبة الدفاع اليهودية الارهابية ، التي كان الحاخام (مائير كاهانا) قد انشأها في الولايات المتحدة الامريكية اواخر الستينات،[١٠] بقصد العمل ضد المؤسسات العربية او مؤسسات تؤيد وجهة النظر العربية ازاء الصراع العربي الاسرائيلي و القضية الفلسطينية ، و خاصة الاتحاد السوفيتي . [١١] و قد هاجر مؤسس الحركة كاهانا الى فلسطين عام ١٩٦٩ . و بعد مدة قصيرة من هجرته اليها بدأ اسمه يظهر في واجهة السياسة الاسرائيلية ، و ربما يعود السبب في ذلك الى انه اسس حركته كحزب سياسي من

اجل الفوز في انتخابات الكنيست لكي يعرض مواقفه المتطرفة فيها . و بالفعل نجده يعرض قائمة كاخ على لجنة انتخابات الكنيست العاشرة ، الا انه بسبب ما اسمته اللجنة (عنصريته المتطرفة جدا) اقترح قاضي المحكمة العليا السابق (موشي عتيوني) رفض القائمة ، الامر الذي ازعج منه رفاقه في اللجنة من ممثلي الليكود و المعراخ .

و لم يتمكن كاهانا من دخول الكنيست الا في الدورة الحادية عشرة ١٩٨٤ . حيث لم ترفض المحكمة العليا قائمة كاخ هذه المرة . كما كانت تفعل في المرات السابقة ، مما اهلها للحصول على مقعد واحد في الكنيست . [١٢] و هذا الامر يشير الى ان القوى النافذة في اسرائيل تحاول تبرئة نفسها من تهمة العنصرية من خلال ابراز كاهانا على انه ممثل العنصرية الوحيد في اسرائيل .

و تتميز كاخ اكثر من غيرها من الحركات الارهابية بأن عددا كبيرا من اعضائها لا تصل اعمارهم الى سن العشرين .[١٣] اما الهدف المحوري للحركة ، و الذي تعلنه في برامجها و تصريحات اعضائها و زعيمها فيكمن في السعي الى طرد العرب من اراضيهم ، حتى اذا ادى ذلك الى اعتماد اساليب العنف ضدهم .[١٤] و بهذا الصدد نجد ان كاهانا كان قد رفع شعار مفاده (على العرب ان يرحلوا كي لا نضطر الى ذبحهم) . و قال ايضا (ان الصهيونية قامت لبناء وطن لليهود فقط و ان لا مكان للعرب بينه) .[١٥]

و تجدر الاشارة ، الى ان كاخ ، بخلاف الاحزاب الاسرائيلية الاخرى ، ترى في زيادة عدد السكان العرب عاملا ايجابيا ، لأنها تحاول ، من خلال ذلك ، اثارة الرعب لدى اليهود من هذا السلاح الذي قد يستخدمه العرب في المستقبل ضدهم . و بهذا تعمل على اقناع الاسرائيليين بالموافقة على برامجها لحل هذه المشكلة من خلال قوانين تجيز طرد العرب من خلال الضغط عليهم عن طريق اجبارهم على تأدية الخدمة العسكرية ، و اعادة توطين اللاجئين خارج الحدود .

هذا وقد وصلت العمليات الارهابية التي نفذتها كاخ ذروتها عامي ١٩٨٢ – ١٩٨٣ . و ذكر (دان عوض) الذي كتب مقالا في صحيفة (هعولام هازيه) في ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٣ عددا من هذه العمليات كمحاولة للاستيلاء على المسجد الاقصى . و خطة تفجير قبة الصخرة ، و الرمي الطائش قربها ، و مقتل (اميل غرينشغايغ) في مسيرة جماعة (السلام الان) اثناء العدوان على لبنان ، و الاعتداء على باص عربي قرب جبل هرتزل في القدس . و سلسلة القنابل المفخخة في القدس العربية ، و احراق السيارات في حي ابو الطور .[١٦]

و يبدو ان هذا المسلسل الارهابي كاف للتدليل على هوية كاخ الارهابية . كما يوضح طبيعة اهداف الحركة و ابعادها .

ثالثا : حركة اومتس (التغيير الاقتصادي) :

و هي حركة تعد من بقايا حركة (تيلم) التي اسسها موشي دايان عام ١٩٨١ . و نالت مقعدين في الكنيست العاشر ١٩٨١ . و عندما انقسمت اثر وفاة دايان خرج منها جناح بقيادة (ايغال هيروفيتش) ، [١٧] الذي تحالف مع الليكود . و دخل انتخابات ١٩٨٤ بقائمة (اومتس) الا انها لم تستطع الحصول الا على مقعد واحد .[١٨] و قد عكست نلك التطورات التي سارت من خلالها كتلة (هورفيتش) طبيعة التشظيات الحزبية التي لا تقوم على اسس من خلافات مبدئية ، و انما يكون جوهرها كامن في البحث عن موقع في السلطة السياسية .

اذ نلاحظ ان (هيروفيتش) الذي يعد رمز هذه القائمة ، قد تنقل من حزب ماباي عام ١٩٦٥ الى حزب رافي . و بقي ضمن القائمة الرسمية التي يتزعمها بن غوريون بعد عودة رافي الى حزب العمل . ثم انضم الى الليكود مع هذه القائمة اثر اعتزال بن غوريون السياسة . و كان جزءا من حركة (لاعام) التي شكلها دايان عام ١٩٨١ . ثم انفصل عنها بقائمته (اومتس) حيث انتهى به الامر للعودة الى التحالف مع حزب العمل على اساس المنافع الشخصية فقط (منصب وزاري) .[١٩] و هذا حال معظم الاحزاب الهامشية في اسرائيل .

و على الرغم من ، ان اطروحات اومتس تركز على الوضع الاقتصادي و كيفية اصلاحه ، بيد انها تدلوا بدلوها في الشؤون السياسية . و بشكل خاص ما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . اذ نلاحظ انها ترفض قيام دولة فلسطينية منفصلة على اي جزء من ارض اسرائيل ، بما في ذلك الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .[٢٠] و تؤيد خطة استيطان ذات حد ادنى يكون عليها اجماع وطني . و تؤيد انشاء مستعمرات جديدة في غور الاردن و غوش عتيون و نواحي القدس .[٢١]

و نخلص من هذا كله ، الى القول بأن السمة الابرز التي تجمع بين ممثلي هذا الاتجاه اليميني الراديكالي يكمن في نزعة التعصب و التطرف سواء على صعيد الصراع العربي الاسرائيلي او على صعيد القضايا الداخلية . اذ تتخذ مواقف متشددة فيما يتعلق بالنظرة الى العرب و مستقبل الاراضي العربية المحتلة ، و تدعو الى المحافظة على ما يسمى ب (ارض اسرائيل الكاملة) ، و الى المزيد من

عمليات الاستيطان فيها . و مما يلفت النظر ، ان هناك صراعات تدور احيانا ما بين ممثلي هذه التيارات بشأن المزيد من التعصب و التطرف .

المبحث الثاني

احزاب و كتل الوسط

و هي الاحزاب و الكتل الهامشية التي تقع ما بين التيارين الرئيسيين اللذان يمثلان اليمين المتطرف و اليسار . بيد ان هذه الاحزاب و الكتل غير ثابتة الاصول و التوجهات الفكرية ، و غير مستقرة في وضعها بين التيارين الاساسيين . كما انها متبدلة و متنوعة في اصولها ، و غاليا ما تكون بمثابة نتاج لحركة الكتل الحزبية المتشرذمة من التيارين الرئيسين . و ينتهي مصيرها ، في كثير من الاحيان ، الى الاستقطاب من احد هذين التيارين .

و لعل ابرز من يمثل هذا الاتجاه ما يأتي :

اولا : شينوي (حركة التغيير) :

تعد حركة شينوي الحركة الوحيدة التي بقيت من حركة الاحتجاج التي قامت في اعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ . و كانت قد شكلت مع الحركة الديمقراطية حركة جديدة سميت (الحركة الديمقراطية من اجل التغيير) . و قد فاجأت تلك الحركة جميع المراقبين خلال عام ١٩٧٧ عندما فازت في اولى حملاتها الانتخابية ب (١٥) مقعدا في الكنيست . لتشكل اكبر ثالث حزب في اسرائيل . و كان من المتوقع آنذاك ان تشكل (داش) حزب ماباي جديد . و ان تنضم الى حكومة المعراخ للإصلاح من الداخل ، لكن حدث عكس ذلك . اذ قاد زعيم الحركة ايغال يادين جماعته الى حكومة بيغن . غير ان جركو شينوي عارضت الانضمام الى ائتلاف بزعامة الليكود . لذلك ، انشقت عن داش بزعامة امنون روبنشتاين ،[٢٢]في تموز ١٩٧٨ . و من ثم خاضت الانتخابات العاشرة لوحدها و فازت بمقعدين .[٢٣] اما في الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ فقد حصلت على ثلاثة مقاعد .[٢٤] و تتركز حركة شينوي ، الى حد كبير، في الاوساط الاكاديمية و الفكرية . و هي تتمتع بهيبة لا بأس بها و لا سيما بسبب النشاط البارز و الفعال لعضوي الكنيست و زعماؤه روينشتاين وفرشوفسكي .[٢٥]

و توصف هذه الحركة بأنها حركة حمائمية من حيث مواقفها السياسية . و في ضوء استعدادها لتقديم التنازلات الاقليمية . بيد ان القاء نظرة متمعنة على مواقفها الحقيقية و اطروحاتها ، تظهر انتفاء صفة الاعتدال عناها ، و ذلك للأسباب الاتية :

١ – لأنها تؤكد على ضمان حدود امنة لإسرائيل رغم استيلائها على اراضي الغير بالقوة .

٢ – تعد القدس عاصمة موحدة لإسرائيل .

٣ - استعداد اسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية ، حسب وجهة نظرها ، ينبغي ان تكون مقابل تنازلات عربية ملحوظة .

٤ – تؤكد ان لا وجود لدولة فلسطينية . و ان جارة اسرائيل الوحيدة من الشرق هي الاردن . و ان الحدود الاسرائيلية الامنة هي نهر الاردن . [٢٦] و بهذا الصدد اكد روبنشتاين على ان (موقفنا الاساسي هو اننا لن نعود الى حدود ١٩٦٧) .[٢٧] بكامة اخرى ، انه يرفض اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة ، لأن هذه الدولة ، حسب وجهة نظره ، تعرض امن اسرائيل للخطر . بيد انه يؤيد فكرة الادارة الذاتية لسكان الارض المحتلة بروح كامب ديفيد كمرحلة انتقالية لتسوية دائمة . و يؤكد على فكرة الفدرالية الاردنية الفلسطينية ، على ان تكون الاراضي المحتلة منطقة منزوعة السلاح . و يدعو الى تجميد المستوطنات من اجل توفير مناخ مريح لاستمرار مسار السلام .

ثانيا : راتس (حركة حقوق المواطن) :

و هي حركة انشقت عن حزب العمل عام ١٩٧٣ كتعبير عن الاحتجاج و خيبة الامل اثر حرب تشرين من جهة ، و عن المعارضة لابتزاز الاحزاب الدينية و هيمنتها على الحياة الاجتماعية في اسرائيل . [٢٨]

اما التطورات التي حدثت فيها منذ تشكيلها ، فأنها استطاعت ان تحوز على ثلاثة مقاعد في انتخابات الكنيست العاشرة ١٩٧٣ . و جرت عشية انتخابات الكنيست التاسعة ١٩٧٧ محاولة لضمها الى حركة راتس ، لكنها رفضت الشروط التي طرحت عليها و المتمثلة في حل نفسها ، و سحب ممثليها من الكنيست . لذلك دخلت هذه الانتخابات بقائمة مستقلة لم تفز الا بمقعد واحد شغلته شلوميت الوني .[٢٩] زعيمة الحركة . و في الكنيست العاشر ١٩٨١ حصلت على مقعد واحد ايضا . اما في انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤ فقد فازت الحركة بثلاثة مقاعد .[٣٠]

اما عن مواقفها السياسية من الصراع العربي الاسرائيلي فيتلخص بما يأتي :

١ – اكدت على انه من واجب اسرائيل ان تسعى لتحقيق السلام مع جاراتها بشرط ان يضمن السلام الحفاظ على امنها الطبيعي ، و سيادتها (كدولة لشعب اسرائيل) في حدود امنة و معترف بها . و على هذا الاساس ، فأنها رفضت ما يسمى بحروب (الخيار) و استخدام الجيش الاسرائيلي في تحقيق اهداف سياسية خارج حدود الدولة ، لأن من شأن ذلك المساس بأخلاقيات السلاح و تقويض الجيش الاسرائيلي كجيش دفاع حسب وجهة نظرها .[٣١]

٢ – اكدت على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، و اجراء مفاوضات لإبرام سلام مع اي عنصر فلسطيني يتقدم للاعتراف المتبادل ، و دعوة سكان الاراضي العربية المحتلة و ممثليهم الى العمل من اجل تحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية و المفاوضات . و بهذا الصدد تشير شلوميت الوني الى (ان راتس حركة صهيونية تعترف بالشخصية الفلسطينية ، و تؤيد المفاوضات و التنازلات الاقليمية حتى في الضفة الغربية) .[٣٢]

مع ذلك ، فأن راتس اكدت على انه طالما لايزال الحكم الاسرائيلي قائما في الاراضي المحتلة ، فأنه ينبغي الحفاظ على الوضع القانوني الراهن فيها ، و الحفاظ على حقوق سكانها طبقا للقانون الدولي و اتفاقية جنيف و مبادئ العدل الشاملة المتعارف عليها في حقوق الانسان لدى اسرائيل .

اضف الى ذلك ، انها دعت الى تأمين حرية التعبير السياسي و الحرية الاكاديمية لسكان الاراضي المحتلة . و الى الوقف الفوري لعمليات الاستيطان في المناطق المحتلة ، لأنها تحتسب الضم و انشاء المستوطنات مفسدة للشعب اليهودي قد تهدد حصانته الديمقراطية في اسرائيل .[٣٣]

٣ – دعت الى ابقاء القدس الموحدة عاصمة ابدية لإسرائيل . [٣]

و من خلال القراءة المتمعنة لأطروحات راتس يتبين ان وجود هذه الحركة ، انما جاءت لتكمل الصورة المطلوبة صهيونيا عما يسمى ب (ديمقراطية اسرائيل) . و ان فيها قوى محبة للسلام و معارضة للفاشية و مناصرة لحقوق الانسان . و يتكامل دورها مع الدور الذي لعبه وجود حزب المابام الذي يدعي اليسارية العمالية . و يتكامل مع جماعة حزب العمل و حركات السلام و ما شابه ذلك من قوى تحاول تجميل الصهيونية .

ثالثا : ياحد (الحركة من اجل الوحدة الوطنية) :

ظهرت هذه الحركة لأول مرة خلال انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤ . انشأها (عيزرا وايزمن) ،[٣٥] السكرتير السابق لحركة حيروت ، التي اختفت من المسرح السياسي اكثر من ثلاثة اعوام الى ان ظهرت في عام ١٩٨٤ على شاشة التلفزيون الاسرائيلي معلنه عزمها خوض الانتخابات في اطار حزب مستقل يسمى ياحد .[٣٦]

و قد حاول هذا الحزب ان يلعب دور (لسان الميزان) بين المعراخ و الليكود عند تشكيل الحكومة التي تعقب الانتخابات . بكلمة اوضح ، اراد ان يطرح نفسه كحزب وسط بينهما . و هذا ما اكده وايزمن بقوله : (انني مطلع على وضع الكثيرين في الدولة ، و انا لا اجد نفسي في الليكود ، و لا استطيع ان اكون في المعراخ . و لذا فأنني مضطر الى البحث عن مكان في الوسط) . ثم قال : (كنت اعتقد ان الليكود هو حزب وسط و لكنه اخذ يجنح الى التطرف فاضطررت الى الانسحاب منه . انني اريد ان اكون في الوسط بين الكتلتين ، و ان انتهج سياسة تعيد الى دولة اسرائيل كرامتها) .[٣٧] بيد ان امله قد خاب في تكوين كتلة وسط بحجم كتلة داش . اذ لم يحصل في الانتخابات الا على ثلاثة مقاعد .

اما عن اهم الافكار السياسية التي طرحتها هذه الحركة فيما يتعلق بشؤون الصراع العربي الاسرائيلي فيتمثل بما يأتي :

١ – ان نهر الاردن يشكل حدا امنيا لإسرائيل .

٢ – لكل يهودي الحق في الاستيطان اينما شاء في انحاء البلاد ، و لكن ليس في المناطق المأهولة بالسكان . و لذلك فأن الحركة تعارض تصفية المستوطنات اليهودية .

٣ – تطبيق الحكم الذاتي الحقيقي في الاراضي العربية المحتلة يمثل الحل الامثل للقضية الفلسطينية ، على ان يتم ذلك من جانب واحد و دون الحاجة الى التفاوض مع مصر في هذا الشأن .[٣٨]

٤ – يجب عدم ضم الضفة الغربية و قطاع غزة ، و في الوقت نفسه ، ينبغي عدم التنازل عن اي جزء منها للأردن او لغيره .

٥ – عارضت اقامة اي شكل من اشكال الدولة الفلسطينية .[٣٩] ليس فقط لأسباب امنية فحسب انما لأسباب ديموغرافية ايضا . اذ ليس هناك اي منطق في توزيع

السكان الفلسطينيين الذين يقطنون على جانبي نهر الاردن على ثلاثة دول ، لأن ذلك حسب حركة ياحد مدعاة لزرع بذور عدم الاستقرار في المستقبل .

٦ – اكدت على ان السلام يجب ان يكون على اساس اتفاقيات كامب ديفيد و ليس على اساس مشروع الرئيس الامريكي ريغان .[٤٠]

المبحث الثالث

الاحزاب و الكتل العربية اليهودية المشتركة

يمثل هذا الاتجاه عددا من الاحزاب و الكتل السياسية الهامشية ، التي تعتمد ، بالدرجة الاساس ، على الاصوات العربية في الانتخابات البرلمانية . و تؤيد بقاء عرب ١٩٤٨ كجز لا يتجزأ من اسرائيل . اي انها تنطلق من ضرورة اندماج عرب ١٩٤٨ في الدولة الاسرائيلية . و لعل ابرز من يمثل هذا الاتجاه ما يأتي :

اولا : القائمة التقدمية للسلام :

شكلت هذه القائمة ككتلة سياسية عشية انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤ من عناصر عربية مثقفة ، و مجموعة من الاكاديميين العرب في الناصرة . و قد انشقت عن حركة حداش و عناصر يهودية تنتمي الى حركة (الترنتيفا) اي البديل ، التي يتزعمها كلا من ماتي بيلد و اوري افنيري ، و التي انشقت عن حركة شيلي في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان . و يترأس القائمة التقدمية محمد ميعاري ،[٤١] و يليه ماتي بيلد . في حين ان حداش يتزعمها يهودي هو مئير فلنر . و هذه اول مرة منذ قيام اسرائيل تخوض فيها الانتخابات قائمة عربية يهودية يتزعمها عربي ، و غير مرتبطة بالأحزاب الصهيونية ، و منفصلة عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي .[٤٢]

و يبدو ان هذه الكتلة تطرح نفسها على انها قائمة عربية يهودية حرة تعبر عن الاماني الحقيقية للشعبين ، و تهتدي في كافة مجالات عملها بهدى مبدأ مثالي يرتكز على الانسان الذي يعد محور اهتمامها . و ما الدولة عندها الا وسيلة من اجل خدمة الانسان . و بهذه الروحية ، على حد قول زعيمها ، تعمل الكتلة من اجل دولة افضل ، تخدم كافة مواطنيها من اجل السلام الفلسطيني الاسرائيلي و السلام العربي اليهودي . و ترى ان القضية الفلسطينية هي قضية اسرائيل الكبرى .

عليه ، فأن حل القضية الفلسطينية يجب ان يتصدر قائمة الاولويات . و هنا ترى هذه الكتلة ان كل المشاريع التي تتنافى و هذه الاولوية مثل مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي ، و مشروع الخيار الاردني ، و مشروع الون ، كلها مشاريع لاغية .

و من هذه الخطوط العريضة ، تفصح القائمة التقدمية للسلام عن مبادئها المتجسدة بما يأتي :[٤٣]

١ – الاعتراف المتبادل بحق الشعبين اليهودي و الفلسطيني في تقرير المصير . و ان تحقيق هذا المبدأ يستوجب الانسحاب الكامل من الاراضي التي احتلتها اسرائيل اثناء حرب ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية . و تصفية جميع اثار هذا الاحتلال ، و اعادة هذه الاراضي الى الشعب الفلسطيني كي يقيم عليها دولته المستقلة الى جوار دولة اسرائيل .

٢ – يتم الاعتراف المتبادل بين الدولتين . و تقام اتفاقية سلام بينهما عن طريق المفاوضات بين حكومة اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني خارج حدود اسرائيل .

٣ – ان حق الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في مقاومة الاحتلال ، يعد حقا طبيعيا .

٤ – ضرورة ان تعلن اسرائيل عن نيتها الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . و ان تسعى الى مفاوضات سلمية مع الدول العربية .

٥ – يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في نطاق حل قضية الصراع العربي الاسرائيلي . و ذلك عن طريق التسويات التي يتفق عليها اثناء المفاوضات .

٦ – ان احراز السلام الفلسطيني الاسرائيلي و انشاء علاقات حسن الجوار بين دولة اسرائيل و الدولة الفلسطينية لن يمس الوضع المدني و الحقوق القومية لمواطني اسرائيل من ابناء الشعب العربي الفلسطيني . اي ينبغي المحافظة على حقوق عرب ١٩٤٨ ضمن دولة اسرائيل .

ثانيا : الجبهة الديمقراطية للسلام و المساواة (حداش) :

تشكلت هذه الجبهة عام ١٩٧٧ من الحزب الشيوعي (راكح) و جزء من حركة الفهود السود ،[٤٤] و جبهة (الناصرة الديمقراطية) و (اليسار الديمقراطي الاسرائيلي) المعروف باسم (شاس) ، و المكون اساسا من عناصر يهودية تنتمي الى اليسار غير الصهيوني ، و من رؤساء مجالس محلية عربية ، ومن لجنة المبادرة الدرزية ، التي انشأت عام ١٩٧٣ للعمل من اجل الغاء التجنيد الاجباري المفروض على ابناء الطائفة الدرزية في اسرائيل . و كذلك انتمت الى هذه الكتلة

شخصيات و اوساط شعبية يهودية و عربية على حد سواء .[٤٥] الا ان الملاحظ ان حزب راكح يشكل العمود الفقري لهذه الكتلة . و يحرك معظم مواقفها و اتجاهاتها الفكرية و السياسية .

و قد نالت هذه الكتلة خمسة مقاعد في الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ ، و اربعة مقاعد في الدورتين العاشرة و الحادية عشرة .[٤٦]

و هذه الجبهة ، تدعو الى سلام يقوم على احترام جميع الشعوب و الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل و الشعب الفلسطيني ، وفقا لقرارات مجلس الامن و الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت بهد عام ١٩٦٧ .

و يرتكز هذا السلام حسب وجهة الجبهة على الاسس الاتية : [٤٧]

١ – انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

٢ – الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، و اقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية . بما في ذلك القدس الشرقية و قطاع غزة الى جانب دولة اسرائيل .

٣ – تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الامم المتحدة .

٤ – احترام حق دولة اسرائيل و الدول العربية الاخرى في السيادة .

٥ – يعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل . و القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ضمن اطار تسوية سلمية .

٦ – لتحقيق السلام يجب عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف بما في ذلك اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية . و كذلك اشتراك الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الامريكية و دول اخرى .

و من خلال ذلك ، يبدو ان كلا من حداش و القائمة التقدمية تؤيدان ابقاء عرب ١٩٤٨ ضمن اطار اسرائيل ، بيد ان الفارق الجوهري بينهما يكمن في كون راكح و هو العنصر المحرك لكتلة حداش هو حزب شيوعي ذو برنامج ماركسي لينيني ، و ان الايديولوجية الشيوعية العالمية و الشراكة العربية اليهودية هما حجر الاساس في مبادئه . و هو ملتزم بسياسة الاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط . بينما لا نجد للقائمة التقدمية ارتباطات خارجية . بل هي مرتبطة ببعض الاوساط اليهودية التي تحتسب ان اسرائيل لا تستطيع ان تضمن مستقبلها الا بحل المشكلة الفلسطينية في اطار دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل .

و من هنا يتضح ان هذا التيار هو الذي يمثل العرب في اسرائيل . و يعبر عن تطلعاتهم ، الى حد ما ، من دون ارتباطها بما تمليه عليها الاحزاب الاسرائيلية الاخرى .

الخاتمة :

في ضوء ذلك ، يرجح ان يكون مستقبل الاحزاب و الكتل الهامشية مضمونا ، على الرغم من بروز اتجاه داخل اسرائيل يعمل على ازاحتها عن مواقعها على الخارطة السياسية . كما حدث في انتخابات ١٩٨١ ، حيث اشتركت فيها ٣١ قائمة ، الا انه لم يفز منها سوى ٨ قوائم هامشية ، حصلت مجتمعة على ٢٥ مقعدا . بيد ان هذا الواقع ، لم يضع حدا للأحزاب و الكتل الهامشية ، التي بقيت تصارع من اجل البقاء عن طريق الاندماج او اقامة الاطر السياسية الجديدة . و بذلك فرضت نفسها على النظام السياسي الاسرائيلي . و شكلت جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية في اسرائيل .

و من غير المتوقع ان تصل اسرائيل ، على الاقل ، في المستقبل المنظور الى ما يسمى بالثنائية الحزبية ، التي يتمتع فيها احد الحزبين بالأكثرية المطلقة ، لأنه في جميع الاحوال ستكون بحاجة الى مساعدة الكتلة الثالثة لتشكيل الائتلاف الحاكم . و يتضح من خلال تحليل بنية اسرائيل الاجتماعية ، ان الوضع لن يتغير على الاغلب في المستقبل المنظور ، حتى اذا لم ينجح الحزبان الكبيران في ابتلاع الاحزاب الهامشية المحيطة بهما ، لأن الاحزاب الهامشية اليمينية التي سيبتلعها الليكود ، ستوازي الاحزاب اليسارية التي سيبتلعها المعراخ . اما انصار احزاب الوسط فسوف يتوزعون بين المعراخ و الليكود ، و بالتالي سيعود الوضع الى التكافؤ بين الكتلتين .

اضف الى ذلك ، ان ما يعزز دور الاحزاب و الكتل الهامشية ، و يضمن مستقبلها في النظام السياسي الاسرائيلي ، هو النظام الانتخابي المعمول به في اسرائيل . و القائم على مبدأ التمثيل النسبي ، و المستند على قاعدة ان عدد المقاعد في الكنيست يجب ان توزع بالنسبة الى عدد الاصوات التي ينالها كل حزب بالتمثيل النسبي ، لأن اسرائيل تحتسب دائرة انتخابية واحدة . و يتم الانتخاب في يوم واحد يحتسب عطلة رسمية . و يتم انتخاب الكنيست على اساس قوائم حزبية . اذ تقدم الاحزاب قوائم مرشحين يعرفهم الحزب بنفسه . و يصوت كل ناخب لهذه القائمة او تلك من دون ان يكون له اي تأثير على التركيب الشخصي لقوائم المرشحين . اي ان التصويت للحزب و ليس للمرشح . و من ناحية اخرى ، تقسم الاصوات الصالحة الموجودة في صناديق الاقتراع على عدد المقاعد النيابية البالغة ١٢٠ مقعدا . و العدد الناتج عن هذه النسبة يوازي مقعدا نيابيا واحدا ، و الذي يفوز هو المرشح الاول ثم الذين يأتون بعده .

و على الرغم من ، ان التعددية الحزبية بالشكل الذي تتجلى فيه داخل اسرائيل تجسد التشرذم السياسي و الاجتماعي و عدم الاستقرار ، و تؤكد عجز الصهيونية في خلق المجتمع الذي يستطيع ان يصهر يهود الشتات في بوتقة واحدة ، الا انه من ناحية يعطي اللعبة الديمقراطية مصداقية اكثر . و من ناحية اخرى ، يغطي على فشل الصهيونية في دمج الطوائف المختلفة في اسرائيل .

و من الجدير بالذكر ، ان الخارطة الحزبية تشهد على الدوام انشقاقات و اندماجات بين الاحزاب و الكتل الهامشية . بيد ان تلك القوى كانت دائما تحتل موقعها في ميزان القوى بأشكال متنوعة ، كونها تمثل قوى التوازن بين الكتلتين الرئيستين . و ربما يكون هذا اهم دور تمارسه داخل النظام السياسي الاسرائيلي . و مما يساعدها في ذلك ، لم يكن هناك في تاريخ النظام الحزبي في اسرائيل حزب يتمتع بسيطرة مطلقة على اكثرية المقاعد في الكنيست ، بحيث تمكنه من تأليف الحكومة من دون الائتلاف مع احزاب هامشية .

لذا فأن القول ، بأنه لا حاجة للأحزاب و الكتل الهامشية قول غير واقعي من الناحيتين الاجتماعية و السياسية .

ففي النظام الحزبي الاسرائيلي ، الذي يسود فيه النظام الائتلافي ، كانت الاحزاب و الكتل الهامشية تمارس بعض المهمات التكميلية . لكن تغيرت مكانة تلك الاحزاب تغيرا كبيرا منذ الكنيست العاشر . اذ تحولت من عنصر تكميلي الى عنصر يملي بعض الشروط من دون ان يكون لها اي امل بأن تصبح عنصرا مهما و نافذا في السلطة السياسية ، و اتخاذ القرارات المهمة . بعبارة اخرى ، اذا كانت الاحزاب و الكتل الهامشية عاجزة عن احتلال موقع نافذ في السلطة السياسية ، فأن قدرتها على الابتزاز ، و مواقفها من الاشتراك في اي حكومة ائتلافية هي التي تقرر ، و الى حد ما ، تركيبة الحكومة ، و توازن القوى البرلمانية . و قد تجلى ذلك ، في انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤ . اذ لم يكن امام الحزبين الكبيرين سوى تشكيل حكومة بائتلاف مع سبع قوائم او تسع تمثل الاحزاب الهامشية من اجل الحصول على اكثرية ضئيلة . و معنى ذلك ، ان الحزب الكبير الذي اراد تشكيل الحكومة كان مضطرا الى الاستجابة للمطالب المتنوعة لهذه التشكيلة الواسعة من الاحزاب و الكتل الهامشية ، التي تتراوح اتجاهاتها ما بين اقصى اليمين و اقصى اليسار . مما يفسر سبب عودة العصر الذهبي للأحزاب و الكتل الهامشية في انتخابات ١٩٨٤ . و بروز احزاب و كتل هامشية جديدة في الدورات الانتخابية المتعاقبة لاحقا .

هوامش الفصل الثاني :

(١) المنظمات الفاشية في اسرائيل ، نشرة الملف ، السنة الحادية عشر ، العدد ١٨ في ٧ / ٦ / ١٩٨٤ ، ص ٢٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول حياته و آرائه السياسية ، انظر : هاني عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٧٧ .

(٣) عادل الجادر، تكتل هتحيا و ظاهرة تعدد الاحزاب الاسرائيلية و تعدد الانشقاقات فيها ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، العدد ٣٨ – ٣٩ ، ص٩ ، نقلا عن صحيفة هاارتس الصادرة في ٤ / ١٠ / ١٩٧٩ .

(٤) غازي السعدي ، الارهاب الاسرائيلي في الارض المحتلة ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٤٨ في كانون الاول ١٩٨٦ ، ص ١٧٣ .

(٥) المنظمات الفاشية الجديدة ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ .

(٦) غازي السعدي ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ .

(٧) تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل ، نشرة الارض ، السنة الحادية عشر ، العدد ١٨ في ٧ / ٦ / ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .

(٨) داني روبنشتاين ، غوش ايمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية ، ترجمة : غازي السعدي ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٣ ، ٧١ – ٧٢ .

(٩) صحيفة معاريف في ١٠ / ٥ / ١٩٨٨ ، نشرة شؤون اسرائيلية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١١٣ في تموز / اب ١٩٨٨ ، ص ٨ .

(١٠) هاني عبد الله ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(١١) غازي السعدي ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

(١٢) حبيب قهوجي ، الاحزاب الاسرائيلية و الحركات السياسية في الكيان الصهيوني ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دشق ١٩٨٦ ، ص ٢٨٩ .

(١٣) هاني عبد الله ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(١٤) غازي السعدي ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

(١٥) حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ٢٩١ .

(١٦) المنظمات الفاشية الجديدة ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٧) عضو في الكنيست منذ عام ١٩٦٩ . و سبق ان ترأس لجنة الشؤون الاقتصادية في الكنيست الثامن ١٩٧٣ . كما كان عضوا في لجنة الخارجية و الامن في ذلك الكنيست . و تولى منصب وزير الصناعة و التجارة . ثم وزير المالية في حكومة بيغن الاولى . ثم اصبح وزير دولة في الحكومة التي شكلها شمعون بيريس عام ١٩٨٤ .

(١٨) حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ٣١٦ ،

(١٩) المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

(٢٠) سمير جبور ، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٢٥٣ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢٢) دكتوراه في القانون ، و عميد كلية الحقوق في جامعة تل ابيب . يكتب احيانا في صحيفة ها ارتس ، و يعلق في الاذاعة و التلفزيون . شغل عضوية الكنيست في الدورات التاسعة و العاشرة و الحادية عشر . وزير الاتصالات في حكومة شمعون بيريس .

(٢٣) سمير جبور ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٧٣ ز

(٢٥) شيماح فايس ، انتخابات ١٩٨٤ ، نشرة الملف ، مجلد ١ ، العدد ١ في نيسان ١٩٨٤ ، ص ٥٢ .

(٢٦) حلمي الزغبي ، الثابت و المتغير في الخارطة السياسية الاسرائيلية عشية انتخابات الكنيست ، نشرة دراسات ، الدار العربية للنشر ، العدد ١٣ في ايلول ١٩٨٨ ، ص ٣٤ ــ ٣٥ .

(٢٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٣٢٨ .

(٢٨)حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ٣١١ .

(٢٩) عضوة في الكنيست منذ الدورة السادسة الى الدورة الحادية عشر . شغلت منصبا وزاريا في حكومة غولدا مائير لكنها انسحبت من تلك الحكومة بعد انتخابات ١٩٧٣ بسبب خضوع مائير لإملاءات حزب المفدال فيما يخص المسائل الدينية .

(٣٠) صحيفة دافار ٢٢ / ٥ / ١٩٨٤ ، ترجمة : مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد .

(٣١)برنامج حركة راتس ، نشرة الملف ، مجلد ٣ ، العدد ٤ في ٢٨ / ٧ / ١٩٨٦ ، ص ٣٥٨ .

(٣٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ، مصدر سابق ، ص ٣٣١ .

(٣٣) برنامج حركة راتس ، مصدر سابق ، ص ٣٥٨ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

(٣٥) الشخصية البارزة في حركة ياحد . ابن حاييم وايزمن ، الذي كان رئيسا للوكالة اليهودية مدة طويلة . ثم اصبح اول رئيس لإسرائيل . و مؤسس سلاح الجو و قائده للمدة ١٩٥٦ – ١٩٦٦ . ثم رئيسا لغرفة العمليات حتى عام ١٩٦٧ . حيث انتهت خدمته في الجيش فأنضم الى كتلة جاحل اي حزب حيروت . وعين وزيرا للمواصلات . و في الوقت نفسه اصبح رئيسا للجنة التنفيذية لحزب حيروت . و احتل منصب وزير الحرب عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ . و لعب دورا هاما في محادثات كامب ديفيد .

(٣٦) ها ارتس ، ٢١ / ٣ / ١٩٨٤ ، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد .

(٣٧) سمير جبور ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ، نقلا عن صحيفة دافار الصادرة في ٦ / ٤ / ١٩٨٤ .

(٣٨) تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

(٣٩) حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ٣١٥ .

(٤٠) تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

(٤١) يعمل محامي ، و أحد اعضاء حركة الارض سابقا .

(٤٢) الاحزاب الاسرائيلية تستعد للمعركة الانتخابية ، نشرة الملف ، المجلد الخامس ، العدد ٣ / ٥١ في حزيران ١٩٨٨ ، ص ٢٢٢ .

(٤٣) برنامج القائمة التقدمية للسلام ، نشرة الملف ، مجلد ١ ، العدد ٧ قي تشرين الاول ١٩٨٤ ، ص ٦٤٥ – ٦٤٦ .

(٤٤) لمزيد من التفصيل حول هذه القوى السياسية انظر : سلمان رشيد سلمان ، اليسار في اسرائيل ، دار ابن خلدون للنشر ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٣٣ – ٩٤ .

(٤٥) سمير جبور ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ – ٢٢٩ .

(٤٦) حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ٣٣٢ .

(٤٧) برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام و المساواة ، نشرة الملف ، مجلد ١ ، العدد ٤ في تموز ١٩٨٤ . ص ٣٥٨ .

الفصل الثالث

البعد الفكري في مواقف الدول الاسيوية

من القضية الفلسطينية

(في الامم المتحدة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٨)

(كتب عام ١٩٩٠)

المحتويات

المقدمة

المبحث الاول : مواقف الكتلة الاسلامية و ابعادها العقائدية .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الاسلامية .

المطلب الثاني : البعد العقائدي في مواقف الكتلة الاسلامية .

المبحث الثاني : مواقف الكتلة الشيوعية و ابعادها الفكرية .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الشيوعية .

المطلب الثاني : البعد الفكري في مواقف الكتلة الشيوعية .

المبحث الثالث : مواقف الكتلة الهندية و ابعادها الفكرية .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الهندية .

المطلب الثاني : البعد الفكري في مواقف الكتلة الهندية .

المبحث الرابع : مواقف الكتلة الليبرالية و ابعادها الفكرية .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الليبرالية .

المطلب الثاني : البعد الفكري في مواقف الكتلة الليبرالية .

الخاتمة

المقدمة

تحاول هذه الدراسة ان تسلط الضوء على السلوك التصويتي للدول الاسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية ، و ما طرأ عليه من تحولات خلال المدة الزمنية الممتدة بين ١٩٤٧ – ١٩٨٨ . فضلا عن الابعاد الفكرية و العقائدية التي تتحكم بتلك المواقف .

و قد تم اعتماد المنطلقات ادناه ، من اجل توفير الاسس العلمية الكفيلة بتحديد هذا النمط السلوكي ، هي :

اولا : اعتماد المواقف التصويتية بوصفها نمط من انماط السلوك السياسي . و البحث عن الاسس الفكرية و المادية التي دفعت هذه الدولة او تلك نحو تبني هذا السلوك دون غيره .

ثانيا : اعتماد نماذج من قرارات الجمعية العامة فقط ، دون التطرق لقرارات مجلس الامن الدولي . و ذلك لأن الدول الاسيوية باستثناء الصين لم تحظى بعضوية دائمة في مجلس الامن . و كذلك استثنينا من الدراسة بعض الدول الاسيوية الهامة التي لا تعد عضوة في الامم المتحدة لغاية ١٩٩١ ، مثل كوريا الشمالية و كوريا الجنوبية .

ثالثا : تغطي الدراسة المدة الواقعة بين الاعوام ١٩٤٧ – ١٩٨٨ . و بما ان هذه المدة تحتسب مدة تاريخية طويلة تخللتها الكثير من التحولات و التطورات التي انعكست سلبا او ايجابا على السلوك التصويتي لبعض الدول الاسيوية ، لذلك اضطررنا الى تقسيمها الى حقب زمنية تفصل بينها متغيرات اساسية هامة كحرب حزيران١٩٦٧ و حرب تشرين ١٩٧٣ . و كما يأتي:

أ – مواقف الدول الاسيوية للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٦٧.

ب – مواقف الدول الاسيوية للمدة من ١٩٦٧ – ١٩٧٣ .

ج – مواقف الدول الاسيوية للمدة من ١٩٧٣ – ١٩٨٨ .

رابعا : تحديد القرارات التي سوف تتم دراسة عملية التصويت بشأنها وفقا لأهميتها ، و ما تشكله من معيار لتقييم مواقف الدول الاسيوية المختلفة . و قد تم بهذا الصدد اعتماد القرارات الاتية :((١)

أ – القرارات المتعلقة بتقسيم فلسطين ، و بقبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة . و هي : القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، الذي اوصى بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية

و اخرى يهودية مع تدويل القدس . و القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، و الذي قضى بقبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة .

ب – القرارات المتعلقة بالقدس . و هي : القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ، القاضي بإنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة ، و تقرير وضع القدس في نظام دولي دائم . و تقرير حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم في سبيل تعديل الاوضاع بحيث تؤدي الى تحقيق السلام في فلسطين مستقبلا . و القرار ٣٠٣ لسنة ١٩٤٩ ، و الذي اعاد تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم . و القرار ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، الذي دعا اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس ، و الامتناع عنها مستقبلا . و القرار ٢٢٥٤ لسنة ١٩٦٧ ، الذي ابدى اسفه الشديد للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس . و القرار ٣٥ /٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ ، الذي اكد على الرفض الشديد لقرار اسرائيل بضم القدس . و القرار ٣٦ / ١٥ لسنة ١٩٨١ ، الذي طالب اسرائيل بالكف فورا عن جميع اعمال الحفر ، و تغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخية و الثقافية و الدينية للقدس ، و خصوصا تحت و حول المسجد الاقصى و قبة الصخرة التي تتعرض مبانيه لخطر الانهيار .

ج – القرارات المتعلقة بحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة و التمييز العنصري . و هي : القرار ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٩ ، الذي ادان انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . و طلب من اسرائيل الكف عن اجراءاتها القمعية . و القرار ٣٠٠٥ لسنة ١٩٧٢ ، و الذي ناشد اسرائيل بشدة ان تكف عن السياسات المخالفة لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي المحتلة . و الطلب من اللجنة الخاصة بالتحقيق في الاجراءات الاسرائيلية و متابعة عملها . و القرار ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، الذي احتسب الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري . و القرار ٣٥ / ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، الذي شجب الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

د – القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني . و هي : القرار ٢٦٧٢ ج لسنة ١٩٧٠ ، الذي اعترف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير . و القرار ٢٧٨٧ لسنة ١٩٧١ ، الذي اكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير و التحرر من الاستعمار و التسلط و الاستعباد الاجنبي بما في ذلك شعب فلسطين . و القرار ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٤ ، الذي اقر حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف ، و خصوصا الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي . و الحق في الاستقلال و السيادة الوطنية . و القرار ٣٥ / ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ ، الذي اعاد تأكيد

حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره و ممتلكاته في فلسطين ، و حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة . و القرار ٤٣ /١٧٧ لسنة ١٩٨٨ ، الذي اعترف بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ . و اكد الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على ارضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . و قرر ان يستعمل في الامم المتحدة اسم فلسطين احتسابا من ١٥ كانون الاول ١٩٨٨ بدلا من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية و وظائفها في منظومة الامم المتحدة وفقا للقرارات ذا الصلة .

ز – القرارات المتعلقة بالضم و الاستيطان الصهيوني . و هي : القرار ٢٨٥١ لسنة ١٩٧١ ، الذي طالب اسرائيل بشدة ان تلغي جميع الاجراءات لضم او استيطان الاراضي المحتلة . و الطلب من اللجنة الخاصة الاستمرار في عملها . و القرار ٣٢ / ٥ لسنة ١٩٧٧ ، الذي احتسب الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، و التي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية و التشكيل الجغرافي و التركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الامم المتحدة و التزامات اسرائيل الدولية ازاء اتفاقية جنيف الرابعة و لقرارات الامم المتحدة ، و عرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل و دائم في الشرق الاوسط .

و – القرارات المتعلقة بالثروات الطبيعية الكائنة في الاراضي العربية المحتلة . و هي : القرار ٣١٧٥ لسنة ١٩٧٣ ، الذي اكد على السيادة العربية الدائمة على الثروات الطبيعية في المناطق العربية المحتلة . و القرار ٣٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ الذي اكد السيادة العربية الدائمة على الموارد القومية في المناطق المحتلة . و القرار ٣٦ / ١٧٣ ، الذي اكد على ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد الطبيعية و البشرية و الانشطة الاقتصادية في الاراضي المحتلة انما تعد تدابيرا غير شرعية . و طالبت اسرائيل بأن تضع حدا نهائيا و فوريا لجميع تلك الاجراءات .

ن– القرارات المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية . و هي : القرار ٣٢١٠ لسنة ١٩٧٤ ، الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة بصفة مراقب . و القرار ٣٣٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، الذ دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في جميع الجهود و المداولات و المؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الاطراف الاخرى .

ي – القرارات المتعلقة بتسوية القضية الفلسطينية . و هي : القرار ٣٤ / ٦٥ ب لسنة ١٩٧٩ ، الذي اعلن ان اتفاقيات كامب ديفيد باطلة . و القرار ٣٤ / ٧٠ لسنة

١٩٧١ ، الذي دعا الى عقد مؤتمر للسلام للشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ، و بالرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الامريكية . و باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى . و القرار ٤٣ / ٥٤ أ لسنة ١٩٨٨ ، الذي طلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة و بمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، و الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و القرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٢ ، و الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني و في مقدمتها حقه في تقرير المصير .

خامسا : تم تقسيم الدول الاسيوية الى مجموعات اساسية بغية التوصل الى نتائج محددة . اخذين بنظر الاعتبار ان القارة الاسيوية منقسمة سياسيا و عقائديا و فكريا الى تجمعات واضحة المعالم الى حد ما . و قد اعتمدنا في البحث التقسيم الاتي :

أ – الكتلة الاسلامية : التي لا تستطيع سوى تأييد القضية الفلسطينية في الامم المتحدة انسجاما مع عقيدتها الدينية . و تضم هذه الكتلة : باكستان ، و بنغلاديش ، و ماليزيا ، و اندونيسيا ، و جزر المالديف ، و ايران ، و تركيا .

ب – الكتلة الشيوعية : المؤيدة للقضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، انطلاقا من عقيدتها الفكرية اولا ، و مصالحها السياسية و الاقتصادية مع البلدان العربية ثانيا . و تضم هذه الكتلة : الصين ، و فيتنام الاشتراكية ، و كمبوديا الديمقراطية ، و منغوليا ، و لاوس .

ج – الكتلة الهندية : و يمكن ان نطلق عليها (كتلة عدم الانحياز) ، التي ساندت القضية الفلسطينية في الامم المتحدة انطلاقا من مبادئها و مصالحها معا . و تضم هذه الكتلة علاوة على الهند مملكة بوتان ، لأن ارتباطها بالهند منذ عام ١٩٤٩ عبر معاهدة الصداقة التي عقدت بينهما ، و تقاربهما جغرافيا ، و تداخلهما دينيا ، جعلت بوتان قريبة جدا في مواقفها السياسية من مواقف الهند بصدد القضية الفلسطينية، خصوصا في اعقاب تمسك بوتان بسياسة عدم الانحياز .

و تجدر الاشارة ، الى ان منهج البحث قد اعطى للهند هذه الاهمية ، نظرا لحجمها الجغرافي و البشري ، ولأهميتها الاساسية في القارة الاسيوية ، و لمواقفها المتميزة من القضية الفلسطينية . علاوة على دورها الرئيسي في حركة عدم الانحياز . بل انها تعد نفسها زعيمة لهذه الحركة .

د – الكتلة الليبرالية : و هي الدول التي تتخذ من الحرية الفردية اساسا لنظامها السياسي . و هذه الدول لا تمتلك الحرية الكافية في اتخاذ مواقف مستقلة في الامم

المتحدة حيال القضية الفلسطينية ، نتيجة لوقوعها تحت ضغط الولايات المتحدة الامريكية . لذلك ، نجد مواقفها متباينة و مختلفة بصدد القضية الفلسطينية في الامم المتحدة . اذ لا نلمس لها موقفا ثابتا ، بل ان مواقفها تتغير بين مدة و اخرى ، حسب قوة الضغط الامريكي او ضعفه ، و حسب ما تتطلبه احيانا مصالحها السياسية و الاقتصادية في الوطن العربي او في اسرائيل . و تضم هذه الكتلة : اليابان ، و بورما ، و نيبال ، و سريلانكا ، و سنغافورة ، و تايلند ، و الفلبين .

و تجدر الاشارة ، الى ان هذا التقسيم قد يشوبه شيء من التداخل . اي قد تكون هناك دولة ليبرالية لكنها في الوقت نفسه تكون عضو في كتلة عدم الانحياز . او قد تكون هناك دولة اسلامية و هي ايضا دولة ليبرالية خاضعة للنفوذ الامريكي بمقدار او باخر ، و هي دولة من دول عدم الانحياز . بيد ان ذلك التداخل لا يمنع من القول بأن التقسيم المعتمد في هذا البحث يعد الاقرب الى الواقع من اي تقسيم اخر ، لأن المعيار المعتمد قد تحكم الى حد بعيد بمواقف تلك الدول حيال القضية الفلسطينية في الامم المتحدة اكثر من اي معيار اخر .

المبحث الاول

مواقف الكتلة الاسلامية و ابعادها العقائدية

لتحديد طبيعة مواقف الكتلة الاسلامية من القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، ينبغي التعرف على ماهية تلك المواقف اولا . ثم نحاول تلمس البعد العقائدي الذي تحكم في تلك المواقف ثانيا .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الاسلامية : [٢]

اولا : مواقفها للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٦٧ :

١ – رفضت افغانستان و ايران و باكستان تقسيم فلسطين بتصويتها ضد القرار ١٨١ .

٢ – رفضت افغانستان و ايران و باكستان قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بتصويتها ضد القرار ٢٧٣ . بينما لم تحدد تركيا موقفها من ذلك بامتناعها عن التصويت على القرار المذكور .

٣ – رفضت افغانستان و باكستان تدويل القدس ، و رفضتا اي حل لا يعيد القدس للسيادة العربية بتصويتها ضد القرار ١٩٤ . بينما ايدت تركيا تدويل القدس بتصويتها لصالح القرار . في حين لم تحدد ايران موقفها بامتناعها عن التصويت . و عندما تغير ميزان القوى في فلسطين لصالح اسرائيل بعد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، حدث تبدل في السلوك التصويتي لكل من تركيا و ايران . اذ غيرت ايران موقفها من الامتناع عن التصويت على القرار ١٩٤ الى التصويت لصالح القرار ٣٠٣ ، الذي اعاد تأكيد مسألة تدويل القدس . كذلك تبدل موقف تركيا من تأييد القرار ١٩٤ الى الوقوف ضد القرار ٣٠٣ تماشيا مع الموقف الاسرائيلي ، الذي بدأ ، في هذه المدة ، برفض تدويل القدس ، لأن كفة الميزان مالت لصالحه بشكل واضح .

ثانيا : مواقفها للمدة من ١٩٦٧ – ١٩٧٣ :

١ – دعت الكتلة الاسلامية اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس ، و الامتناع عنها مستقبلا . و ابدت اسفها للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ .

٢ – ادانت الكتلة الاسلامية الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي العربية المحتلة . و ناشدت اسرائيل و بشدة ان تبطل و تكف عن كل السياسات المخالفة لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي العربية المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٢٥٤٦ و ٣٠٠٥ .

٣ – اعترفت الكتلة الاسلامية بحق تقرير المصير لشعب فلسطين . و اكدت شرعية نضال الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير المصير ، و التحرر من التسلط الاسرائيلي . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٢٦٧٢ج و ٢٧٨٧ .

٤ – طلبت الكتلة الاسلامية من اسرائيل و بشدة ان تلغي جميع الاجراءات التي اتخذتها لضم و استيطان الاراضي العربية المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٢٨٥١ .

ثالثا : مواقفها للمدة من ١٩٧٣ – ١٩٨٨ :

١ – اكدت الكتلة الاسلامية السيادة العربية الدائمة على الثروات و الموارد الطبيعية في المناطق المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣١٧٥ . و اتخذت الكتلة الاسلامية موقفا مشابها لهذا بتصويتها لصالح القرار ٣٣٣٦ ، الذي صوتت لصالحه ايضا بنغلاديش (التي انضمت آنذاك للأمم المتحدة) . و احتسبت الكتلة الاسلامية التي انضمت اليها (جزر المالديف) جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد الطبيعية و البشرية و الثروات و الانشطة الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة تعد تدابيرا غير شرعية . و طالبت بأن تضع حدا نهائيا و فوريا لجميع تلك الاجراءات . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٦ / ١٧٣ .

٢ – دعت الكتلة الاسلامية الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مداولات الجمعية العامة بشأن فلسطين . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٢١٠ . ثم دعت الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في دورات الجمعية العامة و في اعمالها بصفة مراقب . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٢٣٧ . ثم دعت الى ضرورة اشتراكها في جميع الجهود و المداولات و المؤتمرات التي تعقد يشأن الشرق الاوسط تحت رقابة الامم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الاطواف المعنية الاخرى . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٣٧٥ .

٣ – بتصويت الكتلة الاسلامية لصالح القرارين ٣٢٣٦ و ٣٥ / ١٦٩ أ فأنها اكدت اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وحصوصا الحق في تقرير مصيره دون تدخل اجنبي . و الحق في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

٤ – احتسبت الكتلة الاسلامية ، ان الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٣٧٩ .

٥ – ادانت الكتلة الاسلامية الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي العربية المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٣٤ /٩٠ أ و ٣٥ / ١٢٢ ج .

٦ – احتسبت الكتلة الاسلامية جميع الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية و التشكيل الجغرافي و التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة غير شرعية ، و مخالفة لأحكام ميثاق الامم المتحدة و التزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ و لقرارات الامم المتحدة . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٢ / ٥ .

٧ – اكدت الكتلة الاسلامية رفضها الشديد لقرار اسرائيل بضم القدس ، و اعلانها عاصمة لها . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٥ / ٢٠٧ . كما طالبت اسرائيل بالكف فورا عن جميع اعمال الحفر و تغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخية و الثقافية و الدينية للقدس . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٦ / ١٥ ، الذي تغيبت عنه ايران فقط .

٨ – اعلنت الكتلة الاسلامية ان اتفاقيات كامب ديفيد و غيرها من الاتفاقيات الجزئية و المنفصلة باطلة من حيث ادعائها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني و الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٤ / ٦٥ ب .

٩ – اعلنت الكتلة الاسلامية بأن تسوية قضية الشرق الوسط تسوية دائمة و عادلة يجب ان يقوم على اساس حل شامل برعاية الامم المتحدة . يأخذ بنظر الاعتبار جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ، و خاصة نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف . و انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . و ايدت عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة ، و بالرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي . و باشتراك الاطراف المعنية كافة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع سائر الاطراف الاخرى على اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٣٤ / ٧٠ و ٤٣ /٥٤ أ .

١٠ – اكدت الكتلة الاسلامية اعترافها بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٤٣ / ١٧٧ .

المطلب الثاني : البعد العقائدي في مواقف الكتلة الاسلامية :

تبين مما اسلفنا ، ان السلوك التصويتي للكتلة الاسلامية الاسيوية قد تبلور عبر التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية في الامم المتحدة نحو التأييد و المساندة التامة للموقف العربي ، الا باستثناءات قليلة تمت بضغوط امريكية او بريطانية للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٦٧ . حيث امتنعت تركيا عن التصويت على القرار ٢٧٣ . و ايدت تدويل القدس بتصويتها لصالح القرار ١٩٤ . و مناوئتها للقرار ٣٠٣ تماشيا مع الموقف الاسرائيلي . و ذهبت ايران نحو هذا المنحى ايضا بصدد القرار الاخير . و مع ذلك تطورت مواقف الكتلة الاسلامية بعد حرب ١٩٦٧ بشكل ايجابي مساند للقضية الفلسطينية بشكل تام ، امتثالا لروابطها الاسلامية .

و من الواضح ، ان الاسلام ترك اثرا رئيسا و حاسما في مواقف الدول الاسلامية تجاه القضية الفلسطينية . و هذا التأثير حمل تلك البلدان على تأييد الموقف العربي في الامم المتحدة . فهذه المجتمعات ترتكز على الاسلام في وحدتها الداخلية و في طابعها الخاص و المستقل عن المجتمعات الاخرى . و في كل هذه البلدان لا يزال الفكر الاسلامي مؤثرا ، و ان اتبع البعض منها العلمانية . و لا تزال الحكومات تتعاون معه و ترجع اليه في امور اساسية كثيرة . و منها قضايا التحرر العالمي . فالإسلام في اسيا ، لا يزال مناضلا في المجالين الوطني و الديني ، [٣] مما يعطي لمواقفها السياسية من القضية الفلسطينية طابعا دينيا تقدميا غير مشكوك فيه . خصوصا ، ان الوجود الصهيوني في فلسطين يشكل خطرا على المسلمين جميعا سواء كانوا في مواجهة مباشرة معه ام غير مباشرة . فوجود الصهاينة اليهود يشكل خطرا محدقا على الامة الاسلامية في المجالات الدينية و الثقافية و الفكرية و الاجتماعية و الاخلاقية و الاقتصادية و السياسية و العسكرية .

اضف الى ذلك ، ان حقيقة الديانة اليهودية التي تتسلح بها الصهيونية ، كانت واضحة للشعوب الاسلامية . فالقران الكريم بدأ ، في وقت مبكر ، من العهد المكي بتعريف المسلمين بالنفسية اليهودية المعقدة ، التي تنطوي على الحقد و الحسد و التلون و الانحراف . و كشف تاريخهم المليء بالمؤامرات ، و قتل الانبياء و رميهم بالفواحش . و التطاول على الله تعالى . و انحرافهم نحو عبادة العجل و غير ذلك

مما ورد في الآيات المكية التي نزلت قبل الهجرة الى يثرب ، و قبل المواجهة المباشرة بين المسلمين و اليهود . [٤] و لعل الحكمة من ذلك ، ليكون المسلمين على علم بحقيقة اليهود و خطرهم على الامة الاسلامية ، و ليكونوا على حذر منهم . فلا يصدقوا لهم قولا ، و لا يأمنوا لهم جانبا ، و لا يتبعوا لهم طريقة ، و لا يأخذوا منهم منهجا .

لذلك ، نجد انه حتى تركيا و ايران اللتين خرجتا ، في بعض الاحيان ، عن الاجماع الاسلامي ، و اقامتا علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، و صوتتا احيانا لصالح اسرائيل في الامم المتحدة ، كانت حكومتيهما قد اضطرتا تحت تأثير المعرفة الاسلامية بحقيقة اليهود ، و القوة الروحية الاسلامية الكامنة في مجتمعاتهما الى تعديل مواقفها لصالح القضية الفلسطينية ، خصوصا بعد حرب ١٩٦٧ .

اذ نلاحظ ان تركيا ، التي تعد الدولة الاسلامية الاولى التي اقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، و اعترفت بها رسميا منذ ٢٨ اذار ١٩٤٩ ، و هو امر يعتقد انه جاء نتيجة ضغط امريكي . بيد انها لم ترتح قط الى هذا الاعتراف . فالشعب التركي شعب شرقي مسلم ، و ان المحراب يفرض عليهم الاتجاه نحو جزيرة العرب . اضافة الى ان الشعور الاسلامي العميق في الريف قد ابطل مفعول الصداقة التي ابدتها تركيا نحو اسرائيل في البدء .[٥]

و من سوء حظ اسرائيل ، ان غنيمتها الرئيسية في حرب ١٩٦٧ كانت مدينة القدس ، التي اقسمت الا تتخلى عنها رغم التحذيرات العالمية . لذلك اصبح من الصعب للغاية لأي بلد مسلم ان يكون صديقا لإسرائيل طالما تقع القدس تحت الاحتلال . و قد بلغ شعور المسلمين الاتراك نحو اماكنهم المقدسة في القدس درجة اضطرت معها الحكومة التركية العلمانية ان تحضر المؤتمر الاسلامي في الرباط .[٦]

و بعد انضمام حزب الخلاص الوطني التركي (و هو حزب اسلامي ينادي بعلاقات اوثق مع العالم الاسلامي ، و خاصة مع العرب) عام ١٩٧٤ الى الحكومة الائتلافية التي ترأسها بولنت ايتشفيت من الحزب الجمهوري الشعبي ، اصبح الموقف التركي في الامم المتحدة او خارجها اقرب الى المواقف العربية . و عندما اعلنت اسرائيل ضم القدس و احتسابها عاصمة لها ، لم تتخذ حكومة سليمان ديميريل اي خطوة . بيد انه بعد انقلاب الثاني من ايلول ، و مجيء حكومة جديدة . اعلن في ٢ كانون الاول ١٩٨٠ اوكتاي أسين المتحدث باسم الخارجية التركية ، ان بلاده قررت تخفيض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، و الحد من عدد موظفيها الدبلوماسيين . و اضاف قائلا : (ان هذا التخفيض كان يجب ان يتخذ بسبب سياسة اسرائيل) . و اضاف (ان تركيا ادركت بوضوح ان اسرائيل لا تنوي

التراجع عن قرار ضم القدس ، و سوف تستدعي تركيا جميع الدبلوماسيين خلال ثلاثة اشهر . و سيقتصر التمثيل الدبلوماسي على مستوى سكرتير ثاني) . [٧]

اما ايران ، التي اعترفت بإسرائيل على اساس الاعتراف بالأمر الواقع في اذار ١٩٥٠ ، فقد كان الاسلام العامل الحاسم لمنع الحكومات الايرانية المتعاقبة من تأييد المواقف الاسرائيلية في الامم المتحدة . فالدولة الايرانية الحديثة او السلوك السياسي لإيران ، بخلاف ما ذهب اليه فريد هوليداي ،[٨] هو الى حد ما ، سلوك اسلامي . فالمجتمع الايراني كان دائما جزءا من العالم الاسلامي . و شارك عبر التاريخ في النشاطات الاسلامية المختلفة . فقد صاغوا اول صياغة متكاملة لقواعد اللغة العربية رغم رفضهم التحدث بها . و الكثير مما يعرف بأنه ثقافة اسلامية في مجالات الفن و الادب و الفلسفة و الطب و الرياضيات و التنجيم و الكيمياء و التاريخ و الجغرافية ... الخ ، كان للفرس اسهام فيها .[٩]

اضف الى ذلك ، لم ينفك شاه ايران محمد رضا بهلوي ان يعلن بعد حرب تشرين ١٩٧٣ عن تمسكه بالأراضي المقدسة الاسلامية بقوله (لن نقبل ان تكون السيادة لإسرائيل على مقدساتنا) . و اضاف قائلا : (نحن نرفض بشدة بقاء اراضي اسلامية مقدسة بأيدي اناس اخرين غير مسلمين) . اما نائب رئيس مجلس الشيوخ الايراني فقد قال : (نحن مسلمون ، في دستورنا الدائم نص على ان دين الدولة هو الاسلام ، فمن باب اولى ان يكون تأييدنا لحقوق العرب في فلسطين لا يقل عن موقف اي دولة عربية) . ثم عاد الشاه ليؤكد على الاطار الاسلامي للقضية الفلسطينية في مقابلة صحفية مع مجلة الحوادث اللبنانية في ١٢ كانون الاول ١٩٧٤ بقوله : (ان الحرب المقبلة في الشرق الاوسط ستكون حربا اسلامية ستشترك فيها دول اسلامية غير عربية) . و انذر ان (على اسرائيل ان تقبل بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط ، او ان تتحمل حربا جديدة لا محالة) . [١٠]

و يبدو ان الشاه في تحليله هذا كان قد تلمس صعود المد الاسلامي داخل المجتمع الايراني ، الذي لا يتوخى منه مساندة لفظية للقضية الفلسطينية فحسب ، انما قد يطالبه بسلوك عملي حقيقي مساند للقضية الفلسطينية .

عليه ، يتبين من خلال ذلك ، ان ايران حاولت ان تظهر وجهها الاسلامي المتضامن مع العرب و الرافض للاحتلال الاسرائيلي ، على الاقل من الناحية العلنية . لذلك نجد مواقفها اصبحت مؤيدة للعرب في الامم المتحدة ، و حتى الاعتراف الايراني بإسرائيل جاء مسوغا ، الى حد ما ، مراعاة لشعور المجتمع الايراني . اذ قال فالا تباري وزير الخارجية الايراني السابق (ان اعتراف ايران

بإسرائيل كأمر واقع لا يعني سوى الاعتراف بأن هناك دولة تحتل موقعا في الامم المتحدة) .[١١]

و على الرغم من ، ان اهم العلاقات التجارية التي قامت بين اسرائيل و بلد اسيوي ، هي تلك التي ربطتها بإيران . الا ان تلك العلاقات يكتنفها الغموض و السرية ، لأن كل ذكر لإيران قد الغي من الاحصاءات الشاملة التي تصدر عن الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦١ . و من الواضح ، ان الطرفين متفقان على عدم الاعلان عن تلك العلاقة الوثيقة ، من اجل عدم اثارة الشعب الايراني من جهة ، و الشعوب الاسلامية من جهة اخرى .

و من خلال ذلك ، يتضح ان الرابطة الاسلامية كانت عامل شد لتركيا و ايران على حد سواء نحو تأييد الموقف العربي . و الابتعاد عن الموقف الاسرائيلي ، بل الوصول معه الى حد التناقض في الجمعية العامة ، على الرغم من ان هناك بعض الروابط الا انها لم تتفوق على عنصر الشد الاسلامي دون التقليل من اهميتها . ذلك لأن الشد الاسلامي راسخ في ذهن المجتمع الايراني و التركي ، و ينعكس في سلوكه الاجتماعي و السياسي . بينما العوامل الاخرى ، بما فيها الضغط الامريكي ، انما هي عوامل متغيرة تقوضها الملابسات السياسية و الاقتصادية الداخلية او المتغيرات الدولية المحيطة بها .

و من المفيد ، ان نعالج العناصر التي تشد تركيا و ايران نحو الموقف الاسرائيلي ، بوصفها عناصر ربما تفعل فعلها في تغيير السلوك السياسي الخارجي لكلا البلدين الذي تبلور بعد حزيران ١٩٦٧ .

فتركيا تمتلك علاقات اقتصادية وثيقة مع اسرائيل ، لدرجة تم تشكيل غرفة تجارة تركية اسرائيلية مشتركة . و ارتفعت التجارة بينهما حتى وصلت الى ٣١ مليون دولار عام ١٩٦٥ – ١٩٦٦ . ثم انخفض حجم التبادل التجاري بين الطرفين لتصل صادرات اسرائيل الى تركيا عام ١٩٦٨ ما قيمته ٣,٦ مليون دولار . و انخفضت الواردات الاسرائيلية من تركيا في هذه المدة من ٢,٢٦ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ١,٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٨ .[١٢] و بلغ حجم الصادرات التركية لإسرائيل ٢,٤٨٢ مليون دولار عام ١٩٧١ و ٢,٨١٣ دولار عام ١٩٧٢ . بينما بلغ حجم الواردات التركية ٥,٦١١ مليون دولار عام ١٩٧١ و ١٣,٦٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٢ .[١٣]

و بذلك ، ممكن ان تشكل تلك العلاقات عنصر شد لتركيا نحو الموقف الاسرائيلي . كما ان اسرائيل قد استخدمت الجالية اليهودية التركية لخدمة اغراضها

السياسية في تركيا ، خصوصا حيال مواقفها ازاء القضية الفلسطينية . اذ بلغ عدد اليهود في تركيا حوالي ٤٥ ألف نسمة حسب احصاءات عام ١٩٦١ . و نتيجة الهجرة انخفض العدد الى حوالي ٣٩ ألف نسمة عام ١٩٦٩ .[١٤] و تجدر الاشارة ، الى ان معظم اليهود الاتراك يتمتعون بنفوذ سياسي و اعلامي و اقتصادي واسع في الاوساط التركية ، ليس في الوقت الراهن فحسب ، انما قبل تأسيس دولة تركيا الحديثة . فقد سبق و ان لعبت جمعية تركيا الفتاة ، التي كان اقطابها من يهود الدونمة ، دورا فعالا في اسقاط السلطان عبد الحميد الثاني ، [١٥]خصوصا بعد موافقه المتصلبة من الاطماع الصهيونية في فلسطين . و بالتالي استطاعت تلك المجموعة من انهاء سياسة عبد الحميد الثاني الاسلامية ، و جر تركيا نحو الغرب . ليتوج ذلك بإلغاء نظام الخلافة الاسلامية على يد مصطفى اتاتورك و اعلان الجمهورية التركية الحديثة .

اما ايران ، فعلى الرغم من اسرائيل لا تعطي معلومات حول تعاونها مع ايران ، الا ان هناك مصادر اخرى تحاول الكشف عن هذا التعاون . فقد بدأت العلاقات التجارية بين الطرفين منذ عام ١٩٥٧ ، حيث استوردت اسرائيل بضاعة من ايران بحوالي مليون دولار . و صدرت لإيران منتوجات اسرائيلية بحوالي ١,١٥ مليون دولار .[١٦]

و استمرت ايران بتزويد اسرائيل بالنفط الايراني بدون انقطاع حتى بعد حرب ١٩٦٧ ، التي سيطرت اسرائيل من جرائها على نفط سيناء . فقد بقيت تعتمد على النفط الايراني في تزويدها بحوالي ٤٠% من وارداتها النفطية . [١٧] ثم اصبحت ايران تجهز اسرائيل بنحو ٧٠% من وارداتها النفطية بعد عام ١٩٧٥ ، عندما سلمت اسرائيل حقول ابو رديس في سيناء الى مصر .

اما في مجال التعاون العسكري ، فقد كان التعاون مستمرا طوال مدة حكم الشاه . حيث ان اسرائيل جهزت ايران بمعدات عسكرية سوفيتية كانت قد استولت عليها في حرب ١٩٦٧ . و استطاعت اسرائيل ان تجهز ايران بالفنيين و الخبراء لصيانة هذه المعدات . كما ساهم الاسرائيليون في عمليات قمع المتظاهرين في ايران خلال احداث عام ١٩٦٣ .[١٨]

اضف الى ذلك ،ان الطائفة اليهودية في ايران كانت قد لعبت دورا مهما في تحسين العلاقات الايرانية الاسرائيلية . اذ بلغ عدد يهود ايران حوالي ٨٠ ألف نسمة . و تعد هذه الطائفة اكبر الطوائف اليهودية التي تعيش في اسيا و افريقيا من حيث حجمها و تأثيرها السياسي و الاقتصادي . [١٩]

و خلاصة القول ، ان الاسلام كان العامل الحاسم في تحديد مواقف الكتلة الاسلامية من القضية الفلسطينية في الامم المتحدة . و حتى تركيا و ايران لم تستطيعا الاستمرار في الخروج عن الاجماع الاسلامي المؤيد للقضية الفلسطينية . بحيث عدلتا من مواقفهما الشاذة التي اتخذت خلال المدة من ١٩٤٧ – ١٩٦٧ ، نحو المزيد من التأييد للموقف العربي رضوخا لمشاعر مجتمعاتها الاسلامية . و ربما يكون احتلال القدس مثل العامل الاكثر فعالية في تطوير تلك المواقف لصالح القضية الفلسطينية .

المبحث الثاني

مواقف الكتلة الشيوعية و ابعادها الفكرية

لتحديد طبيعة مواقف الكتلة الشيوعية من القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، ينبغي التعرف على ماهية تلك المواقف اولا . ثم تلمس البعد الفكري المتحكم في تلك المواقف ثانيا .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الشيوعية :

اولا : مواقفها للمدة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ :

١ – دعت كمبوديا و منغوليا اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس و الامتناع عن ذلك مستقبلا . و ابدتا اسفهما للتدابير التي اتخذتها اسرائيل فعلا لتغيير وضع القدس . و ذلك بتصويتهما لصالح القرارين ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ .

٢ – ادانت كمبوديا و منغوليا انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة . و طلبتا من اسرائيل الكف عن اجراءاتها القمعية . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٢٥٤٦ . ثم ناشدت الصين و منغوليا اسرائيل و بشدة ان تبطل كل السياسات المخالفة لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي المحتلة . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٠٠٥ .

٣ – اعترفت منغوليا بحق تقرير المصير لشعب فلسطين بتصويتها لصالح القرار ٢٦٧٢ج . ثم اكدت اضافة الى الصين ، على شرعية نضال الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير المصير . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٢٧٨٧ .

٤ – طلبت منغوليا من اسرائيل و بشدة ان تلغي جميع الاجراءات التي اتخذتها لضم او استيطان الاراضي المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٢٨٥١ .

ثانيا : مواقفها للمدة من ١٩٧٣ – ١٩٨٨ :

١ – دعت الصين و منغوليا الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مداولات الجمعية العامة بشأن فلسطين . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٢١٠ . ثم دعتا

الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في دورات الجمعية العامة و في اعمالها بصفة مراقب . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٢٣٧ . ثم دعت منغوليا و كمبوديا الى ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع الجهود و المداولات و المؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط و تحت رعاية الامم المتحدة ، و على قدم المساواة مع سائر الاطراف المعنية الاخرى . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٣٧٥ . بينما تغيبت الصين عن التصويت على هذا القرار .

٢ – اكدت الصين و منغوليا السيادة العربية الدائمة على الثروات و الموارد الطبيعية في المناطق العربية المحتلة ، بتصويتهما لصالح القرارين ٣١٧٥ و ٣٣٣٦ . ثم اكدتا اضافة الى فيتنام و كمبوديا على ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية و الطبيعية و الثروات و الانشطة الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة انما تعد تدابيرا غير شرعية . و طالبت إسرائيل بأن تضع حدا نهائيا و فوريا لجميع تلك الاجراءات . و ذلك بتصويتهم لصالح القرار ٣٦ / ١٧٣ .

٣ – بتصويتهما لصالح القرارين ٣٢٣٦ و ٣٥ /١٦٩ أ تكون الصين و منغوليا قد اكدتا على اعترافهما بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، و خصوصا الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي . و الحق في الاستقلال و السيادة الوطنية . و الحق في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

و تجدر الاشارة ، الى ان فيتنام كانت قد صوتت لصالح القرار الاخير بينما تغيبت كمبوديا عن التصويت .

٤ – احتسبت الصين و فيتنام و منغوليا الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية و التشكيل الجغرافي و التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة غير مشروعة ، و مخالفة لأحكام ميثاق الامم المتحدة ، و التزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، و لقرارات الامم المتحدة . و ذلك بالتصويت لصالح القرار ٣٢ / ٥ .

٥ – ادانت الكتلة الشيوعية انتهاكات اسرائيل المستمرة لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، بتصويتها لصالح القرارين ٣٤ / ٩٠ أ و ٣٥ / ١٢٢ ج .

٦ – احتسبت الكتلة الشيوعية ان الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري ، بتصويتها لصالح القرار ٣٣٧٩ .

٧ – رفضت الكتلة الشيوعية و بشدة قرار اسرائيل بضم القدس و اعلانها عاصمة لها . و طالبت اسرائيل بالكف فورا عن جميع اعمال الحفر و تغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخية و الثقافية و الدينية للقدس . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٣٥ /٢٠٧ و ٣٦ / ١٥ .

٨ – اعلنت فيتنام و منغوليا ان اتفاقيات كامب ديفيد و غيرها من الاتفاقيات الجزئية و المنفصلة باطلة من حيث ادعاؤها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني و الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٤ / ٦٥ ب . بينما تغيبت الصين و كمبوديا عن التصويت .

٩ – اعلنت الكتلة الشيوعية ان تسوية قضية الشرق الاوسط تسوية شاملة و عادلة يجب ان يقوم على اساس حل شامل برعاية الامم المتحدة . ويأخذ في الحسبان جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ، و خاصة نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف . و انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس . و دعت الكتلة الشيوعية الى عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة ، و بالرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي ، و باشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى على اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . و ذلك بالتصويت لصالح القرارين ٣٤ /٧٠ و ٤٣ / ٥٤ أ .

١٠ – اكدت الكتلة الشيوعية اعترافها بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٤٣ / ١٧٧ .

المطلب الثاني : البعد الفكري في مواقف الكتلة الشيوعية :

يتبين من خلال السلوك التصويتي للكتلة الشيوعية غي الامم المتحدة ما يأتي :

١ – ايدت معظم القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية طوال مدة تواجدها في المنظمة الدولية .

٢ – هناك حالات استثنائية تغيبت فيها بعض الدول الشيوعية عن التصويت ، خصوصا في المدة المحصورة بين ١٩٧٣ – ١٩٨٨ . كما هو الحال عندما تغيبت

الصين عن التصويت على القرار ٣٣٧٥ . و تغيبت كمبوديا عن التصويت على القرار ٣٥ / ١٦٩ أ . و ايضا تغيبت الصين و كمبوديا عن التصويت على القرار ٣٤ / ٦٥ ب .

٣ – و من الحالات الايجابية في السلوك التصويتي للكتلة الشيوعية ، انها لم تسجل اي حالة تصويت لصالح اسرائيل ، و لا حتى امتناع عن التصويت . و ان اقصى ما ذهبت اليه في الحدود السلبية يكمن في التغيب عن التصويت .

و هنا قد يطرح التساؤل الاتي : لماذا وقفت الكتلة الشيوعية بقوة الى جانب القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ و لماذا ايدت معظم القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ؟ .

و للإجابة على ذلك ، لا خشية من القول ، بأن موقف الكتلة الشيوعية من القضية الفلسطينية ، ارتكز بالدرجة الاساس على موقف العقيدة الماركسية من المسألة اليهودية . فقد كتب ماركس دراسة عن المسألة اليهودية . خلص منها الى القول بأن تحرير اليهود سياسيا ليس بكاف لحل المسألة اليهودية . فحل هذه المسألة ، يتطلب اعادة تنظيم المجتمع و بناءه على اسس جديدة ، مما يكفل منع الاتجار و اعمال الوساطة التجارية . فاليهودية كظاهرة اجتماعية تنتعش في المجتمع البرجوازي القائم على التجارة و الربح و الوسطاء . و القضاء على هذه الظروف في المجتمع يقضي على اليهودية كظاهرة اجتماعية . و بالتالي يوجد حل للمسألة اليهودية .

و هاجم لينين الحركة الصهيونية . و اتخذ منها موقفا صريحا تمثل في اجراءات عملية طبقها بعد نجاح الثورة في روسيا . فالصهيونية برأي لينين ، حركة رجعية تسير عكس مصالح البروليتاريا اليهودية . و لا تشكل الصهيونية عند لينين حلا للمشكلة اليهودية على الاطلاق . بل ان الحل الوحيد يكمن في اندماج اليهود و انصهارهم في المجتمعات التي يعيشون فيها . و ذلك بإلغاء جميع انواع الاضطهاد و التمييز ، و اعلان المساواة بين المواطنين جميعا .[٢٠]

و في دراسته المشهورة التي ظهرت عام ١٩١٣ حول الماركسية و المسألة القومية ، بين ستالين ان اليهود لا يؤلفون امة . فالأمة ، برأي ستالين ، تتكون من لغة مشتركة و ارض مشتركة و حياة اقتصادية واحدة و تركيب نفسي مشترك . و لا يمكن ان تتحقق الامة الا بوجود هذه العوامل . و هذا امر غير متوافر لدى اليهود . و كذلك هاجم ستالين الحركة الصهيونية و اتهمها بالشوفينية .[٢١]

اضف الى ذلك ، هناك مسببات عديدة ممكن ان تفسر الموقف الايجابي للكتلة الشيوعية من القضية الفلسطينية ، ربما تختلف من دولة الى أخرى .

فالصين ، يبدو ان موقفها المؤيد للقضية الفلسطينية ينبع من مسوغات متعددة . لعل اهمها المسوغات الايديولوجية التي تقيم من خلالها حركات التحرر في العالم . و هذا ما اشار اليه شوان لاي رئيس وزراء الصين السابق بقوله : ان (الصين تنظر الى هذه القضية على انها لا تنفصل عن باقي قضايا التحرر في العالم كله) .[٢٢]

فالنموذج الصيني ، يرى في الولايات المتحدة الامريكية العدو البغيض الذي يجب مقاتلته و الحاق الهزيمة به . و اسرائيل حليف قريب من الولايات المتحدة . و لذلك يجب مقاومتها بنشاط . لذلك ، نجد الدعاية الصينية تصف اسرائيل بعبارات مقننة ، فهي (كلب الامبريالية) و (المعتدي الرجعي) . و العرب ضحايا الاغتصاب ، و يملكون وحدهم فضائل التقدم و التحرك الثوري . و بعد تصاعد حدة الخلافات الصينية السوفيتية ، اصبحت استراتيجية بكين في الشرق الاوسط متشابكة مع استراتيجيتها في منطقة البحر الابيض و اوربا و افريقيا و المحيط الهندي . و تتلخص في محاولة تطويق النفوذ السوفيتي الذي اخذت تحتسبه خطرا متزايدا عليها . بينما اخذت ترى في الولايات المتحدة خطرا ينحسر . و قد ادى ذلك ، في الواقع ، الى الاخذ بسياسة تبدو الصين بموجبها وكأنها صديق للعرب ، و سند قوي لحركة المقاومة الفلسطينية .

و يبدو ان سياسة الصين في الشرق الاوسط ، التي برزت للعيان بعد نهاية الثورة الثقافية ، تلقي على الاتحاد السوفيتي اللوم بقدر ما تلقيه على الولايات المتحدة و اسرائيل لما يحدث في الشرق الاوسط من اضطرابات . لذلك ، نجد للصين دورا فريدا في نوعه فيما يتعلق بالمنظمات الفلسطينية ، حتى انها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ ، و لها علاقات متينة مع منظمة فتح . و تزور الصين سنويا وفود كثيرة من المنظمات الفلسطينية ، خصوصا ذات التوجه الشيوعي .[٢٣]

و من المفيد ، ان نذكر بأن مواقف الصين المؤيدة للعرب في الامم المتحدة ، لا تنبع كلها من مسوغات ايديولوجية فحسب . فللصين مصالح سياسية و اقتصادية واسعة في العالم العربي . و بالنظر الى ماضيها ، و ما يحفل به من عداوة لإسرائيل ، فأن اي مبادرة ودية صينية نحو اسرائيل حتى اذا كانت بصيغة الامتناع عن التصويت ، لابد ان تثير شكوك العرب . و هذا امر لابد ان يدفع الصين الى تفاديه .

اضف الى ذلك ، ان السلوك التصويتي الصيني مثل رد فعل للسلوك التصويتي الاسرائيلي المناوئ للصين في الامم المتحدة . اذ ايدت اسرائيل الولايات المتحدة في الامم المتحدة تأييدا كاملا في اعمالها في الحرب الكورية التي نشبت عام ١٩٥٠ ،

و التي كانت موجهة بصورة رئيسية ضد الصين . حيث صوتت اسرائيل مع المقررات الي تخول قوات الامم المتحدة اجتياز خط العرض ٣٨ لوصم الصين بالاعتداء . و لفرض حظر على شحنات المواد الحربية الى الصين و كوريا الشمالية . كما امتنعت اسرائيل عن التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٥٤ الى جانب نظام الحكم في بكين كممثل للصين في المنظمة الدولية .[٢٤] و في عام ١٩٥٦ نجد ابا ايبان المندوب الدائم لإسرائيل يصوت لصالح الصين . و يؤيد الاقتراح الامريكي بتأجيل موضوع النظر في التمثيل الصيني امام الجمعية العامة [٢٥].

و استمرت اسرائيل في الامتناع عن التصويت مع تمثيل الصين في الامم المتحدة . و صوتت ايجابيا مرة واحدة فقط عام ١٩٦١ ، و لكن كان هذا وسيلة دبلوماسية مكشوفة ، لأن اسرائيل ايدت قبل هذا الاقتراح بقليل اقتراحا امريكيا مؤداه ان التغيير في تمثيل الصين يتطلب تأييد اغلبية الثلثين . و عند اقتراب التصويت على هذه المسألة عام ١٩٦٥ ، انتقلت اسرائيل من الامتناع الى التصويت ضد الصين [٢٦].

و في السبعينات ، طرأ تبدل جديد في السياسة الخارجية الصينية ، تمثل في سياسة الانفتاح على الغرب ، و اقامة علاقات مع الولايات المتحدة و الدول الغربية . وبالتأكيد فقد اثرت هذه السياسة الجديدة على منطقة الشرق الاوسط ، و على السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، الامر الذي تمثل في تغيب الصين عن التصويت على القرار ٢٤ /٦٥ ب . الذي ادان اتفاقيات كامب ديفيد . و قد صرح تسفي شفران الخبير في الشؤون الصينية قائلا : (ان الموقف الصيني حيال النزاع في المنطقة الذي ايد مبادرة السادات و التسوية ، و يتجه الى اجراء الحوار المباشر مع اسرائيل لا يمكن عزله بأي حال من الاحوال عن سياسة الصين الدولية التي تسعى الى توطيد العلاقات مع الغرب) . و يصف هفرود سكفادورن رئيس المؤتمر اليهودي الامريكي الذي زار بكين ضمن وفد امريكي ذلك الموقف بقوله : (بأنه جزء من الانعطاف الحاد الذي طرأ على السياسة الصينية حيال العالم الحر و اسرائيل من ضمنه) .[٢٧]

عليه ، فأن مواقف الصين المؤيدة للقضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، تنبع من مسوغات ايديولوجية كتضامنها الثوري مع الفلسطينيين . كما تنبع من مصالحها السياسية ، اي من رغبتها في توسيع رقعة نفوذها في الشرق الاوسط على حساب الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي . كما تنبع من مسوغات اقتصادية ، اي

من رغبتها في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع العالم العربي . كما تنبع من مسوغات تاريخية راجعة الى مواقف اسرائيل المناوئة لها في الامم المتحدة .

اما مواقف الدول الشيوعية الاخرى (كمبوديا ، فيتنام ، منغوليا ، لاوس) فتشير الدلائل و المعطيات السياسية الى ان مواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية في الجمعية العامة ناجمة عن كونها مرتبطة من قريب او بعيد بالاتحاد السوفيتي او الصين ، و التي تنظر الى اسرائيل بوصفها حليفة الولايات المتحدة الامريكية . بل تعد الصهيونية و قاعدتها الاسرائيلية مشابهة للإمبريالية العالمية . كما تشعر بعض دول الكتلة الشيوعية (فيتنام ، كمبوديا) بالضيم نحو الولايات المتحدة ، فهي اما قاتلت امريكا او مازالت تقاتلها . كما تقاتل الانظمة التي تعتمد عليها مباشرة . و اسرائيل ، في نظرها ، اداة بيد امريكا في الشرق الاوسط . مثلما هي تلك الانظمة التي تحاربها في الهند الصينية . (فالمقاومة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة النضال العالمي من اجل التحرر) ، بهذه الكلمات فسرت ابنة وزير خارجية الحكومة المؤقتة لفيتنام قبل توحيدها ماهية العلاقات التي تربط الحركة الثورية في بلدها بالمقاومة الفلسطينية . و ذلك اثناء زيارتها دمشق في ٢٥ اذار ١٩٧٣ .[٢٨]

و قد تبنت الثورة الفلسطينية ابطال تلك الحركات المعروفين . اذ حملت بعض عملياتها الفدائية اسماءا رمزية منهم ، امثال (عملية جيفارا) و (عملية هوشي منه) .[٢٩]

و خلاصة القول ، لابد من التحذير من مخاطر البيروسترويكا التي غزت اوربا الشرقية . و العمل على احتواء جوانبها السلبية فيما اذا وصلت الى الكتلة الشيوعية الاسيوية ، لأن البيروسترويكا اذا وصلت الى هذه الكتلة فسوف تجر لا محالة الى مصالحة تاريخية بين اسرائيل و الدول الشيوعية الاسيوية . كما هو جار الان بين اسرائيل و اوربا الشرقية .

المبحث الثالث

مواقف الكتلة الهندية و ابعادها الفكرية

لتحديد طبيعة مواقف الكتلة الهندية من القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، من الضروري التعرف على ماهية تلك المواقف اولا . ثم تلمس البعد الفكري المتحكم في تلك المواقف ثانيا .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الهندية :

اولا : مواقفها للمدة من ١٩٤٧ ــ ١٩٦٧ :

١ ــ رفضت الهند تقسيم فلسطين بتصويتها ضد القرار ١٨١ .

٢ ــ رفضت الهند قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بتصويتها ضد القرار ٢٧٣ .

٣ ــ لم تحدد الهند موقفها من مسألة تدويل القدس ، بامتناعها عن التصويت على القرار ١٩٤ . بيد انها عدلت من موقفها لاحقا عندما صوتت لصالح القرار ٣٠٣ الذي اعاد تأكيد تدويل القدس . و ذلك تماشيا مع الموقف العربي ، الذي ايد التدويل عند صدور القرار الاخير بحكم تغير ميزان القوى لصالح اسرائيل .

ثانيا : مواقفها للمدة من ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣ :

١ ــ دعت الهند الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع القدس ، و الامتناع عنها مستقبلا . و ابدت اسفها للتدابير الفعلية التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ .

٢ ــ ادانت الهند الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي العربية المحتلة ، بتصويتها لصالح القرار ٢٥٤٦ . و ناشدت اسرائيل بشدة ان تبطل السياسات المخالفة لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٠٠٥ . و الذي لم تحدد بوتان موقفها منه بامتناعها عن التصويت .

٣ – اعترفت الهند بحق تقرير المصير لشعب فلسطين . و اكدت شرعية نضاله في سبيل تقرير المصير ، و التحرر من الاستعمار الاسرائيلي . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٢٦٧٢ ج و ٢٧٨٧ .

٤ – طلبت الهند من اسرائيل بشدة ان تلغي جميع الاجراءات التي اتخذتها لضم او استيطان الاراضي العربية المحتلة ، بتصويتها لصالح القرار ٢٨٥١ .

ثالثا : مواقفها للمدة من ١٩٧٣ – ١٩٨٨ :

١ – اكدت الهند و بوتان اعترافهما بالسيادة العربية الدائمة على الثروات و الموارد الطبيعية في المناطق المحتلة . و احتسبتا جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية و الطبيعية و الثروات و الانشطة الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة انما تعد تدابيرا غير شرعية . و طالبتا اسرائيل بأن تضع حدا نهائيا و فوريا لجميع تلك الاجراءات . و ذلك بتصويتهما لصالح القرارات ٣١٧٥ و ٣٣٣٦ و ٣٦ / ١٧٣ .

٢ – دعت الهند و بوتان الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين . ثم دعتا الى اشتراك المنظمة في دورات الجمعية العامة و في اعمالها بصف مراقب . ثم دعتا الى ضرورة اشتراكها في جميع الجهود و المداولات و المؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الاطراف المعنية الاخرى . و ذلك بتصويتهما لصالح القرارات ٣٢١٠ و ٣٢٣٧ و ٣٣٧٥ .

٣ – بتصويت الهند و بوتان لصالح القرارين ٣٢٣٦ و ٣٥ / ١٦٩ أ تكونا قد اعترفتا بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، و خصوصا ، الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي . و الحق في الاستقلال و السيادة الوطنية . و الحق في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

٤ – احتسبت الهند ان الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري . بتصويتها لصالح القرار ٣٣٧٩ . بينما لم تحدد بوتان موقفها ، بامتناعها عن التصويت .

٥ – ادانت الهند و بوتان الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي العربية المحتلة ، بتصويتهما لصالح القرارين ٣٤ / ٩٠ أ و ٣٥ / ١٢٢ ج .

٦ – احتسبت الهند و بوتان جميع الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية و التشكيل الجغرافي و التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة غير شرعية ، و مخالفة لأحكام ميثاق الامم المتحدة و لقرارات الامم المتحدة ، و التزامات اسرائيل طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٢ / ٥ .

٧ – اكدت الهند و بوتان رفضهما الشديد لقرار اسرائيل بضم القدس و اعلانها عاصمة لها . و طالبتا اسرائيل بالكف فورا عن جميع اعمال الحفر و تغيير المعالم ، التي تقوم بها في المواقع التاريخية و الثقافية و الدينية للقدس . و ذلك بتصويتهما لصالح القرارين ٣٥ / ٢٠٧ و ٣٦ / ١٥ .

٨– اعلنت الهند و بوتان ان اتفاقيات كامب ديفيد و غيرها من الاتفاقيات الجزئية و المنفصلة باطلة من حيث ادعاؤها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني و الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ . و ذلك بتصويتهما لصالح القرار ٣٤ / ٦٥ ب .

٩ - أعلنت الهند و بوتان ان تسوية قضية الشرق الاوسط تسوية دائمة و عادلة يجب ان تقوم على اساس حل شامل ، برعاية الامم المتحدة ، يأخذ في الحسبان جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ، و خاصة نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف . و انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . و ايدتا عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة ، و باشتراك جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . و ذلك بتصويتهما لصالح القرارين٤٥ / ٧٠ و ٤٣ / ٥٤ أ .

١٠ – اكدت الهند اعترافها بإعلان الدولة الفلسطينية الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٤ / ١٧٧ ، بينما لم تحدد بوتان موقفها ، بامتناعها عن التصويت .

المطلب الثاني : البعد الفكري في مواقف الكتلة الهندية :

من خلال التمعن في السلوك التصويتي لكل من الهند و مملكة بوتان تبين ما يأتي :

١ – ايدت الهند جميع القرارات التي تدين اسرائيل . بينما رفضت كافة القرارات المؤيدة لإسرائيل ، كالقرار ١٨١ و القرار ٢٧٣ .

٢ – ان بوتان كانت قد ايدت معظم القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ، باستثناء امتناعها عن التصويت على القرارات ٣٠١٥ و ٣٣٧٩ و ٤٣ / ١٧٧ .

و يبدو ان المواقف الايجابية لمملكة بوتان نابعة من تأثرها ، الى حد بعيد ، بالسياسة الهندية . فهذه الدولة الصغيرة و منذ استقلالها عام ١٩٣٩ ، ارتبطت مع الهند بعلاقات سياسية خاصة عبر معاهدة السلام و الصداقة التي عقدت بينهما عام ١٩٤٩ . اضافة الى وجود طائفة هندوسية كبيرة في بوتان تقدر بحوالي ٢٥ % من مجمل السكان . [٣٠] و ربما تكون قد لعبت دورا في هذا المضمار . و بالإمكان ان نجد خمسة اسباب لتفسير ميول بعض الدول الاسيوية و منها بوتان الى اتباع النموذج الهندي ميلا اساسيا ضد اسرائيل ، و هي [٣١] :

١ – اسرائيل بلد غير اسيوي المنشأ و السكان .

٢ - خلقت اسرائيل على يد قوى اجنبية و ليست نتاج تطور طبيعي .

٣ – قاومت اسرائيل حركات التحرر في عدد من البلدان الافرو – اسيوية مثل الجزائر . كما قاومت سياسة عدم الانحياز التي تنتمي اليها بوتان .

٤ – تحتسب اسرائيل قوة احتلال اجنبية .

٥ اسرائيل عبارة عن اقلية مزدوجة الولاء . و ترفض امكانية قيام مجتمع تعددي .

اما الهند ، فبالرغم من اعترافها بإسرائيل عام ١٩٥٠ ، الا انه لم يتم اي تمثيل دبلوماسي بين الطرفين ، سوى وجود قنصلية عامة في بومباي . و قد ترددت الهند كثيرا قبل اعلان الاعتراف بإسرائيل . و عندما اعترفت بها اعلنت ان ذلك لا يعني احتساب حدود اسرائيل في ذلك الوقت حدودا نهائية . و يبدو ان الهند كانت قلقة من بروز ردة فعل عربية معادية ، لدرجة انها لم توضح ما اذا كان الاعتراف اعترافا بالأمر الواقع او اعترافا قانونيا او الاثنين معا . و لا يزال الغموض يكتنف هذه النقطة . و بما انها لم تحدد فقد كان الاعتراف في الحقيقة اعترافا قانونيا و اعترافا بالأمر الواقع في ان واحد . و بالرغم من وجود تبادل تجاري بين الطرفين ، قدر حجمه عام ١٩٧٣ بما يقارب ١,٥ مليون دولار لكل جهة . الا ان الهند تمانع في توسيع المبادلات التجارية مع اسرائيل . و تضع حدودا ضيقة لعمل القنصلية الاسرائيلية في بومباي ، الامر الذي يجعل من هذه المبادلات التجارية لا تمتلك البعد السياسي الكافي . اي انها لا تسهم في تطوير العلاقات السياسية بينهما . مما يبقي الموقف الهندي من القضية الفلسطينية على حاله الايجابي .

و تبين الارقام ادناه حجم التبادلات التجارية بين الهند و اسرائيل بألاف الدولارات : [٣٢]

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٧١	٥٠٠	١٢٠٠
١٩٧٧	١٧٠٠	١٨٩٠٠

و هنا ، قد يثار تساؤل : لماذا وقفت الهند موقفا ايجابيا و قويا من القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ؟

و للإجابة على ذلك ، لابد ان نعرف ان سياسة الهند تجاه اسرائيل منذ عام ١٩٤٧ ، متماشية برمتها مع الآراء التي عبر عنها كل من المهاتما غاندي و نهرو في العقود السابقة . اذ انهما لم يوافقا على الفكرة الاساسية لإقامة دولة يهودية . و تمنيا الا تأتي الى الوجود . فغاندي ، لم يكن مستعدا لتأييد الحركة الصهيونية او حتى للتعبير عن العطف على اهدافها . اذ رفض كليا فكرة الصهيونية التي ادت الى قيام دولة اسرائيل . و بقي على موقفه هذا عشرين عاما ، رغم تعرضه لأشكال ذكية و متنوعة من الضغط و الاقناع .[٣٣] و قال غاندي ان هناك سببا اعم و اشمل لعاطفته نحو اليهود من الصداقة ، و لكن هذه العاطفة يجب ان لا تحجب متطلبات العدالة . و اعتقد انه يجب على اليهود مثلهم مثل بقية شعوب الارض ان يصروا على ان البلد الذي يولدون فيه هو وطنهم بدل المطالبة ببلد شعب اخر .

و عموما ، ارتكز رفض غاندي للصهيونية على ثلاثة ابعاد اساسية . فهو كزعيم قومي اسيوي لا يستطيع ان يقبل بدولة تفرض على اسيا بالقوة ، و يسكنها مهاجرين غير اسيويين . و كهندي رفض غاندي الزعم الصهيوني الذي لاقى نجاحا في صفوف الليبراليين ، و الذي قال بوجوب مشاركة العالم كله في دفع ثمن اضطهاد المانيا النازية لليهود . و كهندوسي ، يؤمن (بالسواد هارما) اي الخلاص الذاتي ، رفض اعتماد الصهاينة الكلي تقريبا على الدعم السياسي و المالي الاوربي و الامريكي .[٣٤]

و كان نهرو ، ايضا ، يعطف على اليهود ، لكنه ، مثل غاندي ، لم يرض ابدا بالظلم الذي ارتكب ضد العرب في فلسطين . [٣٥]

و تميزت حقبة حكم السيدة انديرا غاندي بتصلب في موقفها المعادي لإسرائيل . ليس فقط قياسا الى عهد نهرو ، بل حتى قياسا الى حكم شاستري ، الذي تلاه حكم السيدة غاندي مباشرة . لقد اعلنت السيدة غاندي موقفها بصورة واضحة جدا اثناء

زيارة قامت بها للقاهرة عام ١٩٦١ ، بقولها : (ليس دعمنا فقط بسبب صداقتنا التقليدية للعرب ، و انما التزامنا بالعلمانية ، و بالمبدأ القائل بألا تبنى الدول او تخلق على اساس الدين . اننا قلقون في اعماقنا بسبب الالام الانسانية التي حلت باللاجئين الفلسطينيين العرب . و نحن ندعم حقهم في العودة الى وطنهم) . [٣٦]

ثم جاءت حرب تشرين ١٩٧٣ ، و ازمة النفط التي رافقتها ، و لم يتبدل الموقف الهندي ، على الرغم من الصيحات التي انطلقت داعية الى تأييد اسرائيل ردا على الضغط النفطي العربي ، و رفع سعر النفط ، الذي اصاب الاقتصاد الهندي في الصميم . و قد جمعت الابواق الصهيونية بين خيبة الامل السياسية (حرب البنغال) و الخطر الاقتصادي الداهم . فأخذت تطالب بالكف عن دعم القضية الفلسطينية ، التي لم تدر الى الهند اي عطف خاص من جانب العرب . فكان رد السيدة غاندي لاذعا في مؤتمر صحفي عقدته في ولاية كيرالا . حيث اعلنت ان الهند اتبعت تجاه القضية الفلسطينية سياسة متماسكة و منطقية ، و ان المسألة ليست مسألة من يساند الهند او لا يساندها . بل هي مسألة مبدأ بقولها : (ان سياستنا ترتكز على بعض المبادئ ، و ليست سياسة انية تتقلب مع الاهواء) .[٣٧]

و هناك اسبابا كثيرة من وجهة نظر الهند تستدعي اتخاذ مواقف لصالح القضية الفلسطينية في الامم المتحدة . و قد اورد كتاب اسرائيليون ، [٣٨] تلك الاسباب بصورة شاملة . و كما يأتي :

١ – التنافس مع باكستان في سبيل الحصول على دعم ، او على الاقل تحييد للموقف العربي ازاء النزاع على كشمير . خصوصا ان مشكلة كشمير لا تزال غير مستقرة ، و معروضة على اعمال الامم المتحدة .

٢ – مواصلات الهند البحرية و الجوية الحيوية مع الغرب تمر عبر البلدان العربية في الخليج العربي .[٣٩]

٣ – تحصل الهند على حاجتها من النفط بصورة رئيسية من البلدان العربية في الخليج العربي .

٤ – و في السياسة الداخلية ، لا تستطيع اي حكومة هندية ان تتجاهل المشاعر المؤيدة للقضية الفلسطينية لدى اكثر من ٨٠ مليون مسلم هندي ، يشكلون حوالي ١٠,٧ % من مجمل السكان .[٤٠]

٥ – التزام الهند بسياسة عدم الانحياز و مبادئها الاساسية .

٦ – العلاقات التجارية المتزايدة بين الهند و البلدان العربية . اذ شكلت البلاد العربية سوقا ضخمة للصناعات الهندية . و في الوقت نفسه ، تشتري الهند كميات كبيرة من القطن و القمح و الرز و التمر و الفوسفات من البلدان العربية . و لندع ارقام التجارة تتحدث عن نفسها : صدرت الهند الى البلدان العربية عام ١٩٦٤ بضائع بقيمة ٥٠٠ مليون روبية مقابل ٤ ملايين روبية من اسرائيل .

و خلاصة القول ، ان المبادئ التي رسخها المهاتما غاندي و نهرو و السيدة انديرا غاندي ، هي التي ساهمت في تثبيت سياسة الهند المؤيدة للقضية الفلسطينية في الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ . ثم جاءت مصالحها الاقتصادية و السياسية في المنطقة العربية لتزيد هذا الموقف ثباتا و رسوخا .

المبحث الرابع

مواقف الكتلة الليبرالية و ابعادها الفكرية

لتحديد طبيعة مواقف الكتلة الليبرالية من القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ينبغي التعرف على ماهية تلك المواقف اولا . ثم نحاول تلمس البعد الفكري المتحكم في مواقف الكتلة الليبرالية ثانيا .

المطلب الاول : مواقف الكتلة الليبرالية :

اولا : مواقفها للمدة من ١٩٤٧ ــ ١٩٦٧ :

١ ــ ايدت الفليبين تقسيم فلسطين ، بتصويتها لصالح القرار ١٨١ .

٢ ــ ايدت الفليبين قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة ، بتصويتها لصالح القرار ٢٧٣ . بينما رفضت بورما ذلك ، بتصويتها ضد القرار المذكور .

٣ ــ ايدت الفليبين وضع القدس تحت نظام دولي دائم ، بتصويتها لصالح القرار ١٩٤ ، تماشيا مع الموقف الاسرائيلي . بينما لم تحدد بورما موقفها بامتناعها عن التصويت . ثم عادت الفليبين لتؤكد موقفها السابق ، بتصويتها لصالح القرار ٣٠٣ . بينما طورت بورما من موقفها السابق بتصويتها لصالح القرار ٣٠٣ ، انسجاما مع الموقف العربي . في حين لم تحدد تايلاند موقفها من تدويل القدس ، بامتناعها عن التصويت على القرار الاخير .

ثانيا : مواقفها للمدة من ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣ :

١ ــ دعت الكتلة الليبرالية اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس . و ابدت اسفها للتدابير الفعلية التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ .

٢ ــ لم تحدد اليابان و نيبال و الفليبين و تايلاند موقفها من الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، بامتناعها عن التصويت على القرار ٢٥٤٦ . بينما لم تحدد تلك الدول ، اضافة الى سنغافورة ، موقفها من السياسات الاسرائيلية المخالفة لحقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي المحتلة . و ذلك

بامتناعها عن التصويت على القرار ٣٠٠٥ . بينما انتقدت بورما و سريلانكا تلك السياسات ، بتصويتها لصالح القرار المذكور .

٣ – في الوقت الذي اعترفت فيه سريلانكا بحق تقرير المصير لشعب فلسطين ، بتصويتها لصالح القرار ٢٦٧٢ ج ، نجد ان بورما و نيبال و الفليبين و سنغافورة و تايلاند ، لم تحدد موقفها من هذه القضية ، بامتناعها عن التصويت . و قد تطور موقف بورما و نيبال و سنغافورة ، بشكل ايجابي عندما ايدت شرعية نضال الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، و التحرر من التسلط الاجنبي ، بتصويتها لصالح القرار ٢٧٨٧ . بينما حافظت سريلانكا على موقفها السابق . و كذلك حافظت الفليبين و اليابان و تايلاند على موقفها السابق ايضا ، بامتناعها عن التصويت .

٤ – طلبت سريلانكا من اسرائيل ان تلغي جميع الاجراءات التي اتخذتها لضم او استيطان الاراضي العربية المحتلة ، بتصويتها لصالح القرار ٢٨٥١ . بينما لم تحدد بورما و الفليبين ز سنغافورة و اليابان موقفها من هذه المسألة . و ذلك بامتناعها عن التصويت .

ثالثا : مواقفها للمدة من ١٩٧٣ – ١٩٨٨ :

١ – اكدت اليابان و بورما و الفليبين و سنغافورة و سريلانكا و تايلاند اعترافها بالسيادة العربية الدائمة على الثروات و الموارد الطبيعية في الاراضي العربية المحتلة . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٣١٧٥ و ٣٣٣٦ . بينما لم تحدد نيبال موقفها من هذه المسألة ، بامتناعها عن التصويت على القرارين المذكورين . و قد عدلت ، الى حد ما ، موقفها عندما صوتت لصالح القرار ٣٦ / ١٧٣ ، الذي صوتت لصالحه باقي دول الكتلة الليبرالية ايضا .

٢ – دعت نيبال و الفليبين و سنغافورة و سريلانكا و تايلاند و اليابان الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ، بتصويتها لصالح القرار ٣٢١٠ . بينما لم تحدد بورما موقفها من ذلك . و ذلك بامتناعها عن التصويت . بيد ان موقفها قد تبدل بشكل ايجابي عندما دعت الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في دورات الجمعية العامة و في اعمالها بصفة مراقب . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٢٣٧ .بينما شهد موقف تايلاند و اليابان تراجعا سلبيا بامتناعها عن التصويت على القرار الاخير . ثم عادت تايلاند لتعدل من موقفها عندما صوتت لصالح القرار ٣٣٧٥ . بينما حافظت اليابان على موقفها السابق بامتناعها عن التصويت ايضا .

٣ – بتصويت سريلانكا و تايلاند و بورما و الفليبين لصالح القرار ٣٢٣٦ اكدت اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف ، و خصوصا ، الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي . و الحق في الاستقلال و السيادة الوطنية . و الحق في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة . بينما لم تحدد اليابان و نيبال و سنغافورة موقفها من هذه القضية . و ذلك بامتناعها عن التصويت على القرار المذكور . و قد عدلت سنغافورة موقفها عندما صوتت لصالح القرار ٣٥ / ١٦٩ أ . بينما تراجعت بورما عن موقفها عندما امتنعت عن التصويت على القرار الاخير . و حافظت باقي الدول على مواقفها المذكورة انفا .

٤ – في الوقت الذي احتسبت فيه سريلانكا ان الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري بتصويتها لصالح القرار ٣٣٧١ ، لم تحدد اليابان و بورما و تايلاند و سنغافورة و الفليبين و نيبال موقفها من هذه المسألة . و ذلك بامتناعها عن التصويت .

٥ – ادانت بورما و تايلاند و سريلانكا و سنغافورة و الفلبين و نيبال الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان الخاصة بسكان الاراضي العربية المحتلة ، بتصويتها لصالح القرارين ٣٤ / ٩٠ أ و ٣٥ / ١٢٢ ج . بينما لم تحدد اليابان موقفها من هذه المسألة بامتناعها عن التصويت على القرارين المذكورين .

٦ – احتسبت الكتلة الليبرالية جميع الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية و التشكيل الجغرافي و التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة غير شرعية ، و مخالفة لأحكام ميثاق الامم المتحدة و التزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، و لقرارات الامم المتحدة. و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٢ / ٥ .

٧ – اكدت تايلاند و سريلانكا و سنغافورة و الفلبين و نيبال رفضها لقرار اسرائيل بضم القدس و اعلانها عاصمة لها . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٥ / ٢٠٧ . بينما لم تحدد اليابان و بورما موقفها من هذه القضية بامتناعها عن التصويت . و قد عدلت بورما موقفها ، نوعا ما ، بتصويتها لصالح القرار ٣٦ / ١٥ .بينما حافظت اليابان على موقفها السابق بامتناعها عن التصويت ايضا .

٨ – اعلنت سريلانكا ان اتفاقيات كامب ديفيد و غيرها من الاتفاقيات الجزئية و المنفصلة باطلة من حيث ادعاؤها البت في نستقبل الشعب الفلسطيني و الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ . و ذلك بتصويتها لصالح القرار ٣٤ /

٦٥ ب . بينما لم تحدد بورما و تايلاند و سنغافورة و اليابان و الفليبين و نيبال موقفها من هذه القضية بامتناعها عن التصويت .

٩ – اعلنت تايلاند و سريلانكا و سنغافورة و الفليبين و نيبال لن تسوية قضية الشرق الاوسط تسوية دائمة و عادلة يجب ان يقوم على اساس حل شامل ، برعاية الامم المتحدة ، يأخذ في الحسبان جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ، و خاصة نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف . و انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، لما في ذلك القدس . و ايدت عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة ، و بالرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي . و باشتراك جميع الاطراف المعنية . بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى . على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . و ذلك بتصويتها لصالح القرارين ٣٤ / ٧٠ و ٤٣ / ٥٤ أ . بينما لم تحدد اليابان و بورما موقفهما حيال ذلك بامتناعها عن التصويت على القرارين المذكورين .

١٠ – اكدت بورما و الفليبين و سريلانكا و سنغافورة اعترافهم بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ . و ذلك بالتصويت لصالح القرار ٤٣ / ١٧٧ . بينما لم تحدد اليابان و بورما موقفهما بامتناعهما عن التصويت على القرار المذكور .

المطلب الثاني : البعد الفكري في مواقف الكتلة الليبرالية :

بقدر تعلق الامر بالقرارات قيد الدراسة ، يتبين ان السلوك التصويتي للكتلة الليبرالية الاسيوية للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٦٧ ، قد سار وفق ثلاثة اتجاهات اساسية تمثلت بما يأتي :

١ – تأييد بعض القرارات المناوئة لإسرائيل .

٢ – تأييد بعض القرارات المؤيدة لإسرائيل . كما هو الحال في مواقف الفلبين المؤيدة للقرارات ١٨١ و ٢٧٣ و ١٩٤ .

٣ – الامتناع عن التصويت في بعض الحالات .

و قد تطور نمط السلوك التصويتي للكتلة الليبرالية الاسيوية بشكل ايجابي بعد حرب ١٩٦٧ . و تعزز اكثر بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . بحيث اتخذ مسارين اساسيين هما :

١ – تأييد معظم القرارات المناوئة لإسرائيل .

٢ – الامتناع عن التصويت في حالات كثيرة كأسوأ ابعاد السلبية .

ثم طرأ تبدل واضح على الموقف التصويتي لكل من سنغافورة و الفلبين بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . اذ اتجهتا الى تأييد بعض القرارات ، بعد ان كانتا من الدول غير المتجاوبة تماما مع اي قرار يخص القضية الفلسطينية . كما هو الحال بتصويتهما لصالح القرارات ٣١٧٥ و ٣٣٣٦ و ٣٦ /١٧٣ و ٣٢١٠ و ٣٢٣٧ و ٣٣٧٥ و ٣٥ /١٦٩ أ و ٣٤ / ٩٠ أ و ٣٥ / ١٢٢ ج و ٣٢ / ٥ و ٣٥ / ٢٠٧ و ٣٦ / ١٥ و ٣٤ / ٧٠ . كما طرأ تحول نسبي في موقف بورما . حيث انتقلت من موقف الامتناع عن التصويت ، الذي غالبا ما كانت تتخذه ، الى التصويت الى جانب معظم القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية . و منها القرارات ٣١٧٥ و ٣٣٣٦ و ٣٦ / ١٧٣ و ٣٢٣٧ و ٣٢٣٦ و ٣٥ / ١٦٩ أ و ٣٤ / ٩٠ أ و ٣٥ / ١٢٢ ج و ٣٢ / ٥ و ٣٦ / ١٥ .

و جرى تحول ايجابي في السياسة اليابانية تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب ١٩٧٣ ، نتيجة متغيرات دولية . لعل ابرزها اعتماد اليابان على النفط العربي . و هذا ما اتضح في البيان الذي اصدرته الحكومة اليابانية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، و الذي طالب بتطبيق قرار مجلس الامن ٢٤٢ . و ادان اسرائيل لاستمرارها في احتلال الاراضي العربية .

و يبدو ان اليابان قد ثابرت على سياستها هذه . و ركزت على اهمية الربط ما بين قضية النفط و مشكلة الشرق الاوسط عند اتخاذها لموقف ما في الجمعية العامة . اذ مال موقف اليابان نحو تأييد القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ، اكثر منه نحو الامتناع عن التصويت . فقد ايدت القرارات ٣١٧٥ و ٣٣٣٦ و ٣٦ / ١٧٣ و ٣٢١٠ و ٣٢ / ٥ .

اما بشأن امتناع اليابان عن التصويت على القرار ٣٣٧٩ فقد اتسم بالجرأة السياسية ، خاصة و ان المجموعة الاوربية قد صوتت ضد هذا القرار ، باستثناء البرتغال و مالطا اللتان صوتتا الى جانب القرار . و اليونان التي امتنعت عن التصويت .[٤١]

و من خلال دراستنا للسلوك التصويتي للكتلة الليبرالية ، تبين ان هذه الكتلة تتعاطف نسبيا مع اسرائيل اذا ما قيست بالمقياس الاسيوي . بيد انها لم تكن معادية للعرب في الوقت نفسه . بل انها قد تحتسب موالية للعرب في المقياس العام .

مع ذلك ، لابد من ان نتلمس اسباب التعاطف النسبي لهذه الكتلة مع اسرائيل في الامم المتحدة ، خصوصا و انها اكثر الكتل الاسيوية امتناعا عن التصويت على القرارات المناوئة لإسرائيل . عليه لا مناص ، من القول ، ان هناك عدة اسباب تدفع الكتلة الليبرالية بهذا الاتجاه . لعل اهمها ما يأتي :

اولا : الضغوط الامريكية :

يبدو ان الضغوط الامريكية تفسر بشكل لا لبس فيه ، جانبا من اسباب التعاطف النسبي لبعض الدول الليبرالية الاسيوية مع اسرائيل في الامم المتحدة . و ان هذه الضغوط كانت قد اتضحت بشكل جلي اثناء عملية تصويت الفلبين على القرار ١٨١ و المتضمن تقسيم فلسطين . فقد اعلن مندوب الفلبين في الامم المتحدة الجنرال روميلو انه تلقى تعليمات من حكومته تقضي بالاقتراع ضد التقسيم . ثم القى كلمة حمل فيها على هذا المشروع . و دافع عن حق شعب فلسطين في تقرير مصيره . و انهى كلمته بالقول (ان حل مشكلة تخلص اوربا من اليهود يجب الا تكون على حساب عرب فلسطين ، و في اقامة دولة يهودية) . و لكن الضغط الامريكي جعل الفلبين تقترع ، في نهاية الامر، الى جانب التقسيم . اذ ابرقت حكومة الفلبين الى الجنرال روميلو بالعودة الى بلاده ، و حل محله في تمثيل الفلبين سفيرها في واشنطن . و ذلك بعد ان تلقى رئيس جمهوريتها تهديدا من السفير الامريكي في مانيلا ، بأن الكونغرس لن يوافق على القوانين السبعة المعروضة عليه و المتعلقة بالفلبين اذا لم تبدل حكومته موقفها من قرار التقسيم .[٤٢]

و قد اعترف هورويتس الدبلوماسي الاسرائيلي الذي شارك في هذه النشاطات بذلك ، عندما قال : (و قد سار خط العمل الامريكي في اتجاه جديد ، و نتيجة لتعليمات الرئيس ترومان انتهجت وزارة الخارجية خطا مفيدا و عظيم الاهمية لمصلحتنا . و حمل تحسن الجو عددا من البلدان المترددة على تحديد موقفها . و القت الولايات المتحدة بثقل نفوذها في الساعة الاخيرة تقريبا . و يجب ان تعزى نتيجة التصويت النهائي لهذه الحقيقة) .[٤٣]

كما اعترف الكاتب الامريكي رجز بأن تحول الفلبين من الموقف السلبي الى التصويت مع قرار التقسيم ، تم بلا شك ، بتأثير الضغط الذي قامت به الجهات الحكومية الامريكية عليها .[٤٤]

و يبدو ان قابلية معظم الدول الليبرالية الاسيوية للتأثر بالضغط الامريكي ، لها مسوغاتها الاقتصادية . اذ تبلغ النسبة المئوية لاستيراداتها من العالم الغربي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة . و كما يأتي : [٤٥]® بورما ٦٦,٦ % ، تايلند ٦٦,٩ % ، سنغافورة ٤٨,٩ % ، الفلين ٦٧ % ، اليابان ٤١,٥ % ، سريلانكا٤٣,٢ % .

اضف الى ذلك ، ان اعتراف معظم الدول الليبرالية بإسرائيل ، و اقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها ، و ما ترتب على ذلك من التزامات ودية تجاه اسرائيل ، تمليها آداب الدبلوماسية و تقاليدها ، قد جاء بضغوط امريكية لكونها خاضعة ، بشكل او باخر ، للنفوذ الامريكي و سيطرته . فقد اعترفت سريلانكا بإسرائيل عام ١٩٤٩ و لكن لم يتم اقامة علاقات دبلوماسية معها الا في عام ١٩٦٠ . اذ قدم سفير سريلانكا اوراق اعتماده في اسرائيل كسفير غير مقيم . [٤٦] و اعترفت سنغافورة بإسرائيل عام ١٩٦٥ . و اقيمت علاقات دبلوماسية بين الطرفين بدرجة سفارة عام ١٩٦٩ .[٤٧] و اقامت بورما علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٥٣ . [٤٨] كما اعترفت الفلبين بإسرائيل عام ١٩٤٩ . و اقيمت علاقات دبلوماسية بين الطرفين على مستوى سفارة .[٤٩] و اعترفت تايلاند بإسرائيل عام ١٩٥٩ . و اقيمت علاقات دبلوماسية بين الطرفين على مستوى سفارة .[٥٠] و في عام ١٩٦٠ اعلن عن اقامة علاقات دبلوماسية كاملة و تبادل السفراء بين اسرائيل و نيبال .[٥١] و اصبحت اليابان سنة ١٩٥٢ سادس دولة اسيوية تعترف بإسرائيل تحت وطأة الضغوط الامريكية . و في العام نفسه ارسلت اسرائيل مفوضية الى اليابان . و ارسلت اليابان مفوضية الى اسرائيل عام ١٩٥٥ . بيد انه بتوطيد دعائم العلاقات المتبادلة رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين الى مستوى سفارة عام ١٩٦٣ [٥٢] و بما ان تركيز اليابان كان تركيزا اقتصاديا تجاريا ، تمثل في رغبتها الابقاء على السوق الامريكية مفتوحة بوجه صادراتها التي اخذت تتعرض الى حملة شديدة من جانب الكونغرس الذي يهدد بين الحين و الاخر بتبني تشريعات صارمة للحد من دخول الصادرات اليابانية الى السوق الامريكية ، و لأن اليابانيون يعرفون مقدار التغلغل الصهيوني في اوساط الكونغرس . لذا فأنهم يفضلون عدم اتخاذ اي مواقف في الامم المتحدة من شأنها ان تثير حفيظة انصار اسرائيل هناك [٥٣] .

لذلك نجد اليابان ،و منذ دخولها الامم المتحدة عام ١٩٥٦ ، كان صوتها اما مع العرب ضد اسرائيل ، او الامتناع عن التصويت ، او التغيب عنه . كما حدث عام ١٩٧٤ عندما بادرت الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية و الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . و ذلك خوفا من النفوذ الاسرائيلي وتأثيراته على

الصادرات اليابانية الى الخارج . بالإضافة الى خشيتها من ضغوط اخرى لا مجال لذكرها .

ثانيا : علاقاتها الاقتصادية – العسكرية مع اسرائيل :

تقوم بين الكتلة الليبرالية و اسرائيل علاقات اقتصادية و عسكرية واسعة النطاق . خلقت نوعا من التعاطف النسبي بينهما . اذ تقوم علاقات وطيدة بين سنغافورة و اسرائيل في القطاعات المختلفة . حيث هناك تعاون بين حزب العمل الاسرائيلي و حزب العمل الشعبي السنغافوري . و هناك علاقات وطيدة بين الحركة المهنية السنغافورية (سانتوك) و الهستدروت الاسرائيلي .[٥٤] و التبادل التجاري بين الطرفين لصالح اسرائيل بفارق كبير . اذ بينما بقيت واردات اسرائيل من سنغافورة في حدود المليون و النصف دولار ، وصلت الصادرات الاسرائيلية الى سنغافورة حوالي ستة ملايين دولار عام ١٩٦٨ .[٥٥] و يبين الجدول ادناه حجم التبادل التجاري بين الطرفين بآلاف الدولارات : [٥٦]

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٧١	١٠٢٦١	٢٦٤٤
١٩٧٣	٢٩٠٥٦	٣٨٩٨
١٩٧٧	٣١٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٨٤	٤٦٦٠٠	١٢١٠٠

اضف الى ذلك ، هناك تعاون وثيق بين الطرفين في المجال العسكري . حيث يقوم الخبراء الاسرائيليون بتدريب كتائب نظامية و وحدات الحرس الوطني السنغافوري . و للمدة من ١٩٦٥ – ١٩٧٣ عمل في سنغافورة ما لا يقل عن ٤٥ ضابطا اسرائيليا . و ساعدت بعثة من الجيش الاسرائيلي في تصميم معهد تدريب القوات المسلحة في سنغافورة . و في اعداد دروس المدربين و برامج التدريب .[٥٧]

و هناك علاقات تجارية بين بورما و اسرائيل . و ادناه جدول يبين حجم التبادل التجاري بين الطرفين بآلاف الدولارات : [٥٨]

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٦٣	٥٠٣	٢٨٢

١٩٦٤	١٤٢٨	٧٠٧
١٩٦٨	٨٦٣	٢
١٩٧٠	٣٥٩	٤
١٩٧٥	٤٤٨	٦٨

و يتبين من الجدول اعلاه ، ان العلاقات التجارية بين بورما و اسرائيل لا تسير وفق خط ثابت . فكلما تضغط الحركة الوطنية البورمية المناوئة لأمريكا و حلفاؤها ، تضطر الحكومة لاتخاذ مواقف معتدلة . و كلما اشتد العداء للبرجوازية التي من اصل هندي او صيني ، كلما تراجع حجم التبادل التجاري بينهما .

اضف الى ذلك ، هناك تعاون عسكري بين الطرفين . ففي عام ١٩٥٤ بادرت بورما الى شراء عدد من الطائرات الاسرائيلية المقاتلة . و ارسال بعثة من طياريها للتدريب هناك .

كما شملت مجالات التعاون بين سريلانكا و اسرائيل قطاعات مختلفة . حيث زودت اسرائيل سريلانكا بالخبراء و الفنيين . و زودتها بباخرتين حربيتين عام ١٩٥٩ .[٥٩] و عندما جرت الانتخابات العامة في سريلانكا عام ١٩٧٠ ، و نجمت عن فوز حزب الحرية بقيادة (بندرانايكا) بالأغلبية . فقد دعت في بيان حكومتها الرسمي الى تجميد العلاقات مع اسرائيل حتى تنصاع لقرارات الامم المتحدة . و منذ ذلك الحين ، اتخذت سريلانكا مواقف مؤيدة للعرب . و انتقدت بشدة مواقف اسرائيل في الامم المتحدة . و طالبت بتطبيق قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، الذي فسرته بأنه يعني انسحابا اسرائيليا من جميع الاراضي العربية المحتلة ، و حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .[٦٠]

و بذلك ، اصبحت السياسة الخارجية لسريلانكا و الخاصة بالشرق الاوسط مؤيدة اكثر للقضية الفلسطينية ، و خاصة بعد انتمائها لحركة عدم الانحياز ، و قطعها للعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٧٠ . و بناء على الوعد الذي قطعته على نفسها (بندرانايكا) للأقلية العربية في سريلانكا اثناء الانتخابات ، بيد انه تم احياء تلك العلاقات في عهد الرئيس السريلانكي (جباواردين) اليمينية ، التي سعت الى الحصول على خبرة الموساد الاسرائيلي لقمع حركة (التميل) المعارضة للحكومة .

اما العلاقات بين اسرائيل و الفلبين ، فنجد ان معظم الاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين لها صلة عميقة بالجوانب العسكرية و التجسسية ، منها اتفاقية

التعاون الذري التي وقعت في مانيلا عام ١٩٦٩ .[٦١] و ذكرت مجلة الاقتصاد الاسرائيلي في عددها الصادر في تشرين الاول – تشرين الثاني عام ١٩٧٦ ، ان واردات الفلبين من المنتوجات الاسرائيلية بلغت ٢ مليون دولار عام ١٩٧٦ .[٦٢] و بسبب التدهور الاقتصادي في الفلبين ، بلغت الصادرات الاسرائيلية عام ١٩٨٤ الى الفلبين ما قيمته ٣,٣ مليون دولار . بينما بلغت الاستيرادات الاسرائيلية من الفلبين ما يعادل ١,٨ مليون دولار .[٦٣]

اما العلاقات بين تايلاند و اسرائيل ، فيبدو ان اسرائيل لا تظهر اي حذر في علاقاتها مع تايلاند . بل على العكس ، تحتسب اسرائيل قياسا الى تايلند (دولة عظمى) في مجال المساعدات و التدريب العسكري . و قد بنت اسرائيل لنفسها قاعدة من الشركات التجارية و المصرفية و الزراعية و شركات التعهد و البناء . و انشأت هذه الشركات مزارع تعاونية نموذجية لتدريب المزارعين على العمل التعاوني . و بتكليف من الحكومة التايلندية قامت هذه الشركات بإجراء تخطيط زراعي شامل .[٦٤] و فيما يتعلق بالتبادل التجاري ، فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية الى تايلند خلال التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٨٥ ما قيمته ١٤,٣٥٣ مليون دولار . بينما انخفضت الاستيرادات الاسرائيلية منها الى ما يعادل ١٠,٥١٤ مليون دولار . اي بنسبة قدرها ١٤,٧٧% .[٦٥]

و على صعيد التعاون العسكري ، فقد قامت عدة وفود عسكرية تايلندية بزيارة اسرائيل لبحث مجالات التعاون العسكري بين الطرفين . و في ايار ١٩٦٨ زارت بعثة عسكرية مؤلفة من ٢١ ضابطا من الكلية البحرية التايلندية اسرائيل من اجل تفقد ميادين حرب حزيران . و ذكرت صحيفة (دافار) الاسرائيلية ١٣ ايار ١٩٦٨ ان رئيس تلك البعثة صرح بأن دولته تستفيد فائدة كبيرة من المساعدات الاسرائيلية .[٦٦] كما عقدت الحكومة التايلندية عام ١٩٧٦ صفقة عسكرية مع اسرائيل تقتضي تزويد الجيش التايلندي بمدافع اسرائيلية الصنع . و اعترف رئيس وزراء تايلند بأن هذه الصفقة ستؤدي الى افساد العلاقات مع الدول العربية .[٦٧]

اما العلاقات بين النيبال و اسرائيل ، فقد ساعدت اسرائيل نيبال في المجال الزراعي . و قامت شركة (سوليل بونيه) الاسرائيلية بإقامة شركة انشاء مشتركة بينهما . و تمتلك اسرائيل ٥١ % من رأسمالها . و يتدرب في اسرائيل نيباليون في المجالين المدني و العسكري . بالإضافة الى قيام الضباط الإسرائيليون بتدريب قوات المظلات النيبالية .[٦٨]

اما العلاقات الياباني – الاسرائيلية ، فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين الطرفين . اذ ازداد من ٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى ١٠٠ مليون دولار

عام ١٩٧٠ . و ازدادت قيمة الصادرات اليابانية الى اسرائيل في المدة نفسها من ٢٠ مليون دولار الى ٣٢ مليون دولار . [٦٩]و ذكرت الاحصاءات الاسرائيلية لعام ١٩٧٦ ان هناك زيادة في حجم التبادل التجاري بين الطرفين . حيث ازدادت الصادرات الاسرائيلية الى اليابان من ٦٥ مليون دولار الى ١٠٠ مليون دولار .[٧٠]

و بلغ حجم التجارة اليابانية مع اسرائيل عام ١٩٨٤ ما يعادل ١٧٣,٥٢٥ مليون دولار من اجمالي حجم التجارة الاسرائيلية مع دول اسيا و البالغ ٢٨٢ مليون دولار . بينما بلغ حجم الصادرات الاسرائيلية الى اليابان لنفس المدة ١٩٠,٧٨١ مليون دولار من مجموع حجم الصادرات الاسرائيلية الى اسيا البالغة ٤٩١ مليون دولار .[٧١]

و هناك علاقات عسكرية قائمة بينهما ، و خاصة في ميدان التكنلوجيا العسكرية . اذ تزود اليابان اسرائيل بالمعدات و الاجهزة الالكترونية المتوفرة .[٧٢]

و خلاصة القول . يبدو ان العلاقات الاقتصادية – العسكرية القائمة بين اسرائيل و الدول الليبرالية الاسيوية ، كانت احدى العوامل المهمة التي حملت الكتلة الليبرالية على التعاطف النسبي مع الموقف الاسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة دون ان يعني ذلك ، بالضرورة ، معاداة الجانب العربي ، لأنها تمتلك ايضا علاقات اقتصادية واسعة مع البلدان العربية ليس من السهولة التفريط بها .

ثالثا : المسوغات الدينية – الايديولوجية :

ان البعد الديني الرئيسي في الحركة الصهيونية ، و الذي يقال انه اعطاها صحتها و شرعيتها ، هو ما يسمى ب (نبوءة التوراة) ، التي تزعم الصهيونية انها حققتها . و هكذا تمتد الصهيونية الى المعتقد الديني اليهودي – المسيحي حول عودة المسيح . متخذة منه اساسا دينيا للدولة اليهودية قد يجتذب بعض زعماء اسيا من الذين يجهلون الحقائق الدينية تلك ، لأن جذورهم الدينية تمتد الى الهندوسية و البوذية و غيرها من الاديان . لذلك كان من السهل تمرير الدعاية الصهيونية الدينية عليهم . و دفع ، بشكل او باخر، عددا من الزعماء الاسيويين نحو التعاطف النسبي مع اسرائيل .

و بلغة الارقام ، نجد ان البوذية تشكل ٦٧ % من سكان سريلانكا ، و ٩٤ % من سكان تايلند ، و ٨٥ % من سكان بورما ، و ٨٤ % من سكان اليابان ، و ٧% من سكان نيبال ، و ٣ % من سكان الفلبين . و تحتسب البوذية الديانة الرئيسية في

سنغافورة . كما تشكل الهندوسية ١٨ % من سكان سريلانكا ، و ٩٠ % من سكان نيبال .[٧٣] و لذلك نجد ان اسرائيل تعول على انتشار البوذية و الهندوسية لتمرير مخططاتها في الدول الليبرالية الاسيوية . و من الامثلة على ذلك ، نجد ان اسرائيل قد احتسبت البوذية اساسا ملائما للصداقة مع بورما .[٧٤]

عليه ، يبدو ان عدم اهتمام الدول الليبرالية الاسيوية بالدين اليهودي ، و عدم تفهم محتواه و اطاره السياسي و التاريخي ادى الى قبول اسرائيل كصديقة و حليفة من هذه الدول دون النظر الى ابعد من المصلحة الانية ، و دون التمعن في الحقائق التاريخية و الدينية .

اضف الى ذلك ، ان اسرائيل كانت قد استغلت وجود طوائف مسلمة في بعض الدول الليبرالية الاسيوية لخلق حالة من العداء بينها و بين الدول العربية . و على سبيل المثال ، استغلت اسرائيل وجود طائفة مسلمة في الفلبين تشكل ١٠% [٧٥] من سكانها ،[٧٥] لتحقيق ذلك ، خصوصا ان بعض الحكومات العربية كانت قد ذهبت بعيدا في التدخل في مسألة مسلمي الفلبين ، حتى كادت الفلبين ترى ذلك تدخلا في سيادتها . و قد وصل هذا التدخل اوجهه في تموز ١٩٧٣ حين زار وزير الخارجية السعودي الفلبين . و تبعه في ذلك وزير الخارجية الليبي . و كانت نتيجة هذا الضغط العربي ، بالإضافة الى ضغوط الدول الاسلامية و في مقدمتها ماليزيا ، ان تراجعت حكومة الرئيس الفلبيني (ماركوس) و اوقفت حملتها العسكرية ضد مسلمي جنوب الفلبين .[٧٦] الذين ساهم زعماؤهم في تأخر التوقيع النهائي على معاهدة الصداقة بين الفلبين و اسرائيل لمدة تزيد على السنة .[٧٧]

و في علاقاتها مع سنغافورة ، ذهبت اسرائيل نحو هذا المنحى ايضا ، على اساس وجود طائفة مسلمة كبيرة فيها تشكل ١٤ % من سكانها .[٧٨] اضافة الى محاولاتها استخدام ما تسميه بنقطة الشبه بينهما ، على اساس انهما محاطتان ببلدان كل شعوبها ، على حد زعمها ، معادية لهم ، و مغايرة لهم عرقا و دينا (الاسلام في الحالتين) .[٧٩]

و ختاما ، ينبغي الا نغفل المسوغات الايديولوجية التي تجمع بين اسرائيل و دول اسيا الليبرالية ، باحتساب ان اسرائيل ايضا من الدول الليبرالية . و يمكن تلمس صحة هذا الاستنتاج من خلال السلوك التصويتي للدول الليبرالية الاسيوية بصدد القرارات الصادرة من الجمعية العامة ، و التي تتعلق بالتجربة الليبرالية الاسرائيلية و ممارساتها السياسية . و على سبيل المثال ، نجد ان اليابان و الفلبين و تايلاند و سنغافورة لم تحدد موقفها من قرارات الجمعية العامة٢٥٤٦ و ٣٠٠٥ بامتناعهم عن التصويت ، باحتساب ان تلك القرارات لا تمس (الدولة الاسرائيلية)

فحسب ، انما تمس التجربة الليبرالية القائمة فيها . فهي لا تتصور ان تجربة ليبرالية ممكن ان تنتهك حقوق الانسان . و لنفس السبب ، امتنعت اليابان و بورما و تايلاند و سنغافورة و الفلبين و نيبال عن التصويت على القرار ٣٣٧٩ ، الذي احتسب الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري .

الخاتمة :

و في خاتمة هذه الدراسة ، يمكن ان نسجل الاستنتاجات الاتية :

اولا : بقدر تعلق الامر بالقرارات قيد الدراسة ، تبين ان السلوك التصويتي للدول الاسيوية للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٦٧ ، قد سارت وفق ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

١ – تأييد بعض القرارات المؤيدة لإسرائيل . كما هو الحال ، في مواقف الفلبين المؤيدة للقرارات ١٨١ و ٢٧٣ و ١٩٤ . و مواقف تركيا المؤيدة للقرار ١٩٤ و المناوئة للقرار ٣٠٣ .

٢ – تأييد بعض القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ، و المناوئة لإسرائيل . كما هو الحال ، في مواقف الهند و افغانستان و ايران و باكستان المناوئة للقرارات ١٨١ و ٢٧٣ . و كذلك موقف بورما المناوئ للقرار الاخير . و مواقف بورما و الهند و ايران المؤيدة للقرار ٣٠٣ .

٣ – الامتناع عن التصويت في بعض الحالات ، مثل امتناع تركيا عن التصويت على القرار ٢٧٣ . و امتناع ايران و بورما و الهند عن التصويت على القرار ١٩٤ . و كذلك امتناع تايلاند عن التصويت على القرار ٣٠٣ .

ثانيا : يبدو ان مواقف الدول الاسيوية قد تطورت بشكل ايجابي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . و تعززت اكثر بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . حيث اتخذت مسارين اساسيين هما :

١ - تأييد معظم القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية و المناوئة لإسرائيل .

٢ – الامتناع عن التصويت على بعض القرارات المناوئة لإسرائيل . و لعل هذا الاتجاه كان اكثر وضوحا لدى الدول الاسيوية الليبرالية .

عليه ، تكمن الايجابية ، خلال هذه المدة ، بعدم تسجيل اي موقف تصويتي اسيوي مؤيد لإسرائيل او مناوئ للقضية الفلسطينية . و ان ابعد ما ذهبت اليه تلك الدول من السلبية يكمن في الامتناع عن التصويت ، او في حالات نادرة ، تغيبت بعض الدول الاسيوية عن التصويت . كما هو الحال ، عندما تغيبت الصين عن التصويت على القرار ٣٣٧٥ . وتغيبت كمبوديا عن التصويت على القرار ٣٥ / ١٢٢ أ . و تغيبت الصين و كمبوديا عن التصويت على القرار ٣٤ / ٦٥ ب .

٣ – و قد تبين ، من خلال البحث ، ان الاسلام كان العامل الحاسم المتحكم في مواقف الكتلة الاسيوية الاسلامية المؤيدة للقضية الفلسطينية . و كان الفكر الشيوعي

العامل الفعال في تحديد مواقف الدول الاسيوية الشيوعية المؤيدة للقضية الفلسطينية . بدليل ان كمبوديا و لاوس سرعان ما تغيرت مواقفهما ايجابيا نحو القضية الفلسطينية بعد تغيير الفلسفة السياسية لأنظمتها السياسية من الليبرالية الى الشيوعية . كما ان الليبرالية ، و الضغوط الامريكية مثلت العوامل الاساسية التي دفعت الدول الاسيوية الليبرالية نحو التعاطف النسبي مع اسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة .و ان عدم الانحياز و المبادئ التي رسخها غاندي و نهرو مثلت الاسس التي دفعت الهند الى تأييد القضية الفلسطينية بشكل متميز .

و تجدر الاشارة الى ، ان كل ذلك لا يقلل من المسوغات الاخرى المتعلقة بالمصالح الاقتصادية و السياسية و العسكرية الكفيلة بتحديد مواقف كل دولة على حدة .

هوامش الفصل الثالث :

(١) لمزيد من التفصيل حول القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة انظر المراجع الاتية :

- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ، مركز الوثائق و الدراسات / ابو ظبي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٥
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٥ ، مركز الوثائق و الدراسات / ابو ظبي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٧ .
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٧ ، مركز الوثائق و الدراسات / ابو ظبي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٩ .
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٩ ، مركز الوثائق و الدراسات / ابو ظبي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٠
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨١ ، مركز الوثائق و الدراسات / ابو ظبي ، مؤسسة الدراسات الفلسطيني ، بيروت ١٩٨٢ .
- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة و العشرين ١٩٦٩ .
- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة و العشرين ١٩٧٠ .
- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة و العشرين ١٩٧١ .
- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة و العشرين ١٩٧٢ .
- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة و العشرين ١٩٧٣ / المجلد الاول .
- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة و الثلاثين ١٩٨٠ .

- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة و الاربعين ١٩٨٨ / المجلد الاول .

(٢) حول تصويت الدول الاسيوية على القرارات قيد الدراسة ، و التي تعكس نمط سلوكها التصويتي ، انظر المراجع الاتية :

- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ ، مصدر سابق .
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٥ ، مصدر سابق .
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٢ ، مصدر سابق .
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٩ ، مصدر سابق .
- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨١ ، مصدر سابق .
- الامم المتحدة ، فهرس اعمال الجمعية العامة ، الدورة الرابعة و الثلاثين ١٩٧٩ ، نيويورك ١٩٨١ .
- الامم المتحدة، فهرس اعمال الجمعية العامة ، الدورة الخامسة و الثلاثون ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، نيويورك ١٩٨١ .
- الامم المتحدة ، فهرس اعمال الجمعية العامة ، الدورة السادسة و الثلاثون ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ ، نيويورك ١٩٨٣ .
-

Index to proceedings of the General Assembly , Forty third session 1988 – 1989 , part 1 , subject , Index .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٥٤٣ ــ ٥٤٤ .

(٤) لمزيد من التفصيل حول انحرافات اليهود ، انظر : ابو القاسم الموسوي الخوئي ، البيان في تفسير القران ، منشورات دار العلم ، النجف الاشرف ١٩٨٨ ، ص ٥٩ ــ ٦٠ .

(٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٤٥٣ .

(٦) ج . ه . جانس ، الصهيونية و اسرائيل و اسيا ، ترجمة: راشد حميد ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢١٩ .

(٧) سراب عبودي ، العلاقات الاسرائيلية – الاسيوية (القسم الاول) ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، العدد ٤٢ – ٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ص ٦٩ – ٧٠ .

(٨) رفض فريد هوليداي تفسير دولة ايران الحديثة على انها دولة اسلامية بمعنى ان سلوكها العام كان سلوكا اسلاميا ، بقوله : (ان الدولة الايرانية الحديثة هي من نتاج التاريخ باعتبارها مخلوق جديد) . لمزيد من التفصيل راجع : فريد هوليداي ، مقدمات الثورة في ايران ، ترجمة : (مصطفى كركوتي) ، مراجعة : د . خليل هندي ، دار ابن خلدون ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٤٥ – ٤٨ .

(٩) السيد زهرة ، الثورة الايرانية : الابعاد الاجتماعية و السياسية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٥ – ١٦ .

(١٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، مصدر سابق ، ص ٥٤٦ – ٥٤٧ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٥٤٨ .

(١٢) شحادة موسى ، علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ -، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٣٧٢ .

(١٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٨٧٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٤١٨ .

(١٤) تيسير النابلسي ، حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧ ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١ . ص ٧٠ .

(١٥) لمزيد من التفصيل انظر : د . احمد نوري النعيمي ، اثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين ، وزارة التعليم العراقي / جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ٦٩ – ١٧١ . كذلك ، حامد اسماعيل سيد احمد ، الاستعمار الصهيوني في اسيا و افريقيا ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٣٩ – ٤٣ .

(١٦) سراب عبودي ، العلاقات الاسرائيلية – الاسيوية (القسم الثاني) ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، العدد ٤٤ – ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، ص ٧٥ .

(١٧) اسرائيل و الثورة الايرانية ، الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، السنة السادسة، العدد ١١ في ٢١ / ٢ / ١٩٧٩ . ص ٣ .
(١٨) فريد هوليداي ، مصدر سابق ، ص ٣٦١ – ٣٦٢ .
(١٩) حول توزيع النشاط الاقتصادي ليهود ايران انظر :اي . سندلير ، يهود ايران ، دار القبس ، الكويت ١٩٧٩ ، ص ٧٨ .
(٢٠) د . صلاح دباغ ، الاتحاد السوفيتي و قضية فلسطين ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٣٦ – ٣٨ .
(٢١) المصدر السابق ، ص ٤١ .
(٢٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .
(٢٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ ، مصدر سابق ، ص ٤٤٦ .
(٢٤) جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .
(٢٥) حامد ربيع ، تطور العلاقات الصينية – الاسرائيلية ، بحث مطبوع بالرونيو ، مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، ص ١١ .
(٢٦) جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .
(٢٧) تقرير عن الاتصالات بين الصين و اسرائيل (من مصادر عبري) ، وكالة الانباء العراقية ، ص ٩ .
(٢٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، مصدر سابق ، ص ٥٣٩ .
(٢٩) جانسن ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .
(٣٠) الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، دليل المعلومات عن دول العالم ، دار اقتصاديات الشرق ، كولونيا ١٩٨١ ، ص ٨٢٢ .
(٣١) جانسن ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .
(٣٢) الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، العدد ١٧ في ٢١ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ٢٣ .
(٣٣) لم ينجح الصهاينة الذين تقربوا من المهاتما غاندي امثال (هيرمان كالينباخ ، و بولات) في الربط بين مصير يهود اوربا و قيام دولة اسرائيل في فلسطين بصورة يقبل بها ذهن غاندي . و لقد كان تقييمه لمسألة اللاسامية و البعث اليهودي في اوربا يقوم على اساس خبرته الذاتية في (اللاعنف) في جنوبي افريقيا اولا ، ثم في الهند ثانيا ، و

على اساس ايمانه بمجتمع متعدد الديانات . للمزيد انظر : اسعد عبد الرحمن ، التسلل الاسرائيلي في اسيا (الهند و اسرائيل) ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٥٤ ــ ٥٥ .

(٣٤) جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ ــ ١٣٩ .

(٣٥) اسعد عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص ١٤ ــ ١٥ .

(٣٦) جانسن ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ .

(٣٧) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٣ ، مصدر سابق ،٥٣٩ .

(٣٨) نذكر منهم :hozicnl . v . R : ، الهند و اسرائيل ،مسألة في السياسة الاسيوية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، نيويورك ١٩٥٨ . كذلك . M Meazini ، دولة اسرائيل و الامم الاسيوية ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، اطروحة دكتوراه قدمت الى جامعة جورج تاون ، واشنطن ١٩٦٠ . نقلا عن جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٦١ ــ ١٦٢ .

(٣٩) يمر فيها ثلثي واردات و صادرات الهند .

(٤٠) دليل المعلومات عن دول العالم ، مصدر سابق ، ص ٩٤٤ .

(٤١) غسان العطية ، مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية ، جامعة بغداد / مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٨ .

(٤٢) مصطفى عبد العزيز ، التصويت و القوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠ .

(٤٣) جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

(٤٤) مصطفى عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ .

(٤٥) دليل المعلومات عن دول العالم ، مصدر سابق ، ص ٩٣١ ــ ٩٥٩ .

(٤٦) اسعد عبد الرحمن ،، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٤٧) الارض ، في ٢١ / ٥ / ١٩٨٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(٤٨) اسعد عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(٤٩) سراب عبودي (القسم الاول) ، مصدر سابق ، ص ٨٠ .

(٥٠) الارض ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٥١) محمد علي العويني ،تطور العلاقات النيبالية ــ الاسرائيلية ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ٤٧ ، بيروت / تموز ١٩٧٥ ، ص ٢٣٤ .

(٥٢) صلاح حسن محمد ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية القانون و السياسة / جامعة بغداد ١٩٨٢ ، ص ٣٥٤ .
(٥٣) وليد الاعظمي ، اسرائيل و دول جنوب شرق اسيا ، بحث مطبوع بالرونيو ، مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، ص ٣٠ .
(٥٤) الارض ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .
(٥٥) شحادة موسى ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .
(٥٦) الارض ، مصدر سابق ، ص ٢٧ . كذلك وليد الاعظمي ، مصدر سابق ، ص ٢١ – ٢٢ .
(٥٧) شيرلي كوردون ، تقرير (سلطات ماليزيا و القضية الفلسطينية) ، مجلو شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ٣٥ تموز ١٩٧٤ ، ص ١٧٥ .
(٥٨) الارض ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .
(٥٩) شحادة موسى ،، مصدر سابق ، ص ٣٩٤ .
(٦٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٤ .
(٦١) شحادة موسى ، مصدر سابق ، ص ٤٣٠ .
(٦٢) سراب عبودي (القسم الاول) ، مصدر سابق ، ص ٨١ .
(٦٣) وليد الاعظمي ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
(٦٤) الارض ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .
(٦٥) وليد الاعظمي ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٦٦) شحادة موسى ، مصدر سابق ، ص ٤٠٠ .
(٦٧) سراب عبودي (القسم الاول) ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
(٦٨) محمد علي العويني ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .
(٦٩) تقرير عن (النشاط الصهيوني في اليابان) ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١٦ في كانون الاول ١٩٧٢ ، ص ٢١٢ .
(٧٠) The Israel Economist < oct , nov. 1976 , jerusalim , p ; 10 .
(٧١) وليد الاعظمي ، مصدر سابق ، ص ١٩ – ٢٠ .
(٧٢) تقرير (النشاط الصهيوني في اليابان) . مصدر سابق ، ص ٢١٦ .
(٧٣) دليل المعلومات عن دول العالم ، مصدر سابق ، ص ٨٧٤ .

(٧٤) جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٧٦ .
(٧٥) دليل المعلومات عن دول العالم ، مصدر سابق ، ص ٨٧٤ .
(٧٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، مصدر سابق ، ص ٥٣٣ .
(٧٧) جانسن ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .
(٧٨) دليل المعلومات عن دول العالم ، مصدر سابق ، ص ٨٥٨ .
(٧٩) نقصد بذلك بنغلاديش و مسلمي الهند .

الفصل الرابع

اسرائيل و اوربا الشرقية بين الماركسية و البيروسترويكا

(كتب عام ١٩٩١)

المحتويات

المقدمة

المبحث الاول : العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية في ظل الماركسية .

اولا : النشاط الصهيوني في اوربا الشرقية .

ثانيا : النظرية الماركسية المناوئة للصهيونية .

المبحث الثاني : العلاقات الاسرائيلي مع اوربا الشرقية في ظل البيروسترويكا .

اولا : البيروسترويكا و اثارها على اوربا الشرقية .

ثانيا : التحرك الاسرائيلي الفعال لاحتواء تطورات اوربا الشرقية .

الخاتمة

المقدمة

ان التعرف على طبيعة العلاقات الاسرائيلية مع دول اوربا الشرقية ، مسألة بالغة الاهمية للمعنيين بالصراع العربي الاسرائيلي ، لأن تلك العلاقات تحدد ، الى حد ما ، مركز اسرائيل السياسي على الصعيد الدولي . لذلك نجد ان اوربا الشرقية تتبوأ مكانة خاصة في الادراك الاسرائيلي عموما ربما تتفوق ، في بعض الاحيان ، على مكانة اي منطقة اخرى من مناطق العالم .

و اذا كانت العلاقات القائمة بين اسرائيل و اوربا الشرقية ، قد عرفت طبيعتها ، و رسمت حدودها بشكل واضح في العهد الماركسي ، فأن نهج البيروسترويكا ، الذي طرحه الرئيس غورباتشوف ، قد اعاد من جديد مسألة العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية الى طاولة البحث و التقصي من جديد ، لأن هذا النهج قد ادخل متغيرات و مفاهيم جديدة على طبيعة تلك العلاقات . ربما تجعل الفرضيات السابقة لا تعطينا نتائج دقيقة لمستقبل تلك العلاقات .

و في ضوء ذلك ، يحاول الباحث ان يتلمس الاجوبة الموضوعية للتساؤلات الاتية : هل ان استئناف العلاقات الاسرائيلية مع دول اوربا الشرقية كان مفاجئا ؟ او هل جاء خارج حدود التكهن السياسي ؟ و هل ان نهج البيروسترويكا كان قد مثل الحد الفاصل او النقلة النوعية في علاقات اوربا الشرقية مع اسرائيل ؟ و ما هي طبيعة تلك العلاقات ؟ و ما هو مستقبلها ؟

و تجدر الاشارة ، الى ان الباحث كان قد استثنى المانيا الشرقية من هذه الدراسة ، و ذلك لانضمامها الى المانيا الغربية ليشكلا المانيا الموحدة ذات النهج الرأسمالي الغربي . و كذلك تم استثناء البانيا لارتباطها عقائديا بالنهج الشيوعي الصيني و ليس السوفيتي ، الذي افرز ظاهرة البيروسترويكا و تداعياتها .

المبحث الاول

العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية في ظل الماركسية

عندما قامت الحركة الصهيونية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، و اقرت بأن الهجرة و الاستيطان في فلسطين هما الحل الامثل لما عرف ب (المسألة اليهودية). و ما دامت الاكثرية الساحقة من يهود العالم تقيم في بلدان اوربا الشرقية ، فقد تركزت العلاقات بين دول اوربا الشرقية و المنظمة الصهيونية ، منذ ذلك الحين ، حول مسألة تهجير اليهود من تلك البلدان ، و العمل على استيطانهم في فلسطين .

و بالفعل ، اصبحت الهجرة اليهودية من اوربا الشرقية تمثل الينبوع الاساسي للمشروع الاستيطاني الصهيوني ، حتى قبل قيام ما يعرف ب (دولة اسرائيل) عام ١٩٤٨ . اذ بلغ عدد المهاجرين اليهود ، و حسب تسجيلات الوكالة اليهودية ، للمدة من ١٩٢٠ – ١٩٤٥ حوالي ٦,٤٣٥ من يهود تشيكوسلوفاكيا ، و ١٣٧,٢٢٥ من بولنده ، و ٢١,١٦٥ من رومانيا . [١] اي ان مجموع المهاجرين اليهود من تلك البلدان فقط كان قد وصل ، خلال تلك المدة، ١٦٤,٨٢٥ شخصا . و يعد هذا العدد عددا كبيرا جدا اذا ما علمنا ان العدد الاجمالي لليهود في فلسطين عام ١٩٤٨ لم يكن يتعدى ٦٥٠,٠٠٠ شخصا بما فيهم يهود الاتحاد السوفيتي . و بلغ عدد المهاجرين اليهود للمدة من ١٩٤٨ – ١٩٥٤ من بولنده ١٠٧,٣٩٣ ، و من رومانيا ١٢١,٧١٥ ، و من بلغاريا ٣٨,٢٢٦ ، و من يوغسلافيا ٧,٧٦٤ ، و من تشيكوسلوفاكيا ١٨,٨٨٠ ، و من هنغاريا ١٤,٧٩٦ . [٢]

ثم تلكأت الهجرة اليهودية من بعض بلدان اوربا الشرقية (بلغاريا ، هنغاريا)، بسبب السياسات الحكومية المتبعة في تلك البلدان . الا انها استمرت في بلدان اخرى . اذ هاجر حوالي ٣٠,٠٠٠ يهودي من بولنده خلال اعوام ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، و حوالي ١٥,٠٠٠ يهودي من رومانيا خلال عامي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ .[٣] و منذ اواسط السبعينات و حتى اوائل الثمانينات وصل الى اسرائيل حوالي ٧٥,٠٠٠ يهوديا من رومانيا بسبب قبول الحكومة الرومانية عام ١٩٧٥ للشروط الامريكية المعروفة باسم (قانون جاكسون – فتيك) ، الذي تقتضي بنوده بعدم تقييد الهجرة من اراضي الدولة التي ترغب بأن تحصل من الولايات المتحدة الامريكية على مركز الدولة المفضلة تجاريا .

وبلغ عدد اليهود المهاجرين من هنغاريا حتى اوائل السبعينات ٣١,٠٠٠ نسمة . ثم وصل العدد الى ٤٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ .

و قدر عدد اليهود في اسرائيل من اصل جيكي بحوالي ١٩,٠٠٠ فردا عام ١٩٦٥ . و ارتفع هذا العدد عام ١٩٧٩ الى ٤٠,٠٠٠ نسمة . كما ان معظم اليهود قد هاجروا سرا من بلغاريا الى اسرائيل او الى غيرها . و لم يتبق في بلغاريا الا حوالي ٥,٣٠٠ يهودي . و حسب الاحصاءات الاسرائيلية في اوائل الثمانينات ، فأن عدد اليهود البلغار في اسرائيل قد تجاوز ٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ .[٤]

و بلغ عدد اليهود البولونيين في اسرائيل عام ١٩٦٥ حوالي ٣٣١,٣١٢ نسمة . و ارتفع هذا العدد الى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٠ . ثم وصل الى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ .[٥]

اما عن العلاقات التجارية بين اسرائيل و اوربا الشرقية ، فقد كانت قائمة رغم الظروف و الملابسات السياسية او الفكرية التي تخللت تلك العلاقات . و ادناه جدول يبين حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و دول اوربا الشرقية ، خلال المدة قيد الدراسة :[٦]

اولا : جدول يبين حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و رومانيا بملايين الدولارات :

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥٠	٠,٣	٣,٦
١٩٦٠	١,٦	٠,٦
١٩٧٠	١١,٠	٢٦,٥
١٩٧٥	١٨,٠	٣٤,٦
١٩٧٩	٢٣,١	٥٤,١

و يبدو ، من خلال هذا الجدول ، ان العلاقات التجارية بين البلدين قد شهدت تصاعدا مستمرا يتناسب مع السياسة الرومانية المتبعة حيال الصراع العربي الاسرائيلي .

ثانيا : جدول يبين حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و هنغاريا بملايين الدولارات :

الواردات

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥٠	٠,٥	٢,٤
١٩٦٠	٠,٨	٠,٨
١٩٧٠	٦,٧	٤,٢
١٩٧٥	٥,١	٥,٦
١٩٧٩	٣,٤	١١,٢

ثالثا : جدول يبين حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و تشيكوسلوفاكيا بملايين الدولارات :

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥٠	٠,٦	٢.٥
١٩٦٠	٠,١	٠,١
١٩٧٠	-	-
١٩٧٥	٥,٣	٠,٦
١٩٧٩	٤,٢	-

يبدو من خلال هذا الجدول ، ان تشيكوسلوفاكيا ، قد التزمت بمقاطعة اسرائيل اثر عدوانها المسلح عام ١٩٦٧ على البلدان العربية ، الا انها عادت و استأنفت تلك العلاقات بعد عام ١٩٧٥ .

رابعا : جدول يبين حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و بلغاريا بملايين الدولارات :

السنة	الصادرات	الواردات

١٩٥٠	٠,١	١,٣
١٩٦٠	٠,٥	١,٤
١٩٧٠	٢,١	٢,٨
١٩٧٥	١,٠	١,٩
١٩٧٩	٣,٢	٦,٩

خامسا : جدول يبين حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و بولنده بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٦٥	٥,٢	٥,٤
١٩٦٧	٧,٥	٢,٦
١٩٦٨	٠,١١	١,٠
١٩٦٩	-	٠,١٤
١٩٧٠	-	٠,٠٢
١٩٧٢	-	-
١٩٧٤	-	-

يبدو من خلال هذا الجدول ، ان العلاقات التجارية بين البلدين قد انتقلت من درجة الصفر تقريبا الى درجة افضل في اوائل الستينات . كما تبين ان الحكومة البولندية قد التزمت بقرار المجموعة الاشتراكية القاضي بقطع العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مع اسرائيل التزاما تاما . فأخذ الخط البياني ينحدر منذ عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٠ . و من ثم لم تعد المجموعة الاحصائية الاسرائيلية تذكر بولنده في عداد الدول الداخلة معها في علاقات تجارية .

و على العموم ، يمكن تسجيل الملاحظات ادناه على العلاقات التجارية بين اسرائيل و دول اوربا الشرقية :

١ – باستثناء ، بولنده ، التي قطعت علاقاتها التجارية مع اسرائيل منذ اوائل السبعينات ، و رومانيا التي شهدت علاقاتها التجارية مع اسرائيل تصاعدا مستمرا ،

فأن باقي دول اوربا الشرقية حافظت على مستوى محدود و متوازن من العلاقات ، بحيث لم يشهد صعودا حادا او هبوطا حادا .

٢ – ان حجم التبادل التجاري بين اسرائيل و اوربا الشرقية لم يمثل سوى جزءا ضئيلا من حجم التبادل التجاري لإسرائيل مع العالم . بيد انه يمثل لإسرائيل اهمية فائقة ، لأنها ذات دلالة سياسية واضحة ، قد تعمل على كسر العزلة الدولية التي تعاني منها اسرائيل . لذلك ، نجد ان اسرائيل حريصة على استمرار تلك العلاقات و لو بحدها الادنى .

و على صعيد العلاقات السياسية بين اسرائيل و دول اوربا الشرقية ، فنجد ان حكومات اوربا الشرقية قد تبنت ، في معظم الاحيان ، سياسة مناوئة لإسرائيل . اذ انها تبنت سياسة تدعم نضال الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني . لذلك تتمتع ممثليات المنظمة او بعثاتها في عواصم تلك البلدان بالاعتراف الدبلوماسي . و قدمت البلدان الاشتراكية الى المنظمة كل اشكال الدعم الممكنة .

كما اعترفت بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة ، و تقرير المصير ، و اقامة دولته المستقلة دون تدخل خارجي . و كذلك بحق الشعب الفلسطيني في النضال بكافة الوسائل المتاحة لنيل حقوقه . و ذلك انسجاما مع نمط تصويتها على قرارات الامم المتحدة ، و خاصة القرار ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٤ .[٧]

اضف الى ذلك ، انها ايدت جميع الجهود و المبادرات الدولية من اجل ايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط ، ضمن اطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، و الذي يجب ان يعقد بتقديرها تحت رعاية الامم المتحدة و في اطارها . و ينبغي ان تشارك فيه الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ، جنبا الى جنب مع كافة الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .

كما ايدت دول اوربا الشرقية ، باستثناء رومانيا التي تغيبت عن التصويت ، قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥ ، و الذي احتسب الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية و التمييز العنصري .[٨]

و ينبغي ان يذكر ، بهذا الصدد ، الموقف الايجابي لاوربا الشرقية اثناء حرب ١٩٦٧ . اذ انها عقدت اجتماعا مشتركا حمل انذارا (امتنعت رومانيا عن توقيعه) الى اسرائيل بوجوب وقف عدوانها على البلدان العربية ، و سحب قواتها المسلحة

من جميع الاراضي التي احتلتها نتيجة لذلك . كما تعهد قادة هذه الدول بتأييد العرب و مساعدتهم سياسيا و عسكريا و اقتصاديا .[٩]

و مع كل هذه الايجابية على الصعيد السياسي ، الا ان بلدان اوربا الشرقية قد عبرت ، خلال هذه المدة ، عن بعض المواقف السياسية السلبية ، التي خدمت اسرائيل بشكل واضح لا لبس فيه . و لعل ابرز المواقف كان تأييدها (باستثناء يوغسلافيا التي امتنعت عن التصويت) لقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ .[١٠] ثم تأييدها للقرار ٢٧٣ لسنة ١٩٤٩ ، القاضي بقبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة .[١١] و اعترافها الدبلوماسي بإسرائيل عام ١٩٤٨ . و اعترافها ايضا باحتياجات اسرائيل الامنية في اي خطوة كانت تخطوها بصدد الصراع العربي الاسرائيلي . بيد انها ، في الوقت نفسه ، كانت تطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ . كما اعترفت بضرورة اقامة دولة فلسطين الى جانب اسرائيل داخل حدود فلسطين ، و التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني .[١٢]

و من خلال ما تقدم ، نخلص الى القول ، بأن علاقات اوربا الشرقية مع اسرائيل ، خلال تلك المدة ، كانت علاقات ذات طبيعة مزدوجة . فتارة تميل بشكل واضح للجانب العربي ، و تارة اخرى تتشبث ببعض اطروحات اسرائيل و مصالحها ، خصوصا على صعيد التبادل التجاري ، ومسألة الهجرة اليهودية من تلك البلدان الى اسرائيل .

و ربما يتساءل البعض : لماذا تلك الازدواجية ؟ و لماذا لم تنحاز ازربا الشرقية الى احد الطرفين بشكل مطلق و على حساب الطرف الاخر؟

و لكي نتلمس الاجابة الموضوعية لهذه التساؤلات ، لابد من تحديد العوامل الرئيسية التي تسقط اوربا الشرقية في هذه الازدواجية ، و التي تنحصر بشكل رئيسي بعاملين اساسيين . يحاول كل عامل ان يسحب موقف اوربا الشرقية بالاتجاه الذي ينسجم مع ماهيته و رؤيته للأشياء و المعطيات . و هذه العوامل المتناقضة ، تمثلت بما يأتي :

اولا: النشاط الصهيوني في اوربا الشرقية :

يبدو ان النشاط الذي لعبته الجاليات اليهودية في اوربا الشرقية ، قد لعب دورا رئيسيا ، الا انه كان خفيا ، في الضغط على الحكومات الشيوعية في اوربا الشرقية من اجل استمرار علاقاتها مع اسرائيل او تحسينها اذا كان ذلك ممكنا .

ان هذا الافتراض له مسوغاته ، ويؤكد مصداقيته ، اذا ما تعرفنا على النشاط الصهيوني المتنامي في هذه البلدان . ففي بولنده انتشرت مختلف انواع المنظمات و الحركات الصهيونية فيها منذ مطلع القرن العشرين ، كحركة التنوير اليهودية (هسكالا) . و الحركة (الحاسيدية) ، مرورا بمنظمة (محبي صهيون) التي انشأت لها فروعا في عدد من المدن البولونية ، و انتهاء بحركات الطلاب و الشباب و النساء و العمال الصهاينة . و قد انعكس هذا النشاط على المؤسسات الجماهيرية و على المجالس المحلية التي انتخب لها عددا من اعضاء المنظمات الصهيونية .

و خلال مرحلة الاستقلال التي عاشتها بولنده للمدة من ١٩١٩ – ١٩٣٩ ، سمحت الحكومة بالنشاط الصهيوني و شجعته في كثير من الاحيان . و استتبع ذلك ، انشاء المزارع التدريبية (هاخشار) . و بلغ عدد الطلائعيين الشباب من بولنده ٦٠,٠٠٠ شاب عام ١٩٣٠ . بالإضافة الى ٢٥٠,٠٠٠ طفل تعلموا في المدارس اليهودية .[١٣] و نتيجة لذلك فقد تحولت بولنده ، منذ ذلك الحين ، الى معقل للصهيونية ، لم تستطع حتى الحرب العالمية الثانية ان تقلعه من الجذور . اذ تسربت العناصر الصهيونية الى الاجهزة البولونية بعد تحرير بولنده لكي تفرض وجودها على السياسة البولندية .

و قد كشفت احداث ١٩٦٩ ، و احداث ١٩٧٩ – ١٩٨٠ في بولنده عن تواطئ الصهاينة مع اعداء النهج الشيوعي البولندي . و ظهر ان لهم دورا سريا في كل التنظيمات المناوئة لنهج بولنده الشيوعي .[١٤]

و في رومانيا عقد عام ١٨٩٨ المؤتمر الرابع لحركة (محبي صهيون) ، الذي اقر كامل برنامج بازل . ثم تأسس حزب الصهيونية الاشتراكي عام ١٩٢٠ ، و حزب التحريفية عام ١٩٢٥ ، و حزب عموم يهود رومانيا عام ١٩٣١ .

و يذكر ان النشاط الصهيوني قد واجه مقاومة من سلطة الملك (كارلو الثاني) قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . بيد انه اثناء الحرب سمح الجنرال (بون انتونسكو) عندما استولى على السلطة عام ١٩٤٠ للمنظمات الصهيونية بأن تعود الى ممارسة نشاطاتها ، الا انه عاد و حل الاتحاد الصهيوني عام ١٩٤٢ .

و لدى تحرير رومانيا عام ١٩٤٤ ، اقامت الحكومة الجديدة دائرة سميت (دائرة انقاذ اليهود) ، و سمحت بالنشاط العلني لمائة فرع صهيوني في بوخارست وحدها . و وافقت على اقامة المزارع التدريبية و اصدار النشرات . و تشكلت في رومانيا بمبادرة من الحزب الشيوعي الروماني ما عرف ب (اللجنة الديمقراطية اليهودية) ، التي ابدت الحكومة من خلالها تعاطفا مع قضايا اليهود . و بقيت الامور على هذا

المنوال لغاية تأسيس (دولة اسرائيل) . حيث انسحب الصهاينة من اللجنة الديمقراطية ، و انتقلوا الى الهجوم على الاشتراكية و نهجها في رومانيا .[١٥]

و في خضم احداث ١٩٥٠ المعادية لنهج رومانيا الاشتراكي ، القي القبض على ١٢٠ قائدا من الحركة الصهيونية . و ادينوا بتهمة التجسس .[١٦] و تم اغلاق المكاتب التابعة للصندوق القومي اليهودي و الصندوق التأسيسي لفلسطين . و تمت تصفية المنظمات الصهيونية العديدة في رومانيا ، بما فيها (بوعالي صهيون) ، و المنظمة الصهيونية للبناء و (البناي بريث) ، و المنظمات اليهودية الخيرية ايضا .[١٧]

و في تشيكوسلوفاكيا ، عقد الصهاينة مؤتمرهم الاول عام ١٩١٩ . و انتخبت لجنة مركزية برئاسة الدكتور (سنجر) . و تكفلت منظمة (بوهيما) بأنشاء فرع في يوغسلافيا ، و فرع للصندوق القومي اليهودي ، و مزارع التدريب ، و نشر الدعوة للحركة الصهيونية العالمية .

و لقد قدر عدد المنظمات الصهيونية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢١ بحوالي ١٩٢ لجنة . كما شهدت البلاد نشاطا محموما في انشاء المدارس و النوادي و الاحزاب السياسية ، كالمنظمة الاشتراكية الصهيونية العاملة ، و الصهيونية التحريفية ، و حزب الدولة اليهودية ، و الصهيونية العمومية ، و المنظمة النسائية العالمية (ويزو) ، و كمزراحي ، و العامل الصهيوني (احود) و غيرها .[١٨] و ذلك بسبب العون الذي قدمته الحكومات الجيكية غير الشيوعية حتى الحرب العالمية الثانية الى الحركة الصهيونية بوصفها حليفة للغرب . بيد ان الحكومة الاشتراكية قامت بتصفية المنظمات الصهيونية . و رفضت السماح للوكالة اليهودية بالقيام بأي نشاطات . و تم اغلاق الوكالة عام ١٩٥٠ .[١٩]

مع ذلك ، تجلى النشاط الصهيوني لاحقا ، بشكل اوضح ، اثناء احداث ١٩٦٨ . اذ كان من بين المهام الملقاة على عاتق المنظمة الصهيونية اثناء تلك الاحداث تكمن في الاستيلاء على الصحف و وسائل الاعلام الاخرى . و قام المركز الصهيوني بدور قيادي مباشر في تلك العملية . و في الوقت نفسه ، ساعدت العناصر الصهيونية اجهزة المخابرات الامريكية في جمع معلومات التجسس . و كانت صحيفة (ليتراني ليستي) الصهيونية بوق الثورة المضادة في تشيكوسلوفاكيا . و بعد احباط هجوم الثورة المضادة ، تسربت بعض العناصر الصهيونية في الكثير من محطات الاذاعة السرية .[٢٠]

و في هنغاريا ، انشئت في مطلع القرن منظمات صهيونية في بودابست و مدن اخرى . ثم عقد المؤتمر الصهيوني الهنغاري عام ١٩٠٣ . وتأسس الصندوق القومي اليهودي . و في عام ١٩٠٤ عقدت حركة (مزراحي) مؤتمرها في بودابست .

و منذ ١٩٠٨ – ١٩١٤ ، كانت السلطات الهنغارية تقدم الدعم للحركة الصهيونية . لذلك تأسست منظمات الطلبة و الشباب و النساء الصهيونية . و ترجمت الكتب و المقالات . و اصدرت الصحف و النشرات ، اشهرها الشعب اليهودي ، و حياة اليهود ، و المراقب اليهودي .

و في عام ١٩٢٧ تأسست جمعية الوطن اليهودي . و في عام ١٩٣٩ عقد اخر مؤتمر صهيوني في هنغاريا ، حضره ٣٠٠ عضوا يمثلون ٤١ حركة صهيونية . كما لعبت العناصر الصهيونية دورا مهما في احداث ١٩٥٦ . اذ احتلت مجموعات صهيونية بودابست في محاولة منها لا سقاط السلطة الاشتراكية .[٢١] لذلك ، بدأت الحكومة الهنغارية بتصفية اعمال النشاطات الصهيونية . كما تم القاء القبض على بعض الزعماء من صهاينة هنغاريا بتهمة محاولة تهجير اليهود بطريقة غير شرعية الى فلسطين .[٢٢]

اما في يوغسلافيا ، فأن نهج الحكومة بقيادة الرئيس تيتو منذ اواسط الخمسينات حتى وفاته في اوائل الثمانينات ، كان قد ادى الى محاصرة النشاطات الصهيونية ، و احباط مساعيها الرامية الى فك عرى الصداقة القائمة بين العرب و يوغسلافيا . لذلك ، لا نجد في هذا المضمار الا علاقات هامشية جدا بين اسرائيل و يوغسلافيا .

اما في بلغاريا ، فقد اعلن الصهاينة بعد مؤتمر بازل عن انشاء ١٥ منظمة في بلغاريا . و قبل الحرب العالمية الاولى تم انشاء الاتحاد الصهيوني ، الذي اصدر نشرة (شوفار) الاسبوعية . و في الثلاثينات ، تم افتتاح فروع للأحزاب الصهيونية التقليدية . و اعلن عن افتتاح فروع للصندوق القومي اليهودي ، و لصندوق فلسطين في بلغاريا .

و بعد تحرير بلغاريا عام ١٩٤٤ عقد مؤتمر صهيوني . و صدرت صحيفة صهيونية باسم (ياما تزيوني) . وعقد عام ١٩٤٦ اجتماعا لأعضاء المنظمة الصهيونية المتحدة ، الذي اتخذ قرارا يحتم على الصهاينة البلغار اتباع سياستين في ان واحد ، هما سياسة العداء للاشتراكية من جهة ، و التظاهر بالولاء لها من جهة اخرى .[٢٣] لذلك اوقفت الحكومة البلغارية جميع الصحف و المجلات الناطقة بلسان

المنظمات الصهيونية في بلغاريا عام ١٩٤٩ . كما تمت تصفية معظم المنظمات الصهيونية بعد ذلك .

و يبدو ان سبب ضعف النشاطات الصهيونية في بلغاريا ، ربما يرجع الى العدد القليل نسبيا من الصهاينة فيها . و ربما ان هذا النشاط لم يكتشف ، لأن الحكم في هذه البلاد لم يتعرض لهزة عنيفة تكشف عن الدور التخريبي للصهيونية هناك ، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا و هنغاريا و رومانيا و بولنده .

و من خلال ما تقدم كله ، يمكن ملاحظة قوة تأثير النشاطات الصهيونية في اوربا الشرقية (باستثناء يوغسلافيا و بلغاريا) ، الامر الذي كشف عن احد الاسباب الرئيسية التي دفعت بتلك البلدان الى اقامة نوع من العلاقة مع اسرائيل ، على الرغم من تناقض هذا التوجه مع الفلسفة الماركسية التي قامت الانظمة السياسية لتلك البلدان على اساسها . و هذا ما سنعالجه ، بشكل اكثر وضوحا ، اثناء التغييرات الجوهرية التي شهدتها اوربا الشرقية في عهد الرئيس غورباتشوف .

ثانيا : النظرية الماركسية المناوئة للصهيونية :

اذا كان النشاط الصهيوني داخل اوربا الشرقية ، قد عمل على تحسين العلاقات الاسرائيلية مع بلدان اوربا الشرقية ، او على الاقل استمرارها ، فأن النظرية الماركسية كانت كابحة لتطور تلك العلاقات .

ان هذا الكابح ، قد فرضه موقف الماركسية من المسألة اليهودية ، و من الحل الصهيوني الذي طرحته القيادات الصهيونية لهذه المسألة ، و المتمثل بالهجرة و الاستيطان في فلسطين ، و اقامة الدولة اليهودية هناك .

لقد طرحت الماركسية تصوراتها لحل المسألة اليهودية منذ عهد ماركس بشكل يتناقض مع الحل الصهيوني . اذ اكد ماركس بوضوح ، استحالة حل المسألة اليهودية الا على اساس التحرر الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي من المجتمع البرجوازي . فتحرر اليهود يعني بالضرورة تحرر البشرية كلها من المتاجرة و المنفعة و الاستغلال . اي لابد ان يكون حلا في اطار الثورة الاشتراكية العالمية . حلا بروليتاريا ثوريا . و ان اي حلول اخرى لا تعني سوى تبديد الطاقات ، و صرف الانظار عن العلة الكامنة في النظام الاستغلالي البرجوازي .[٢٤] بكلمة اخرى ، ان ماركس اكد هنا على ان تحرر اليهودي مرهون بالقضاء على المجتمع الرأسمالي . و ان هذا التحرر ليس تحررا لليهودي فحسب ، انما تحرر للإنسان

ككل . اي ان المسألة اليهودية ، بتقديره ، ليست مسألة قومية ، و انما مسألة محلية تعالج حسب الظروف المحلية المحيطة بها .

و رفض لينين الادعاء القائل بأن اليهود يمثلون امة . و استند في ذلك الى ان جماعتهم المشتتة تفتقر الى وحدة التاريخ و اللغة و الارض . و اكد على ان المشكلة اليهودية ، على وجه الدقة ، تكمن في الاندماج او الانعزال . و ان فكرة القومية اليهودية تعد بلا ريب فكرة رجعية . و هذا ما اثبتته الوقائع المعروفة في التاريخ الحديث ، و الوقائع السياسية المعاصرة .[٢٥]

عليه ، فأن لينين لا يعترف باليهود (كأمة) لافتقارها لعناصرها . و لا يعترف بالحل الصهيوني للمسألة اليهودية . و اكد ، بدلا من ذلك ، على الاندماج ضمن اطار الحل الاشتراكي .

و تابع ستالين الخط الفكري ذاته . اذ انه كان قد عرف الامة بأنها جماعة ثابتة من الناس ، مؤلفة تاريخيا ، تمتلك لغة مشتركة ، و ارض مشتركة ، و حياة اقتصادية مشتركة ، و تكوين نفسي مشترك يجد تعبيره في الثقافة المشتركة . و انتهى من هذا التعريف الى القول : (ان هذه الشروط لا تنطبق في شيء على ما يسمى بالأمة اليهودية) .[٢٦]

ثم تمسكت الحكومات و الاحزاب الشيوعية في اوربا الشرقية بفحوى هذه التأصيلات الفكرية منذ تأسيسها . ففي ١١ نيسان ١٩١٩٤٦ ،طرح مثلا (اريك مولسنار) وزير الشؤون الاجتماعية الهنغاري المسألة بالشكل الاتي : (هناك حلان للمسألة اليهودية في هنغاريا و لا ثالث لهما ، حل رجعي ، و حل تقدمي . الحل الرجعي يتمثل بالصهيونية . اما الحل التقدمي فلا يمكن ضمانه الا بالاندماج الاجتماعي التام) .[٢٧]

و في كانون الاول ١٩٤٨ ، نشر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الروماني قرارا ورد فيه : (ان الصهيونية بمختلف اشكالها حركة سياسية رجعية تابعة للبرجوازية اليهودية ، التي تحاول عزل الشعب اليهودي العامل عن الشعوب التي يقيم معها للحؤول دون انضمامه الى صفوف القوى التقدمية في نضالها ضد الرأسمالية و البرجوازية) .[٢٨]

كما اكد رئيس مجلس الدولة و السكرتير الاول للحزب الشيوعي البلغاري (تيودور جيفكوف) اثناء زيارته سوريا عام ١٩٧٢ : (ان الصهيونية العالمية هي العدو المشترك للبلاد العربية و الاشتراكية . فقد اتخذت دور فصيل الامبريالية الامامي ، و الاكثر رجعية) .[٢٩]

و هنا قد يتساءل البعض و يقول : اذا كان هذا يمثل الموقف المبدئي للماركسية من المسألة اليهودية و الصهيونية ، فلماذا قبلت حكومات اوربا الشرقية بقرار التقسيم ١٨١ الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ؟ و لماذا اعترفت تلك البلدان بما يعرف بالدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ؟ و لماذا ساعدت في انضمامها للأمم المتحدة عام ١٩٤٩ ؟

و الواقع ، ان هذا السلوك السياسي ، يعد من اهم الاخطاء التي وقعت فيها الحكومات الشيوعية في اوربا الشرقية . و يكمن وراء هذا الخطأ ، علاوة على ضغوطات النشاطات الصهيونية في تلك البلدان ، عددا من الاسباب و المستجدات التي حدثت في اعقاب الحرب العالمية الثانية على الصعيدين السياسي و الايديولوجي ، لعل ابرزها ما يأتي :

١ – جو التفاؤل الذي غمر العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، و بروز الدول الاشتراكية كقوة عظمى ، ادى الى فقدان اليقظة و التهوين من المخططات المقابلة للدوائر الامبريالية . كما ولد الامل الكاذب في امكان تحول الوضع الداخلي في اسرائيل بعد قيامها في صالح الاشتراكية العالمية . هذا الى جانب ضغط المجازر التي تعرض لها اليهود على يد النازية على الضمير العالمي . و تصور استحالة الجمع بين العرب و اليهود في دولة واحدة نتيجة التوتر الذي ساد بينهما في تلك المرحلة .[٣٠]

٢ – اضف الى ذلك ، انه قد طرأ عنصر جديد على الموقف الماركسي للحكومات الاشتراكية نتيجة لقيام (دولة اسرائيل) . فاذا كان منظرو الماركسية في الماضي قد رفضوا بحزم مفهوم (الامة اليهودية) على اساس غياب مقوماتها . اما بعد قيام اسرائيل فقد تحققت لها مقومات الامة من ارض و تاريخ و لغة و ثقافة مشتركة . و حتى بافتراض ان الامة اليهودية على (ارض اسرائيل) لم يمض عليها الوقت الكافي للانصهار ، فلا اقل من انها (قومية في طور التكوين و النضج) ، و من ثم تكتسب دولتها شرعية الوجود على اساس قومي وطيد ، على حد قولها .[٣١] بكلمة اخرى ، ان الحكومات الاشتراكية في اوربا الشرقية اذا كانت قد رفضت فكرة وجود امة يهودية عبر التاريخ ، او على نطاق العالم ، و لا تنظر الى اليهود اكثر من مواطنين في بلدان مختلفة . كما رفضت الاعتراف بأن (دولة اسرائيل) الحالية تمثل امتدادا (لإسرائيل القديمة) ، الا انها بدأت ترى فيما بعد وجود (امة اسرائيلية) في طريقها الى التكوين . و من حقها تقرير مصيرها بنفسها ، كما هو من حق الشعب الفلسطيني . فالكاتبة السوفيتية (جالينا نيكيتينا) كانت قد وجدت ،

ان الامة اليهودية تتشكل في الوقت الحاضر فقط مع رفضها الكامل للفكرة الصهيونية عن تعاقب هذه الامة منذ اقدم عصور التاريخ .[٣٢]

و الى الرأي نفسه ، ذهب (يوري ايفانوف) في كتابه (احذرو الصهيونية) . حيث رفض اولا الخلط بين مفهوم (الامة اليهودية العالمية) و قضية (الامة الإسرائيلية) . فهاتين القضيتين موجودتان ، حسب رأيه ، في مجالين مختلفين تماما ، و ان محاولات اقامة اتصال بينهما انما هي محاولات غير شرعية . [٣٣] اما عن قضية (الامة الاسرائيلية) فقد طرح التساؤل الاتي : هل من الصواب ، في الوقت الراهن ، التحدث عن (امة اسرائيلية) ؟ و للجواب ، على حد قوله : الى حد ما ، نعم تجري عملية تكوين هذه الامة . على ان هذه العملية لا تزال بعيدة عن طور الاستكمال .[٣٤]

اما الكتابات الماركسية بعد حرب ١٩٦٧ ، فقد وقفت عند حدود المعالجة السياسية لدور الامبريالية العالمية و الصهيونية العالمية في تدبير العدوان ، وشن الهجوم على حركة التحرر العربية . و لم تخط الى ما ابعد من ذلك . اي لم ترجع العدوان الى ماهية الدولة اليهودية و وجودها الذي سبب العدوان ، وسيستمر على اساسه . ثم اختفت بعد ذلك ، معالم الدولة و النظام العنصري و الرجعي في اسرائيل من ذاكرة الحكومات الاشتراكية . و حل محلها صورة الدولة المستضعفة المهددة في امنها و وجودها . لذلك بدأت معالم الطريق الايديولوجي تضيع امام الحكومات الاشتراكية منذ ذلك الحين في تحديد علاقاتها مع اسرائيل . الى ان طرحت فكرة البيروسترويكا نفسها على الساحة الدولية لتزيح الماركسية بوصفها العقبة الاساسية التي كانت تمثل حجر عثرة في طريق العلاقات الاسرائيلية مع دول اوربا الشرقية .

المبحث الثاني

العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية في ظل البيروسترويكا

منذ وصول الرئيس غورباتشوف الى السلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، شهدت العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية تطورا ملحوظا على كافة الاصعدة الاقتصادية و السياسية و الايديولوجية . اذ يلاحظ انه على صعيد العلاقات الاقتصادية ، يبدو ان اهم المؤشرات على تحسن تلك العلاقات يكمن في كون وزراء المال و التجارة و الزراعة و الصاعة الإسرائيليين كانوا اول من زار تلك البلدان . فأول زيارة لمسؤول اسرائيلي كبير الى بلغاريا كانت زيارة وزير الصناعة (ارييل شارون) عام ١٩٨٨ . و اول زيارة الى تشيكوسلوفاكيا قام بها وزير المال الاسرائيلي عام ١٩٩٠ . و اول زيارة قام بها مسؤول مجري لإسرائيل كانت لوزير الزراعة في اذار ١٩٩٠ . و كذلك كان اول مسؤول بلغاري زار اسرائيل هو وزير الزراعة في اذار ١٩٩٠ .[٣٥]

اضف الى ذلك ، لوحظ تطور التبادل التجاري بين اسرائيل و اوربا الشرقية خلال تلك الحقبة . حيث زاد حجم التبادل التجاري بينهما من ٧٩,٥١ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ١١٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ . ثم ارتفع الى ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ . و بلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨١ . و زادت بنسبة ٣٠,٤ % و ٣٣,٣ % في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على الترتيب مقارنة بالعام السابق لكل منهما .

و مع ذلك ، فأن حجم تجارة اسرائيل مع شرق اوربا بقي لا يزيد على ١ % من حجم تجارتها مع العالم . و لكن هذه التجارة تركزت اساسا ، خلال هذه الحقبة ، بين اسرائيل و كل من رومانيا و يوغسلافيا . حيث مثلت كل منهما حوالي ٣٠ % من اجمالي تجارتها مع شرق اوربا . وتأتي بعدها هنغاريا التي ارتفعت تجارتها مع اسرائيل الى نحو ٢٢ مليون دولار منذ عام ١٩٨٦ . ثم وصل حجم التبادل التجاري بينهما ٣٥ مليون دولار عام ١٩٨٩ . بينما كان حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٣٣ مليون دولار عام ١٩٨٨ .[٣٦]و يبدو ان الغاء الحكومة الهنغارية للقيود السياسية على الاستيراد من اسرائيل ، [٣٧] و كان هو السبب المباشر في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الطرفين .

اما التبادل التجاري لإسرائيل مع بولندة و تشيكوسلوفاكيا و بلغاريا فقد حافظ على مستواه السابق المحدود .

و فيما يتعلق بالاتفاقيات و العلاقات الاقتصادية الاخرى ، فقد لوحظ ان يوغسلافيا عقدت اتفاقيات تجارية و اقتصادية كثيرة مع اسرائيل . و افتتحت فروعا للشركات اليوغسلافية في اسرائيل . و زارت وفود من رجال الاعمال الاسرائيليين هذا البلد . كما ان اسرائيل شاركت بنسبة ٤٧ % من مشروع صناعي مشترك مع هنغاريا ؟ و وقعت مذكرة تفاهم في مجال التعليم التكنولوجي و العلمي بين رؤساء وزارة التعليم في اسرائيل و نظراؤهم في هنغاريا .[٣٨] و تهدف هذه المذكرة ، على ما يبدو الى توطيد اواصر العلاقات بين جهازي التعليم عن طريق تبادل الزيارات و عقد الندوات المشتركة و الحلقات الدراسية و ما شابه ذلك .

اما في مجال السياحة ، فأنها تمثل جانبا مهما من علاقات اسرائيل الاقتصادية مع اوربا الشرقية . و بصفة خاصة مع رومانيا و هنغاريا . حيث يتوجه الاف من السياح الاسرائيليين ، منذ مدة طويلة ، الى رومانيا سنويا . اما هنغاريا ، فأن تطور علاقتها مع اسرائيل قد حدث بعد تحسن العلاقات الاجمالية بينهما منذ عام ١٩٨٦ . اذ زار اسرائيل ، في ذلك العام ، نحو الفين من السياح الهنغاريين . بينما زار هنغاريا نحو ١٥ الف سائح اسرائيلي .[٣٩]

و من المرجح ان يزداد عدد السياح الهنغاريين و الرومانيين الزائرين لإسرائيل في الحقبة القادمة ، نظرا لوجود نحو ٨٠ الف يهودي في هنغاريا ، و ٦٠ الف يهودي في رومانيا .[٤٠] يمثلون مصدرا لتيار السياحة من هذين البلدين لإسرائيل ، خصوصا اذا ما ترافق ذلك مع تطور في العلاقات السياحية بينهما .

و من خلال ذلك ، يمكن تسجيل الملاحظات الاتية :

١ – ان العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل و اوربا الشرقية قد تركزت ، خلال هذه المدة ، في مجال الاتفاقيات الاقتصادية و المالية و التبادل التجاري و السياحة .

٢ – ان حجم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين لا زال لا يمثل الا نسبة ضئيلة من حجم علاقات كل منهما مع العالم ، بيد ان تزايد حجمها يعد بلا شك مؤشرا هاما على نمو العلاقات بينهما .

٣ – ستسعى كل من اسرائيل و دول اوربا الشرقية نحو تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما ، بوصفها الاساس المادي للعلاقات السياسية ، الامر الذي سينعكس على مواقف اوربا الشرقية من قضايا الصراع العربي الاسرائيلي بشكل سلبي .

اما على صعيد العلاقات السياسية بين اسرائيل و اوربا الشرقية . فقد لوحظ ان الاتصالات السياسية و الدبلوماسية بينهما قد بدأت منذ عام ١٩٨٦ . و ذلك لافتتاح مكتب لرعاية المصالح البولندية في تل ابيب في تشرين الاول ١٩٨٦ . ثم تم افتتاح مكتب مماثل لهنغاريا عام ١٩٨٧ بفضل الدور الذي قام به المؤتمر اليهودي العالمي و رئيسه (ادغاربرنغان) لتنشيط الاتصالات بين اسرائيل و هنغاريا ، و التي ادت الى الاتفاق على افتتاح مكاتب لرعاية مصالح كل منهما في كل من بودابست و تل ابيب .[٤١] ثم اعقب ذلك زيارة اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي الى بودابست في ايلول ١٩٨٨ . ثم اصبحت هنغاريا اول دولة من كتلة اوربا الشرقية تعلن عن اعادة علاقتها الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل في ١٨ ايلول ١٩٨٩ .[٤٢]

اي بعد عام من زيارة شامير للعاصمة الهنغارية . و جرى تبادل زيارات للمسؤولين من البلدين . كان ابرزها زيارة وزير الخارجية الهنغاري (جيئولا هورن) لإسرائيل . كما تم فتح خطوط طيران بين بودابست و تل ابيب ، شاركت في نقل المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي .

اضف الى ذلك ، عادت المنظمات و المؤسسات الصهيونية لتمارس نشاطها العلني في هنغاريا . حيث تم فتح مكتب الصندوق القومي اليهودي في بودابست . و اعادت حركة (هشومير هتسعير) نشاطها في هذا البلد بعد توقف دام ٤٢ عاما . و اعلنت انها ستعمل على تشجيع اليهود الهنغار على الهجرة الى اسرائيل . و قامت بنشاطات ثقافية و اعلامية و سياسية مختلفة .[٤٣]

و بعد ٤٣ عاما من القطيعة الدبلوماسية ، استأنفت بلغاريا و اسرائيل العلاقات الدبلوماسية في ٣ / ٥ / ١٩٩٠ . حيث وقع وزير الخارجية الاسرائيلي (موشيه ارنس) على اتفاقية بهذا الخصوص مع نظيره البلغاري . و اعلنت تشيكوسلوفاكيا عن اعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل في ٩ شباط ١٩٩٠ . و وصل الى اسرائيل الرئيس الجيكي (فاتسلاف هافل) برفقة ٢٥ شخصية ، منهم ممثلي الجالية اليهودية في تشيكوسلوفاكيا . و التقى مع رئيس الدولة الاسرائيلي (حاييم هرتزوغ) . و كذلك مع رئيس الوزراء (اسحق شامير) لمناقشة تطوير العلاقات بينهما .[٤٤]

اما بولنده ،التي كانت العلاقات الاسرائيلية معها قد شهدت تطورات ملحوظة منذ وصول (جماعة التضامن) الى السلطة في هذا البلد . فقد توج هذا المسار بالإعلان عن استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما في ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ ، خلال زيارة قام بها (موشيه ارنس) لبولنده . و وقع معها ايضا عدة اتفاقيات ، من بينها فتح مكاتب طيران و مراكز ثقافية متنوعة .[٤٥]

اما رومانيا ، فلم تكن الحاجة لهذه الخطوة قائمة ، نظرا الى ان النظام السابق لم يجار الكتلة الشيوعية عام ١٩٦٧ في قطع العلاقات مع اسرائيل . و ظل يحتفظ معها بالعلاقات و الروابط السياسية و الدبلوماسية . بينما تأخرت يوغسلافيا في استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل لغاية ٩ / ١٠ / ١٩٩١ ، بسبب الخلفية السياسية و الفكرية التي تركها الرئيس الراحل (تيتو) في هذا البلد حول هذا الموضوع ، و بسبب النظرة الاستعلائية الاسرائيلية للعلاقات مع يوغسلافيا .

و من خلال ما تقدم كله ، يبدو ان الهدف المرحلي لصانع القرار السياسي في اسرائيل الكامن وراء اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع دول اوربا الشرقية ، تمثل في انهاء عزلتها السياسية في المنطقة . اذ ان مجرد استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اوربا الشرقية يعد تغييرا جذريا هاما في مركز اسرائيل السياسي . ربما يمهد الطريق امام استئناف دول افريقية و اسيوية لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .[٤٦]

اما الهدف المرحلي الثاني فتمثل في توفير الغطاء السياسي و المستلزمات الفنية لهجرة يهود الاتحاد السوفيتي و ايصالهم الى اسرائيل عبر محطات في اوربا الشرقية .

اما الاهداف المستقبلية لهذا السلوك السياسي ، فيكمن في الامل في فتح اسواق اوربا الشرقية امام الصادرات الاسرائيلية . اضافة الى العمل على انهاء التأييد الثابت و القوي لهذه البلدان للمواقف العربية الرسمية و الحق العربي في المحافل الدولية . و ايقاف التعاون بين الدول العربية و دول اوربا الشرقية ، خصوصا في المجالات العسكرية . و بالفعل بدأت اوربا الشرقية تحيد عن مواقفها السابقة من الصراع العربي الاسرائيلي لصالح اسرائيل نوعا ما . و من المحتمل ان تنحاز اكثر الى جانب اسرائيل في المرحلة القادمة .

و هنا ، قد يتبادر الى الذهن التساؤل الاتي : لماذا نجحت اسرائيل في استثمار تطورات اوربا الشرقية لصالحها ، في حين لم تحقق الحكومات العربية مجتمعة اي نجاح يذكر بهذا الصدد ؟

في الواقع ، ان هذا النجاح الاسرائيلي راجع الى عاملين اساسيين هما :

اولا : البيروسترويكا و اثارها على اوربا الشرقية .

ثانيا : التحرك الاسرائيلي الفعال لاحتواء تطورات اوربا الشرقية .

اولا : البيروسترويكا و اثارها على اوربا الشرقية :

من خلال دراسة ماهية البيروسترويكا و اهدافها ، فضلا عن تتبع تطورات النظام الدولي الجديد الذي افرزته ، يمكن تشخيص بعض الاثار التي تركتها هذه النظرية على اوربا الشرقية . لعل اهمها ما يأتي :

١ – ادت البيروسترويكا بشكل مباشر الى تدمير الانظمة السياسية الشيوعيى في اوربا الشرقية و الفلسفة السياسية التي قامت عليها . اذ لاحظنا كيف انهارت الانظمة السياسية في بولنده و هنغاريا و تشيكوسلوفاكيا و رومانيا و بلغاريا بصورة مدهشة لم تكن متوقعة للمراقبين و المحللين السياسيين . لتفرز قيادات سياسية جديدة اخذت تعيد النظر بشكل جذري في النظام السياسي لبلدانها . و اعتماد مبدأ التعددية الحزبية ، و الغاء صيغة الحزب الواحد ، الذي عرفته تلك البلدان منذ الحرب العالمية الثانية .

و يبدو ، ان هذا التوجه ، فضلا عن كونه سيحقق ذات النتائج التي ستتحقق عن الابتعاد السوفيتي عن التزام جانب العرب في الصراع العربي الاسرائيلي ، فأنه سيؤدي ايضا الى تنامي قدرات اليهود في اوربا الشرقية (لوبي صهيوني) من زاوية التأثير على القرار السياسي فيها بفعل التعددية التي ستشهدها تلك البلدان ، لا سيما و ان اللوبي الصهيوني سوف يغتنم فرصة الانفتاح الاقتصادي ليمارس تأثيره على تجارة و اقتصاديات بلدان اوربا الشرقية بفضل ما يمتلكونه من خبرة و تجربة في هذا الميدان .[٤٧] و بذلك ، يتبين ان الاثار التي تركتها البيروسترويكا على الاوضاع الداخلية في اوربا الشرقية ، قد هيأت الظروف المناسبة لنجاح اسرائيل في استثمار التطورات في اوربا الشرقية لصالحها .

٢ – و على مستوى السياسة الخارجية ، فأن البيروسترويكا طرحت مبادئ جديدة ، لعل اهمها ما يأتي :

أ – ابعاد شبح الحرب عن العلاقات الدولية . و التخلي عن النظرة التقليدية التي ترى في الحرب وسيلة لإنجاز الاهداف السياسية و الاقتصادية و الايديولوجية . و اعتماد الوسائل السلمية بدلا عنها في حل و معالجة النزاعات الدولية و الاقليمية و الداخلية .

ب – نزع الايديولوجية من العلاقات الدولية ، و اغلاق الابواب امام محاولات تحكم الايديولوجية بتوجهات الدول و الكتل السياسية الدولية ، لأن الاهم لديها يكمن في المصلحة العليا للبشرية على حد قول الرئيس غورباتشوف .

ج – التأكيد على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وتأييد حرية الشعوب في الاحتفاظ بحقها في اختيار النظام السياسي و الاجتماعي الملائم لها . و تقرير مصيرها و التصرف بأراضيها و مصادرها البشرية و الطبيعية على النحو الذي تختاره .(٤٨)

من خلال التمعن بهذه المبادئ الجديدة، يبدو ان السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي و اوربا الشرقية اخذت تغلب فيها مصالح الدولة و تكتيكاتها على المنطلقات المبدئية و الايدولوجية . و الغت عمليا المواجهة مع الامبريالية العالمية . و بدأت تنادي بالتنازل و الحلول الوسطى . في وقت بدأت فيه الامبريالية بتصعيد قوتها . و تعد ما جدث في الاتحاد السوفيتي و اوربا الشرقية انتصارا لها . و عاملا من العوامل التي تمكنها من بسط هيمنتها و تدخلها في مناطق العالم جميعا .

و على هذا الاساس ، يمكن القول ، ان ما طرحته البيروستريكا لعالمنا المعاصر على مستوى العلاقات الدولية و السياسة الخارجية ، كانت قد اخرجت واقعيا اوربا الشرقية من شبكة العلاقات التضامنية مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، و مع الشعوب التي لا تزال تعاني من القهر السياسي و الاقتصادي و العسكري ، بما فيها الشعب الفلسطيني . و بذلك بنت القيادات الجديدة لاوربا الشرقية تصوراتها لحل الصراعات الاقليمية ، بما فيها الصراع العربي الاسرائيلي ، على الامن المتبادل ، و توازن المصالح بين الجهات المتصارعة ، و هو مبدأ يرى ان حل اي صراع ينبغي الا يكون لصالح احد طرفي الصراع . و يرى اعتماد الحوار السلمي و المفاوضات كأسلوب وحيد لحل الصراعات و النزاعات القائمة في العالم .

و الاهم من ذلك كله ، ان السياسة الخارجية الجديدة لاوربا الشرقية ، المرتكزة على مبادئ البيروسترويكا ، قد اسقطت الايديولوجية الماركسية من ثوابت سياستها الخارجية ، الامر الذي انعكس ، بشكل واضح ، على فتح صفحات جديدة من العلاقات بين اسرائيل و اوربا الشرقية . لأن الماركسية ، كما اسلفنا ، كانت قد وقفت موقفا مناوئا للأيديولوجية الصهيونية منذ الثورة البلشفية و حتى صعود غورباتشوف الى قمة السلطة السياسية في الاتحاد السوفيتي .

و على هذا الاساس ، احتسبت الاوساط الصهيونية سقوط الماركسية ، و منح اليهود خيار الهجرة في ظل التطورات الجديدة في الاتحاد السوفيتي ، انما يشكلان (اعترافا بالأساس الايديولوجي للصهيونية . و ان هذه تعد اهم ضربة ايديولوجية قام بها غورباتشوف ضد قدماء الحزب الشيوعي و الحكام العرب) .(٤٩)

و يبدو ان هذا التقييم على قدر كبير من الصحة ، اذا ما عرفنا ان المسؤولين الجدد في اوربا الشرقية اخذوا يعيدون تقييم مواقفهم السابقة من الصهيونية و اسرائيل . اذ نلاحظ ان وزير خارجية بولنده اكد في ختام زيارة بيريس لبلاده قائلا : (اعترف بأن قطع العلاقات عام ١٩٦٧ كان خطأ جسيما) .[٥٠] و اعترف وزير الخارجية الهنغاري (جيئولا هورن) في اول زيارة رسمية قام بها الى اسرائيل مطلع عام ١٩٩٠ ، بأن بلاده كانت قد اخطأت حين قطعت العلاقات مع اسرائيل . واخطأت حين ايدت وصف الصهيونية بالعنصرية .

و في ختام الزيارة التي قام بها الرئيس الاسرائيلي (حاييم هرنزوغ) الى هنغاريا و بلغاريا في حزيران ١٩٩١ ، حصل على وعد من حكومتي البلدين بالتصويت في الامم المتحدة لصالح اي قرار يعيد النظر بوصم الصهيونية بالعنصرية .[٥١] و كان وزير خارجية يوغسلافيا (ميلغوبي ماكسيتش) الوحيد الذي عبر عن رفض بلاده الاعتذار عن قطع العلاقات مع اسرائيل . اذ قال صراحة في ٨ شباط ١٩٩٠ (ان اسرائيل تتعامل مع مسألة عودة العلاقات كما لو كان الامر يتعلق بقرار خاطئ يتوجب على يوغسلافيا اصلاحه) .[٥٢]

و من خلال ذلك كله ، يتبين ان تفكيرا جديدا قد طرأ على طبيعة العلاقات بين اسرائيل و دول اوربا الشرقية منذ سقوط الماركسية فيها . و ان هذا التفكير الجديد قاد المنطقة الى تطورات جديدة ، لأن العلاقات ذاتها اتخذت شكلا متصاعدا في التطور و النمو ، الامر الذي ادى الى خلق اوضاع جديدة يجب ان تؤخذ في الحسبان عند تقييم موازين القوى في المنطقة .

ثانيا : التحرك الاسرائيلي الفعال لاحتواء تطورات اوربا الشرقية :

من خلال تتبع الاحداث التي عصفت باوربا الشرقية ، و الردود الدولية حيالها . يتبين ان اسرائيل كانت قد استعدت ، منذ وقت مبكر ، للتحولات التي جرت في اوربا الشرقية من خلال المعلومات المتاحة لديها حول تلك البلدان و قياداتها السياسية الجديدة . و ذلك بفضل نشاط الحركات و المنظمات الصهيونية السرية التي تقبع في تلك البلدان .

لذلك ، تمكنت اسرائيل من اقامة شبكة من الاتصالات مع القوى السياسية الجديدة في اوربا الشرقية ، و التي كانت تتطور في تلك البلدان . و بعضها كانت مع الاوساط الثقافية المرتبطة بعلاقات صداقة مع عناصر صهيونية في اوربا الشرقية . فمثلا ، كان رئيس وزراء بولنده (مازونستكي) صحفيا قديما ، و الرئيس الجيكي

(هافل) كان كاتبا مسرحيا . و كلاهما متأثر بالدعاية الصهيونية بحكم صلاتهما الوثيقة بالمثقفين اليهود المؤثرين في الحركة الثقافية التي انطلقت من داخلها المعارضة السياسية للأنظمة الماركسية في اوربا الشرقية . بل ان (هافل) الف كتابا بعنوان (المقصلة) برأ فيه اليهود من محاولة قتل السيد المسيح . و قدم نسخة منه هدية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي (اسحق شامير) . كما ان معظم قادة جبهة الانقاذ الوطني في رومانيا مرتبطون بعلاقات صداقة مع الطائفة اليهودية الرومانية ، التي ايدت الحركة الشعبية ضد الرئيس (شاوشيسكو) ، و وصفته بأنه (الدكتاتور الاحمر) رغم كل ما اداه من خدمات لإسرائيل .[٥٣]

اضف الى ذلك ، ان اسرائيل تمكنت من احتواء تطورات اوربا الشرقية ، لأنها نجحت في تصوير نفسها على انها جزء من العالم الغربي ، الذي تتطلع اليه الانظمة الجديدة في اوربا الشرقية الى التقرب منه . و على انها تمثل مع يهود العالم جسرا يمكن لتلك الانظمة استخدامه للوصول الى العالم الغربي ، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية . و كانت قد استغلت في ذلك ، سعي الانظمة الجديدة في اوربا الشرقية لكسب ود اليهود و اسرائيل كوسيلة للحصول على الدعم و المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية الكبرى ، و خصوصا الولايات المتحدة الامريكية . حيث يتمتع فيها اليهود بنفوذ قوي في مؤسسات صبع السياسة الخارجية الامريكية . اضافة الى سعيها للتخلص من ارث الماضي ، و من طغيان الانطباع السلبي عن شعوب اوربا الشرقية ، التي اضطهدت اليهود ، و تعادي السامية على حد زعمهم .

ان ما ذهبنا اليه ، قد اوضحته بعض الاوساط الصهيونية من امثال (شلومو رونسون)، الذي كتب مقالا في ذروة الاحداث التي عصفت باوربا الشرقية ، بين فيه جوانب مهمة من اسلوب اسرائيل في التعامل مع التطورات الجديدة . منطلقا من افتراض مؤداه ان الاسباب التي تدفع اوربا الشرقية الى الرغبة في اقامة علاقات مع اسرائيل ترجع الى (حسابات ذكية مؤداها ان العلاقات مع اسرائيل تعني فتح طريق الى تلة الكابيتول و اوساط ارباب الاعمال في امريكا . كما انها تأمل في الحصول على تكنولوجيات من اسرائيل في مجالات تنفرد بها ، او من الدول الغربية بواسطتها) .[٥٤]

كما اشار (بنيامين نتنياهو) نائب وزير الخارجية الاسرائيلي الى نظام العلاقات المتوقع بين اسرائيل و دول اوربا الشرقية . و ذلك برصده العوامل الاتية :[٥٥]

١ – تأمل هذه الدول في الوصول الى مصادر المال في الغرب و في الولايات المتحدة الامريكية . و ذلك يتم عن طريقنا . و من المستبعد ان يكون هذا الامل

مبني ، الى حد كبير ، على الاعتقاد السائد لدى الجميع ان لليهود نفوذا على اقتصاد العالم الرأسمالي ، على حد قوله .

٢ – ان اسرائيل كمصدر تتوفر فيه التكنولوجيا الحديثة ، و المستخدمة في الصناعة و الزراعة ، يمكن ان تكون عونا كبيرا لتلك الدول من اجل تخفيف حدة الازمة الحالية التي تكتنفها .

كما ان اسرائيل ، احتوت تطورات اوربا الشرقية باتباعها سياسة اعلامية ذكية للتقرب من بلدان اوربا الشرقية و شعوبها . ركزت فيها على طابعها (الديمقراطي) ، و تأييدها لتطلعات تلك الشعوب نحو بناء مجتمعات ديمقراطية على النمط الغربي . و من امثلة ذلك ، كان تصريح وزير خارجية اسرائيل (موشيه ارنس) الذي اكد فيه على (ان عام ١٩٨٩ كان عام انتصار الديمقراطية ... في رأيي ان النزاع في الشرق الاوسط ناجم ، في جانب منه ، عن وجود حكومات غير ديمقراطية في الدول العربية ... حكومات لا تحترم حقوق الفرد و غير متسامحة ... و على اي حال ، من حق اسرائيل ، بوصفها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة ، المطالبة بتأييد العالم الحر ، و هي تؤكد على اهمية التعاون معها) .[٥٦] بكلمة اوضح ، ان (ارنس) اوحى بأن تطورات اوربا الشرقية ، انما هي تطورات نحو الديمقراطية . و ما دامت الانظمة العربية انظمة استبدادية ، بينما اسرائيل تعد الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة ، فينبغي ، و الحالة هذه ، ان يصاحب هذه التطورات تحول في تحالف و علاقات تلك الدول على الصعيد الدولي لصالح اسرائيل بحكم التماثل الديمقراطي بين اسرائيل و الانظمة الديمقراطية الجديدة في اوربا الشرقية .

كما استثمرت اسرائيل بعض المشكلات و الهواجس التي تعاني منها بعض بلدان اوربا الشرقية لتطوير العلاقات معها . اذ استغلت ، مثلا ، موضوع توحيد المانيا لتوطيد علاقاتها مع بولنده . اذ اعلنت اسرائيل على لسان وزير خارجيتها (ارنس) دعمها للموقف البولندي من توحيد الالمانيتين ، و من مسألة الحدود الالمانية – البولندية . و وعدت بالتعبير عن الموقف البولندي في محادثات مجموعة الست حول مستقبل المانيا . و ذلك ، في ضوء خشية بولنده من مطالبة المانيا بمقاطعة (اودر – نيسه) الواقعة على حدودها الشرقية . و تخوفها ايضا من قيام المانيا موحدة و مستقلة و قوية عسكريا .[٥٧]

كما استغلت اسرائيل ، بعض الاحداث التاريخية لتطوير علاقاتها مع بلغاريا . اذ عبر (ارنس) خلال حفل التوقيع على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل و بلغاريا في صوفيا عن هذا التوجه بقوله : (انه ذهب الى بلغاريا و لديه احساس

خاص و فريد من نوعه ، ينبع من حقيقة ان الشعب البلغاري قد انقذ يهود بلغاريا خلال الكارثة النازية) ، و اضاف قائلا : (ان هذا التاريخ الخاص هو اساس للعلاقات الخاصة بين اسرائيل و بلغاريا) .[٥٨]

و من خلال ذلك كله ، نخلص الى القول ، بأن اسرائيل تمكنت ، و الى حد كبير ، من احتواء تطورات اوربا الشرقية ، و استثمرتها بشكل جيد لصالحها . و ذلك باستخدامها كافة السبل و الوسائل المتاحة . مظهرة بذلك براغماتية واضحة في علاقاتها الخارجية . يمكن اجمال تلك السبل و الوسائل بما يأتي :

١ – نجحت في اقامة علاقات شخصية مع القيادات السياسية الجديدة في اوربا الشرقية .

٢ – صورت نفسها على انها تمثل مع يهود العالم ، جسرا يمكن لتلك الانظمة ان تسلكه للوصول الى اموال و تكنولوجيا العالم الغربي .

٣ – صورت نفسها على انها جزءا من العالم الغربي الليبرالي ، الذي تتطلع الانظمة الجديدة في اوربا الشرقية الى التقرب منه ، و الحذو حذوه .

٤ – اوحت بأن التكنولوجيا الاسرائيلية الحديثة ، يمكن ان تكون عونا لتلك الدول بغية تخفيف حدة الازمة الاقتصادية التي تكتنفها .

٥ – اكدت على طابع اسرائيل الديمقراطي ، بغية ايجاد الارضية المشتركة بينها و بين تطلعات شعوب اوربا الشرقية الرامية الى بناء مجتمعات ديمقراطية على النمط الغربي .

٦ – استثمرت بعض المشكلات و الهواجس التي تعاني منها بعض دول اوربا الشرقية لتطوير العلاقات معها . مثل تأييد الموقف البولندي من الوحدة الالمانية . و احتسابها الموقف الودي للشعب البلغاري من اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية ، اساسا صالحا لتطوير العلاقات بينهما .

الخاتمة

في خلاصة البحث ، لابد من تثبيت النتائج الاتية :

اولا : ان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل و اوربا الشرقية ، لم يكن امرا خارج حدود التوقع السياسي . لأن الاساس المادي الاقتصادي لهذه العلاقات ظل مستمرا بين الطرفين ، و لم يكن بحاجة الا الى هذا التأطير السياسي و الدبلوماسي . كما ان الجذور التاريخية لهذه العلاقات كانت توحي بمثل تلك الخطوة الدبلوماسية . فأوربا الشرقية ، تمثل بالأساس ، المصدر الاساسي للهجرة اليهودية الى فلسطين خلال العقود الاولى من حياة المشروع الاستيطاني الصهيوني . و الى هذه البلدان ، ترجع اصول اليهود الاشكناز . و اليها تمتد جذور معظم الاحزاب و الحركات السياسية الاسرائيلية . و ينتمي اليها اغلب القادة السابقين و الحاليين لهذا الكيان ، مثل : بن غوريون الى ليفي اشكول الى اسحق شامير الى غولدا مائير الى مناحيم بيغن الى شمعون بيريس الى بنيامين نتنياهو .

ثانيا : ان سقوط الايديولوجية الماركسية ، و صعود البيروسترويكا في اوربا الشرقية ، كان قد مثل الحد الفاصل بين مرحلتين من العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية . فبينما كانت الماركسية تقف على الضد من الايديولوجية الصهيونية بوصفها حركة رجعية عنصرية . جاءت البيروسترويكا بمفاهيم جديدة على صعيدي السياسة الداخلية و الخارجية لاوربا الشرقية لا تحمل بين طياتها سوى التلاقي مع الفكر الصهيوني و المصالح الاسرائيلية .

ثالثا : اذا كانت البيروسترويكا ، قد هيأت الفكر السياسي لاوربا الشرقية لكي ينفتح على اسرائيل و الصهيونية ، و خلقت نظاما جديدا مؤاتيا لاستئناف العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية ، فأنه ينبغي الاشارة الى ان نجاح اسرائيل في استثمار تلك التطورات لصالحها راجع ، بالإضافة الى كل ما ذكر ، الى عاملين اساسيين هما :

أ – التحرك الاسرائيلي الواسع لاحتواء تلك التطورات ، و تسخيرها لخدمة المصالح الاسرائيلية .

ب – غياب اي تحرك عربي رسمي (فردي او جماعي) لاحتواء تلك التطورات ، كان قد ترك الساحة مفتوحة امام التحرك الاسرائيلي .

عليه ، فأن العلاقات الاسرائيلية مع اوربا الشرقية سارت باتجاه التعمق ، و خاصة في المجالات الاقتصادية و السياسية في ضوء سيطرت النهج

البراغماتي على الفكر و السلوك السياسي للقيادات السياسية الجديدة في اوربا الشرقية .

ففي المجال الاقتصادي ، يلاحظ ان هناك سهولة في توسيع العلاقات ، نظرا للحاجة الماسة لتلك البلدان للتكنولوجيا الاسرائيلية ، و لكون الصهاينة اقدر على فهم الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية لهذه البلدان بسبب ان اصول ما يقارب نصف اليهود في اسرائيل ترجع في الى تلك البلدان . علاوة على حاجة اسرائيل لسوق اوربا الشرقية .

اما في المجال السياسي ، و على الرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ، الا انه لا يتوقع ، تغيرا حادا في مواقف تلك البلدان تجاه الصراع العربي الاسرائيلي . انما سوف تبقى اوربا الشرقية تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، و في اقامة دولته المستقلة . و حق البلدان العربية الاخرى في استرداد اراضيها السليبة . و ان كان يتوقع ان يجري تغييرا في مواقف تلك البلدان من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٧٩ ، الذ وصم الصهيونية بالعنصرية . و ربما تستجيب اكثر للمتطلبات الامنية الاسرائيلية في اي تسوية سياسية مقبلة .

هوامش الفصل الرابع

(١) الياس سعد ،الهجرة اليهودية الى فلسطين ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٣٩ – ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٣) American Jewish Year book ,Vol , 62 . 1961 , p . 306 >

(٤) العلاقات بين اسرائيل و البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية ، ج ٢ ، مجلة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية – دمشق ، العدد ١١ في ٢١ / ٢ / ١٩٨٤ ، ص ٢٩ – ٣٥ (بتصرف) .

(٥) نذير جزماتي ، الدور التخريبي للصهيونية و اسرائيل في الدول الاشتراكية في اوربا ، مجلة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية – دمشق ، العدد ٨ في ايار ١٩٨٧ ، ص ١٨ (الملاحظ ان عدد اليهود احيانا يرتفع ، و احيانا ينخفض . و هذا مرتبط بحركة الهجرة و النزوح من و الى اسرائيل) .

(٦) الجداول مأخوذة من مجلة الارض ، العدد ١١ في ٢١ / ٢ / ١٩٨٤ ، مصدر سابق ، ص ٣ ، ص ٣٣ ، ص ٣٥ – ٣٦ .

(٧) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ، و مركز الوثلئق و الدراسات – ابو ظبي ، ط٢ ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٥٦ .

(٨) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٥ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ، و مركز الوثائق و الدراسات – ابو ظبي ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٩ .

(٩) اليوميات الفلسطينية ، المجلد الخامس ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٦٠٢ .

(١٠) قرارات الامم المتحدة لشأن فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٢١ .

(١٢) سامي مسلم ، اوربا و السلام في الشرق الاوسط ، مجلو شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١٧٨ كانون الثاني ١٩٨٨ ، ص ٣٦ .

(١٣) العلاقات بين اسرائيل و البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية ، ج١ ، مجلة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، العدد ١٠ في ٧ / ٢ / ١٩٨٤ ، ص ٣١ .

(١٤) نذير جزماتي ، مصدر سابق ، ص ١٨ .
(١٥) العلاقات بين اسرائيل و البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٨ – ٢٩ .
(١٦) نذير جزماتي ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
(١٧) الياس سعد ، مصدر سابق ، ص ١٣٨ .
(١٨) العلاقات بين اسرائيل و البلدان الاشتراكية ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .
(١٩) الياس سعد ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .
(٢٠) شهدت تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ احداثا داخلية اصطلح في الغرب على تسميتها ب (حركة الاصلاح) . و برز اسم (دويتشيك)كرمز لهذه الحركة ، التي ادت الى تغييرات حزبية اطاحت بقيادة الحزب الشيوعي الجيكي . لمزيد من التفصيل حول دور الصهيونية في تلك الاحداث ، انظر : شحادة موسى ، علاقات اسرائيل مع دول العالم ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٣١٠ – ٣٢٠ .
(٢١) نذير جزماتي ، مصدر سابق ، ص ١٩ .
(٢٢) الياس سعد ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .
(٢٣) نذير جزماتي ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .
(٢٤) كارل ماركس ، المسألة اليهودية ، ترجمة : محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٥٢ ، ص ٥٥ – ٦٠ (بتصرف) .
(٢٥) Lenen , collected Work , vol , 7 , p . 99-101 ,نقلا عن : جماعة من العلماء السوفييت ، الصهيونية نظرية و ممارسة ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٨ – ٩ . كذلك ناجي علوش ، الماركسية و المسألة اليهودية ، دتر الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٢٩ . محمد ربيع ، تزمة الفكر الصهيوني ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط ٢ . بيروت ١٩٧٩ ، ص ٨٤ .

(٢٦) ستالين ، الماركسية و المسألة الوطنية ، دار التقدم ، موسكو (بدون تاريخ) ، ص ١١ – ١٥ (بتصرف) .

(٢٧) العلاقات بين اسرائيل و البلدان الاشتراكية ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(٢٨) Meyer , weinr yb , Duschinsiky and silvein , the Jews in the soviet satellites , Syracuse , 1953 , p . 534 .

(٢٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٣٩٦ .

(٣٠) اديب ديمتري ، الماركسية و الدولة الصهيونية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٢٤٢ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(٣٢) جالينا نيكيتينا ، دولة اسرائيل : خصائص التطور السياسي و الاقتصادي ، ترجمة و نشر دار الهلال ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٩ .

(٣٣) يوري ايفانوف ، احذرو الصهيونية ، منشورات وكالة انباء نوفوستي ، موسكو ١٩٦٩ ، ص ٤٢ – ٤٣ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ١١١ – ١١٢ .

(٣٥) محمد خليفة ، دول شرق اوربا و اسرائيل ، مجلة اليوم السابع ، العدد ٣٤١ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

(٣٦) جمال علي زهران ، انعكاسات الوفاق الامريكي – السوفيتي و تطورات اوربا الشرقية على الصراع العربي الاسرائيلي ، نشرة دراسات ، الدار العربية للدراسات و النشر ، مصر ، العدد ٣٢ نيسان ١٩٩٠ ، ص ١٥ .

(٣٧) هذا ما اكده المدير العام لوزارة الصناعة و التجارة الاسرائيلي (يورام بليترونتنسكي) ، انظر : صحيفة ها ارتس الاسرائيلية في ٢١ / ٤ / ١٩٨٧ ، ترجمة : نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الرابعة عشر ، العدد ٥ في ايار ١٩٨٧ ، ص ٣٨٢ .

(٣٨) صحيفة دافار الاسرائيلية ٤ / ٥ / ١٩٩٠ ، ترجمة : نشرة الملف ، مؤسسة المنار للدراسات و النشر ، المجلد السابع ، العدد ٢ / ٧٤ في ايار ١٩٩٠ ، ص ١٨٠ .

(٣٩) جمال علي زهران ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٤٠) دليل المعلومات عن دول العالم ، الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، دار اقتصاديات الشرق للنشر ، كولونيا ١٩٨١ ، ص ٦٣٢ ، ص ٧٤٤ .

(٤١) هاني العبد الله ، بيريس يفتح ملف العلاقات مع دول الكتلة الاشتراكية ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١٨٣ في حزيران ١٩٨٨ ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

(٤٢) جمال علي زهران ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(٤٣) لمزيد من التفصيل انظر : محمد رشاد الشريف ، اسرائيل و مستجدات العلاقة مع دول اوربا الشرقية ، مجلة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ' العدد ٤ في نيسان ١٩٩٠ ، ص ٢٤ .

(٤٤) عل همشمار الاسرائيلية ٢٦ / ٤ / ١٩٩٠ ، دافار الاسرائيلية ٢٦ / ٤ / ١٩٩٠ ، ترجمة: نشرة (الملف) ، المجلد السابع ، العدد ٢ / ٧٤ في ايار ١٩٩٠ ، ص ١٨٠ .

(٤٥) محمد رشاد الشريف ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(٤٦) بنيامين نتنياهو ، اسرائيل في مواجهة الواقع المتغير ، مجلة (ناتيف) الاسرائيلية ، اذار ١٩٩٠ ، ترجمة : نشرة التقرير السياسي و الاقتصادي ، الدار العربية للدراسات و النشر ، مصر ، العدد ٩ في ١ / ٦ / ١٩٩٠ ، ص ٢٢ .

(٤٧) هاني الياس الحديثي ، البيروسترويكا و الوطن العربي ، فصل ضمن كتاب (دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي و انعكاساتها الدولية) ، منشورات وزارة التعليم العالي / جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٤٨) للتفصيل انظر : ميخائيل غورباتشوف ، البيروسترويكا ، ترجمة : عباس خلف ، شركة المعرفة للنشر ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ١٥٤ – ١٧٢ .

(٤٩) موشيه جاك ، مقال في صحيفة معاريف الصادرة في ٢٣ / ١ / ١٩٩٠ ، نقلا عن محمد رشاد الشريف ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٥٠) جمال علي الوهران ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٥١) اذاعة مونت كارلو في ٢١ / ٦ / ١٩٩١ .

(٥٢) مجلة اليوم السابع ، العدد ٣٤١ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، ص ٢٤ .

(٥٣) تقرير العلاقات بين اسرائيل و اوربا الشرقية تتجه نحو الازدهار ، نشرة تقارير ، الدار العربية للدراسات و النشر ، مصر ، العدد ١٨ في ١٥ / ١ / ١٩٩٠ ، ص ١٤ – ١٦ . (بتصرف)

(٥٤) ش . خ ، تطورات اوربا الشرقية و الوضع في الشرق الاوسط ، نشرة الملف ، المجلد السابع ، العدد ٢ / ٧٤ في ايار ١٩٩٠ ، ص ١٣٤ .

(٥٥) بنيامين نتنياهو ، مصدر سابق ، ٢٢ .

(٥٦) ها ارتس ١٨ / ١٢ / ١٩٨٩ ، نقلا عن ش . خ ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

(٥٧) صادق الاسود ، عملية توحيد المانيا : طبيعتها و اثارها ، فصل ضمن كتاب (دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي) ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

(٥٨) نشرة الملف ، المجلد السابع ، العدد ٢ / ٧٤ في ايار ١٩٩٠ ، ص ١٦٩ – ١٧٠ .

الفصل الخامس

قضية القدس في ضوء قرارات الامم المتحدة

(كتب في عام ١٩٩٧)

المحتويات

المقدمة

المبحث الاول : القدس و الجمعية العامة .

المبحث الثاني : القدس و مجلس الامن .

الخاتمة

المقدمة

من بين الاتجاهات المغلوطة في تناول قضية القدس في الميدان الدولي ، انها اخذت تتعاطى معها و كأنها قضية مستقلة عن القضية الفلسطينية الاشمل . مع انها ، في الواقع ، امتدادا لها ، و جزءا لا يتجزأ منها . و لا ريب من القول ، ان تحويل مشكلة القدس الى مشكلة قائمة بذاتها لم يكن الا نتيجة مباشرة للتدخلات الاجنبية في فلسطين . و لم يكن ، على الاطلاق ، كون هذه المشكلة تمتلك معطيات خاصة املت على المجتمع الدولي النظر اليها بهذا الشكل .

و تحاول هذه الدراسة . الكشف عن القرارات و الاجراءات التي اتخذتها اجهزة الامم المتحدة ، و بشكل خاص الجمعية العامة ، و مجلس الامن الدولي . باحتساب انها تمثل في مجملها موقف الامم المتحدة من قضية القدس .

ان الكشف عن موقف الامم المتحدة من قضية القدس يمثل اهمية خاصة في دراسة ابعاد المشكلة ، و الحلول المطروحة لها . على اساس ان هذا الموقف يعبر عن الرأي الذي اتفقت عليه اغلب دول العالم لحل مشكلة القدس ، سواء بشكل منفرد او ضمن اطار القضية الفلسطينية الاشمل .

و في هذا البحث ، تم تجاوز عددا من القرارات التي اتخذتها بعض اجهزة الامم المتحدة الاخرى ، لأنها تناولت قضية القدس بشكل غير مباشر . كقرارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي المرقمة ١٣٣٦ و ١٥٩٢١ ، و المؤرخة في ٣١ ايار ١٩٦٨ ، و ٢١ ايار ١٩٧١ ،على التوالي . و قرارات لجنة حقوق الانسان المرقمة ٦ ، و ٧ ، و ١٠ ، و ١١ ، و المؤرخة قي ٢٧ شباط ١٩٦٨ ، و ٤ اذار ١٩٦٩ ، و ٢٣ اذار ١٩٧٠ ، و ١٥ اذار ١٩٧١ على التوالي . و قرارات مجلس الوصايا المرقمة ٢٩ ، و ٣٢ ، و ٣٣ ، و ٣٤ ، و ١١٣ ، و ١١٤ ، و ١١٧ ، و ١١٨ ، و ٢٣٢ ، و ٢٣٤ ، و المؤرخة على التوالي في ١١ كانون الاول ١٩٤٧ ، و ١٠ اذار ١٩٤٨ ، و ١٠ اذار ١٩٤٨ ، و ٢١ نيسان ١٩٤٨ ، و ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ ، و ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ ، و ١٠ شباط ١٩٥٠ ، و ١١ شباط ١٩٥٠ ، و ٤ نيسان ١٩٥٠ ، و ١٤ حزيران ١٩٥٠ .

المبحث الاول

القدس و الجمعية العامة

عندما اخفقت الحكومة البريطانية في ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، تقدمت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ / ٤ / ١٩٤٧ بطلب تقديم توصياتها حول مستقبل الوضع في فلسطين طبقا للمادة ١٠ من ميثاق الامم المتحدة . و قد عقدت الجمعية العامة اثر ذلك دورة خاصة عام ١٩٤٧ لبحث القضية الفلسطينية . و انتهت اعمالها الى تكوين لجنة تحقيق .[١]

و بعد مناقشات طويلة ، انتهت تلك اللجنة الى تقديم مشروع قرار يقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين ، احدها عربية ، و الاخرى يهودية ، مع انشاء وحدة مستقلة لمنطقة القدس تكون لها حكومتها الدولية الخاصة . و تدار من الامم المتحدة عن طريق مجلس الوصاية . و قد عد هذا المشروع اساسا للقرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ ، و الذي نص على تقسيم فلسطين الى دولتين ، و تدويل القدس . كذلك وضع قرار التقسيم حدود منطقة القدس المدولة بالشكل الاتي :

١ – بلدية القدس ، و التي تشمل مدينة القدس بكاملها ، و ما فيها من احياء قديمة و جديدة عربية و يهودية على حد سواء .

٢ – القرى و المدن المحيطة بمدينة القدس ، و التي تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة الحقت بالقرار . و تشمل ابو ديس و العيزرية و الطور و العيسوية و سلوان و صور باهر و ام طوبى و لفتاوموتسا و دير ياسين و عين كارم و المالحة و شرفات و بيت صفافا و رامات و راحيل و بيت لحم و بيت ساحور و بيت جالا و شعفاط .

و بما ان الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة المدولة ، لا يسمح لها بالاستقلال بمواردها عن المنطقتين العربية و اليهودية المجاورتين لها ، فقد نص القرار بربط تلك المناطق الثلاث في اتحاد اقتصادي واحد .[٢] و بذلك ، دخلت قضية القدس مرحلة جديدة ، هي مرحلة السعي نحو تدويلها ، و ممارسة السيادة عليها من الهيئة الدولية .

و قد رفض الجانب العربي قرار التقسيم بما فيه تدويل القدس . بينما وافق الجانب الصهيوني عليه . بيد ان المعارك التي تلت قرار التقسيم فرضت على المدينة المقدسة تقسيما واقعيا . اذ اصبحت داخل الاسوار بيد العرب ، و خارجها بيد اسرائيل . و اثناء الاضطرابات انتهى مجلس الوصاية من بحث مشروع النظام الخاص بمنطقة القدس الدولية . و تقدم به الى الجمعية العامة في ٢١ / ٤ / ١٩٤٨ لإقراره ، و تعيين حاكم للمدينة .[٣]

و على اثر ذلك ، صدر قرار الجمعية العامة ١٨٥ في ٢٦ نيسان ١٩٤٨ ، و الذي طلب من مجلس الوصاية دراسة اجراءات لحماية مدينة القدس و سكانها .[٤] غير ان الجمعية العامة شغلت في محاولة اقرار هدنة في القدس عن طريق قناصل الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي ، او حماية جمعية الصليب الاحمر الدولية لها . و لما فشلت تلك الجهود ، اوصت الجمعية العامة في ٦ / ٥ / ١٩٤٨ حكومة الانتداب بتعيين حاكم محايد لإدارة الامور في القدس . و تم اختيار الامريكي (هارولد ايفانز) حاكما للمدينة ، بيد انه طلب اعفاءه من منصبه لعدم قدرته على التوفيق بين الطرفين المتنازعين .[٥]

ثم عهدت الجمعية العامة بقرارها ١٨٦ في ١٤ / ٥ / ١٩٤٨ الى وسيط الامم المتحدة (فولك برنادوت) للعمل على ضمان حماية الاماكن المقدسة . و السعي لإيجاد تسوية سلمية للموقف في فلسطين مستقبلا .[٦] و قد قام بدراسة الوضع في فلسطين ، و التقى خبراء من الجانبين في رودس (حزيران ١٩٤٨) . ثم قدم مقترحاته بشأن القدس . و كانت جزءا من مقترحات عامة لتسوية القضية الفلسطينية . و تلخصت مقترحاته في ضم القدس للإقليم العربي ، مع حكم ذاتي للطوائف اليهودية ، و ترتيبات خاصة لحماية الاماكن المقدسة . و كانت وجهة نظره كما اوضحها في رسالة الى (شرتوك) وزير خارجية اسرائيل تمثلت بما يأتي : (بأن مدينة القدس تقع في وسط الاقليم العربي ، و ان اي محاولة لعزلها سياسيا او غير ذلك عن الاقليم العربي تنطوي على صعاب جمة ، و لا يعني ادخال القدس ضمن الاقليم العربي مجال سيطرة العرب على اليهود و غيرهم من الشعوب غير العربية اصحاب المصالح في تلك المدينة) .[٧]

بيد ان الوسيط الدولي ،[٨] قد عاد فيما بعد ، و خاصة مع انقلاب موازين القوى في فلسطين بعد الهدنة الاولى ، الى مشروع تدويل القدس تحت اشراف و ادارة الامم

المتحدة ، مع اعطاء كل من سكانها العرب و اليهود حق الاستقلال بشؤونهم المحلية [٩].

و عندما شعرت الدول العربية بخطورة تجميد الموقف على هذا الاساس ، فأنها وافقت على فكرة التدويل التام لمنطقة القدس على اساس وحدتها و دون تقسيم الاماكن المقدسة فيها ، و ذلك لدى اجتماعاتها مع (لجنة التوفيق) .[١٠]

اما الجانب الاسرائيلي ، فقد ارتكزت مقترحاته على اساس الاخذ بالوضع الراهن في المدينة ، بعد ان احتلت القوات الاسرائيلية الاحياء الجديدة ، مع قصر التدويل على الاماكن المقدسة في البلدة القديمة التي كانت بيد الجيش الاردني .[١١]

و انتهت لجنة التوفيق الى اقرار مشروع لتدويل القدس في ١ ايلول ١٩٥٩ ، كان اقرب الى وجهة النظر الاسرائيلية من حيث الاعتراف بالوضع الراهن في المدينة . على ان يعهد الى السلطات العربية و الاسرائيلية فيها بإدارة المناطق التابعة لكل منها ، و ان كان قد اقر انه لا يحق لأي من الطرفين ان يجعل من القدس عاصمة له [١٢].

و يبدو ان الدول العربية عدا الاردن ، كانت قد رفضت هذا المشروع ، كما رفضته اسرائيل و الجمعية العامة في ٩ / ١٢ / ١٩٤٩ لخروجه عن فكرة التدويل الاصلية . بيد ان الجمعية العامة ، و نتيجة للمسوغات التي املتها رغبة الرأي العام ، و لا سيما الكنيستين الكاثوليكية و الارثوذكسية اتخذت في التاريخ نفسه قرارا جديدا اكدت فيه عزمها على وضع القدس تحت نظام دولي يضمن حماية الاماكن المقدسة داخل المدينة و خارجها . و عهدت الجمعية العامة في هذا القرار الى مجلس الوصاية من جديد لوضع دستور القدس .[١٣]

و قد وافق مجلس الوصاية في اجتماعه يوم ٤ نيسان ١٩٥٠ على اقرار مشروع لتدويل القدس . تضمن وضع دستور للقدس مكون من ٤٣ مادة ،[١٤] غير انه اثناء مناقشة هذا الامر ، اعلنت اسرائيل رسميا في ١١ / ١٢ / ١٩٤٩ نقل عاصمتها الى القدس خلافا لقرارات الامم المتحدة . و قامت الحكومة الاردنية في اليوم اللاحق بإعلان ضمها للأراضي التي احتلتها من فلسطين ، بما فيها بعض اراضي مدينة القدس . لذلك احتج مجلس الوصاية على الاجراءات الاسرائيلية ، و احال الموضوع مع مشروع النظام المعدل في ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ الى الجمعية العامة في دورتها الخاصة ، و ذلك لعدم تعاون كل من الدولتين المعنيتين معه بشأن تنفيذ هذا

النظام .[١٥] بيد ان الجمعية العامة لم تبت في تقرير مجلس الوصاية ، نظرا لانشغالها آنذاك بالمسائل الدولية العاجلة الاخرى كقضية كوريا و غيرها .

و عندما شعرت الدول العربية ، بأن وسائل تنفيذ النظام الدولي على القدس متعذرة لدى الجمعية العامة ، و خشية من ان يؤدي اي اتفاق الى تقسيم القدس نهائيا ، امتنعت عن تقديم اي مشروعات جديدة ، لأنها قد تنتقص من قرارات التدويل السابقة ، و من دستور القدس الذي اقره مجلس الوصاية ، و خاصة ان التدويل قد اخذ يفقد انصاره في الجمعية العامة . [١٦]

و قد بدى و كأن ستارا قد اسدل على الموضوع حين اكملت اسرائيل احتلال القدس خلال حرب ١٩٦٧ . بحيث ضمت القدس القديمة الى القدس الجديدة تحت شعار توحيد المدينة المقدسة . و اخذت تطرد السكان العرب منها ، تمهيدا لتهويد القدس القديمة كما فعلت في القدس الجديدة بعد احتلالها عام ١٩٤٨ .[١٧] غير ان الجمعية العامة قد نظرت في قضية القدس اثناء ازمة الشرق الاوسط خلال الدورة الطارئة الخامسة التي عقدت في المدة من ١٧ حزيران الى ٢١ تموز ١٩٦٧ . و بعد ان ناقشت الجمعية العامة الاجراءات التي نفذتها اسرائيل في القدس تبنت في ٤ / ٧ / ١٩٦٧ القرار ٢٢٥٣ و الذ جاء فيه : (ان الجمعية العامة : و قد اثارت قلقها العميق الحالة السائدة في القدس كنتيجة للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة :

١ – تحتسب هذه التدابير باطلة .

٢ – تدعو اسرائيل الى الغاء جميع التدابير التي اتخذت فعلا و العدول فورا عن اتخاذ اي عمل من شأنه تغيير وضع القدس .

تطلب من الامين العام ان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة و مجلس الامن عن الموقف و عن تنفيذ القرار الحالي غي موعد لا يتجاوز اسبوعا من اقراره) .[١٨]

و بالفعل قدم الامين العام تقريرا في ١٠ تموز ١٩٦٧ اوضح فيه ان اسرائيل لم تتراجع عن اي من الاجراءات التي اتخذتها ، و انها ماضية فيها . لذلك عادت الجمعية العامة و اكدت قرارها السابق بقرار ثاني في ١٤ تموز ١٩٦٧ و المرقم ٢٢٥٤ ، و الذ جاء فيه : (ان الجمعية العامة : اذ تذكر قرارها رقم ٢٢٥٣ الصادر في ٤ تموز ١٩٦٧ ، و قد تلقت التقرير المقدم من الامين العام ، و اذ تلاحظ بأشد الاسف و القلق عدم انصياع اسرائيل للقرار رقم ٢٢٥٣ . فأنها :

١ – تندد بفشل اسرائيل في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ .

٢ – تؤكد من جديد نداءها الى اسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها فعلا ، و العدول فورا عن اتخاذ اي عمل من شأنه تغيير وضع القدس .

٣ – تطلب من الامين العام تقديم تقرير الى مجلس الامن و الجمعية العامة عن الحالة و عن تنفيذ القرار الحالي) .[١٩]

و قد عين الامين العام ، على اثر هذا القرار ، ممثلا خاصا له هو السفير (ثالمان) من سويسرا . فذهب الى القدس ، و درس الاوضاع فيها ، و قدم تقريرا ثانيا الى الجمعية العامة و مجلس الامن في ١٢ ايلول ١٩٦٧ ، اتضح منه ان اسرائيل طبقت على القدس بكاملها التشريعات الاسرائيلية . كما اخذت في تهجير سكانها العرب و استملاك اراضيهم .[٢٠]

و في ٢٠ كانون الاول ١٩٧١ اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٨٥١ ، الذي اكدت فيه ثانية و في فقرته الرابعة على (ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستيطان الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس المحتلة ، تعد باطلة و لاغية كليا) .

و هناك ايضا القرارات التي صوتت عليها الجمعية العامة تحت بند (الوضع في الشرق الاوسط) التي تطبق على القدس ايضا . و اهمها القرار ٢٦٢٨ الصادر في ١٤ / ١١ / ١٩٧٠ ، و القرار ٢٧٩٩ الصادر في ١٣ / ١٢ / ١٩٧١ ، و القرار ٢٩٤٩ الصادر في ٨ / ١٢ / ١٩٧٢ .[٢١] و القرار ٢٩٦٣ الصادر في ١٣ / ١٢ / ١٩٧٢ ،[٢٢] و القرار ٣٠٩٢ الصادر في كانون الاول ١٩٧٣ .[٢٣]

و على ضوء الملابسات التي احدثتها اتفاقيات كامب ديفيد على صعيد القضية الفلسطينية عموما ، و قضية القدس خصوصا ، اكدت الجمعية العامة في الفقرة الرابعة من القسم (أ) من قرارها ٣٣ / ٢٨ الصادر في ٧ كانون الاول ١٩٧٨ ، على ان صحة اي اتفاقيات ترمي الى حل مشكلة فلسطين ، بما فيها قضية القدس ، تستدعي ان تتم هذه الاتفاقيات داخل اطار الامم المتحدة و ميثاقها و قراراتها .[٢٤]

و بناءا على ذلك ، لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٣٤ / ٦٥ الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٩ ، ان اتفاقيات كامب ديفيد عقدت خارج اطار الامم المتحدة و دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . لذلك اعلنت بطلانها باحتساب انها تنكر حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .[٢٥]

و في الدورة الخاصة لبحث قضية فلسطين و حقوق الشعب الفلسطيني و مستقبل القدس ، صدر قرار جديد من الجمعية العامة في ٢٢ / ٧ / ١٩٨٠ ، يطالب اسرائيل بالانسحاب الكامل و بدون شرط من كافة الاراضي الفلسطينية و الاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . مع عدم المساس بالممتلكات و المرافق . و اكدت على ان يبدأ هذا الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة قبل يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٠ . و طالب اسرائيل بأن تلتزم تماما بكافة قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس . و ناشدت مجلس الامن ، في حالة عدم امتثال اسرائيل لهذا القرار ، بالانعقاد لبحث الموقف ، و النظر في امكانية اتخاذ اجراءات فعالة وفقا للفصل السابع من الميثاق .[٢٦]

و يبدو ان الجمعية العامة ، استمرت بمعالجتها لهذا الموضوع على هذا المنوال طوال عقد الثمانينات . بيد ان قراراتها اتخذت طابعا اكثر وضوحا بعد اعلان (الدولة الفلسطينية المستقلة) الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة ، خصوصا فيما يتعلق بالقدس . و لعل القرار ٥٢ ل /٤٣ ي لسنة ١٩٨٨ يعد ابرز مثال على ذلك . حيث وردت فيه عدة مبادئ لتحقيق سلام شامل ، منها و بقدر تعلقها بالقدس ما يأتي :

١ – انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، و من الاراضي العربية المحتلة الاخرى .

٢ – ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، و من بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ داخل حدود امنة و معترف بها .

ثم نوه القرار بالرغبة المعلنة و بالمساعي المبذولة لوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت اشراف الامم المتحدة لمدة محدودة كجزء من عملية السلم .[٢٧]

عليه ، يبدو ان فكرة تدويل القدس لا تزال قائمة من ناحية الجمعية العامة طبقا لقرارها ١٨١ و القرارات اللاحقة ذات الصلة ، بيد انها تفتقر الىِ القدرة على التنفيذ بحكم التجميد الذي مارسته اسرائيل و حلفاؤها ضد قرارات الجمعية العامة التي لا تتفق و مصالحها .

المبحث الثاني

القدس و مجلس الامن الدولي

قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، صدرت العديد من القرارات عن مجلس الامن الدولي تدور برمتها حول عقد هدنة في القدس ، و حماية الاماكن المقدسة ، و نزع السلاح في القدس . كالقرار ٤٩ الصادر في ٢٢ ايار ١٩٤٨ ، و القرار ٥٠ الصادر في ٢٩ ايار ١٩٤٨ ، و القرار ٥٤ الصادر في ١٥ تموز ١٩٤٨ ، و القرار ٦٠ الصادر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨ ، و القرار ١٢٧ الصادر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ، و القرار ١٦٢ الصادر في ١١ نيسان ١٩٦١ .[٢٨]

بيد ان قضية القدس كانت قد تفجرت من جديد بعد ان انتهى عدوان حزيران ١٩٦٧ بتوسع اقليمي اسرائيلي جديد . و بقدر تعلق الامر بالقدس ، فقد قامت اسرائيل بضم القدس القديمة و المناطق المحيطة بها الى اسرائيل . و بتطبيق الانظمة الادارية و القضائية الاسرائيلية عليها ، فأنها قامت بتهويد المدينة . و بذلك تحدت المجتمع الدولي باسره .[٢٩] و قد لاقى هذا التحدي احتجاج معظم الاوساط الدولية . مع ذلك ، لم يفرد قرار مجلس الامن ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ اي بند خاص لقضية القدس ،[٣٠] و لكن بنود القرار شملت ضمنا القدس ، من حيث تأكيدها على عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب ، و الحاجة الى العمل من اجل سلام دائم و عادل ، و انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

و عندما اعلنت اسرائيل عزمها على اجراء عرض عسكري في شوارع القدس القديمة في ٢ ايار ١٩٦٨ ، ارسل السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٤ نيسان ١٩٦٨ برسالة الى الحكومة الاسرائيلية يدعوها فيها الى الامتناع عن اجراء العرض ، لأنه يشكل مخالفة صريحة لاتفاقيات الهدنة المنعقدة عام ١٩٤٩ ، و اتفاقيات وقف اطلاق النار . بيد ان مصير الرسالة كان الاهمال .

و بعد ذلك ، اعرب السكرتير العام في تقريره الى مجلس الامن عن مخاوفه من النتائج الخطيرة التي قد تترتب على العرض العسكري الاسرائيلي . و ربما يفضي الى تعطيل المهمة السلمية التي يقوم بها (يارنج) المبعوث الشخصي له في المنطقة .[٣١] لذلك بحثت قضية القدس من جديد . و اصدر مجلس الامن في ٢٧ نيسان ١٩٦٨ قراره ٢٥٠ و الذي نص على ما يأتي :

(ان مجلس الامن : و قد استمع الى البيانات التي ادلى بها كل من مندوب الاردن و مندوب اسرائيل ، و قد نظر في مذكرة السكرتير العام ٨٥٦١ / ٥ خصوصا مذكرته الى مندوب اسرائيل الدائم في الامم المتحدة . و اذ يعد اقامة عرض عسكري في القدس سيزيد التوتر خطورة في المنطقة ، و سيكون له انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة . فأنه :

١ – يدعو اسرائيل للامتناع عن اقامة العرض العسكري في القدس .

يطلب من الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن حول تنفيذ هذا القرار) [٣٢].

و في الحال ، اعلن مندوب اسرائيل في الامم المتحدة رفضه للقرار . و قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي عدم تعديل برنامج العرض العسكري . و ابلغ وزير خارجية اسرائيل السكرتير العام رفض اسرائيل الغاء العرض .[٣٣] ثم قام السكرتير العام بإبلاغ مجلس الامن في تقريره المؤرخ في ٢١ ايار ١٩٦٨ من ان اسرائيل قد اقامت عرضها العسكري متحدية بذلك قرار مجلس الامن . لذلك ابدى مجلس الامن في قراره ٢٥١ عام ١٩٦٨ اسفه العميق لإقامة العرض العسكري ، و تجاهل اسرائيل للقرار الذي اتخذه المجلس يوم ٢٧ نيسان ١٩٦٨ .[٣٤]

و في ٦ ايار استأنف مجلس الامن بحث الموقف في القدس . و بعد مداولات طويلة و معقدة ، تقدمت الدول الافريقية و الاسيوية و اللاتينية بمشروع قرار الى مجلس الامن . وافق عليه المجلس . وصدر القرار ٢٥٢ في ٢١ ايار ١٩٦٨ ، الذي اشار في حيثياته الى قراري الجمعية العامة ٢٢٥٣ في ٤ تموز ١٩٦٧ ، و ٢٢٥٤ في ١٤ تموز ١٩٦٧ ، و جميع التقارير و البيانات التي القيت في المجلس ، و اصرار اسرائيل على مزيد من الاجراءات المنافية للقرارات . و بعد ان اكد على ان الاستيلاء على الاراضي بالغزو العسكري امر غير مقبول ، فأنه :

١ – يتأسف على فشل اسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة .

٢ – يحتسب ان جميع الاجراءات الادارية و التشريعية ، و جميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل ، بما في ذلك ، مصادرة الاراضي و الاملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس ، انما هي اجراءات باطلة و لا يمكن ان تغير وضع القدس .

٣ – دعت اسرائيل بإلحاح الى ان تبطل هذه الاجراءات ، و ان تمتنع فورا عن القيام بأي عمل اخر من شأنه ان يغير وضع القدس .[٣٥]

و بعد ساعات من صدور هذا القرار ، اعلن وزير خارجية اسرائيل (ابا ايبان) في مؤتمر صحفي ، ان اسرائيل ستتجاهل هذا القرار ، و وصفته بأنه قرار غير معقول ، و انه فصل من اتعس الفصول التي كتبها المجلس في تاريخ المنظمة الدولية . و في مزيد من التحدي ، اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي (ليفي اشكول) ان الوزارة قررت نقل القيادة المركزية للجيش الاسرائيلي و لقيادة الشرطة الاسرائيلية و مكاتب البريد و العمل الى مدينة القدس القديمة .[٣٦]

لذلك ، عاد مجلس الامن لبحث قضية القدس في ٣٠ حزيران ١٩٦٩ . و اتخذ بالإجماع القرار ٢٦٧ في ٣ تموز ١٩٦٩ . و كان تأكيدا للقرار السابق ، الا ان عباراته كانت اكثر حزما . فالقرار شجب بشدة جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس . و دعت اسرائيل بإلحاح مرة اخرى الى ان تبطل جميع الاجراءات التي تؤدي الى تغيير وضع مدينة القدس . و ان تمتنع عن اتخاذ اي اجراءات مماثلة في المستقبل . و القرار طلب ايضا من اسرائيل ان تخبر مجلس الامن بدون اي تأخير بنواياها بشأن تنفيذ هذا القرار ، و انها اذا اجابت سلبا او لم تجب على الاطلاق ، فأن مجلس الامن سيعود الى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها في هذا الشأن .[٣٧]

و رغم ان اسرائيل ، كانت قد رفضت من جديد ادانة مجلس الامن على لسان وزير الاعلام (اسرائيل غاليلي) ، بيد ان مجلس الامن لم يلجأ الى اتخاذ اي اجراء اشد لتنفيذ القرار .

و بعد حريق المسجد الاقصى في ٢١ اب ١٩٦٩ ،[٣٨] و بناء على الشكوى التي تقدمت بها الدول العربية و الاسلامية ، اتخذ مجلس الامن القرار ٢٧١ في ١٥ ايلول ١٩٦٩ ، و الذي عبر فيه عن حزنه لما لحق بالمسجد الاقصى ، و للخسارة التي الحقت بالثقافة الانسانية ، و بما سببه عمل التدنيس في احد اكثر معابد الانسانية قداسة من غضب عالمي . و بعد ان ذكر بجميع قرارات الجمعية العامة و مجلس الامن السابقة ، اكد من جديد على مبدأ عدم قبول الاستيلاء على الاراضي بالغزو العسكري . و اعترف بأن اي تدمير او تدنيس للاماكن المقدسة او المباني او المواقع الدينية في القدس ، و ان اي تشجيع او تواطئ للقيام بعمل كهذا يمكن ان يهدد بحدة الامن و السلم الدوليين .

لذلك ، اكد المجلس على الحاجة الملحة لأن تمتنع اسرائيل عن خرق القرارات السابقة ، و ان تبطل جميع الاجراءات و الاعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس . و دعت اسرائيل الى الامتناع عن اعاقة الهيئة الاسلامية في القدس من القيام بمهامها . بما في ذلك ، اي تعاون تطلبه الهيئة من الشعوب الاسلامية من اجل صيانة و اصلاح الاماكن المقدسة الاسلامية . و قد كرر القرار تأكيد الفقرة التنفيذية السابعة من القرار ٢٦٧ التي نصت على (انه في حالة اجابة اسرائيل سلبا ، او في حالة عدم اجابتها على الاطلاق ، سيعود مجلس الامن الى الاجتماع دون عائق للنظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها في هذا الشأن) .[٣٩]

و في ٢٥ ايلول ١٩٧١ ، اتخذ مجلس الامن قراره السادس بشأن القدس ٢٩٨ ، و الذي لا يختلف في مقدماته عن القرارات السابقة ، مع مزيد من التأكيد ، وبأوضح العبارات الممكنة ، على ان جميع الاعمال التشريعية و الادارية التي قامت بها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس لاغية كليا . و دعت اسرائيل بإلحاح الى الغائها ، و الى عدم اتخاذ خطوات اخرى في القطاع المحتل من القدس ، و الذي قد يفهم منه تغيير وضع المدينة . او قد يجحف بحقوق السكان و بمصالح المجموعة الدولية او بالسلام العادل و الدائم . و اضاف القرار الى ذلك دعوة الامين العام (ان يقوم بالتشاور مع رئيس مجلس الامن و باستعمال الوسائل التي يختارها ، و من ضمنها ، ممثل او بعثة ، تقريرا الى مجلس الامن كما يراه ملائما خلال ستين يوما من تنفيذ القرار) .[٤٠]

و بعد اجراء التشاور ، اعلن الامين العام في تقريره المؤرخ في ١٩ كانون الاول ١٩٧١ ، ان احسن طريقة للقيام بمهمته هذه هي من خلال لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة اعضاء من (الارجنتين ، و ايطاليا ، و سيراليون) . و ذلك لزيارة القدس ، و القيام بمراقبة موضوعية و عن كثب للإجراءات الاسرائيلية في القدس . و رغم ان البلدان الثلاثة لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، و وجهات نظرها حول الشرق الاوسط تبدو معتدلة ، فقد سعى الاسرائيليون لثني الاعضاء الثلاثة عن العمل في اللجنة .

و كشفت الرسائل المتبادلة بين الامين العام و الحكومة الاسرائيلية رفض الاخيرة الدخول في اي مباحثات على اساس هذا القرار ، الذي تعده اسرائيل ، كما جاء في رسالة (ابا ايبان) (مجردا من اي اساس اخلاقي) . و كانت تعليمات مجلس الامن بأن يكتب الامين العام تقريرا خلال ستين يوما عن نتائج بعثته . فكتب عن رفض اسرائيل حتى لاستقبال المجموعة الدولية .[٤١] لذلك ، اصبح من المتعذر على الامين العام القيام بمهمته ، في حين لم يتخذ مجلس الامن اي اجراء اخر ضد

اسرائيل .[٤٢] و هكذا اثبتت قرارات مجلس الامن عدم فعاليتها في هذا المضمار . عليه توقف المجلس عن بحث قضية القدس . و اقتصر على بحث القضايا المستجدة في الصراع العربي الاسرائيلي . بل لم يتخذ اي اجراء فعلي للمدة من ١٩٦٧ – ١٩٧٧ ، لوقف النشاطات الاسرائيلية في القدس الشرقية مما اوضح استخفاف اسرائيل بالأمم المتحدة .

و منذ السبعينات و نهاية الثمانينات ، لم تخرج كل القرارات الصادرة عن مجلس الامن عن هذا السياق الخالي من اي اجراء عملي ، كالقرار ٤٥٢ الصادر في ٢ تموز ١٩٧٩ ، الذي طلب من سلطات الاحتلال الاسرائيلية وقف الانشطة الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس . و القرار ٤٤٦ الصادر في ٢٢ اذار ١٩٧٩ ، الذي احتسب الممارسات الاسرائيلية بإقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية و العربية المحتلة عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الاوسط ، و ليس لها مستند قانوني . و كذلك القرار ٤٦٥ الصادر في ١ اذار ١٩٨٠ ، و الذي طالب اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة ، و التوقف عن تخطيط و بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس . و القرار ٤٧٦ الصادر في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ ، و القاضي بإعلان بطلان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير طابع القدس . و كذلك القرار ٤٧٨ الصادر في ٢٠ اب ١٩٨٠ ، و القاضي بعدم الاعتراف بالقانون الاساسي الذي سنته سلطات الاحتلال الاسرائيلي بشأن القدس . و دعوة الدول الى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس .[٤٣] و كذلك القرار ٤٩٧ لسنة ١٩٨١ . و القرار ٥٩٣ لسنة ١٩٨٦ .

و يبدو ان جميع القرارات و الاجراءات ، انما تعد تصعيدا لقرارات الجمعية العامة الخاصة بالقدس . بالإضافة الى ما ورد فيها من احكام و حيثيات ، بيد انها بقيت هي الاخرى عاجزة عن التنفيذ . و لم تترجم الى خطوات او تدابير عملية . بل ان القرارات المرقمة ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و المؤرخة في ٢٢ كانون الاول ١٩٨٧ ، و ٣١ كانون الاول ١٩٨٧ ، و ١٤ كانون الثاني ١٩٨٨ ، كلها اقرت ابقاء الحالة في القدس قيد الاستعراض دون اتخاذ اي خطوات عملية بهذا الصدد . حيث جاء في ختام البيانات المذكورة العبارة الاتية : (يقرر ابقاء الحالة في الاراضي الفلسطينية و الاراضي العربية الاخرى التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، قيد الاستعراض) .[٤٤]

الخاتمة

تبين من البحث ، ان دراسة الحلول المقترحة للقضية الفلسطينية عموما ، و لقضية القدس خصوصا ، من الامم المتحدة ، بصرف النظر عن اساسها القانوني ، فأنها من الحلول الجديرة بالاهتمام . و هي من البدائل التي لا غني عنها بوصفها تمثل وجهة النظر الدولية المتفق عليها نسبيا .

مع ذلك ، فأن تلك القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ، لا يمكن ان نعدها خارجة كليا عن اطار الحلول القانونية ، بالرغم مما اشاب تلك القرارات من عيوب قانونية ، و ما اكتنفها من غموض ، و لخروجها احيانا اخرى عن مبادئ اساسية نص عليها ميثاق الامم المتحدة . لذا ، فأن تطبيق تلك القرارات المتعلقة بوضع القدس بشكل خاص ، و القضية الفلسطينية بشكل عام ، يشكل الحد الادنى المتفق عليه دوليا في الحلول القانونية للقضية قيد البحث ، الامر الذي تطلب دراسته بعناية بوصفه الاطار الذي رسمته دول العالم لمعالجة هذه القضية .

و بذلك ، يتبين ان وضع القدس في ضوء قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية او بوضع القدس ذاتها ، و في ضوء اعلان الدولة الفلسطينية ، و اعتراف الامم المتحدة بها بموجب القرار ٥٤ ل / ٤٣ اي لسنة ١٩٨٨ ،[٤٥] لابد ان يأخذ هذا المسار المرحلي :

١ – عودة القدس القديمة الى السيادة الفلسطينية بصورة فعلية بعد انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، و قيام الدولة الفلسطينية واقعيا بعد ان قامت نظريا .

٢ – تدويل القدس بكاملها في ظل قرار التقسيم ١٨١ و القرارات اللاحقة ذات الصلة . و انشاء دولتين في فلسطين ، احداهما عربية و الاخرى يهودية وفق الحدود التي رسمها قرار التقسيم . و تجدر الاشارة الى ، ان التدويل هنا يشمل المدينة بقسميها القديم و الحديث . و يجعل منها مدينة منزوعة السلاح وفقا لنظام تدويلها الذي وافق عليه مجلس الوصاية في ٤ نيسان ١٩٥٠ .

و من الضروري التنبيه ، الى ان الاستمرار في تأجيل قضية القدس منذ عام ١٩٦٧قد تسبب في تعقيد المشكلة . حيث ان اي حل كان يتمتع بفرصة للنجاح في الماضي ، قد اصبح يفتقد لتلك الفرصة في ضوء التغيرات التي طرأت على مدينة القدس من جراء عمليات التهويد التي نفذتها السلطات الاسرائيلية . لذلك ، عند معالجة قضية القدس ، فأنه من الضروري ان يتم القاء الضوء على مسوغين اساسيين هما :

١ – ان عامل الوقت ليس بصالح العرب . حيث تستفيد به اسرائيل من اجل خلق واقع جديد في القدس . و جرى ذلك في صورة تحولات جغرافية و سكانية ستؤدي في النهاية الى تهويد المدينة . و بذلك قد يكون مصيرها مثل مصير مدينة يافا العربية الشهيرة ، التي اختفت من الخرائط ، و ظهرت مكانها مدينة تل ابيب الاسرائيلية .

٢ – ان اعتداءات اسرائيل على الطابع التاريخي و العربي للقدس ، موضع استنكار العالم كله . بيد ان الامم المتحدة لا تزال عاجزة عن الزام اسرائيل بتنفيذ قرارات المنظمة الدولية . بل ان اسرائيل تصر على الاستمرار في سياستها التوسعية و كأن قرار عضويتها في الامم المتحدة لم ينص على ضرورة التزامها بميثاق المنظمة الدولية و القرارات الصادرة عنها .

و للتغلب على عامل الزمن ، ينبغي على الامم المتحدة الأخذ بالعلامات ادناه بوصفها خطوات على طريق الحل الشامل للمشكلة ، و هي :

١ – تجميد خطوات البناء و التنقيب و الحفريات و عمليات الاستيطان في القدس بشكل فوري . مع تعيين هيئة دولية للإشراف على ذلك ، خصوصا و ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كانت قد الزمت نفسها بالمحافظة على نسبة سكانية في القدس بين اليهود و العرب تمثل في ٧٣ % يهود ، ٢٧ % عرب . و هذا يقتضي ، كما صرح متحدث باسم وزارة الاسكان في حكومة بيغن في اذار ١٩٨١ توطين عشرة الاف يهودي في القدس كل عام . و لا ريب ان في ذلك يكمن الخطر على الطابع العربي و الاسلامي و التاريخي للقدس .

٢ – تفادي الوقوع في خطأ النظر الى قضية القدس على انها قضية منفصلة عن اطار القضية الفلسطينية الاشمل . و ذلك عند البحث في قضية السلام في الشرق الاوسط .

٣ – تكثيف المساعي للنظر في ايجاد حل عادل و دائم للقضية الفلسطينية كإطار اشمل لمعالجة قضية القدس .

٤ – من الضروري ان يكون واضحا ، ان فكرة تدويل القدس ، قد لا توفر الحل الدائم لمشكلة القدس ، بقدر ما توفر فرصة تتم فيها اعادة تقييم للموقف ، و اجراء مفاوضات بين كافة الاطراف المعنية من اجل تحديد وضع القدس و مستقبلها .

من هذا المنطلق فقط يعد قيام ادارة دولية لمدينة القدس اول خطوة ناجحة نحو ايجاد حل للصراع في الشرق الاوسط . و ذلك لأن التدويل يطرح كأفضل الحلول الراهنة ليس بفضل مكنوناته و مزاياه ، انما في مواجهة نزعة التوسع الاسرائيلية .

اضف الى ذلك ، ان فكرة التدويل لم تنجح في الحياة الدولية . و كانت نتائج هذه التجربة في (تريستا) ان قسم الميناء بين ايطاليا و يوغسلافيا . و في (دانزيج) ضم الميناء نهائيا لبولنده على حساب المانيا . و في (طنجة) أعيدت السيادة على المنطقة للمغرب . كما ان هذا الحل يتناسى حقيقة اولية ، هي ان القدس مدينة عربية ، و ان الاهتمام الديني بالمدينة لا ينفي عروبتها . و كما برهنت الشواهد التاريخية فأن الحفاظ على المدينة المقدسة و اثارها الدينية يقتضي استمرار عروبتها . علما ان القدس العربية ليست القدس القديمة التي يضمها السور فحسب ، انما تشمل جميع اجزاء المدينة القائمة اليوم بشطريها القديم و الحديث ، و بما يجاورها من قرى عربية .

لذلك ، فأن الحل الامثل و الدائم لقضية القدس ، هو الحل الذي يرتكز على مبدأ حق تقرير المصير ، و تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة هذا الحق ، و اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ، و ان تكون القدس الموحدة عاصمة للدولة الفلسطينية التي اعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ .

هوامش الفصل الخامس

(١) احمد طربين ، الاحتلال و الانتداب البريطانيين و مقاومة الفلسطينيين لهما ١٩١٨ – ١٩٤٨ ، الفصل العاشر من كتاب (القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني) ، ج ١ ، اتحاد الجامعات العربية ، مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٣ ، ص ٥١٩ .

(٢) النص الكامل لقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، تنظر : عارف العارف ، النكبة، ج ٥ ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٩٦٧ – ٩٩٥ .

(٣) خيرية قاسميه ، قضية القدس ، دار القدس ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٨٤ – ٨٥ .

(٤) سمير جريس ، القدس ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٥٨ .

(٥) هز الدين فوده ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٧٨ .

(٦) وزارة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٧) صلاح العقاد ، قضية فلسطين : المرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦ ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

(٨) تجدر الاشارة الى ان موقفه الاول بشأن القدس قد ادى الى مقتله من مجموعة ارهابية صهيونية في ١٧ / ٩ / ١٩٤٨ .

(٩) المصدر السابق ، ص ١٠٠ – ١٠١ .

(١٠) هي اللجنة التي تكونت بقرار من الجمعية العامة في ١١ / ١٢ / ١٩٤٨ من اجل ايجاد حل للقضية الفلسطينية بشكل عام . و وضع نظام دائم لتدويل القدس بوجه خاص . و اعضاء اللجنة الثلاثة هم : (بورتر – امريكي ، و بواسييه – فرنسي ، و اويالكين – تركي) .

(١١) القضية الفلسطينية و الخطر الصهيوني ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥ .

(١٢) حول نص المشروع الدائم الذي وضعته لجنة التوفيق الدولية في ايلول ١٩٤٩ لإقامة نظام دولي في القدس ، انظر : عارف العارف ، مصدر سابق ، ص ١٠٦٦ – ١٠٧٥ .

(١٣) صلاح العقاد ، مصدر سابق ، ص ١٣٨ .

(١٤) نص مشروع تدويل القدس الذي وافق عليه مجلس الوصاية في اجتماعه رقم ١٨ في ٤ نيسان ١٩٥٠ ، انظر : سالم الكسواني ، المركز القانوني لمدينة القدس ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ١٩٧٨ ، ص ٤٧٤ ــ ٤٩٠ .

(١٥) عز الدين فوده ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

(١٦) المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(١٧) فايز جابر ، الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، دار البيرق للطباعة و النشر ، عمان ١٩٨٧ ، ص ٩٧ .

(١٨) نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٥٤ في ٤ تموز ١٩٦٧ ، انظر : محمود العابدي ، قدسنا ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٧٦ .

(١٩) نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٥٤ في ١٤ تموز ١٩٦٧ ، انظر : محمد الفرا ، قضية القدس على الساحتين العربية و الدولية ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، تونس ، العدد ٤٠ في كانون الاول ١٩٨٤ ، ص ٩ .

(٢٠) جورج طعمة ، القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي في الامم المتحدة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٤ ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ٤١ ــ ٤٢ ، في كانون الثاني / شباط ١٩٧٥ ، ص ١٣٢ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ١٣٢ ــ ١٣٣ .

(٢٢) يوسف محمد يوسف القراعين ، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٣ ، ص ١٥٩ ــ ١٦٠ .

(٢٣) خيرية قاسميه ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .

(٢٤) يوسف محمد يوسف القراعين ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(٢٦) تقرير (فلسطين امام الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، مجلو شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١٠٦ في ايلول ١٩٨٠ ، ص ١٥٤ .

(٢٧) وثائق : قرارات للأمم المتحدة حول قضية فلسطين ، شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، العدد ١٩٠ في كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص ١٤٨ ــ ١٤٩ .

(٢٨) نص القرارات المذكورة ، انظر : سالم الكسواني ، مصدر سابق ، ص ٥٠٤ ــ ٥١٠ .

(٢٩) انجزت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تشييد ٦٢٥٠٠ وحدة سكنية ضمن الطوقين الاول و الثاني . و ذلك ما بين ١٩٦٧ ــ ١٩٨٤ . و ادت الى رفع عدد اليهود من ١٩٥ ألف نهاية ١٩٦٧ الى حوالي ٣٢٠ ألف عام ١٩٨٤ . صحيفة معاريف ، نقلا عن سليم الجنيدي ، سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية و اثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٤٨ في كانون الاول ١٩٨٦ ، ص ٧٧ .

(٣٠) علي الرجاني ، عرفان نظام الدين ، القدس ايمان و جهاد ، مطابع الوفاء ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٢١٣ ــ ٢١٤ .

(٣١) خيريه قاسميه ، مصدر سابق ، ص ٩١ .

(٣٢) نص قرار مجلس الامن ٢٥٠ في ٢٧ نيسان ١٩٦٨ ، انظر: سمير جريس ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ .

(٣٣) محمد الفرا ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٣٤) نص القرار الصادر عن مجلس الامن ٢٥١ في ٢ ايار ١٩٦٨ ، انظر: سمير جريس ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ ــ ٢٦٦ .

(٣٥) نص قرار مجلس الامن ٢٥٢ في ٢١ ايار ١٩٦٨ ، انظر : محمود العابدي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٩ .

(٣٦) خيريه قاسميه ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .

(٣٧) نص قرار مجلس الامن ٢٦٧ في ٣ تموز ١٩٦٩ ، انظر: محمود العابدي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٩ .

(٣٨) للتفصيل انظر : روحي الخطيب ، الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، العدد ٤١ / ٤٢ في كانون الثاني / شباط ١٩٧٥ ، ص ١٠٧ ــ ١٠٩ . كذلك خليل السواحري ، المؤامرة الصهيونية على المسجد الاقصى ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية . العدد ٤٠ في كانون الاول ١٩٨٤ ، ص ٨١ ــ ٩٠ .

(٣٩) نص قرار مجلس الامن ٢٧١ في ١٥ ايلول ١٩٦٩ ، انظر: علي الدجاني ، عرفان نظام الدين ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ ــ ١٤٩ .

(٤٠) نص قرار مجلس الامن ٢٩٨ في ٢٥ ايلول ١٩٧١ ، انظر: سمير جريس ، مصدر سابق ، ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

(٤١) خيريه قاسميه ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .
(٤٢) كيت ماجواير ، تهويد القدس ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٥٧ .
(٤٣) نص هذه القرارات انظر : سمير جريس ، مصدر سابق ، ص ٢٦٩ – ٢٧٣ .
(٤٤) نص قرارات مجلس الامن ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، انظر : ملف قرارات انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، اعداد : نديم عيسى الجابري . جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / مركز الدراسات الفلسطينية ، مطبوع بالرونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٥٥ – ٢٥٨ .
(٤٥) مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ١٩٠ في كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص ، ١٤٩ .

الفصل السادس

خطر الفكر الاستيطاني الصهيوني

على دول الطوق العربية

(كتب عام ١٩٩٨)

المحتويات

المقدمة

المبحث الاول : دور الفكر الاستيطاني الصهيوني و تطبيقاته في نشوء اسرائيل

المبحث الثاني : دور الفكر الاستيطاني الصهيوني في توسع اسرائيل

الخاتمة

المقدمة

بما ان الفكر الاستيطاني ، يمثل الاطار الاشمل لمجمل السلوك السياسي الاسرائيلي على المستويين الداخلي و الخارجي .، فأن التعرف على مضمون هذا الفكر يمكن المعنيين العرب من تلمس توجهات السياسة الاسرائيلية حيالهم . و الحد من خطورتها على امنهم الوطني و القومي .

و قد جاء هذا البحث ، كمحاولة لتلمس جوانب من الخطر الذي يمثله الفكر الاستيطاني الصهيوني المعاصر و تطبيقاته على دول الطوق العربية (سوريا ، لبنان ، الاردن ، مصر) ، بعد ان تسبب هذا الفكر و تطبيقاته في قضم ارض فلسطين و اراضي عربية اخرى .

و مما لاشك فيه ، ان الخوض في موضوع من هذا القبيل له مسوغاته ، التي يمكن تشخيصها بالشكل الاتي :

١ – الخطورة التقليدية التي يمثلها الفكر الاستيطاني الصهيوني المحرك للسياسة الاسرائيلية ازاء دول الطوق العربية .

٢ – ترافق تلك الخطورة مع معطيات سياسية جديدة ، لعل في مقدمتها تبلور نظام دولي جديد ، قد اسس على انقاض تفكك الاتحاد السوفيتي وما ال اليه العدوان الامريكي على العراق .

٣ – تدفق موجات من اليهود السوفييت الى اسرائيل ، و التي من المتوقع ان تبلغ نحو ١,٥ مليون مهاجر حتى نهاية القرن العشرين ، الامر الذي يهدد سلامة دول الطوق العربية و وحدة اراضيها في المستقبل المنظور .

٤ – انطلاق مفاوضات التسوية العربية الاسرائيلية منذ عام ١٩٩٢ ، و ما الت اليه من توصل بعض الحكومات العربية الى معاهدات سلام مع اسرائيل ، الامر الذي يطرح المسألة من جديد . من حيث هل ستنهي تلك المفاوضات و المعاهدات الخطورة التي يمثلها الفكر الاستيطاني الصهيوني على دول الطوق العربية .

المبحث الاول

دور الفكر الاستيطاني الصهيوني و تطبيقاته في نشوء اسرائيل

عند بداية النشاط العملي للحركة الصهيونية صوب تأسيس الدولة اليهودية ، لم تكن قد برزت بعد اي اتجاهات فكرية او اي برامج لتكوين احزاب سياسية متميزة بمواقف مغايرة لسياسة المنظمة الصهيونية . لذلك كان تعبير (الصهيونية العمومية) مرادف للصهيونية ذاتها . اذ لم يكن لاتباع الصهيونية العمومية اي برنامج اقتصادي و اجتماعي . بل كان همهم الاساس ترويج الفكرة الصهيونية ذاتها . اي اقناع الجماهير اليهودية بضرورة النزوح من بلدانهم الاصلية ، و الهجرة الى فلسطين و استيطانها من دون الخوض في البرامج التفصيلية بشأن مستقبل المشروع الصهيوني ، لأن ذلك من وجهة نظر الصهيونية العمومية سيكون على حساب الفكرة الاساس . [١]

و من الجدير بالذكر ، انه منذ بداية نشاط الحركة الصهيونية ، تميز فيها اتجاهين مختلفين نسبيا . اصطلح على احدهما تسمية (الصهيونية السياسية) و الاخر (الصهيونية العملية) .

فيما يتعلق بالصهيونية السياسية ، يعد تيودور هيرتزل اول دعاتها . اذ اصدر كتابه الموسوم (الدولة اليهودية) ، واصفا اياه بأنه : (محاولة لإيجاد حل عصري للمسألة اليهودية) .[٢] و سارع الى تصدير التمهيد الذي وضعه للكتاب بالعبارة الاتية : (ان الفكرة التي عالجتها و بسطتها في هذا الكراس هي فكرة قديمة جدا ، هي اعادة بناء الدولة اليهودية) . و في هذا الصدد ، نجده قد اكد على ان هجرة اليهود و استيطانهم فلسطين سيقضي على ظاهرة العداء للسامية .

و ذهب (ماكس نورداو) نحو هذا المنحى ، عندما اكد على ان الصهيونية الحديثة تختلف عن الصهيونية القديمة بكونها سياسية و ليست كالأخرى دينية – صوفية . فهي لا تؤمن بمجيء المسيح المنتظر ، و لا تتوقع العودة الى فلسطين بمعجزة ، انما بالجهد الذاتي . مؤكدا على انه بالعودة الى فلسطين فقط تتخلص الامة اليهودية من الكراهية و الاضطهاد .[٣]

و عموما ، يرى دعاة الصهيونية السياسية ، انه يتوجب على الحركة الصهيونية اولا و قبل اي شيء اخر ، ان تسعى الى الحصول على ضمانات سياسية ، و اعتراف علني من دولة كبرى او مجموعة دول بسيادة المنظمة الصهيونية على منطقة ما . و حقها في اقامة دولة لليهود فيها . و بعد ذلك فقط تبدأ

عملية نقل اليهود من بلدانهم ، و توطينهم في تلك الدولة . و كان واضحا ان زعماء الصهيونية السياسية قد رسموا تحركهم باتجاه المشروع الصهيوني على هذا الاساس .

اما دعاة (الصهيونية العملية) ، فقد كانوا بخلاف دعاة الصهيونية السياسية ، يطالبون بتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين مهما كانت الظروف . ثم السعي ، في الوقت ذاته ، الى الحصول على ضمانات دولية لإقامة دولة يهودية في هذا البلد .لذلك نجد (جابونتسكي) كان يرى بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين سيعمق الشعور القومي اليهودي المتفوق . و قدم تفسيره هذا لمعنى الاستيطان في المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام ١٩٣١ ، عندما قال : (ان الاستيطان يعني قيام دولة يهودية قومية ، تسيطر عليها الاغلبية اليهودية المتفوقة ...) . و اضاف قائلا : (بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين سيمثل الحل العملي للمسألة اليهودية) .

و وجد (حاييم وايزمن) بأن الاستيطان في فلسطين سيسهم في تحرير اليهود ، و يدعم دورهم العالمي ، بقوله : (ان اليهود لا يستطيعون ان يكونوا سادة مستقبلهم ، و يشاركون في التقدم العالمي ، الا اذا تمكنوا من الهجرة و الاستيطان في بلدهم الحر الذي يمتلكونه . و ان هذا الوطن سيسهم في حفظ الكفاءات اليهودية من الضياع .[٤] و قد ارتبط نشاط الصهيونية العملية و دورها الاساس في عملية تنفيذ الافكار الاستيطانية بمنظمات الجباية و صناديق الاموال المخصصة لتمويل هذا المشروع . فضلا عن النشاط السياسي المتمثل في القيام باتصالات مع الحكومات الاوربية للحصول منها على تأييد رسمي و علني لأهداف مشروعها في اقامة كيان سياسي يهودي في فلسطين .[٥]

و يلاحظ ، ان قادة الصهيونية العملية قد انصرف ذهنهم السياسي الى ان هذا النشاط بطبيعته لم يكن يتطلب اعداد تنظيمات شعبية او العمل بين الجماهير اليهودية و اعدادها للانتقال الى فلسطين ، باحتساب ان اللاسامية ستتكفل بذلك كله . و انه بمجرد الحصول على امتياز من تركيا ، و من الدول الاوربية الرئيسة على اعلان التأييد و التعهد بالحماية ، فسيجري نقل ملايين اليهود الى فلسطين في مدة وجيزة . غير ان الامور لم تجر على هذا المنوال ، بحكم انه لم يكن مجرد الحصول على تأييد او امتياز فحسب ، و انما مسألة الحصول على تأييد اليهود انفسهم ايضا . اذ جاءت المعارضة الاساسية لمشروعهم من الاوساط اليهودية ذاتها .

و على ضوء ذلك ، كان من الطبيعي ان تلجأ الصهيونية ، كحركة ذرائعية ، الى التمويه ، و لبس اثواب زائفة لكي تتمكن من التكيف مع اوضاع التجمعات

اليهودية و الاتجاهات الدينية و الفكرية السائدة فيها بقصد تجاوز المعارضة اليهودية و احتوائها .

و ضمن هذا التوجه ، بذلت الصهيونية جهودا استثنائية من اجل تأطير النزعة الاستيطانية بمسوغات فكرية بغية جذب اليهود نحو هذه الفكرة . و دفعهم للعمل من اجلها . و لعل ابرز هذه الاطر كانت قد تمثلت بما يأتي :

اولا : الاطار الديني للاستيطان :

لقد بذلت القيادات الصهيونية ، منذ بداية نشاطها ، جهودا كبيرة بهدف ازالة العقبات التي يمكن لها ان تعيق انتشار الفكرة الصهيونية في الاوساط اليهودية المختلفة . و كان واضحا لقيادة المنظمة الصهيونية ان استمالة رجال الدين اليهود الى صف الدعوة الصهيونية يسهل عليهم استخدام الاطروحات الدينية للترويج لمقولة (الامة اليهودية) ، وازالة الفوارق ما بين الصهيونية كحركة سياسية و اليهودية كديانة ، و ذلك لخلق رأي عام مؤيد لأهداف المشروع الاستيطاني الصهيوني في اوساط الاقليات اليهودية في اوربا و الولايات المتحدة الامريكية ، تحت شعار (العودة الى صهيون و ارض الميعاد) . و على هذا الاساس ، قامت الحركة الصهيونية بإنشاء حركة اصولية تسمى (مزراحي) ، و التي طرحت افكارا تتلاءم و الفكر الاستيطاني الصهيوني ، مثل ، البعث القومي لشعب اسرائيل ، و الالتزام بالتوراة و التعليم الديني ، و التراث اليهودي . فضلا عن تنكرها للأطروحات الاصولية التي تتبناها التيارات الاصولية المناوئة للصهيونية و لفكرها الاستيطاني ، و التي جسدتها بشكل خاص منظمة (اغودات اسرائيل) .[٦] القائلة بأن العودة الى صهيون انما هي عودة روحية ، تتم بإرادة الهية . و ان اي جهد بشري يبذل لهذه الغاية انما يعد ضربا من الالحاد ، و مخالفة للإرادة الالهية .[٧]

و يستمد التيار الاصولي ، الذي انشأته المنظمة الصهيونية اطروحاته من بعض الحاخامات اليهود ، الذين ذهبوا نحو هذا المذهب حتى قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة الصهيونية العالمية .

و كانت اولى الشخصيات التي عبرت عن هذا الاتجاه الحاخام (يهودا القلعي) ١٧٩٨ – ١٨٧٨ ، الذي ذكر في كتابه (اسمعوا يا بني اسرائيل) عام ١٨٤٣ ما يأتي : (لقد امر الله تبارك اسمه بأن تتم عودتنا عن طريق يقظتنا ، و لكي نزيد من قيمتنا لديه . و عندما يرى الله ... رغبتنا في التوبة تمجيدا لأسمه ... سيرسل لنا نجدته ، و يفتح الباب على مصراعيه ، ثم يزيدنا و يرسل المسيح الملك

... و لهذا لا يمكننا الانتظار حتى يظهر المسيح ... و يعيدنا الى اورشليم – القدس ...هذه افكار زرعها الشيطان في قلوبنا لكي يحجب عنا هذه النعمة ...) .[٨]

و بذلك يتضح ان (القلعي) كان قد دعا صراحة الى بذل نشاط خاص لإعادة اليهود الى فلسطين . و هاجم علنا الاجتهادات المناوئة لآرائه و التي كانت سائدة حتى ذلك العصر .

اما المفكر الاخر ، فقد كان الحاخام (تسفي هيرش كاليشر) ١٧٩٥ – ١٨٧٤ ، الذي رأى مثل بقية الحاخامات ، ان العلاقة ما بين اليهود و ارض اسرائيل و التوراة ، انما هي علاقة الهية ازلية لا يمكن فصمها . و هو كأقرانه رأى ان هجرة اليهود الى (ارض اسرائيل) و استيطانهم فيها يعد فريضة دينية ينبغي على اليهودي المؤمن تأديتها . بيد ان (كاليشر) ادخل تجديدا على تلك الآراء بدعوته اليهود الى اخذ زمام المبادرة بأيديهم ، و العمل على تحقيق تلك الفرائض بقواهم البشرية . اذ قال : (ان العقل و الشريعة يلزمان كل يهودي بالعمل بشجاعة و عزم و قوة ... للاستيطان في ارض اسرائيل) .[٩]

و يبدو ان اهمية افكار (القلعي) و (كاليشر) تكمن في كونهما منحا الشرعية الدينية للحركة الصهيونية الحديثة ، و ازالا عدم الثقة بالصهيونية من جانب اليهود ذوي النزعات الاصولية . فساعد ذلك على اقناعهم بعدم انتظار المسيح ، و الاشتراك بفعالية في تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني .[١٠] و بذلك ، شكلت آراؤهما مرحلة اولى لتيار فكري داخل المنظمة الصهيونية يستمد قوته من التعاليم الدينية التقليدية . و يمزج بينها و بين الوسائل السياسية الضرورية ، لتحقيق الفرائض المنصوص عليها في تلك التعاليم من حيث علاقة اليهود بما يسمى (ارض اسرائيل) و وجوب استيطانهم فيها .

و قد تبلور هذا التيار ، و ازدادت قوته ، و عرف فيما بعد باسم (الصهيونية الدينية) او (الاصولية الصهيونية) ، التي استمر زعماؤها بإصدار الفتاوى الدينية من حين لآخر بشكل سهل على اليهود الاصوليين التعامل مع الصهاينة العلمانيين في مساعيهم لإقامة دولة يهودية في فلسطين عن طريق الهجرة و الاستيطان . بيد ان فكرة ايجاد حركة اصولية صهيونية تأخذ على عاتقها استخدام الدين للترويج للدعوات الصهيونية ، و تخلق جسرا ما بين الاطروحات الدينية و الاطروحات السياسية ، و وضعها ضمن المسار الصهيوني ، لم تأخذ طريقها الى التنفيذ الفعلي الا في المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١ ، و الذي بحث اهمية تثقيف الشعب اليهودي بروح قومية – دينية .

و كان من نتاج ذلك التقارب ، انشاء حركة (مزراحي) الاصولية عام ١٩٠٢ على ايدي الحاخامات الروس . حيث كان اهم اهدافهم يكمن في القيام بنشاط ديني – ثقافي في الاوساط اليهودية المختلفة . يرتكز على ما يأتي :

١ – حمل الرسالة الصهيونية الى الجماهير اليهودية المتدينة ، و اقناعها بأن العمل الفعلي لعودة اليهود الى ارض اسرائيل ليس مهمة مرتبطة بالاعتقاد الديني التقليدي الذي ينتظر عودة المسيح .

٢ ادخال مفهوم وحدة اليهود في اذهان اليهود المتدينين . و ذلك لتشجيع الجهود المشتركة مع اليهود غير المتدينين لإعادة بناء الوطن .[١١]

من هنا ، يمكن القول ، ان المهمة التي اسندت الى الاصولية الصهيونية تكمن في مهمة التربية الدينية ، و اقناع اليهود بأن العودة الى صهيون تعد واجبا دينيا .[١٢] و العمل من خلال التعليم الديني على فرض روح الاحساس بالعزلة الشاملة على اليهودي المتدين . و تلقينه بأن مسألة الاندماج بالشعوب الاخرى مخالف لقوانين الشريعة اليهودية .

و يلاحظ ، ان هذا التيار كان قد تمكن خلف شعار الثقافة الدينية ، و من خلال شبكة واسعة من المدارس الدينية و المؤسسات التعليمية التي انتشرت بين الاوساط اليهودية المختلفة ، و تحت اشراف مباشر من حركة (مزراحي) ، من استقطاب اعداد كبيرة من اليهود المتدينين . و خلق جيل يهودي يتصف بالتعصب و الانغلاق . و يعمل بجد مع الاوساط الصهيونية العلمانية على تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني من خلال اقامة المستوطنات الدينية ، و المشاركة في القوات اليهودية ، و خلق المؤسسات الدينية الضرورية في اليشوف اليهودي في فلسطين .

٢ الاطار الاشتراكي للاستيطان :

ان ظهور هذا الاطار الفكري ، كان نتاجا لتطورات هامة ، وصلت حينذاك الى درجة عالية من الحذر و التناقض بين اليهود ، خصوصا بين يهود روسيا . اذ واجهت الصهيونية مشكلة معقدة في اوربا الشرقية ، هي مشكلة اقبال العمال اليهود على الانتماء الى حركات ثورية يسارية تتبنى الاشتراكية العلمية . و ترفض الحركات العرقية و الليبرالية ، [١٣] بما فيها الحركة الصهيونية . لذلك ، اضطرت الحركة الصهيونية الى تغليف دعوتها العرقية ببعض المظاهر الاشتراكية ، و

محاربة جاذبية الحركات الثورية اليسارية عند اعضاء البروليتاريا اليهودية في اوربا الشرقية .[١٤]

من هنا ، بدأت تظهر على السطح الافكار الاشتراكية كحل لما عرف (بالمسألة اليهودية) على ايدي مجوعة من المفكرين اليهود . لعل ابرزهم (نحمان سيركين) ، الذ نشر كراسا بالألمانية عام ١٨٩٨ بعنوان (المسألة اليهودية و الدولة اليهودية الاشتراكية). [١٥] شرح فيه ضرورة تطبيق الاشتراكية على الحل الصهيوني .

و قد ظهر الصهاينة الاشتراكيين ، لأول مرة ، في المؤتمر الصهيوني الثاني . اذ ابدت مجموعة منهم بزعامة (سيركين) نشاطا ملحوظا اثار استغراب اعضاء المؤتمر و غضبهم بسبب اقتراحات الاشتراكيين التي اثارها سيركين . و التي تفيد بأن صراع الطبقات قائم ايضا داخل المنظمة الصهيونية . و لذلك ينبغي تعيين ممثلين عن الطبقة العاملة في كل اللجان التي يشكلها المؤتمر . و في المؤتمر الصهيوني الثالث ، القى سيركين محاضرة حول (الصهيونية الاشتراكية) ،[١٦] و هي المرة الاولى التي استعمل فيها هذا المصطلح في الاوساط اليهودية .

ثم اتضح هذا المصطلح بشكل ادق بفضل كتابات عدد من المفكرين الاشتراكيين اليهود . لعل ابرزهم (يوروخوف) ، الذي صاغ نظرية (الهرم المقلوب) عن التركيب الاجتماعي للشعب اليهودي بقوله : (ان كل شعب يتكون من فئات اجتماعية تأخذ شكل الهرم . قاعدة عريضة من الفلاحين ، ثم شريحة من البروليتاريا ، تليها شريحة من العاملين في النقليات و الخدمات و موظفي الدولة . و تعتليها شريحة اجتماعية من الذين يوظفون انفسهم كالحرفيين و الاطباء و المفكرين و العلماء .

و وجد يوروخوف بأن هذا الهرم الاجتماعي مشوه تماما عند اليهود ، لأننا لا نجد في صفوفهم عددا كبيرا من المحامين و الاطباء و المفكرين و غيرهم ممن ينتمون الى الطبقة الوسطى ، مع قلة ، ان وجدت ، من الفلاحين ، بالإضافة الى بروليتاريا صغيرة الحجم نسبيا .

عليه ، اكد (يوروخوف) على انه يجب تعديل البنيان الاجتماعي للشعب اليهودي قبل التحول الى الاشتراكية .[١٧] اي على اليهود تأسيس دولة قومية اولا كي يصبحوا فيها عمالا و فلاحين . و بعد ذلك سيكون باستطاعتهم التقدم خطوة اخرى باتجاه الثورة الاشتراكية . بكلمة اخرى ، ان (يوروخوف) اكد على ضرورة ان ينشط اليهود في اتجاهين هما :

١ – تأسيس كيان سياسي مستقل ، بالتعاون مع الطبقات الاجتماعية الاخرى كلها . و ذلك عن طريق الهجرة و الاستيطان .

٢ – تقوية مركزهم و نفوذهم للقيام بالثورة الاشتراكية عندما تحين الفرصة المناسبة ، و بعد تهيئة الظروف المادية الملائمة .

و منذ ان وضع (يوروخوف) نظرية (الهرم المقلوب) ، ظهرت قوى سياسية صهيونية متعددة تبنت نواحي متعددة منها . لذلك ، لا مناص من القول ، انه اذا كان (سيركين) الاب الروحي للاشتراكية الصهيونية ، فأن (يوروخوف) يعد ابوها الفكري التأسيسي ، لأن ايديولوجيته تحتوي كل النزعات المتأصلة في الاشتراكية الصهيونية . و تعبر عن معظم الاتجاهات التي الت اليها الصهيونية الاشتراكية فيما بعد . و يبدو ذلك جليا في برنامج (عمال صهيون) ، الذي كان تحت زعامته . اذ تضمن ذلك ، البرنامج الفكري فيما يتعلق بالاشتراكية و الصهيونية الاستيطانية برنامجا اقصى ، و برنامجا ادنى. البرنامج الادنى ، و الذي له الاسبقية الزمنية يطالب بإرجاع الهرم اليهودي الى شكله الطبيعي . اي بأنشاء وطن قومي لليهود يكمل قومياتهم بإعطائهم الظروف الاساسية و الوحدة . هذا في سبيل نقل الصراع الطبقي اليهودي الى ما يسمى ب (ارض اسرائيل) عن طريق الهجرة و الاستيطان . و بهذا الشكل يتم الاشتراك مع البروليتاريا العالمية في الصراع ضد البرجوازية العالمية . و للوصول الى الهدف الاقصى عن طريق البرنامج الاقصى (الاشتراكية) .[١٨]

و ضمن الاتجاه نفسه ، لعب حزب (الماباي) ، الذي تسلم زمام قيادة المنظمة الصهيونية منذ عقد الثلاثينات ، الدور الاساسي في تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني . اذ تمكن من اقامة الاساس المادي الاقتصادي و الاجتماعي للكيان الاسرائيلي عام ١٩٤٨ . و هذا ما كانت تطمح اليه الاتجاهات الصهيونية المختلفة .

و قد طرح (الماباي) نفسه على انه الممثل الرئيس للصهيونية الاشتراكية . اذ جاء في احدى نشراته ان فلسفته تقوم على اساس (ايمانه بالصهيونية و بالاشتراكية البناءة) . [١٩] و هو يجمع ما بين القيم و المفاهيم الطبقية ، و القيم و المفاهيم القومية ، و يوحد بينهما بشكل عضوي وثيق .

و قد عبر (الماباي) عن مفاهيمه القومية بعمله على تجميع يهود الشتات في فلسطين عن طريق تنظيم عمليات الهجرة و الاستيطان فيها . و بشكل خاص عن طريق الاستعمار الزراعي ، و تنظيم الهاغاناه ، و بالدور الكبير الذي لعبه في

حرب ١٩٤٨ . اما اشتراكية (الماباي) فهي مزيج من نظريات (جوردن) غير الماركسية ،[٢٠] و نظريات (يوروخوف) ذات التوجه الماركسي العام .[٢١] و ذلك لأن (الماباي) يمثل الشكل التنظيمي لاندماج اتباع هذين المفكرين .

و يبدو ان انتصار الحركة العمالية ، و ظهورها في الاوساط اليهودية كقوة اولى في قيادة المنظمة الصهيونية ، و في تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني راجع الى سببين اساسيين هما :

١ – ان التلاقي ما بين الصهيونية كفكرة سياسية قومية عاطفية ، و الاشتراكية كنظام اجتماعي ، قد نجح في اجتذاب الجماهير اليهودية ، و دفعها لاستيطان فلسطين . حيث احسن القادة الصهاينة توجيهها و تنظيمها .

٢ – تركت التجارب الناجحة للمزارع الاشتراكية المعروفة ب (الكيبوتس) اثرا عميقا في نفوس الفئات الفقيرة من اليهود . فاجتذبتها الى صفوف الحركات العمالية – الاشتراكية ، لتدفع في تقويتها و تعزيز مكانتها على امل القضاء على الاستغلال ، و توفير المجتمع الذي لا اثر فيه للملكية الخاصة .[٢٢]

و في الواقع ، ان مستوطنات (الكيبوتس) كانت الوسيلة الرئيسة لاجتذاب معظم الشباب اليهودي المتحمس – المغامر للاستيطان قبل عام ١٩٤٨ . و من يقرأ مذكرات القادة الصهاينة و الخطابات التي كانت توجه الى يهود امريكا و اوربا ، لابد ان يدرك مدى التركيز الذي وضع على الكيبوتس كوسيلة دعائية لاجتذاب اليهود الى فلسطين . بيد ان المثالية لم تكن المادة الدعائية الوحيدة بهذا الصدد . اذ لجأ الصهاينة الى تقديم صور شتى لحياة الكيبوتس حسب الحاجات الدعائية . ساعدهم في ذلك الاختلاف القائم بين (الكيبوتسات) من حيث النظرة الفكرية و الحياة الاجتماعية . (فالكيبوتسات الدينية) ، كانت تصور على انها المكان الافضل في ممارسة الشعائر الدينية . و(الكيبوتسات اليسارية) ، كانت تصور على انها التجسيد الاسمى لمبادئ الاشتراكية . اما بالنسبة (للمثاليين و المغامرين) ، فكانت تصور على انها قمة المثالية و المغامرة ، و امام (الشباب) الذي يفتش عن الملذات ، فالكيبوتس يمثل غاية المنى لأنها تبيح العلاقات الجنسية . وامام (المعدمين) تقدم على انها الملاذ من العوز و الفاقة .[٢٣]

و في السنوات الاخيرة التي سبقت قيام اسرائيل ، ظهرت النزعة العملية – العسكرية في مجمل الفكر الصهيوني . لتتناغم مع هذا التأطير الفكري ، و تسهم في انجاح المشروع الصهيوني في فلسطين . و تجدر الاشارة ، الى ان هذه النزعة مستمدة من أيدولوجية (جابونتسكي) القائمة على مبدأ القوة . اذ نادى مرارا

باحتلال فلسطين بحد السيف ، وطرد العرب ، و توطينهم في البلدان المجاورة . اذ عبر عن هذه النزعة عام ١٩٣٣ اصدق تعبير بقوله : (الصهيونية هي استيطان ، و لذا فهي تحيا و تموت مع قضية القوة المسلحة) .[٢٤] و اشار في مكان اخر الى ان (السياسة هي القوة ، نحن لا نملك هذه القوة ، يجب على الصهيونية ان تسعى لكي تصبح قوة) .[٢٥]

و قد تعمقت هذه النزعة لدى زعماء الصهيونية العمومية ، الذين شرعوا بالعمل على تنظيم القوات العسكرية في المستوطنات . و هذا ما كشف عنه (ايغال الون) بقوله : (كان على كل مستوطنة يهودية ان تمثل قلعة للهاغاناه . و ان تخطيط الوكالة اليهودية الاقتصادي و الزراعي كان مصحوبا بتخطيط عسكري . و كان لزاما على واضعي الميزانية الخاصة بالهجرة الاهتمام بالسلاح و بالآلات الزراعية معا) .[٢٦]

ضمن هذا السياق ، تحولت (الكيبوتسات) الى (مخيمات عسكرية) استراتيجية كجزء من المخطط الصهيوني الرامي الى اقامة (دولة يهودية) في فلسطين . [٢٧] و هكذا اصبح الكيبوتس رأس الحربة في تنفيذ المشاريع الاستيطانية في فلسطين . فالعاملون فيه و اباؤهم هم الذين اقاموا معظم المستوطنات اليهودية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ . و كان شباب الكيبوتس من اكثر الشباب اندفاعا و حماسا . و من بينهم جاءت معظم القوى البشرية الرئيسة التي تولت تنفيذ المهام الصهيونية الحرجة خلال حقبة الانتداب البريطاني ، او حتى بعد اقامة اسرائيل . و بذلك ، بدأت ملامح الابتعاد عن النزعة الاشتراكية ، و العودة الى الفكرة الصهيونية الاستيطانية الأم .

و من خلال ما تقدم كله ، نخلص الى القول ، بأن الفكر الاستيطاني الصهيوني و تطبيقاته ، قد اسهما بفعالية في تأسيس (الدولة الاسرائيلية) في فلسطين ، من خلال الربط الوثيق ما بين الهجرة و الاستيطان ، وتأسيس دولة يهودية في فلسطين . كحل امثل لما عرف ب (المسألة اليهودية) على ان يتم تحديد حدود تلك الدولة من خلال انظمة من المستوطنات السكانية ، التي تبدأ كنقاط استيطانية ، و من ثم تأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الارض .

المبحث الثاني

دور الفكر الاستيطاني الصهيوني و تطبيقاته في توسع اسرائيل

من خلال استقراء الفكر الاستيطاني الصهيوني قبل نشوء اسرائيل ، اتضح ان مسألة الزراعة و التحديث لم تكن هي ما يصبو اليه قادة المنظمة الصهيونية ، بقدر ما كانوا يطمحون ، و بالدرجة الاولى ، الى ضمان اوسع الحدود الممكنة لإسرائيل . و هذا ما اكده (رعنان فايتس) رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية بقوله : (ان مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاما المنصرمة ، عملوا على اساس ان حدود المستقبل للدولة اليهودية ، يجب ان يعين من خلال انظمة من المستوطنات السكانية . تبدأ كنقاط استيطان ، و تأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض) .[٢٨]

و على هذا الاساس ، اصبح المنطلق الاساس للفكر الاستيطاني الصهيوني في اعقاب تأسيس اسرائيل ، يكمن في الايمان ان تلك الدولة قد قامت على جزء من (ارض اسرائيل التاريخية) . و ان قيام الدولة ليس الا مرحلة في طريق تحقيق اهداف المشروع الاستيطاني الشامل .

و هذا ما ذهب اليه ، عدد من زعماء اسرائيل . لعل في مقدمتهم (بن غوريون) اول رئيس وزراء اسرائيلي ، عندما اكد على (ان دولة اسرائيل قد قامت فوق جزء من ارض اسرائيل الكبرى ، و ان خلق الدولة بحدودها القائمة لا ينتقص من الحدود التاريخية لأرض اسرائيل) .[٢٩] كما عبر (مناحيم بيغن) عن هذا التوجه ، عندما اكد على (ان الدولة الاسرائيلية قد انشئت في جانب فقط من وطننا التاريخي) .[٣٠] و لذلك رأى بأن الواجب يقتضي استكمال السيطرة الاسرائيلية على ارض اسرائيل كلها ، و التي ينبغي ان تعود الى (شعب اسرائيل) و الى الابد .[٣١]

و يلاحظ ان هذا النوع من التفكير السياسي ، قد شكل اساسا لتخطيط الحدود بين اسرائيل و دول الطوق العربية في اعقاب اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . اذ مر خط الحدود ، غالبا ، خارج اخر نقطة استيطانية . و كان ذلك احد مبادئ المنظمة الصهيونية ، التي ذهبت الى ان العملية المركزية للتطبيق الصهيوني ، تتلخص باستملاك الارض و استيطانها ، و عدم التراجع مطلقا عن اي نقطة جرى استيطانها . و بخلاف ذلك ، يعد هزيمة للفكر الصهيوني اكبر من بطء و تأخر

عمليات الاستيلاء على الارض . و ان اعادة اي وضع الى عهده السابق يشكل تقويضا للاستيطان الصهيوني . فضلا عن فتحه ثغرة لتداعي المشروع الصهيوني برمته .

و قد برزت هذه الاشكالية الفكرية في اعقاب اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . و ما اثارته من ردود فعل قوية داخل الاوساط الصهيونية المختلفة . و في كلمته امام جلسة الكنيست ، التي عقدت للتصديق على اتفاقيتي كامب ديفيد القاضية بأخلاء اسرائيل للمستوطنات اليهودية القائمة في سيناء ، اكد (موشيه ارنس) عضو الليكود و رئيس لجنة العلاقات الخارجية و الامن في الكنيست آنذاك ، على (ان مسألة اخلاء مستوطنات سيناء تضع علامة استفهام حول صحة المشروع الصهيوني برمته) .[٣٢] اضف الى ذلك ، تبلورت حركة احتجاج شديدة نتيجة لذلك . اذ انشقت ، على سبيل المثال لا الحصر ، حركة (هتحيا) عام ١٩٧٩ عن حركة (حيروت) احتجاجا على اتفاقيتي كامب ديفيد ، التي احتسبتها تنازلا اسرائيليا يمس جوهر الفكر الصهيوني . و قد انضم اليها قسم من حركة (غوش ايمونيم) ، و حركة (المخلصين لأرض اسرائيل الكاملة) .

و قد اسهمت قوى (الاصولية الصهيونية) بترسيخ تلك المنطلقات ، من خلال عملهم على تثبيت مفهوم العلاقة القدسية الأزلية ما بين اليهود و (ارض اسرائيل التاريخية) ، بحكم امتداد نفوذهم في مجالي الثقافة و التعليم . فضلا عن وزنهم في الانتخابات التشريعية العامة .[٣٣] اما التيار الصهيوني العمالي – الاشتراكي المرتبط بالكيبوتسات ، و بتوفير القوى البشرية اللازمة لتكوين قاعدة تحتية اقتصادية للمشروع الصهيوني ، فأن الحقائق التي تكشفت بعد نشوء اسرائيل ، اثبتت ان البنيان الاشتراكي في فلسطين قد جاء ممهدا و مكملا للعمل الصهيوني برمته . اذ كان الكيبوتس اداة الاستيطان الصهيوني و ليس تجربة اشتراكية في حد ذاتها . بدلالة وجود مزارع جماعية تعتمد الاسس الاقتصادية و الاجتماعية الاشتراكية ، بيد انها تتبع ، في الوقت نفسه ، بعض احزاب اليمين المحافظ .[٣٤]

اضف الى ذلك ، انه حيثما تعارضت الفكرتان الصهيونية و الاشتراكية ، يتم تغليب الاولى من دون تردد .

و رغم ان الكيبوتس اصبح الاداة الفاعلة في اجتذاب اليهود الى فلسطين ، و استيعابهم ثقافيا و عقائديا و زراعيا ، الا ان التطورات التي طرأت عليه ، وضعت علامة استفهام كبيرة حول مستقبله ، خصوصا بعد ان انتفت الحاجة الى خدماته نسبيا . و اتضح ان جمودا واضحا طرأ عليه بعد قيام الدولة .[٣٥] بل يمكن القول ، ان معظم الكيبوتسات التي اسست بعد عام ١٩٤٩ كانت بمثابة مراكز استراتيجية

محصنة ، يغلب عليها الطابع العسكري ، لتلبية المتطلبات الامنية لإسرائيل . و هذا ما كشف زيف الادعاءات الاشتراكية ، و الذرائعية التي اتسم بها . و اكد ارتباطها بالفكر الاستيطاني الصهيوني .

من هنا ، يمكن القول ، ان الكيبوتس كان قد ازدهر ابان حقبة التخطيط لنشوء الدولة الاسرائيلية ، عندما كانت الاقلية اليهودية تستعد لا لمواجهة العرب فحسب ، انما لإجلائهم من اراضيهم ايضا . اما بعد نشوء الدولة فقد انحسر الفكر الاشتراكي ، و اختفت علامات الاعجاب بسكان الكيبوتسات عن وجه يهود فلسطين . اذ نزلوا من مرتبة (الابطال) و (طليعة الفداء) الى مرتبة المزارعين الخشنين الذين تنقصم الثقافة .[٣٦]

و يمكن احتساب التوسع الاسرائيلي الكبير ، الذي حدث بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، و شمل الضفة الغربية ، و القدس الشرقية ، و قطاع غزة ، و سيناء ، ضمن هذا السياق من التفكير الصهيوني . اذ ان المناطق التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ اضافت الى مساحتها نحو (٢٦,٤٧٦) ميلا مربعا ، اي بمعدل ٣,٣ مرة من مساحة اسرائيل عام ١٩٤٩ .[٣٧]

و يبدو ان مجمل التطورات السياسية و العسكرية التي اعقبت ذلك ، مرورا بحرب تشرين ١٩٧٣ ، و اتفاقيات كامب ديفيد ، و معاهدة التسوية النصرية الاسرائيلية ، وصولا الى مؤتمر مدريد ، و اتفاق اوسلو ، و معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية ، لم تؤثر في الاسس الاستراتيجية للفكر الاستيطاني الصهيوني . اذ يلاحظ ان الفكر الصهيوني المعاصر لازال يفكر بعقلية الماضي رغم التنازلات الجوهرية التي قدمتها الاطراف العربية في مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية .

و مما يؤكد صحة ذلك ، ان القوى الاسرائيلية لازالت متمسكة تماما ببرامجها العقائدية القديمة المتعلقة ب (اسرائيل الكبرى) ، مؤمنة ايمانا كاملا بأهداف المنظمة الصهيونية . و من ابرزها هدف تجميع يهود العالم في ارض اسرائيل .[٣٨] لذلك يرفض قادة اسرائيل وضع تصورهم النهائي لحدود الدولة الاسرائيلية . بل يتعمدون الغموض في هذه الناحية حتى في معاهدات التسوية مع العرب . و هذا ما يمكن ملاحظته بسهولة في معاهدة التسوية الاردنية – الاسرائيلية عام ١٩٩٤ .[٣٩]

و مما اضفى خطورة بالغة على هذا المنطق الايديولوجي اقترانه بتفكك الاتحاد السوفيتي ، الامر الذي اتاح الفرصة لإسرائيل لتحقيق هدف ظلت تسعى اليه عشرات السنين ، و هو فتح باب الهجرة لليهود السوفييت الى اسرائيل

لاستكمال متطلبات المشروع الاستيطاني الصهيوني الشامل . و ذلك ان وصول اعداد كبيرة من اليهود الروس الى فلسطين ، لا يعني مجرد زيادة عدد اليهود فيها ، او انه سيحل المشكلة الديمغرافية داخلها فحسب ، انما يعني فتح الطريق امام تحقيق الاهداف الصهيونية الكبرى المتمثلة في اقامة (اسرائيل الكبرى) . لأن معنى دولة اسرائيل الكبرى في الفكر الصهيوني المعاصر ، تعني تحول اسرائيل الى (دولة اقليمية كبرى) قادرة على تحقيق الهيمنة على المنطقة . بيد انها لم تستطع طوال السنوات المنصرمة من تحقيق الاركان الضرورية لذلك . اذ لازالت تفتقر الى ركنين اساسيين لتبوأ هذا الوضع الاقليمي المتميز ، وهما :[٤٠]

١ – القوة البشرية اللازمة لقيامها بهذا الدور الاقليمي المتميز .

٢ – الاتساع الجغرافي و العمق الاستراتيجي المناسب للدولة الاقليمية الكبرى .

من هنا ، برزت الاهمية الكبرى لهجرة اليهود الروس ، بوصفها الاداة التي لا بديل عنها لتحقيق هدف اسرائيل في التحول الى قوة اقليمية كبرى . و ذلك ، بواسطة دعم و تنمية قواها البشرية كما و نوعا بشكل حاسم يوفر لها المقومات الاساسية المطلوبة . و يسمح لها ، في الوقت نفسه ، باحتواء الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، و الاستيلاء على الاراضي العربية اللازمة لاستيعاب هذه القوى البشرية المتدفقة اليها .

و مما يضفي مصداقية ، لما ذهبنا اليه ، ان السياسة الاستيطانية الاسرائيلية منذ الانسحاب من سيناء كانت قد اعطت زخما و قوة دافعة لاتجاه الغرب / الشرق ، محولة انتباهها نحو الاراضي المحتلة لأسباب امنية . فالجولان (البالغة مساحتها ٤٤٤ ميلا مربعا) تحتوي على مساحات كبيرة خالية و غير مشغولة الا بعدد قليل من السكان المحليين . و الضفة الغربية (البالغة مساحتها ٢٢٧٠ ميلا مربعا) تحتوي على مساحات كبيرة خالية و غير مشغولة ، رغم وجود عدد كبير من السكان العرب فيها . بينما في غزة لا توجد هناك امكانية للتوسع ، لأنه يوجد هناك نحو (٥٤٢) الف نسمة في منطقة تبلغ مساحتها (١٤٠) ميلا مربعا . اي نحو (٢٨٧١) نسمة في الميل المربع الواحد .[٤١] اما الجولان فأن اسرائيل لا تنوي اعادتها الى سوريا ، لكونها تشكل مجالا حيويا مناسبا لإسرائيل يلبي جانبا من طموحات الفكر الاستيطاني الصهيوني المعاصر ، و لكون سوريا قادرة على القصف المدفعي للمستوطنات الاسرائيلية الواقعة في وادي الحولة و الجليل الاسفل من هذه المنطقة . و ايضا بسبب الخطر المحتمل الذي قد تشكله سوريا من جراء تحويل مياه نهر بانياس ، و منع تدفق مياهه الى نهر الاردن ،

الذي يعد مصدر المياه الرئيس لإسرائيل .[٤٢] فضلا عن انه قد تم زرع الغاما نووية على امتداد مرتفعات الجولان منذ اوائل الثمانينات .[٤٣]

و في ظل التكهنات الواقعية للمصادر الاسرائيلية و الاجنبية ، بشأن وصول نحو ١,٥ مليون مهاجر يهودي الى فلسطين حتى نهاية القرن العشرين . سيتوفر لإسرائيل قوة بشرية تزيد من حجم سكان اسرائيل ليصل الى ما يتراوح بين ٥ – ٦ ملايين نسمة . و معنى ذلك حدوث خلل في التوازن الديمغرافي ستكون له اثاره الملموسة على الصعيد الاقليمي . لعل اهم مؤشراتها ما يأتي :

١ – تعاظم قدرة اسرائيل كقوة اقليمية تمتلك جيشا نظاميا و احتياطيا يمكن ان يصل حجمه في اوقات الطوارئ الى حوالي ١ – ١,٥ مليون مقاتل .

٢ – بلوغ اسرائيل لدرجة اشباع القوة البشرية ، الامر الذي قد يضع الفكر الاستيطاني الصهيوني موضع التطبيق . و ذلك عن طريق استخدام تلك القوة البشرية ، و هو ما سيؤدي الى وضع المنطقة على ابواب دورة جديدة من التوسع و العدوان . اذ ستركز اسرائيل جهودها كخطوة اولى على ضم و احتواء الضفة الغربية و الجولان عمليا . و ذلك بتوجيه حجم من موجات الهجرة القادمة الى اسرائيل نحوهما . و الخطوة الثانية ، قد تكون السعي لاستئصال الوجود العربي في تلك المناطق ، بوضع مخطط الترحيل (الترانسفير) موضع التطبيق . و بالتالي قد تكون مناطق اخرى تابعة لدول الطوق العربية هي المساحة المنتظرة لتنفيذ ذلك ، مثل مناطق الجنوب اللبنانية ، و الشمال الاردني ، و الساحل الشرقي للبحر الميت ، و اجزاء من سيناء .[٤٤]

و من هنا ، يتبين ان احتمالات الصراع المسلح بين اسرائيل و دول الطوق العربية تبقى احتمالات واردة في المستقبل . و ان اسرائيل هي التي ستنهي ، على الارجح ، هذه المرحلة المؤقتة من الهدوء . انطلاقا من فكرها الاستيطاني و مستلزمات تطبيقه . و لهذا نلاحظ مماطلتها و عدم موافقتها على الحلول الدائمة لمشكلات الصراع طوال حقب المفاوضات العربية – الاسرائيلية . و تطرح بدلا من ذلك مفهوم (الحلول المرحلية) لتوفير الفرصة لالتقاط الانفاس ، و اعادة تنظيم الصفوف ، كي تخوض حروبا اخرى في الوقت المناسب ، و هو ما ينسجم مع طبيعة التفكير الاستيطاني الصهيوني ، و يتلاءم مع مخططات الاستيطان المستقبلية .

الخاتمة

تأسيسا على ما تقدم ، يمكن تسجيل الاستنتاجات الاتية :

اولا : ان الاستيطان الصهيوني شكل حجر الزاوية في بنيان الفكر السياسي الصهيوني ، لأنه عملية منتظمة و ذات اطار فكري يتحرك من خلاله باتجاهين متكاملين ، يصبان في مجرى تحقيق المشروع الصهيوني الشامل في المنطقة العربية ، و هما :

أ – ان الاستيطان الصهيوني يسعى الى هدم الاسس المادية و الروحية للمجتمع العربي ، و احلال مجتمع جديد محله .

ب – ان الاستيطان الصهيوني يسعى الى ارساء الاسس المادية و الروحية الجديدة للمجتمع اليهودي القائم على انقاض المجتمع العربي .

ثانيا : شكل الاستيطان الصهيوني مسألة جوهرية في مجمل قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ، لأنه الوسيلة التي استخدمتها المنظمة الصهيونية لفرض الامر الواقع في فلسطين . و بالتالي اقامة الكيان الاسرائيلي . و من ثم السعي لتعميم هذا الواقع على المنطقة العربية رويدا رويدا . على اساس ان ما تم بناؤه من مستوطنات لا يمكن التراجع عنه ، تحت اي ذريعة ، و مهما كانت الظروف ، لأن المستوطنات تحمل معنيين في الفكر الصهيوني و تطبيقاته ، هما :

أ – ان المستوطنات اليهودية القائمة تمثل الحدود الراهنة للدولة الاسرائيلية .

ب – ان المستوطنات اليهودية القائمة ، تمثل المرتكزات المادية باتجاه التوسع و ضم اراض عربية جديدة من دول الطوق العربية . وصولا لما يعرف ب (الدولة الاقليمية الكبرى) . و من ثم تحقيق حلم الصهيونية بتأسيس (اسرائيل الكبرى) الممتدة من الفرات الى النيل .

و من خلال ذلك ، يمكن تلمس مدى الخطر الذي يهدد سلامة دول الطوق العربية و وحدة اراضيها . و لهذا ينبغي على حكام هذه البلدان الالتفات الى هذه الناحية ، بوصفها الاساس الذي يعول عليه سبر غور نوايا اسرائيل في اي مفاوضات عربية – اسرائيلية .

ثالثا : و مما يزيد من خطورة الفكر الاستيطاني الصهيوني و تطبيقاته على سلامة دول الطوق العربية و وحدة اراضيها في المستقبل المنظور ، يكمن في المتغيرات

المعاصرة ، التي هيأت القدرات اللازمة لإسرائيل لتطبيق فكرها الاستيطاني . و لعل في مقدمتها ما يأتي :

١ – موجات الهجرة اليهودية المتجهة نحو فلسطين المحتلة ، و القادمة من روسيا و دول اوربا الشرقية .

٢ – النظام الدولي الجديد ، الذي يميل نحو تعزيز القدرات الذاتية لإسرائيل .

٣ – العدوان الامريكي على العراق و ما ال اليه من اختلال في توازن القوى ما بين الدول العربية و اسرائيل .

٤ – ضعف ارادة المفاوض العربي ، و افتقاره للقوة اللازمة لإدارة دفة المفاوضات مع اسرائيل ، و انتزاع تنازلات جوهرية منها .

٥ – عجز الانظمة السياسية العربية عن تلبية حاجات الجماهير بصورة متزايدة ، و فقدانها الشرعية ، يدفعها حتما نحو سلوك نهج الانهزامية السياسية في صراعها مع اسرائيل .

هوامش الفصل السادس

(١) حبيب قهوجي ، الاحزاب الاسرائيلية و الحركات السياسية في الكيان الصهيوني ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ١٩٨٦ ، ص ٢٦ – ٣٧ .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر : Theodor Herzl ,The Jewish State ; Attempt a modern solution of the Jewish question , Sylvie Dovicodor , London 1946 .

(٣) ماكس نورداو ، الصهيونية (١٩٠٢) ، في الفكرة الصهيونية : النصوص الاساسية ، ترجمة : لطفي العابد ، و موسى عنز ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ١٣٧ – ١٣٨ .

(٤) نظام محمود بركات ، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية و التطبيق ، مركز البحوث ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .

(٥) علي الجرباوي ، ، الارض المحتلة و تحديات الاحتلال (مطبوع بالرونيو) ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ٢ .

(٦) كان (اغودات اسرائيل) معارضا لفكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين ، و مناهضا لمفهوم الوطن القومي و الدولة اليهودية ، لأنه كان يرى ان العودة الى صهيون لا تنفصل عن ظهور المسيح المنتظر ، الذي لم يحن اوان ظهوره بعد ، على حد زعمه . انظر : نديم عيسى ، الاصولية اليهودية في الكيان الاسرائيلي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٣٩ – ٥٠ .

(٧) حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

(٨) صبري جريس ، تاريخ الصهيونية ، ج ١ ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٧٢ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٧٤ – ٧٥ .

(١٠) محمد محمود ربيع ، موقع العقيدة من الفكر الصهيوني ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، العددان ٤٢ – ٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ص ٢٠٥ .

(١١) حبيب قهوجي ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

(١٢) مجدي حماد ، النظام السياسي الاستيطاني ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٤٥ – ١٤٦ .
(١٣) محمد محمود ربيع ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ .
(١٤) عبد الوهاب كيالي ، الكيبوتس او المزارع الجماعية في اسرائيل ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٠٤ – ١٠٥ .
(١٥) لمزيد من التفصيل انظر : نحمان سيركين ، المسألة اليهودية و الدولة اليهودية الاشتراكية (١٨٩٨) ، في الفكرة الصهيونية ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ – ٢٣٧ .
(١٦) صبري جريس ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .
(١٧) لمزيد من التفصيل انظر : دوف بيروخوف ، المسألة القومية و الصراع الطبقي (١٩٠٥) . و كذلك ، برنامجنا (١٩٠٦) ، في الفكرة الصهيونية ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ – ٢٥٢ . كذلك ليلى سليم القاضي ، المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبن) ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٩٢ .
(١٨) عزيز العظمة ، اليسار الصهيوني ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٤٨ .
(١٩) ابراهيم العابد ، الماباي : الحزب الحاكم في اسرائيل ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٤٩ .
(٢٠) شكلت الكتابات الفلسفية ل (ارون دافيد جوردن) ١٨٥٦ – ١٩٢٢ الخطوط الواضحة للعقيدة التي ارتبطت باسمه و هي (دين العمل) . و تتلخص تعاليمه في ان خلاص الانسان كإنسان ، و اليهودي بشكل خاص ، لا يمكن ان يتم الا عن طريق العمل الجسدي الذي احتسبه اساس الوجود الانساني ، ومطهر الانسان اليهودي . لمزيد من التفصيل انظر : ارون دافيد جوردن ، منطق المستقبل (١٩١٠) ، الشعب و العمل (١٩١١) ، بعض الملاحظات (١٩١١) ، المهمات التي تنتظرنا (١٩٢٠) ، يوم التوبة (١٩٢١) ، خواطر اخيرة (١٩٢١) ، في الفكرة الصهيونية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ – ٢٧٠ .
(٢١) ابراهيم العابد ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .
(٢٢) المصدر السابق ، ص ١٩ – ٢٠ .
(٢٣) عبد الوهاب كيالي ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .

(٢٤) عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٦ ، ص ٦ .

(٢٥) لمزيد من التفصيل انظر : رشاد عبد الله الشامي ، الشخصية اليهودية الاسرائيلية و الروح العدوانية ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ١٩٨٦، ص ١٨٧ – ١٩٠ .

(٢٦) Yigal Alon , Tke naking of Israel Army , Valentine Mitchell , London 1970 , p , 19 .

(٢٧) موسى حنا عنز ، الكيبوتس من الداخل ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ١٦ .

(٢٨) عبد الرحمن ابو عرفة ، مصدر سابق ، ص ١٦ – ١٧ .

(٢٩) Ben Gurion , Looks Back , London 1965 , p , 238 .

(٣٠) Menqchem Begin ,The Revolt ,Story Of Irqun , New York , 1951 , p , 39 .

(٣١) Ibid , p , 334 – 335 .

(٣٢) فائز جابر ، الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، دار البيرق ، عمان ١٩٨٧ ، ص ٦٤ . نقله عن صحيفة (ها ارتس) الاسرائيلية ، ١١ / ٨ / ١٩٧٨ .

(٣٣) لمزيد من التفصيل انظر : سمير جبور ، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ : الابعاد السياسية و الاجتماعية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٥ ، ٩٧ – ١١٣ .

(٣٤) مثل (حزب الاحرار) الذي يشرف على اربعة كيبوتسات من خلال منظمة الشاب الصهيوني .

(٣٥) حتى عام ١٩٤٨ كانت معظم المستوطنات اليهودية في فلسطين من نوع الكيبوتس . اذ بلغ عددها ما مجموعه ١٥٩ كيبوتسا ، يقطنها ٥٤ الف مستوطن . بينما بلغ عدد (الموشافات) ، و هي المزارع الرأسمالية ١٠٠ مستوطنة ، يسكنها ٣٠ الف مستوطن . و مع موجة الهجرة الواسعة من يهود الشرق (١٩٤٩ – ١٩٥١) انتشرت الموشافات بشكل واسع . اذ بلغ عددها مع نهاية عام ١٩٥٠ نحو ٢٧٨ موشافا ، بينما وصل عدد الكيبوتسات ٢٣٤ كيبوتسا . و حتى عام ١٩٧٢ وصل عدد الموشافات ٤٢٥ ، و الكيبوتسات ٣٠٠ . عبد الرحمن ابو عرفة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

(٣٦) موسى حنا عنز ، مصدر سابق ، ص ١٧ – ١٨ .

(٣٧) اليشع ايفرات ، الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا و سياسيا ، ترجمة و نشر دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٩١ ، ص ١٦ .

(٣٨) لمزيد من التفصيل انظر : بنيامين نتنياهو ، مكان تحت الشمس ، ترجمة : محمد عودة الدويري ، ط ٢ ، دار الجليل للنشر ، بيروت ١٩٩٥ . كذلك ، امين هويدي ، كيف يفكر زعماء الصهيونية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ .

(٣٩) لمزيد من التفصيل انظر : مجموعة مؤلفين ، المدخل الى القضية الفلسطينية ، تحرير: جواد الحمد ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ١٩٩٧ ، ص ٥١١ ــ ٥١٨ .

(٤٠) عبد الرحمن رشدي الهواري ، اثر هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل على الامن القومي العربي ، نشرة (دراسات) ، الدار العربية للنشر و الترجمة ، القاهرة ، العدد ٥٠ في كانون الثاني ١٩٩٢ ، ص ٩ ــ ١٠ .

(٤١) اليشع ايفرات ، مصدر سابق ، ص ١٦ ، كذلك ص ١٩ ــ ٢٠ .

(٤٢) المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(٤٣) سيمور هيرش ، الخيار شمشون : اسرار و خفايا الترسانة النووية الاسرائيلية ، ترجمة : فريق من الخبراء العرب ، دار الكتاب العربي ، دمشق ١٩٩٢ ، ص ٣١ .

(٤٤) لمزيد من التفصيل حول احتمالية المخاطر التي تهدد دول الطوق العربية بسبب مخططات الاستيطان الصهيوني المستقبلية ، انظر : حلمي الزغبي ، مصادر التهديد التي يتعرض لها الامن القومي العربي (الهجرة اليهودية الجماعية و خطر اجتياح اراض عربية جديدة) ، نشرة (دراسات) ، العدد ٣٤ في حزيران ١٩٩٠ .

الفصل السابع

مركز الدراسات الفلسطينية : الواقع و الطموح

(كتب عام ١٩٩٨)

المحتويات

المقدمة

المبحث الاول : التعريف بمركز الدراسات الفلسطينية .

المبحث الثاني : مركز الدراسات الفلسطينية في ظل الحصار ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ .

المبحث الثالث : مشكلة المركز الاداري لمركز الدراسات الفلسطينية .

الخاتمة

المقدمة

قبل الشروع في وصف و تحليل المعطيات الملازمة للأعمال الملقاة على عاتق مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد ، وجدنا من الضروري البدء بالتعريف بالمركز قبل الخوض في مستقبله . ثم نعرج على وضع المركز في ظل الحصار الجائر الذي فرض على العراق للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ . ثم البحث في اشكالية المركز الاداري لمركز الدراسات الفلسطينية و اثره على مستقبله او ربما اثره في السياسة العراقية العامة .

المبحث الاول

التعريف بمركز الدراسات الفلسطينية

تأسس المركز في النصف الثاني من عام ١٩٦٧ في جامعة بغداد كردة فعل على ما حدث من هزيمة غير متوقعة في الخامس من حزيران ١٩٦٧ . و فقدان اجزاء جديدة من فلسطين و اجزاء اخرى من اراضي دول الطوق العربية ، الامر الذي ادى الى ظهور توجهات عقلانية تدعو الى اعمال العقل ، و اجراء البحوث العلمية لفهم القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني فهما علميا موضوعيا لا مكان فيه للحسابات العفوية . و قد تخصص المركز بدراسة القضية الفلسطينية من جوانبها المختلفة ، و ما يتعلق بها من احداث و وقائع بأسلوب علمي اكاديمي يهدف الى تنمية الوعي العلمي ، و كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية . و تنسيق البحوث العلمية و دعمها ، و توفير المصادر و المراجع للباحثين و الدارسين . و القيام بنشر تلك البحوث و تعميمها على الجهات المعنية . و بذلك لا يلعب المركز حلقة الوصل ما بين الجامعة و المجتمع فحسب ، و انما يتعدى ذلك ليجسد مثالا حيا لمبدأ الجامعة في خدمة اهداف العراق الوطنية و القومية .

و يعد المركز من اقدم المراكز المتخصصة بالقضية الفلسطينية في الشرق الاوسط . و قد تحول علم ١٩٨٧ من مركز مستقل اداريا الى مركز شبه مستقل تابع الى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد .

و تتلخص مهام المركز الفعلية في دراسة القضية الفلسطينية و الصراع العربي – الصهيوني ، و الابعاد المحلية و الاقليمية و الدولية . و هي اهداف علمية – سياسية واسعة ممكن ايجازها بما يأتي :

١ – اجتذاب المعنيين في هذا المجال ، و تقديم الخدمات العلمية و الفنية المتميزة في المركز لهم .

٢ – تنشيط البحوث العلمية و دعمها في حقل اختصاصه ، و تعميمها على النطاق الرسمي المحدود او الجامعي او الاعلامي و حسب طبيعة الدراسة .

٣ – التعاون مع المؤسسات العلمية كافة ، و اجهزة الدولة المختلفة المعنية بموضوع الاختصاص . و توفير الفرصة للمشاركة في البحوث و الدراسات المطلوبة .

٤ – انطلاقا من مفهوم الجامعة في خدمة المجتمع و الدولة ، و ضرورة ربط عمل الجامعة بنشاطات الدولة ، فأن المركز يقوم بواجب (بنك المعلومات) لدوائر الدولة المختصة ، و ذلك بإعداد البحوث و الدراسات التي تتابع القضية الفلسطينية بالشكل الذي يمكن المركز من خدمة الدوائر الرسمية عن طريق تقديم المعلومات الدقيقة و متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية ، و القيام بإجراء التحليلات و الدراسات اللازمة حولها .

٥ – يتعاون المركز مع المعاهد و المراكز البحثية المختلفة على المستويات العربية و الدولية . كما يتعاون مع مراكز البحوث ذات الاختصاص المماثل في الوطن العربي و العالم ، و تبادل المعلومات و الخبرات و الكفاءات معها خدمة للقضية الفلسطينية على صعيد البحث و التوثيق العلميين .

اولا : تنظيم المركز :

يتألف المركز ، حسب نظام مراكز البحوث في جامعة بغداد ، من رئيس و اعضاء يعينون بقرار من مجلس الكلية ، على ان يكونوا من منتسبي كلية العلوم السياسية و من المعروفين بميزاتهم العلمية و بحوثهم المتميزة في مجالات الاختصاص . و يضاف لهم أعضاء من المؤسسات الاخرى ذات الصلة ببحوث المركز و من ذوي الخبرة و الاختصاص .

و يضم المركز عددا من الباحثين فيه يعملون ضمن مجالات اختصاصهم وفق شروط تعيين الهيئة التدريسية في جامعة بغداد .

و اختص المركز بمكتبة ضمت الكتب التي تتعلق بالقضية الفلسطينية . و قد تم الشروع بتوسيع المكتبة في اتجاه الكتب المختصة بالشرق الاوسط و الخليج العربي بصورة عامة ، و القضية الفلسطينية بصورة خاصة . و ضمت المكتبة ١٠٠٠٠ من المراجع و المصادر . و يردها عددا كبيرا من الدوريات الاجنبية و العربية . و تصدر المكتبة فهرست للمراجع و المصادر التي تردها بشكل دوري .

كما تم البدء بالعمل على تنظيم تجميع موسوعي منذ عام ١٩٧٣ . و التجميع ضروري لدراسة القضية الفلسطينية . كما انه ضروري لأي باحث علمي . و لذلك تركز الجهد في انشاء هذا التجميع و توسيعه بالشكل العلمي الصحيح .

و قد اعتاد المركز على رصد مجموعة من الاحداث المهمة على صعيد القضية الفلسطينية . ثم تسجيلها في ملفات توزع بصورة محدودة بقصد وضع المعلومات حول الاحداث المستجدة في متناول المعنيين بالقضية الفلسطينية في داخل العراق و خارجه .

اضف الى ذلك ، قام المركز بفتح القسم العبري ، الذي اضطلع بجمع المعلومات و المصادر باللغة العبرية . كما قام بإصدار مجموعة من النشرات التي تعالج القضية الفلسطينية ، عن طريق رصد المصادر و المطبوعات الاسرائيلية . كما قام القسم بإصدار النشرات الاتية :

أ – نشرة الشؤون الاسرائيلية (شهرية) .

ب – الترجمة و التقارير .

ج – القيام بأعمال ترجمة الصحف العبرية .

د – اعداد ملفات خاصة بالشخصيات الصهيونية بكافة الاختصاصات .

و – اعداد ملفات خاصة بالمستوطنات الصهيونية التي اقيمت بعد عام ١٩٦٧ .

ثانيا : النشاط العلمي للمركز :

١ – قام المركز بإصدار مجلة دورية (مجلة مركز الدراسات الفلسطينية) تحوي بين صفحاتها بحوثا و تقاريرا و نقدا و عرضا للكتب و وقائع فلسطينية . كما قامت بنشر الوثائق . و قد صدر منها حتى عام ١٩٩٩ خمسة و اربعون عددا .

٢ – اصدر المركز ٢١ كتابا من سلسلة دراسات فلسطينية خلال الاعوام الماضية . و هي :

- الاستيطان الصهيوني / خالد اسماعيل علي
- العدوان الاسرائيلي و القانون الدولي / ترجمة : حكمت شبر
- بيروبيجان / نجدة فتحي صفوت .
- دراسة في تاريخ فلسطين غي العصور الوسطى / ترجمة : عزيز حداد .
- الاقتصاد الاسرائيلي / عمرو محي الدين ، محمد احمد صقر ، فؤاد حمدي بسيسو .
- الصناعة و التكنولوجيا في اسرائيل / محمد احمد عجلان ، محمد عارف كيالي ، رياض الاشقر .
- الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ – ١٩٥٢ ج ١ / خلدون ناجي معروف .
- اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين / عادل حامد الجادر .
- مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية / غسان العطية .
- الكيان الصهيوني : دراسة في القطاع العام ورأسمالية الدولة / السيد عليوة .
- ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق / احمد سوسة .
- فلسطين في المؤلفات العراقية / حسام الساموك .
- تاريخ فلسطين القديم / سامي سعيد الاحمد .
- المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل / عزيز الردام .
- اليهود السوفييت /سلافة حجاوي .
- مفكرون فلسطينيون في القرن العشرين /تيسير الناشف .
- جهاز الدبلوماسية الاسرائيلية و كيف يعمل / نجدة فتحي صفوت .
- اثر الاقلية اليهودية في الدولة العثمانية / احمد النعيمي .
- جذورنا لا تزال حية / ترجمة : مكي حبيب المؤمن .
- الاوضاع الاقطاعية في فلسطين في العصر الحديث / عماد الجواهري .

٣ – اصدر المركز عدة نشرات باللغة الانكليزية حول القضية الفلسطينية .

٤ – عقد المركز عددا من الندوات و المؤتمرات حول القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني . و تناولت البحوث التي قدمت في الندوات و المؤتمرات جوانب متعددة من القضية الفلسطينية سياسيا و عسكريا و اقتصاديا و قانونيا . و قد حفظت تلك الاعمال في ملفات خاصة لطبعها كوقائع لتلك المؤتمرات .

٥ – قام المركز بإعداد ملفات خاصة بالأحداث المهمة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية . و قد صدر منها اكثر من ثلاثين ملفا في الاعوام الماضية وهي :

- ملف المشاريع المقترحة لحل ازمة الشرق الاوسط من تشرين الثاني ١٩٦٧ – تشرين الثاني ١٩٧٢ .
- ملف حول قرار جمهورية مصر العربية بسحب الخبراء و المستشارين العسكريين السوفييت من مصر ١٠ / ٧ / ١٩٨٢ .
- ملف مشروع الملك حسين بإنشاء المملكة الاردنية المتحدة .
- ملف عملية ميونخ ٥ ايلول ١٩٧٢ .
- ملف العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل و الدول الافريقية التي قاطعتها (١٩٧٤) .
- ملف النشاط الصهيوني في امريكا اللاتينية .
- ملف المؤتمر الوطني الفلسطيني .
- ملف رحلات كيسنجر .
- ملف مؤتمر جنيف و اتفاقية فصل القوات المصرية – الاسرائيلية .
- ملف زيارة نيكسون للشرق الاوسط .
- ملف رحلات كيسنجر (القسم الثاني) .
- ملف حرب تشرين ١٩٧٣ .
- ملف عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة .
- ملف الاتفاقية الثانية لفصل القوات في سيناء ١ / ٦ الى ١٠ / ١٠ / ١٩٧٥ .
- ملف لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن القضية الفلسطينية .
- ملف القوانين و الانظمة و البيانات العراقية الخاصة بفلسطين و الفلسطينيين .
- ملف القوانين و الانظمة و البيانات العراقية الخاصة بيهود العراق .
- ملف المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر .
- ملف العراق في الوثائق الاتحادية العربية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية .
- ملف عصبة مكافحة الصهيونية و الفاشية .
- ملف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
- ملف الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني .
- ملف الغارة الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي و نظرية الامن الاسرائيلي .
- ملف عملية اغتيال السادات .
- ملف مشروع الامير فهد لتسوية القضية الفلسطينية .

- ملف الحوار الفلسطيني – الاردني بعد مرحلة بيروت .
- ملف الاتفاقية اللبنانية – الاسرائيلية .
- ملف منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت .
- ملف الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية .
- ملف البحر الاحمر و الاطماع الاثيوبية – الصهيونية .
- ملف القدس و صراع القوى الدولية حول منطقة الشرق الاوسط .
- ملف فك العلاقة الادارية و القانونية بين الاردن و الضفة الغربية ١٩٨٨ .
- ملف الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ .
- ملف الدولة الفلسطينية المستقلة .

٦ – اصدر المركز نشرة شؤون اسرائيلية ، التي اختصت بشؤون الارض المحتلة . و تضمنت سلسلة من المقالات المترجمة عن الصحافة الاسرائيلية . و قد صدر منها ١٠٠ عدد من تاريخ صدور العدد الاول في شباط ١٩٧٦ .

٧ – كما قام المركز بتوسيع القسم العبري . و تم رفده بالكوادر اللازمة و المؤهلة للقيام بحملة لترجمة الكتب و البحوث و المقالات المهمة من اللغة العبرية الى اللغة العربية . فضلا عن القيام بإعادة اصدار نشرات الانصات عن الاذاعة العبرية لما في ذلك من منفعة وطنية عظيمة تسهم في اطلاعنا على مجريات الامور الداخلية في اسرائيل . و تجعل من تحليلاتنا العلمية اكثر دقة و موضوعية .

٨ – واكب المركز ثورة المعلومات بكل تفرعاتها المعاصرة ، لكي يصبح بمثابة الاطار المرجعي و المعلوماتي للقضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني . ليس في حدود العراق فحسب ، انما في الوطن العربي برمته .

المبحث الثاني

مركز الدراسات الفلسطينية في ظل الحصار ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٣

رغم ظروف الحصار الجائر الذي فرض على العراق للمدة من ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٣ ، بيد ان المركز استمر في عطائه العلمي . اذ بذل اساتذة المركز و في مقدمتهم رئيس المركز الاستاذ الدكتور خلدون ناجي معروف جهودا مضنية من اجل ديمومة نشاطات المركز المختلفة . في وقت شحت فيه ابسط الادوات و المعلومات التي يحتاجها العمل في المركز .

و يبدو ان جهود اساتذة المركز قد اتت أكلها . اذ تمكن المركز من تجاوز ظروف الحصار الى حد ما . و هذا ما تشهد به نتاجاته العلمية التي انجزها في زمن الحصار ، و التي بالإمكان تبويبها بالشكل الاتي :

١ ــ استمر المركز بإنجاز خططه البحثية السنوية ، و متابعة تطورات القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي .

٢ ــ بدأ المركز بإعادة اصدار مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بعد توقف طويل . اذ اصدر عددين منها حتى عام ١٩٩٨ .

٣ ــ بدأ المركز بإعادة اصدار سلسلة دراسات فلسطينية . اذ اصدر منها خمسة كتب لغاية ١٩٩٨ ، هي :

- صناعة السلاح في اسرائيل .
- علاقات اسرائيل الدولية .
- اسرائيل و التسلح النووي .
- يهود الاقطار العربية .
- المجتمع الفلسطيني .

٤ ــ قام المركز بأعداد اربعة ملفات توثيقية ، اعدها الاستاذ الدكتور نديم الجابري ، و هي :

- ملف الانتفاضة الفلسطينية .
- ملف بيانان الانتفاضة (جزأين) .
- ملف فك العلاقة الادارية و القانونية بين الاردن و الضفة الغربية .

- ملف الدولة الفلسطينية المستقلة .

٥ – عقد المركز ندوات و حلقات دراسية خاصة بمواكبة تطورات القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني . لعل اهمها ما يأتي :

- ندوة حول مؤتمر مدريد للسلام .
- ندوة حول مؤتمر شرم الشيخ .
- ندوة حول قضية القدس .
- ندوة حول التطبيع العربي – الاسرائيلي .
- ندوة حول اتفاق غزة – اريحا .
- ندوة حول العراق ما بعد الحرب العراقية – الايرانية و اثرها على القضية الفلسطينية .

٦ – اصدر المركز نشرة جديدة بعنوان (فلسطين) . حيث صدر منها اربعة اعداد لغاية ١٩٩٨ .

٧ – و في ميدان التعليم المستمر ، تمكن المركز من تنظيم دورتين خاصتين لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني .

٨ – استمر اساتذة المركز بعملية الاشراف على اطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير ذات الصلة باختصاصهم او المشاركة في مناقشة تلك الاطروحات و الرسائل الجامعية . كما استمروا برفد وسائل الاعلام المختلفة بالبحوث العلمية و المقالات الصحفية و الاحاديث الاذاعية و التلفزيونية . فضلا عن المحاضرات التي القوها في مؤسسات الدولة المختلفة بين الحين و الاخر ، الامر الذي اسهم بتشكيل وعي وطني بأبعاد القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني .

المبحث الثالث

مشكلة المركز الاداري لمركز الدراسات الفلسطينية

رغم هذه الانجازات كلها ، و المضافة لأهمية المركز وطنيا و قوميا و اسلاميا و دوليا ، بيد ان المركز ظل يعاني من اشكالية المركز الاداري له ، الامر الذي اربك العمل احيانا في المركز ، و عرقل من خططه المستقبلية .

و بشكل عام ، يلاحظ ان المركز و من هذه الزاوية ، واجه اربعة احتمالات اساسية ، هي :

١ – احتمال الغاء المركز كليا .

٢ – احتمال تحويل المركز الى وحدة بحثية صغيرة ضمن احد مراكز البحوث التابعة لجامعة بغداد .

٣ – احتمال استقلال المركز بذاته ، و ارتباطه برئاسة جامعة بغداد .

٤ – احتمال ان يبقى المركز مرتبط بكلية العلوم السياسية كأحد فروعها الاساسية .

و في ضوء ذلك ، نحاول تحليل تلك الخيارات الاربعة لنتبين ايهم اجدى نفعا من غيره .

اولا : الاحتمال الاول : الغاء المركز كليا : -

بدون شك ان الغاء مركز الدراسات الفلسطينية ينطوي على خطورة سياسية – فكرية بالغة . ان تلك الخطورة تكمن في ما يأتي :

١ – ان الالغاء يعني هدم احدى المؤسسات التي ساهمت في تحصين المواطن العراقي سياسيا و فكريا من محاولات التسميم السياسي الصهيونية ، خصوصا و ان العراق واقع تاريخيا و جغرافيا ضمن دائرة الاطماع التوسعية الصهيونية . فمن الناحية التاريخية ، تشير التوراة الى ان العقاب الالهي لابد و ان ينصب على العراقيين في اخر الزمان ثأرا للسبي البابلي لليهود . و من الناحية الجغرافية ، فأن أجزاء واسعة من العراق داخلة ضمن خارطة اسرائيل الكبرى الممتدة من الفرات الى النيل .

٢ – ان الالغاء ينطوي على موقف سلبي حيال القضية الفلسطينية التي تعد القضية المركزية في الايديولوجية القومية و الاسلامية . و ربما يكون الالغاء خطوة ضمنية من خطوات التطبيع العراقي – الاسرائيلي .

٣ – ان الالغاء يحقق احد الاهداف الصهيونية في العراق و لو بشكل ضمني . فالصهيونية تعمل على تجهيل المواطن العربي بالقضية الفلسطينية و خلط الاوراق التاريخية عليه . و من الجدير بالذكر بهذا الصدد ، قضية مركز الابحاث الفلسطينية التابع الى منظمة التحرير الفلسطينية عندما اصبح هدفا اساسيا للغزو الاسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢ . فإذا كانت اسرائيل كانت قد حققت هدفها في بيروت بالدم ، فأن الالغاء الكلي يقدم ذلك المنجز لإسرائيل على طبق من ذهب .

٤ – ان الالغاء يعد تفريطا بواحد من اعرق مراكز البحوث في العراق و الوطن العربي ، حيث يرجع تأسيسه الى عام ١٩٦٧ ، الامر الذي يدفع الى الحرص على المركز و دعمه لا القضاء عليه . و اذا كان ثمة مأخذ على المركز ، فالأولى دراسته و معالجته و تحديد المسؤوليات التقصيرية من اجل النهوض به لا الغاءه . فإذا كان التقصير من رئيس المركز او من كوادره التدريسية فمن الممكن الاشارة الى ذلك و معالجته . و اذا كانت هنالك ظروفا موضوعية للتقصير فمن المفيد معالجتها و التقليل من اضرارها دون المساس بالمؤسسة .

٥ – اضف الى ذلك ، ان المركز لم يفقد بريقه العربي حتى في ظل الحصار الجائر، بدليل انه بقي يعد من المؤسسات القليلة التي تمكنت من كسر الحصار عربيا على الاقل . اذ ان عددا من المؤسسات العربية و دور النشر استمرت في تزويد المركز بالكتب و الصحف و الدوريات على سبيل الاهداء او التبادل . كما ان المركز استمر باستضافة الشخصيات العربية و الفلسطينية المعنية بالقضية الفلسطينية ، و الاستفادة من خبراتها .

و بناء على ذلك ، يصبح الابقاء على المركز ضرورة وطنية لا غنى عنها . كما ان الحاجة السياسية – الفكرية اليه اصبحت اكثر الحاحا من ذي قبل في ظل عمليات التسوية العربية – الاسرائيلية التي نجم عنها اطروحات ثقافية – فكرية مناوئة ، تحاول اسدال الستار عن الطبيعة العدوانية الاستيطانية لإسرائيل ، و احلال مواضيع جديدة بدلا عنها ، كالرخاء الاقتصادي ، و مزايا السلام ، و انهاء الصراع من جانب العرب بقصد انهاء المقاومة العربية ، و تمكين اسرائيل من بدء مرحلة جديدة من الهيمنة و النفوذ في الوطن العربي .

الاحتمال الثاني : يصبح المركز وحدة بحثية ضمن احد مراكز البحوث :

واقعا ، هذا الخيار ، و ان كان اقل خطورة من الاحتمال الاول ، بيد انه ينطوي على جملة من المؤشرات السلبية ، لعل اهمها ما يأتي :

١ – انه مؤشر ضمني على تراجع اهتمام السياسة العراقية الرسمية بالقضية الفلسطينية ، و جعلها قضية ثانوية ، الامر الذي يتعارض مع توصيفها بالقضية المركزية في الوثائق العربية الرسمية ، و في الادبيات السياسية العراقية .

٢ – انه يساهم ، بشكل او باخر، في تراجع اهتمام كوادر العراق المثقفة بالقضية الفلسطينية . و ربما يدفعهم للتعامل معها بدون هاجس وطني او قومي او اسلامي ، وكأنها مشكلة دولية عادية لا تختلف عن غيرها من المشكلات الدولية . بينما هي ليست كذلك ، كما لا يخفى على المعنيين .

٣ – ان هذا الاحتمال ، ينصرف ضمنا نحو قبول اسرائيل كدولة شرعية معترف بها اسوة بدول الجوار الجغرافي . و اذا ما بقيت هناك مشكلات على هذا الصعيد ، فأنها ستكون بمثابة خلافات في التفاصيل و ليس في الوجود الاسرائيلي بذاته . و بذلك تحقق اسرائيل انجازا كبيرا طالما سعت الى تحقيقه في العراق و البلدان العربية الاخرى .

الاحتمال الثالث : استقلال المركز بذاته :

ان هذا الاحتمال ، و ان كان افضل الحلول لإشكالية المركز الاداري لمركز الدراسات الفلسطينية ، بيد ان الاخذ به في ظل اوضاع الحصار المفروض على العراق ، قد يجعله خيارا عسيرا من حيث التوقيت . و ربما يأتي بنتائج عكسية قد تصب في نهاية المطاف في الاحتمال الاول (الالغاء الكلي) او في الاحتمال الثاني (الالغاء الجزئي) . لذلك فأن الاخذ بهذا الخيار مشروط بتوفر المستلزمات الاتية :

- توفير التخصيصات المالية اللازمة لتمويل النشاطات العلمية للمركز ، من قبيل ، اقامة الندوات و المؤتمرات العلمية . و الاصدار المنتظم لمجلة المركز و نشراته العربية و العبرية و الانكليزية و الفرنسية . و اصدار الكتب المتخصصة و المعروفة بعنوان (سلسلة دراسات فلسطينية) . و استيراد الكتب و الدوريات و الصحف و النشرات و الوثائق . و ايفاد اساتذة المركز خارج العراق ، و بشكل منتظم ، لمتابعة التطورات و حضور المؤتمرات العلمية التي تعقد في الخارج من اجل نقل المعرفة و تبادلها . و

استضافة المتخصصين في القضية الفلسطينية من خارج العراق لإلقاء المحاضرات او المشاركة في المؤتمرات و المواسم الثقافية التي ينظمها المركز .

- توفير المعلومات الدقيقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني عن طريق الاشتراك في وكالات الانباء العالمية و دور النشر المختلفة ، و مواكبة ثورة المعلومات .
- توفير مكتبة غنية بالمصادر ، و الحفاظ على طابعها المتخصص ، لأنها الاساس الذي يرتكز عليه العمل في المركز .
- فتح قسم للدراسات العليا (الماجستير و الدكتوراه) داخل المركز من اجل تنمية الوعي العلمي بالقضية الفلسطينية و بالصراع العربي الصهيوني داخل الاوساط المثقفة . و تشجيع كوادر المركز لتطوير قدراتهم العلمية و نقلها من المكتبة الى المجتمع .

رابعا : الاحتمال الرابع : يبقى المركز مستقل ضمن كلية العلوم السياسية :

ان هذا الاحتمال ، الذي حكم واقع المركز لغاية ١٩٩٨ ، و ان كان اقل مثالية من الاحتمال السابق ، بيد انه يعد افضل الحلول الواقعية . و ذلك لمميزاته الاتية :

١ – ان هذا الوضع قد اتاح الفرصة للمركز لكي يثقف طلبة العلوم السياسية ، و ينمي لديهم الاهتمام العلمي بالقضية الفلسطينية ، خصوصا طلبة الدراسات العليا . اذ يلاحظ انه لا توجد اي دورة من دورات الدكتوراه او الماجستير الا و كان للقضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني حصة فيها . و بلغة الارقام لاحظنا انه منذ ارتباط المركز بكلية العلوم السياسية عام ١٩٨٧ و لغاية ١٩٩٨ كتبت ٢٦ رسالة ماجستير ذات صلة بالقضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني من اصل ١٢٠ رسالة . و شكل ذلك نسبة تقدر بحوالي ٢١ % من الرسائل . بينما في المدة السابقة على هذا الارتباط و الممتدة من ١٩٧٧ – ١٩٨٦ كتبت ٨ رسائل فقط من اصل ٨٤ رسالة ، لتشكل نسبة تقدر بحوالي ٩ % . اما في مرحلة الدكتوراه فقد كتبت ١٢ اطروحة في المدة ١٩٨٩ – ١٩٩٨ من اصل ٥٦ اطروحة ، لتشكل نسبة تقدر بحوالي ٢١ % .

٢ – ان هذا الوضع قد اتاح الفرصة للاستفادة من الاختصاصات الدقيقة المتنوعة لأساتذة العلوم السياسية . فضلا عن التفاعل معهم و استقطابهم للكتابة بالشؤون الفلسطينية و قضايا الصراع العربي الصهيوني .

٣ – ان هذا الارتباط يستفيد به اساتذة العلوم السياسية ايضا ، لأنه يوفر لدراساتهم النظرية ميدانا تجريبيا خصبا للدراسة و المتابعة و الرصد و التحليل و التنبؤ ، الا و هو ميدان المشكلة الفلسطينية بكل ابعادها و تعقيداتها الدولية و الاقليمية و المحلية . و هذه الفرصة قد لا نجد لها مثيلا في مجمل الظواهر و المشكلات السياسية الدولية الراهنة .

٤ – ان هذا الارتباط ساعد على بلورة وجهة فكرية تنظر للقضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني من منظور علم السياسة لا من منظار السياسة العفوية التي شوهت الرؤية ، و خلطت الاوراق ، و كلفت الكثير من الخسائر .

مع ذلك ، فأن هذا الواقع الذي حكم المركز الاداري لمركز الدراسات الفلسطينية لغاية كتابة هذا البحث ، بحاجة ماسة الى تطويره عبر الاخذ بالخطوات الاتية :

أ – ان يكون للمركز استقلال ذاتي متميز عن فروع الكلية الاخرى من حيث التخصيصات المالية و العلاقات الخارجية و الوضع المعنوي .

ب – من الضروري ان يستعيد المركز مكتبته الخاصة ، و يحافظ على استقلاليتها .

ج – من المفيد ان يعطى لأساتذة المركز دورا اكبر في الاشراف على اطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير و المشاركة في مناقشتها .

د – من الضروري ان تتعاون فروع الكلية الاخرى مع المركز بشكل افضل .

الخاتمة

و في خاتمة البحث ، يمكن تسجيل الملاحظات الاتية :

اولا : يعد مركز الدراسات الفلسطينية ضرورة علمية و سياسية و فكرية لا غنى عنها . لأنه الواجهة العلمية و الفكرية التي بمقدورها التصدي للأطروحات السياسية و الفكرية الصهيونية ، و التي تنطوي على مغالطات تاريخية و فكرية عدة لا يمكن ردها او تفنيدها الا من خلال هذا المركز و ما يشابهه . فضلا عن قدرته على التصدي للاختراقات السياسية و الفكرية و الثقافية و الحضارية الصهيونية ، التي حدثت في البلدان العربية عن طريق معاهدات السلام و ما اعقبها من عمليات تطبيع انطوت على مغالطات فكرية و عقائدية كثيرة .

ثانيا : من الضروري الانتهاء من حل اشكالية المركز الاداري لمركز الدراسات الفلسطينية من خلال مرحلتين اساسيتين هما :

أ – المرحلة الاولى : يبقى المركز مرتبط بكلية العلوم السياسية مع احتفاظه بقدر واسع من الاستقلالية .

ب – المرحلة الثانية : يتحول المركز الى مركز مستقل بذاته عندما تتوفر له مستلزمات العمل و في ظروف سياسية مناسبة .

ملاحظة اضيفت في ١٨ / ٤ / ٢٠٢٠ :

للأسف اتخذت رئاسة جامعة بغداد قرارا خاطئا بحل مركز الدراسات الفلسطينية ، و تحويله الى وحدة بحثية صغيرة لا ترقى الى مستوى القضية الفلسطينية و اهميتها ، ضمن اطار مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية . و ذلك في عهد وزير التعليم العالي علي الاديب عام ٢٠١٣ .

الفصل الثامن

الاصولية الحاريدية و التسوية

(كتب عام ٢٠٠٢)

المحتويات

المقدمة .

اولا : اغودات اسرائيل و التسوية .

ثانيا : شاس (حماة التوراة) و التسوية .

ثالثا : لواء التوراة (ديغل هاتوراه) و التسوية .

رابعا : ناتوري كارتا (حراس المدينة) و التسوية .

الخاتمة .

المقدمة

نقصد (بالأصولية الحاريدية) مجموعة القوى السياسية اليهودية التي تتبع نمطا من العمل السياسي و الفكري ، الذي يتسم بعلاقة وثيقة جدا ما بين العقائد اليهودية الاساسية و بين السلوك السياسي المصمم على تحقيق تغيير جذري في المجتمع الاسرائيلي حسب الرؤية التوراتية . بيد ان هذا النوع من الاصولية اليهودية كان قد استنكر اي قيمة دينية للصهيونية العلمانية . و ابرز من مثل هذا الخط ، (اغودات اسرائيل) و (شاس) و (لواء التوراة) و (ناتوري كارتا) .

و رغم ان ، ان ظاهرة الاصولية الحاريدية تقف على مقترباتها و الصلة بها الكثير من القضايا السياسية و الاجتماعية و الفكرية ، بيد ان البحث سوف لا ينصرف الى الخوض في غمار تلك القضايا جميعها ، انما سوف يحدد اطار بحثه في متابعة و تحليل مواقف قوى الاصولية الحاريدية من تسوية المشكلة الفلسطينية ، خصوصا ما يتعلق بمشكلة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

و يبدو ان الكشف عن تلك المواقف يساعد في ايضاح جانب من الموقف الاسرائيلي من القضية الفلسطينية . فضلا عن ذلك ، يعد ذلك الايضاح شيء لابد منه لما تمثله قوى الاصولية الحاريدية من مكانة متميزة في المجتمع الاسرائيلي . هذه المكانة التي اقتضتها مسألتين اساسيتين هما :

١ – سيطرتها على الاجواء الحضارية في اسرائيل رغم عدم توليها للمسؤولية الرسمية للشؤون الدينية .

٢ – رغم ان قسما من القوى الحاريدية (ناتوري كارتا مثلا) يقف خارج اطار النظام السياسي الاسرائيلي ، بيد ان اغلبها يعد جزءا من هذا النظام . اذ تحتل بعضها مقاعد في الكنيست . و تمتلك مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة . و بالتالي تستطيع ، عبر ذلك التمثيل ، ان تأخذ دورها في عملية صنع القرار في اسرائيل حيال الصراع العربي الصهيوني و القضية الفلسطينية .

اولا : اغودات اسرائيل و التسوية :

ينطلق اغودات اسرائيل في تحديد موقفه من التسوية من منطلقين اساسيين هما :

١ – ان الارض المقدسة قد منحت (للشعب اليهودي) من الله سبحانه عن طريق (ميثاق ابدي) .[١] لذلك لا يجوز شرعا التنازل عن اي جزء منها .

٢ – ان فكرة السلام تتوافق مع روح انبياء بني اسرائيل ، و مع نصوص الشريعة اليهودية القائلة : (ان انقاذ الارواح يرتفع فوق كل شيء) .[٢] لذلك ، يجوز لاغودات شرعا التوصل الى تسوية مع العرب حفاظا على الارواح اليهودية ، و لكن بدون التفريط بالأرض المقدسة . و بناء على هذا المنطلق العقائدي اعلنت المرجعية الدينية لاغودات على اثر نشر تقرير (لجنة بيل) الذي اوصى بتقسيم فلسطين (ان ارضنا المقدسة قد منحت لنا من سيد العالم عن طريق ميثاق ابدي لكي تمارس في هذه الارض قوانين و تعاليم التوراة ، و لكي نحيا في روح التوراة . و هكذا يرتبط الشعب اليهودي الى الابد بهذه الارض بكل خلجات نفسه) . ثم قررت المرجعية الدينية لهم (ان الله سبحانه و تعالى قد وضع حدود هذه الارض المقدسة ، و على ذلك ، فأنه في حكم الاستحالة ان يتخلى الشعب اليهودي عن هذه الحدود) . و خلصت الى رفض مشروع التقسيم ، و المطالبة بفلسطين كلها كدولة يهودية .[٣]

و في اعقاب قيام اسرائيل ، اكدت اغودات رفضها اعادة اي جزء من الاراضي العربية المحتلة . و هذا ما عبر عنه الحاخام (شنئيرسون) بقوله : (نرفض اعادة مناطق منحنا اياها الله سبحانه و تعالى . و بالذات شرق القدس . حيث هناك حائط المبكى) .[٤] كما كرر الحزب مرارا رفضه لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة ، [٥] وفقا لهذا المنطق نفسه .

و تأسيسا على هذا المنطلق الديني ، فقد صوت اغودات الى جانب مشروع بيغن للحكم الذاتي الفلسطيني لدى طرحه على الكنيست الاسرائيلي ، لأن ذلك ، على حد زعمهم ، يحول دون سفك الدماء ، و يجلب النجاة لألاف اليهود .[٦] كما ايد اغودات اتفاقيتي كامب ديفيد لدى طرحهما على الكنيست . اذ اكد ممثل الحزب في الكنيست (سلومو لورنس) قائلا : (لم يأت المسيح بعد ، و لكن بما انه لم يأت ليس لنا من خيار سوى ان نختار ما هو موجود و هو السلام الذي يقف على الابواب . و ما يملي علينا ذلك في الاساس هو انقاذ النفس الذي يبطل اي محظور . و بما ان خبراء و جنرالات قرروا ان هذه الاتفاقية من ناحية امنية افضل من استمرار حالة الحرب ، فأن هذا يعد انقاذا للنفس) .[٧]

و اثناء مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية ، التي بدأت منذ عام ١٩٩٢ ، نجد ان اغودات قد عاود الحديث عن الوعد الالهي لشعب اسرائيل ، و حقه في ارض اسرائيل . و دعا الى عدم تسليم اي جزء منها الى حكم اجنبي ، و عدم ازالة المستوطنات . و ان تكون اسرائيل هي الطرف الوحيد بين النهر و البحر ،[٨] الا انه مع ذلك لم يعدم الحديث تماما عن امكانية التسوية بشرط ان تراعي الاحتياجات الامنية لإسرائيل . و تضمن الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة . و مهما يقال عن هذه المواقف من تناقض او ازدواجية الا انها تكشف عن امكانية ايجاد الحلول الوسطى لدى اغودات اسرائيل حيال الصراع العربي الصهيوني عموما و القضية الفلسطينية خصوصا .

ثانيا : شاس (حماة التوراة) و التسوية :

من الناحية المبدئية ترى حركة (شاس) ان ارض اسرائيل كلها تابعة لشعب اسرائيل بحكم الوعد الالهي . و لذلك ذهبت الى القول بأنه : (يجب عدم اعادة اي منطقة للعرب) . و دعت الى مواصلة تعزيز زخم المستوطنات في اجزاء ارض اسرائيل كلها .[٩] ورفضت قيام دولة فلسطينية مستقلة على اي جزء منها ، لأنها فضلا عن مسوغاتها الدينية تعتقد انها تمثل خطرا جسيما على وجود دولة اسرائيل . مع ذلك ، فأنها لا تعارض قيام الدولة الفلسطينية خارج حدود اسرائيل التوراتية .[١٠]

اضف الى ذلك ، ان شاس لم تغلق الباب امام اي تسوية سياسية قد تسفر عن تخلي ممثلي اسرائيل عن بعض المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . اذ اكدت انه بمقدار ما ينشأ مكان للسلام الفعلي فأن جهات امنية متعددة و كبار الحاخامات في اسرائيل هم الذين يقررون ما اذا كان من الممكن التخلي عن اي منطقة من اجل السلام .[١١]

و يبدو ان هذا الموقف راجع الى فلسفة (الحلول الوسطى) التي كانت واضحة لدى زعماء شاس و مؤسسيها . فالعالم في نظر الحاخام (شاخ) ينقسم الى يهود و غير يهود (اغيار) . و المقولة التلمودية (عليك الا تعجل النهاية و الا تتمرد ضد الامم) تحمل لدى هذا الزعيم معان محددة . فالتمرد ضد الامم لا يعني ان على اليهود البقاء في منفاهم الجغرافي ، و عدم اقامة الدولة اليهودية . بل يعني ان تتعامل اسرائيل بحذر مع الدول العظمى و مع العرب . و عليها ان تكون مستعدة لتقديم التنازلات من اجل السلام ، لأن الامم تترقب الفرصة للانقضاض على اليهود .

لذلك على اليهود ان يفوتوا الفرصة على غير اليهود بالحكمة و الحذر . و ان يتقنوا اجراء الحلول الوسطى .[١٢]

و على هذا الاساس ، اعلن شاخ قائلا : (لا شك في اننا ملتزمون بقبول اي خطوة سلمية في اي شكل كانت ، و كل مصالحة يمكن ان تقرب السلام نحن ملزمون بقبولها ، لأننا سنوقف الكثير من سفك الدماء عن طريق السلام) .[١٣]

و يبدو ان هذا الموقف ، قد تبناه بشكل اكثر وضوحا الحاخام (عوفاديا يوسف) ، الذي دعا الى تفضيل (سلامة اليهود على سلامة ارض اسرائيل) .[١٤] و قد استشهد بالمقولة الدينية للتدليل على شرعية موقفه ، خصوصا عندما اشار الى النص الاتي : (ان انقاذ حياة الانسان يتجاوز التعاليم التوراتية باستثناء العمل الاجنبي ، و كشف العورات ، و سفك الدماء) .[١٥] كما اكد على (ان استعمار و احتلال الاراضي بقوة السلاح في هذا العصر ، و تحدي المجتمع الدولي يحتسب خطيئة) . لقد حكم عام ١٩٨٩ (بأنه لو استطعنا ان نعيد هذه المقاطعات التي قمنا باحتلالها الى اصحابها لتجنبنا الحرب و اراقة الدماء . و نحن نحب ان نفعل ذلك من منطلق مبدأ انقاذ الحياة البشرية) . و اضاف قائلا : (يجب ان نعيد هذه الاراضي حتى نتجنب ويلات الحرب ... الى ان ينظر الرب علينا من عليائه و يقبلنا معه ، و يقبل توبتنا . و عندما نصل الى هذا الحد من الطهارة ، سوف يعيد الينا جميع هذه المقاطعات و اكثر منها) .[١٦]

و انطلاقا من ذلك ، فأن الحاخام عوفاديا يوسف ايد ارجاع المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، اذا كان في ذلك ما يصون حياة اليهود . و هذا ما اشار اليه بقوله : (اذا ما اكد قادة الجيش و السياسيون و الخبراء ان هناك خطرا يهدد الانفس اذا لم تتم اعادة المناطق ، فأننا نعتمد على آرائهم ، و نسمح بإعادة المناطق) .

كما تبنى الحاخام (اسحق بيرتس) هذا الموقف ايضا ، حين اوضح ان الحركة على استعداد للتنازل عن هذه المناطق او تلك من اجل السلام . و قد سوغ موقفه بالقول : (ان التوراة تؤكد على ان اسرائيل ملك الشعب الاسرائيلي ، غير ان التوراة ايضا تركز على ان حياة الانسان اغلى القيم . فإذا كان ثمن السلام الحقيقي و الوطيد الذي يحول دون قتل الانسان هو اعادة مناطق من ارض اسرائيل فأن شاس ستؤيد ذلك)[١٧] .

و على هذه الارضية العقائدية ، حددت شاس موقفها من القضية الفلسطينية اثناء مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية عام ١٩٩٢ . اذ انها ، و على الرغم من ،

حرصها على اظهار بعض التشدد بصدد هذه المسألة من حيث تأكيدها على حق اليهود في الاستيطان في تلك الاراضي ، ورفض اقامة دولة فلسطينية داخلها ،[١٨] الا انها لم تتحدث عن (وحدة ارض اسرائيل) ، و قبلت مبدأ (الارض مقابل السلام) ، بشرط ان يتم ذلك في استفتاء شعبي يجري قبل توقيع اتفاق السلام .[١٩] و لذلك عندما عرض اتفاق غزة – اريحا على الكنيست الثالثة عشرة فأن شاس لم تبد اي اعتراض عليه . بل ان خمسة من اعضاء شاس امتنعوا عن التصويت ، و تغيب سادسهم .[٢٠] و ذلك لتمرير الاتفاق من الهيئة التشريعية .

و على هذا الاساس ، يمكن القول ان شاس تتطلع الى بناء دولة يهودية خالصة استنادا الى مسوغات توراتية ، بيد انها تمتلك مفاهيم خاصة تجاه هذا المسألة . فهي تتباين في مواقفها حيال ترتيب الاولويات . اذ ترى ان حياة الانسان اليهودي تحتل اعلى القيم الروحية جميعها ، و هي تسبق مسألة المحافظة على التوراة ، و تسبق ايضا المحافظة على ما يسمى (بوحدة ارض اسرائيل) . لذلك فأنها ترى ضرورة الانسحاب من المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، و ايجاد حل مناسب لسكانها ، اذا كان في ذلك ما يحمي العنصر اليهودي من خطورة سفك الدماء .

ثالثا : لواء التوراة (ديغل هاتوراه) و التسوية :

يلاحظ ان موقف (لواء التوراة) من القضية الفلسطينية يتطابق ، الى حد كبير، من موقف حركة شاس . و ذلك لأن الحاخام (شاخ) الذي كان زعيما لحركة شاس ، قد اصبح الزعيم الروحي الذي يوجه السلوك السياسي لتكتل (لواء التوراة) ، خصوصا بعد خروجه من حركة شاس . لقد كانت بصمات شاخ واضحة على موقف هذا التكتل من التسوية . اذ ان هذا التكتل رغم توكيده على حق اليهود في (ارض اسرائيل) ،[٢١] و دعوته الى التوسع في بناء المستوطنات ، و رفضه قيام اي دولة فلسطينية منفردة في الاراضي العربية المحتلة ،[٢٢] بيد انه كان يردد دائما على لسان زعيمه شاخ ، دعوته الى التسوية و التفاوض حتى اذا اقتضى الامر الانسحاب من المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . بل انه كان من اوائل القوى الاصولية الداعية الى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، من اجل منع المزيد من سفك الدماء . و استند في تسويغ هذه الدعوة الى حوادث تاريخية سابقة . اذ قال : (ان الزعماء اليهود في المهاجر جلسوا على طاولة المفاوضات مع اعدائهم ، خصوصا في الاوقات التي كان اليهود فيها يواجهون الكوارث و المشاكل) .[٢٣]

اما دعوته بصدد جواز التخلي عن المناطق العربية المحتلة ، فترجع الى تفضيله (وحدة الشعب) على (وحدة الارض) ، لأنه باعتقاده بدون يهود يحافظون على التوراة لا توجد يهودية و لا شعب يهودي على حد قوله .[٢٤] و هو ما يشكل موقفه الراهن من القضية الفلسطينية و الصراع العربي – الاسرائيلي .

رابعا : ناتوري كارتا (حراس المدينة) و التسوية :

تنطلق حركة (ناتوري كارتا) في تحديد مواقفها من تسوية القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي ، من رفضها الاعتراف بشرعية (الدولة الاسرائيلية المعاصرة) . اذ ترى ان قيام اسرائيل قد شكل تعديا على الارادة الالهية التي يرجع اليها وحدها تقرير و تعيين الوقت الذي تنشأ فيه تلك الدولة على يد (المسيح بن داود المنتظر) . و بالتالي لا يحق لأناس عاديين القيام بهذا المشروع . لذلك ترى ان الصهيونية قد قامت بعملية سطو على ملكية الهية . و كلفت نفسها بمهمات ليست لها . و هذا يمثل ضربا من التدجيل ، لأنها احلت نفسها محل المسيح المنتظر في نشوء الدولة و زعامتها .[٢٥] فضلا عن ذلك ، تعتقد الحركة ، ان الحياة في دولة اسرائيل تعد اكثر سوءا من الشتات ، لأن اسرائيل دولة لمن هم يهود بالاسم فقط لكونهم تنكروا للتوراة .[٢٦] و لذلك فهي لا تمثل حلم الخلاص ، خصوصا انها دولة علمانية خالية من صهيون .[٢٧] و قد عبرت الحركة عن رفضها للدولة الاسرائيلية من خلال تبنيها لسلوك سياسي متميز على الصعيدين الداخلي و الخارجي .

على صعيد السياسة الداخلية ، يلاحظ ان الحركة لا تشارك في مؤسسات الدولة و نشاطاتها .[٢٨] و عندما تحتفل اسرائيل بذكرى تأسيسها يرفع اتباعها الرايات السوداء على منازلهم دلالة على الحزن و عدم الرضا . و يرفضون التعامل بالعملة الاسرائيلية التي تحمل صور الزعماء الصهاينة . و يرفضون دفع الضرائب و اداء الخدمة العسكرية و المشاركة في الانتخابات . كما يرفضون الهوية الاسرائيلية و الخدمات الصحية و التعليمية و الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهم .[٢٩] كما احتج اتباعها على اطلاق اسم (اسرائيل) على تلك الدولة . ذلك لأن اسم اسرائيل ينطوي على مضمون روحي مقدس لا يجدونه في الدولة العلمانية القائمة .[٣٠]

و على صعيد السياسة الخارجية ، فقد عبرت الحركة عن رفضها للدولة الاسرائيلية حال قيامها . اذ ارسلت مذكرة الى الامم المتحدة احتجت فيها على انشاء الدولة الاسرائيلية .[٣١] و اعلن زعماؤها انهم لن يهبوا للدفاع عنها . و فعلا اكد زعيم

الحركة آنذاك الحاخام (عمرام بلوي) رفضه خوض الحرب حتى اذا ادت الى اخضاع الدولة لسلطة اجنبية . و اعلن استعداد الحركة لقبول (سلطة و رعاية اي امة توافق عليها الامم المتحدة) . و طالب بوضع القدس تحت وصاية دولية .[٣٢]

و خلال حرب ١٩٤٨ ، رفعت الحركة الرايات البيضاء . و استسلمت للقوات الاردنية .[٣٣] و خلال حرب ١٩٦٧ ، اعلنت الحركة الحداد الفعلي ، و تجنب اتباعها السكن في جميع المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .[٣٤] و قد اتخذ بعض زعماء الحركة مواقف شديدة التطرف حيال الدولة الاسرائيلية . اذ طالب الحاخام (عمرام بلولي) بوجوب الرحيل من اراضي هذه الدولة . و اضاف قائلا : (بموجب تعاليم التوراة المقدسة ، ينبغي الخروج من دولة اسرائيل لأن ما ينتظرنا هو الابادة الروحية و الجسدية على يد الصهاينة الذين يسيطرون على جميع موارد الرزق ، و على معظم اجهزة الدعاية والتأثير . فهم يريدون دفع شعب اسرائيل الى اقتراف خطيئة روحية بعد ان دفعوا به الى خضم سفك الدماء و الحروب التي لا تنتهي) .[٣٥]

يتضح من خلال تحليل تلك المواقف ، ان ناتوري كارتا تعارض بشدة قيام اسرائيل لأسباب دينية صرفة . كما تقف بوجه النتائج التي افرزتها تلك الدولة . لذلك ، فأنها تعبر عن عدم رضاها . بل عن سخطها لاحتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . اذ اكدت على لسام الحاخام (موشي هيرش) على ان (الدولة التي تسيطر بالقوة على ارادة المواطنين العرب في ارض اسرائيل ، تعارض مبادئ الدين ، و تحنث بقسم الله . و قد تسبب انزال كارثة بالشعب اليهودي ... و لا يجوز السيطرة على ارض اسرائيل على غير رغبة اولئك الذين يقطنونها) .[٣٦]

مع ذلك ، فأن الحركة لا تعارض في اقامة اليهود في فلسطين جنبا الى جنب مع العرب ، لأنهم ينجذبون الى العيش على الاراضي المقدسة كأفراد بسبب مكانتها الدينية التي اقتضتها نصوص الشريعة و التاريخ اليهودي . و هم سيبقون في حالة انتظار لعودة المسيح بن داود لبناء الدولة الالهية ، و يتحقق الخلاص الشامل و النهائي .

من هنا ، يمكن القول ، ان ناتوري كارتا ، تدعو الى فكرة (التعايش السلمي بين العرب و اليهود) في فلسطين بغض النظر عن الجهة التي تحكم فلسطين . باحتساب ان فلسطين تمثل ارض تتسع لليهود الحقيقين و العرب معا على حد قول الحاخام هيرش .[٣٧]

و الراجح ان هذه السياسة تستند الى ما جاء في الوثيقة التي ارسلها الحاخام (يوسف حاييم روزنفيلد) الى شريف مكة الحسين بن علي عام ١٩٢٤ ، و التي جاء فيها : (نؤكد لجلالتكم ان صلات اليهود هي صلات حبية و اخوية مع جيرانهم و مع سكان البلاد في جميع الارجاء . و قد عشنا في الارض المقدسة بسلام مع السكان ، و غاية امنيتنا هي الاستمرار و المداومة على هذه الحياة بسلام و وئام مع الاهالي كافة . و السعي معا الى بناء البلاد و اسكانها و احيائها لتكون بركة و سلاما لجميع الامم) .[٣٨]

و من هذه المنطلقات ، باركت المرجعية الدينية لحركة ناتوري كارتا اعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ . و وزعت الاموال على ضحايا الانتفاضة الفلسطينية ، و احتسبتهم من ضحايا الصهيونية .[٣٩]

و صفوة القول ، يبدو ان (ناتوري كارتا) شكلت علامة بارزة في اسرائيل بصدد موقفها من تسوية القضية الفلسطينية و الصراع العربي – الاسرائيلي . اذ انها لا تقبل بأنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة فحسب ، انما نسفت من الاساس مسألة وجود الدولة الاسرائيلية من الناحية الدينية . و هي بذلك تجاوزت القوى الاصولية اليهودية كلها . تلك القوى التي حاولت جاهدة المحافظة على وجود اسرائيل . و سعت بشتى الوسائل الى تثبيتها في المنطقة ، و سعت الى ايجاد المسوغات الدينية لها . مع ذلك ، يلاحظ انه رغم ان تلك المواقف تعد مواقفا متقدمة نسبيا على مواقف القوى الاصولية كلها ، بيد انه يمكن ان يرد بصددها مقدار من التحفظ ، لأن هذه الحركة ، و ان كانت تدعو الى (التعايش السلمي) بين العرب و اليهود في فلسطين ، الا ان هذا التعايش سيبقى (تعايشا مؤقتا) الى حين ظهور المسيح بن داود ، الذي سيقيم الدولة اليهودية الخالصة على ارض اسرائيل الكبرى على حد زعمهم .

الخاتمة

و بناء على ما تقدم ، يتبين ان قوى الاصولية الحاريدية ، و هي بصدد اطروحاتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية و مشكلة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، قد انقسمت على نفسها الى اتجاهين اساسيين هما :

الاتجاه الاول :

و هو الاتجاه الذي مثلته اغلبية القوى الحاريدية ، و خصوصا (اغودات اسرائيل ، و شاس ، و لواء التوراة) . ان هذا الاتجاه ، و ان كان قد تحدث عن الرباط المقدس الذي يشد (الشعب اليهودي) الى ما يسمى (ارض اسرائيل) ، بيد انه لم يذهب كما هو حال قوى الاصولية الصهيونية الى حد القول بأنه لا يمكن تحقيق النهضة و البعث الدينيين للشعب اليهودي الا في فلسطين وحدها ، و انما اكدت على انه يمكن ان تتحقق النهضة الدينية حتى في (الشتات) .

و لذلك ، تردد اصحاب هذا الاتجاه في اضفاء الشرعية على الدولة الاسرائيلية المعاصرة ، باحتسابها ليست ضرورة حتمية للنهضة الدينية . فضلا عن انها لم تنشأ على يد (المسيح بن داود المنتظر) . الا انها ، في نهاية المطاف تعاملت مع هذه الدولة تعاملا واقعيا . و اضفت عليها نوعا من الشرعية و الاعتراف الواقعي . و راحت تدافع عن وجودها .

و من هذا المنطلق ، اضحت القضية الفلسطينية و مشكلة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ لديهم ليست مشكلة دينية ، بقدر ما هي مشكلة سياسية – امنية يختص بها رجال الحكم في اسرائيل . الذين يقررون مستقبل هذه الاراضي طبقا للمتطلبات الامنية للدولة . لذلك جوزت الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وفقا لمسوغ ديني مفاده ان ذلك الانسحاب يحمي العنصر اليهودي من خطورة سفك الدماء . اذ يرى ان حياة الانسان اليهودي تجسد مقدمة القيم الروحية كلها ، و هي تسبق مسألة المحافظة على التوراة و الارض ، لأنه بدون يهود يحافظون على التوراة و الارض لا توجد يهودية اصلا .

اما موقف اصحاب هذا الاتجاه من عرب الاراضي المحتلة ، فيشوبه شيء من الغموض . اذ هم و ان كانوا قد قبلوا بفكرة التعايش السلمي مع العرب ، بيد انهم لم يوضحوا فحوى الحقوق السياسية التي من الممكن ان يتمتع بها العرب في اسرائيل ، خصوصا انهم يرفضون اي حل سياسي قد يسفر عن اقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق تلك الاراضي ، باحتساب انها ستشكل خطرا محدقا على حياة الانسان اليهودي في اسرائيل . فضلا عن تعارضها مع نصوص الشريعة اليهودية .

الاتجاه الثاني :

و هو الاتجاه الذي مثلته حركة (ناتوري كارتا) التي لا تعترف اطلاقا بالدولة الاسرائيلية المعاصرة . بل انها تحتسبها خطوة سياسية معرقلة لظهور (المسيح بن داود المنتظر) ، الذي له الحق وحده بأنشاء الدولة الاسرائيلية و قيادتها . و لذلك فأن اتباع هذه الحركة لا زالوا ينتظرون ظهور المسيح بن داود . و بالتالي فأنهم لا يرون اي مغزى ديني لمسألة الاقليم الجغرافي . بل ان الاهم لديهم هو العيش في الاراضي المقدسة بغض النظر عن الجهة التي تحكمها ، لأن مجرد العيش في تلك الاراضي ينطوي في منظورهم على نوع من الطهر الروحاني .

و على هذا الاساس ، فأن (ناتوري كارتا) لا تقبل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، و اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوقها فحسب ، انما تقبل في ازالة الدولة الاسرائيلية المعاصرة نفسها .

هوامش الفصل الثامن

(١) Samuel Halpeirn , The political Word Of American Zionisim , Wayne State University Press , Detroit , 1961 , (Appendix) , p . 321 .

(٢) سمير جبور ، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ : الابعاد السياسية و الاجتماعية قبرص ١٩٨٥ ، ص ٢٤٩ .

(٣) اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، دار الجليل ، عمان ١٩٨٢ ، ص ٦٦ – ٦٧ .

(٤) سعيد تيم ، التيارات الدينية في اسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ٢٣٣ – ٢٣٤ في اب – ايلول ١٩٩٢ ، ص ٧٠ .

(٥) رشيد عمارة ياس ، العامل الديني و اثره في الكيان الاسرائيلي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ١٩٩٢ ، ص ١٨٣ .

(٦) داني روبنشتاين ، غوش ايمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية ، ترجمة : غازي السعدي ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٣ ، ص ٥٥ .

(٧) معاريف ٢١ / ٣ / ١٩٧٩ (ترجمة: مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد) .

(٨) عبد العزيز شادي ، الدين و الدولة في انتخابات الكنيست الاخيرة ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٣٣ – ٢٣٤ في اب – ايلول ١٩٩٢،ص ٥٤ .

(٩) سعيد تيم ، النظام السياسي الاسرائيلي ، دار الجيل ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٤٨١ .

(١٠) سمير جبور ، مصدر سابق ، ص ٢٥٣ .

(١١) سعيد تيم ، مصدر سابق ، ص ٤٨١ .

(١٢) عزمي بشارة ، دوامة الدين و الدولة في اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قبرص ، العدد ٣ في اذار ١٩٩٠ ، ص ٣٤ .

(١٣) ديفيد لانداو ، الاصولية اليهودية : العقيدة و القوة ، ترجمة : مجدي عبد الكريم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١١ . كذلك ، مناحم راهط ، شاس : اعماق ظاهرة من عالم اخر ، معاريف في ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ ، ترجمة : الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، العدد ٤ في نيسان ١٩٩٠ ، ١٢٤ .

(١٤) عزمي بشارة ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .
(١٥) دافار في ٧ / ٨ / ١٩٨٩ ، ترجمة : مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد .
(١٦) ديفيد لانداو ، مصدر سابق ، ص ٤٠٠ – ٤٠١ .
(١٧) دافار ، ترجمة : مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد .
(١٨) حلمي الزغبي ، انتخابات الكنيست الثالثة عشرة : الاحتمالات ، المستجدات ، و الدلائل ، نشرة دراسات ، الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة ، مصر ، العدد ٥٥ في حزيران ١٩٩٢ ، ص ٢٣ .
(١٩) انظر : نص الاتفاق الائتلافي بين حزبي العمل و شاس في ها ارتس في تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص ١٤٩ – ١٥٠ .
(٢٠) اتفاق المبادئ الاسرائيلي – الفلسطيني ، مجلة الارض ، العدد ١٠ في تشرين الاول ١٩٩٣ ، ص ٨٣ .
(٢١) رشيد عمارة ياس ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
(٢٢) عبد العزيز شادي ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
(٢٣) سعيد تيم ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .
(٢٤) سمير جريس ، انتخابات الكنيست الثالث عشر : قراءة في النتائج ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٣٣ – ٢٣٤ في اب – ايلول ١٩٩٢ ، ص ٣٢ .
(٢٥) معين حداد ، حدود الجيوبولنتيكا الصهيونية ، مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، بيروت ، العدد ٢٨ في نيسان ١٩٩٤ ، ص ٤١ .
(٢٦) يهوشفاط هركابي ، قرارات اسرائيل المصيرية ، ترجمة : منية سمارة ، و محمد الظاهر ، دار الكرمل ، عمان ١٩٩٠ ، ص ٢٠٥ .
(٢٧) المر برجر ، اسرائيل : أ هي تحقيق لنبوءة الكتاب المقدس ، في كتاب (اسرائيل في الكتاب المقدس) ، مجموعة من اساتذة اللاهوت ، ترجمة : حسني خشبة ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٤٢ .
(٢٨) عبد العزيز الاعرج ، تأكل المجتمع الاسرائيلي : التناقض اليهودي – اليهودي، مجلة شؤون الاوسط ، العدد ٣١ في تموز ١٩٩٤، ص١٠٧ .
(٢٩) يوسي ميليمان ، الاسرائيليون الجدد ، ترجمة : مالك فاضل البديري ، الاهلية للنشر و التوزيع ، عمان (بدون تاريخ) ، ص ١٣٧ .
(٣٠) المر برجر ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(٣١) Norman Zucker , The coming crisis in Israel , cambirdge Massachusetts press , London 1973 , p . 213 .

(٣٢) توم سيغف ، الاسرائيليون الاوائل ١٩٤٩ ، ترجمة: خالد عايد و اخرون ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٤٦ .

(٣٣) ديفيد لانداو ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

(٣٤) سعيد تيم ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

(٣٥) ابراهيم صقر ابو عمشة ، التمييز العنصري ابرز معالم الصهيونية ، دار بو سلامة ، تونس ١٩٨٤ ، ص ٦٩ – ٧٠ .

(٣٦) سعيد تيم ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

(٣٧) ابراهيم صقر ابو عمشة ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .

(٣٨) سعيد تيم ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٣٩) ديفيد لانداو ، مصدر سابق ، ص ٢٣١ .

الفصل التاسع

الاصولية الصهيونية و التسوية

(كتب في عام ٢٠٠٢)

المحتويات

المقدمة .

اولا : الحزب الديني القومي (المفدال) و التسوية .

ثانيا : غوش ايمونيم (كتلة الايمان) و التسوية .

ثالثا : حركة كاخ (هكذا) و التسوية .

رابعا : دار الحاخامية و التسوية .

الخاتمة .

المقدمة

نقصد (بالأصولية الصهيونية) مجموعة القوى السياسية اليهودية التي تتبع نمطا من العمل السياسي و الفكري ، الذي يتسم بعلاقة وثيقة جدا ما بين العقائد اليهودية الاساسية و بين السلوك السياسي المصمم على تحقيق تغيير جذري في المجتمع الاسرائيلي حسب الرؤية التوراتية . بيد انها انطلقت من نزعة توفيقية ما بين الدين اليهودي و الصهيونية العلمانية . بحيث اضفت على الصهيونية العلمانية قيمة دينية باحتسابها بداية (الخلاص المسيحاني) . و ابرز من مثل هذا الاتجاه (حزب المفدال ، و حركة كاخ ، و حركة غوش ايمونيم ، و دار الحاخامية) .

و رغم ان ظاهرة (الاصولية الصهيونية) تقف على مقترباتها و الصلة بها الكثير من القضايا السياسية و الاجتماعية ، الا ان البحث سوف لا ينصرف الى الخوض في تلك القضايا جميعا ، انما سيحدد بحثه في متابعة مواقف قوى الاصولية الصهيونية من تسوية القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي .

و يبدو ان الكشف عن هذه المواقف يساعد في ايضاح جزء من الموقف الاسرائيلي من القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي . فضلا عن ذلك ، يعد هذا الايضاح امرا لابد منه نظرا لما تحتله الاصولية الصهيونية من مكانة متميزة في المجتمع الاسرائيلي . هذه المكانة التي اقتضتها المعطيات الاتية :

١ – سيطرتها على المؤسسات الدينية الرسمية في اسرائيل . بحكم سيطرتها على (دار الحاخامية) التي تعد اعلى مؤسسة دينية في اسرائيل .

٢ – علاقتها الوثيقة مع اقطاب الصهيونية الحاكمة ، و خصوصا مع اقطاب اليمين الصهيوني .

٣ – انها جزء من النظام السياسي الاسرائيلي . اذ احتلت مقاعد عديدة في الكنيست و مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة . و عبر ذلك تستطيع ان تأخذ دورها في عملية صنع القرار في اسرائيل .

اولا : الحزب الديني القومي (المفدال) و التسوية :

رغم ان المفدال كان قد رفع ، منذ تأسيسه ، شعار (ارض اسرائيل لشعب اسرائيل وفقا لتوراة اسرائيل) ،[١] بيد انه كان قليل الاهتمام بموضوعات التسوية المطروحة للقضية الفلسطينية و للصراع العربي الاسرائيلي حتى علام ١٩٦٧ . اذ لم تكن لديه

اي تحفظات تذكر على سياسة الحكومة في هذا الصدد . بل انه لم يحاول التقدم بأي مشروع يطالب بتغيرات جذرية في التركيب الاقليمي للدولة الاسرائيلية .[٢] و قد تبدل هذا الموقف بعد حرب ١٩٦٧ . اذ اتخذ المفدال نهجا جديدا يقوم على اساس فرض السلام المشروط على الدول العربية .

و قد ارجع (جارلس ليبمان) اسباب هذا التحول الى عاملين اساسيين هما :[٣]

١ – الانتصار الاسرائيلي الساحق في حرب ١٩٦٧ . اذ ان هيمنة اسرائيل على الاراضي الجديدة بدى و كأنه فاتحة لعهد جديد يؤكد التوقعات المسيحانية .

٢ – ظهور الافكار الاكثر تطرفا في اسرائيل ، خصوصا لدى عناصر المفدال الشابة ، من الذين بدأ يطلق عليهم (غوش ايمونيم) .

و يبدو ، ان هذا التحليل ينطوي على مقدار كبير من الصحة . اذا ان المفدال كان قد احتسب النتائج التي تمخضت عنها حرب ١٩٦٧ بمثابة خطوة حاسمة نحو التعجيل في اتمام (عملية الخلاص) ، التي زعم ان الارادة الالهية قد قضت بها . و يعتقد انها قد بدأت فعلا .[٤] و الراجح ان هذا التفسير قد استند الى مرتكزات دينية . اذا يرى هذا الحزب ان من الضروري تحقيق (وعد الرب لأنبيائه) في ان (شعب اسرائيل يجب ان يعود لبناء مملكة التوراة) .

و في هذا السياق ، فأنه احتسب التطورات السياسية التي ادت الى اقامة اسرائيل من استيلاء على الارض و الاستيطان فيها ، و تشريد الفلسطينيين ، انما هي بداية تحقيق (وعد الرب لشعبه المختار في العودة الى ارض الاباء) .[٥]

مع ذلك ، فأن المفدال كان قد انقسم على نفسه عام ١٩٦٩ ازاء مسألة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . ففي الوقت الذي ايد فيه (ترفلسون هامر ، و يهودا بن مائير ، و حاييم دروكمان) ضرورة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة . نجد ان (موشيه شابيرا) زعيم الحزب آنذاك ، و (اسحاق رفائيل) كانا من المؤيدين لفكرة (الارض مقابل السلام) .

و كان لكلا الفريقين مسوغاته الدينية . فأصحاب الاتجاه الاول ، يرون ان الضم يمثل تطبيقا للوصايا اليهودية ، التي تؤكد على عدم جواز اعادة هذه الاراضي الى حكم اجنبي .

اما اصحاب الاتجاه الثاني ، فقد اسسوا فكرتهم على المسوغات الاتية :

١ – يعد الوجود اليهودي ، و الحياة اليهودية بمثابة القيمة الدينية العليا . فاذا تعرض ذلك الوجود او تلك الحياة للخطر نتيجة للاحتفاظ بالأراضي التي تحررت ، يجب شرعا مبادلة الارض بالأمن و السلام .

٢ – ما دامت الدولة الاسرائيلية دولة علمانية ، فأن السيادة الاسرائيلية على تلك الاراضي تبقى مسألة سياسية صرفة و ليست مسألة دينية .

و قد توصل الطرفان الى حل وسط في اطار مؤتمر الحزب لعام ١٩٦٩ ، و قد تمثل ذلك الحل بما يأتي :

١ – يعترف الحزب بالحقوق التاريخية الاسرائيلية في (ارض اسرائيل) داخل حدودها الامنة .

٢ – الدعوة الى استيطان سريع للمناطق الجديدة ، خصوصا منطقة القدس .

و على هذا الاساس ، وافق المفدال على مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ ، التي تضمنت ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

و عندما اعلنت حكومة (جولدا مائير) العودة الى محادثات (يارينغ) عام ١٩٧١ ، تراجع المفدال عن موقفه السابق . اذ صرح (شلومو مائير) قائلا : (ان المفدال لا يستطيع ان يوافق على تنازلات عن اي جزء من الوطن القومي . و ذلك ، على اساس ان تحرير الارض يعد جزءا من الوعد الالهي الذي تم تنفيذه في جيلنا بتضحيات كبيرة) . ثم هدد المفدال بالانسحاب من الائتلاف الحاكم اذا ما اظهرت (جولدا مائير) اي رغبة للتفاوض حول اي جزء من الضفة الغربية .[٦]

ان ذلك التحول في موقف المفدال ما بين قبول مبادرة روجرز (التي تقرر مبدأ الارض مقابل السلام) ، و بين الموقف المتشدد عام ١٩٧١ ، راجع الى وفاة زعيم الحزب (موشيه شابيرا) ، الذي كان مؤيدا لمبدأ الارض مقابل السلام .

و في عام ١٩٧٢ ، تقدم المفدال بتصوره لتسوية الصراع . و قد قام هذا التصور على اساس ضم الضفة الغربية و قطاع غزة و الجولان الى اسرائيل و تطبيق القانون الاسرائيلي عليها . و منح استقلال ديني – تربوي لتجمعات السكان العرب . و تعيين ادارة مستقلة للاماكن المقدسة .[٧]

و قد اتخذ المفدال ، قرارا في مؤتمره الرابع المنعقد عام ١٩٧٦ نص على ان الحزب (لا يستطيع ان يكون شريكا في الحكم اذا ما قدمت الحكومة مشروع سلام يتضمن تنازلا عن بعض اجزاء اسرائيل التي خلفها لنا اجدادنا) .[٨] و قرر الحزب

فعلا الابتعاد عن حزب العمل. و اوقف التعاون معه ، لأنه قبل بصيغة (الارض مقابل السلام) . و اتجه للتعاون مع الليكود المتشدد في هذه المسألة . [٩]

و في ١٥ اذار ١٩٧٩ ، قررت زعامة المفدال الموافقة بأغلبية الاصوات على اتفاقيتي كامب ديفيد ، بشرط ان تتبنى الحكومة ما توصلت اليه لجنة المفدال الخاصة ببحث (مشروع الحكم الذاتي) .[١٠] و كانت تلك اللجنة قد توصلت الى نتائج مفادها ضرورة ان يضمن اي مشروع للحكم الذاتي الامور الاتية :

١ – الا ينتج عنه قيام دولة فلسطينية بأي صورة في الضفة الغربية و غزة .

٢ – ينبغي ضمان وجود الاستيطان اليهودي في الاراضي المحتلة .

٣ – لن يعهد موضوع الامن الداخلي و الخارجي في الاراضي المحتلة الى الجيش الاسرائيلي .[١١]

و قد جاء في البرنامج السياسي الذي طرحه المفدال عشية انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤ ، ان دولة اسرائيل تمتد من البحر المتوسط حتى نهر الاردن . و بذلك لا يجوز الانسحاب من اي نقطة من هذه الاراضي . كما ان البلاد مفتوحة لعملية الاستيطان . و ان المستوطنات لا يمكن ازالتها في اي تسوية مستقبلية . و ان الحزب سيواصل العمل التشريعي لتطبيق القانون و الادارة الاسرائيليين على السكان في ما اطلق عليه (يهودا و السامرة و غزة) . الذين هم (مواطنو دولة اسرائيل) . و فيما يتعلق بالفلسطينيين ، فأن البرنامج رفض اعطاءهم اي هوية سياسية . وهم في مفهومه يندرجون في عداد (الاقليات) ، الذين يمكن اعطاءهم فرصة لإدارة انفسهم في مجالات محددة . و الحكم الذاتي كما تم تفسيره لديهم ، انما يشمل السكان الفلسطينيين دون الارض ، التي ستظل تحت السيادة الاسرائيلية على حد زعمهم .[١٢]

و في عام ١٩٨٩ ، رفض المفدال اطروحات الحاخام (عوفاديا يوسف) القاضية بإرجاع الارض مقابل الحفاظ على الارواح اليهودية . اذ كتب زعيم المفدال الحاخام (شول يسراردي) خطابا مفتوحا للحاخام (عوفاديا يوسف) متحديا مفهومه الاستراتيجي و استنتاجاته الاصولية قائلا : (ما قولك في كل تلك المستوطنات التي قمنا ببنائها ؟ هل فكرت ما الذي يحدث لليهود من سكان المستوطنات تحت حكم العرب ؟ و هل حكمتك تؤكد لك ان العرب لن يطالبوا بجميع الاراضي ؟) .[١٣]

و في خضم مفاوضات التسوية العربية الاسرائيلية التي ابتدأت عام ١٩٩٢ ، رفض المفدال في برنامجه الانتخابي عام ١٩٩٢ رفضا قاطعا التنازل عن الضفة الغربية و غزة و الجولان ، و التخلي عنها لصالح الحكم الاجنبي او السيادة الاجنبية . و اكد على اهمية استمرار بناء المستوطنات . و عبر عن استعداده لمقاومة اي محاولة للمساس بحق اسرائيل في هذه المناطق و تأكيد سيادتها عليها . اذ انه اشار الى (بين البحر و الاردن تكون هناك دولة واحدة فقط ، و لا تنازل عن اي جزء من ارض اسرائيل لحكم اجنبي او لسيادة اجنبية) .[١٤]

ثم اتجه المفدال بصورة جلية نحو اليمين ، بدعوته الى ضرورة الحفاظ على الشخصية اليهودية لدولة اسرائيل . و الحفاظ على ارض اسرائيل الكاملة ذات الطابع اليهودي .[١٥] و شدد (افنير شاكي) احد زعماء الحزب ، على ان حلا من هذا القبيل يجب ان يكون ضمن الارتباط ببرنامج الليكود و ليس حزب العمل .[١٦]

و تأسيسا على ما تقدم ، يتبين ان موقف المفدال من التسوية يرتكز على محورين اساسيين هما :

١ – ضرورة عدم التنازل عن اي جزء من الاراضي العربية المحتلة او تسليمها الى اي حكم اجنبي . و تطبيق السيادة الاسرائيلية على انحاء تلك الاراضي كافة ، باحتساب ان هذا يشكل هدفا سياسيا لدولة اسرائيل ، و هدفا دينيا للأصولية اليهودية في الوقت ذاته .

٢ – ضمان نوع من (الحكم الذاتي) المحدود لسكان الاراضي العربية المحتلة ، باحتسابهم من (الاقليات) ، بشرط ان لا يؤدي ذلك مستقبلا الى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية و غزة ، مع ضمان وجود الاستيطان اليهودي في تلك المناطق .

ثانيا : غوش ايمونيم (كتلة الايمان) و التسوية :

تعد فتاوى الحاخام (ابراهام كوك) المنطلقات الاساسية لحركة (غوش ايمونيم) . اذ كتب ما نصه : (ان جميع هذه البلاد لنا جميعا ، و لا يمكن تسليم اجزاء منها للآخرين ... و كان واجبا علينا تحريرها و عدم التخلي عنها) .[١٧] و قد كان العيش و العمل في الاراضي المقدسة ، من وجهة نظره ، فريضة الهية تعادل في قيمتها الفرائض الدينية الاخرى مجتمعة . و كان يعتقد ان من شأن احتكاك الصهاينة العلمانيين بالأرض المقدسة ، مشفوعا بمواعظهم ، ان يسوق الاكثرية الصهيونية

غير المتدينة الى القبول بالشريعة (الهالاخاه) ، و تفهم المعنى الخلاصي للصهيونية .[١٨]

و قد جاءت مبادئ (غوش ايمونيم) و اهدافها ، لتركز على تلك المفاهيم التي حددها كوك . اذ جاء في البرنامج السياسي للحركة انه : (يجب البدء فورا بفرض السيادة اليهودية التامة على ارض اسرائيل كلها ، و التي بحوزتنا ، بما فيها الضفة الغربية و الجولان بحدودها الراهنة و قطاع غزة و اجزاء واسعة من سيناء) .[١٩]

كما جاء في بيان صادر عن الحاخام (تسفي كوك) نجل الخاحام ابراهام كوك عام ١٩٦٧ ما يأتي : (ان من الخطيئة و الجرم تسليم اراضي اسرائيل تراث ابائنا للأغراب . و ان من يفكر بتسليم ارض اسرائيل للأغراب يفتقر الى الايمان ، لأن التوراة نصت على عدم تسليم اراضينا للأغراب الى الابد . و لهذا يجب على كل وزير في حكومة اسرائيل ، و على كل عسكري ان يمنع ذلك بكل جرأة و قوة ، و سوف يجد العون من السماء) .[٢٠]

و اكد زعيم الحركة الحاخام (موشيه ليفنغر) على ان ارض فلسطين وهبها الله للشعب اليهودي . و ان لليهود الحق في بناء المستوطنات في انحاء اسرائيل كلها . و رأى ايضا (انه ينبغي على العرب ان يبيعوا الارض لليهود ، و اذا لم يوافقوا على ذلك فسنأخذها بالقوة) .[٢١]

و قد زودت الايدولوجية الدينية – الغيبية اتباعها بسلاح جديد لفهم الواقع . فاذا كانت حرب ١٩٦٧ بداية الخلاص المرتقب ، فأن حرب ١٩٧٣ تعبر عندهم عن الام المخاض التي تسبق قدوم المسيح بن داود المنتظر . و قدوم المسيح ، الذي تختلف بشأنه التفسيرات اللاهوتية في التيارات الاصولية المختلفة ، يعني لديهم امرا واحدا يكمن في اقامة (ملكوت اسرائيل) .[٢٢] و لذلك ، فأن تركيز الحركة الاساسي يكمن في الموضوعات المتعلقة بما يسمى (ارض اسرائيل) . و تتحول الشريعة الى ايدولوجية تسويغية لأعراض الاحتفاظ بتلك الارض .

و على هذا الاساس ، استطاعت غوش ايمونيم ان تسوغ برنامج الضم الفعلي للأراضي العربية المحتلة . و حمل السواد الاعظم من يهود اسرائيل على اقامة علاقة دائمة بأرض اسرائيل كلها .

و ضمن هذا السياق ، عملت الحركة على انشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة كلها . اذ وصل عددها الى ١٣٠ مستوطنة للمدة من ١٩٦٧ – ١٩٩٢ .[٢٣] و تعهد اعضاؤها بقضاء حياتهم من اجل ضمان ضم الضفة الغربية و

قطاع غزة الى دولة اسرائيل بصورة نهائية . و استعجال الوتيرة التي يتم فيها الشعب اليهودي خلاصه . و هذا ينطوي ، في نظرهم ، على بسط السيادة اليهودية على (ارض اسرائيل الكاملة) وفقا لما جاء في التوراة .

و حول هذه الاهداف ، نجحت الحركة في اثارة حماس الاصوليين . و تجنيد مؤيدين لها من القوى العلمانية . اذ انخرط الالوف من الاسرائيليين في نشاط سياسي ملحوظ من اجل اهداف اصولية متعلقة بالأرض المقدسة .[٢٤]

و لوحظ ان اعضاء غوش ايمونيم كانوا قد تحفظوا حتى عن استخدام المزاعم الامنية في سياستهم ازاء الاراضي المحتلة .[٢٥] فعندما نظرت محكمة العدل العليا في المسوغات الامنية لأنشاء مستوطنة (ألون موريه) نهض (مناحم فيلكس) و قال : (ان المسوغ الامني لا يهمنا في شيء . و ان الاهمية التي نراها في الاستيطان في (الون موريه) هي لكون هذه المنطقة كانت اول مقر لسيدنا ابراهيم) .[٢٦] و ليس هناك اولويات لدى غوش ايمونيم فيما يتعلق بالأرض او الشعب . اذ ذهبت الى انه لا يمكن الحفاظ على كمال و وحدة الشعب اليهودي بدون كمال و وحدة ارض اسرائيل .[٢٧] و جسدت الحركة اطروحاتها الفكرية بسلوك سياسي في خريف ١٩٧٩ ، عندما هاجمت حكومة مناحيم بيغن بسبب تسليمها سيناء الى مصر . و عارضت بقوة فكرة (الحكم الذاتي) للفلسطينيين في الاراضي المحتلة أيا كان شكله .[٢٨]

و فيما يتعلق بموقف الحركة من الشعب الفلسطيني ، فأنه انطلق من تصوراتها للشخصية العربية . فالمنشورات التي تصدرها غوش ايمونيم تصور العربي على انه متعصب و عدواني ، و يسعى لتدمير اسرائيل . و لذلك عندما سألت فتاة اسرائيلية الحاخام (شلومو افنير) حول كيفية التعامل مع العربي في الحياة اليومية . و هل يجب معاملته باحترام كاليهودي ؟ فقد اجاب الحاخام قائلا : (يحق لأبناء اسماعيل الموجودين بيننا الاقامة هنا و لكن شريطة ان يسلموا بحكم اسرائيل ، و يوافقوا على ان السيادة السياسية هي لشعب اسرائيل ، و على ان يكونوا مواطنين مخلصين و مطيعين لهذه الدولة) . و عندما تم توجيه سؤال للحاخام (ليفنغر) عما يقترح عمله ازاء العربي الذي يرفض ان يكون مواطنا قنوعا ، بل يريد لنفسه دولة يعيش بها سيد نفسه ؟ اجاب قائلا : (ان العربي سيجد مكانه بالطبع في احدى الدول العربية التي يتمتع فيها العرب بالسيادة) .[٢٩] ثم اضاف قائلا : (السلام ليس هدفا بحد ذاته ، انه اداة مهمة لتنظيم الحياة و تحقيق الرؤيا . ان تقدم شعب اسرائيل و عملية الخلاص لشعب و ارض اسرائيل هما اكثر اهمية من هذا السلام المزعوم . و عندما نحقق هذين الهدفين سيكون بطبيعة الحال

سلام لكل العالم) . [٣٠] و هذا يعني انه اذا كان هناك من حل للمشكلة العربية في اسرائيل ، فأنها ستكون في اطار الخلاص الشامل الذي سيجلبه شعب اسرائيل للعالم كله .

و عندما يفكر زعماء غوش ايمونيم في تقرير السياسة الملائمة ازاء مشكلة الاراضي المحتلة ، فأنهم يسترجعون الشروط التي وضعها (يوشع بن نون) على الكنعانيين قبل غزوه لفلسطين . و هنا نلاحظ ان الحاخام (تسفي كوك) قد اكد على ان يوشع بن نون قد خير الكنعانيين بين ثلاثة (الفرار ، او القبول بالحكم اليهودي ، او القتال) . و هذه هي الخيارات التي يقترح ان يختار اليهود منها حلا للمشكلة الفلسطينية . و اذا ما ادى اختيار الكنعانيين للقتال الى القضاء عليهم ، فأن المصير نفسه ينتظر العرب الذين يختارون الوقوف في وجه اقامة السيادة اليهودية في الارض المقدسة كلها . و لكن اذا قبلوا بإقامة السيادة اليهودية على الارض المقدسة كلها ، فأن صيغا مختلفة من (الاستتباع) لتنظيم العلاقة بين اليهود و غيرهم ستكون محل نقاش . و هذه الصيغ ، و ان تفاوت بعضها عن بعض في مقدار ما تقدمه اسرائيل الى العرب من حقوق ، بيد انها تشترك في مبدأ واحد ، هو انه مهما تكن تلك الحقوق التي ستمنح للعرب كأفراد في البلد ، الا انها لا تصل الى منحهم اي حقوق سياسية . [٣١]

عليه ، يتبين ان (غوش ايمونيم) لا تبال بمسألة الامن و السلام ، بقدر ما تركز اهتمامها على محور الارض المقدسة ، و ضرورة الاحتفاظ بها ، و عدم التنازل عن اي جزء منها . فضلا عن ذلك ، انها لا تقبل بإعطاء اي حقوق سياسية لعرب الاراضي المحتلة ، بما في ذلك فكرة (الحكم الذاتي) حتى اذا قبل العرب بالسيادة اليهودية على فلسطين كلها .

ثالثا : حركة كاخ (هكذا) و التسوية :

يبدو ان حركة (كاخ) تتجاوز في اطروحاتها القوى الاصولية كلها فيما يتعلق بموقفها من القضية الفلسطينية و مشكلة الاراضي العربية المحتلة . اذ انها تسعى الى تفريغها من العرب لكي يتسنى قيام دولة يهودية خالصة .

و اكد زعيم الحركة (مئير كهانا) على ان فكرة ابعاد العرب من (ارض اسرائيل) ليست فكرة شخصية او سياسية ، انما نظرة دينية مستمدة من التوراة . حيث ان طرد اي عربي لا يسلم بسيادة اليهود المطلقة على (ارض اسرائيل) يعد واجبا دينيا ، لأن عدم تسليم العرب بالسيادة اليهودية على ارض اسرائيل رغم وجود

العهد بين اليهود و ربهم ، يحتسب رفضا لسيادة رب اسرائيل . لذا يصبح طردهم اكثر من كونه قضية سياسية ، انما يعد واجبا دينيا لإزالة المعصية . [٣٢]

فضلا عن ذلك ، اكد كهانا على ان تعايش العرب و اليهود على ارض اسرائيل يعد امرا مستحيلا . و ذلك للأسباب الاتية :

١ – التناقض المطلق ما بين القومية العربية و القومية اليهودية .

٢ – استحالة التوفيق بين مفهوم الدولة اليهودية بوصفها تحقيقا للحلم اليهودي على مدى الفي عام ، و بين مفهوم دولة اسرائيل باحتسابها دولة عادية يتساوى فيها العرب و اليهود في الحقوق .

٣ – يشكل الفلسطينيون خطرا على الشعب اليهودي و دولة اسرائيل . اذ انهم كمجموع يتكاثرون (كالبراغيث) على حد قوله . و اذا لم يعالج امرهم فسيصبحون بمرور الزمن اكثرية في البلد . فيسيطرون على الكنيست . و يغيرون القوانين لينهوا اسرائيل كدولة يهودية .[٣٤]

٤ – و لا يخفي كهانا تصوره باحتساب اسرائيل دولة قائمة على وحدة السلالة و نقاء الدم . فإسرائيل ، حسب مفهومه ، قامت اساسا على اعلان السيادة اليهودية المطلقة على فلسطين . اضافة الى ان الدولة اليهودية تعني لديه بناء حياة مستقلة في اطار من الثقافة اليهودية المهيمنة على جميع نواحي الحياة في اسرائيل .[٣٥]

و للتخلص من العرب ، اقترح كهانا الخطوات الاتية :[٣٦]

١ – ان الهوية بين الدولة و بين الامة ستكون الاساس الوحيد لتحديد جنسية المواطن في اسرائيل . ان هذه الدولة قامت من اجل الامة اليهودية فقط . و بذلك تشكل وطنا للشعب اليهودي فقط .

٢ – يعرض على العربي المقيم على (ارض اسرائيل) ان ينتقل بمحض ارادته الى اي دولة اخرى ، على ان يتم تحديد قيمة التعويضات التي ستدفع له مقابل ممتلكاته التي سيتركها في اسرائيل .

العربي الذي يرفض هذا العرض ، يطلب منه ان يعلن ولاءه للدولة اليهودية بصيغة اعترافه بكون اسرائيل وطن الشعب اليهودي و بالسيادة اليهودية الكاملة . و من يتصرف وفق هذا الطلب يبقى في البلاد كمواطن اسرائيلي بدون جنسية و بدون حقوق سياسية . و الحكومة من جانبها هي التي تحدد عدد المواطنين من غير اليهود وفقا لمسوغاتها الامنية .

و قد ترددت هذه الافكار في مشروع القانون الذي اقترحه كهانا عام ١٩٨٥ و المسمى (قانون الجنسية الاسرائيلية و تبادل السكان) .[٣٧] اذ ورد فيه اشارة الى وضع غير اليهودي في الدولة الاسرائيلية . و بالشكل الاتي :

أ – ليس لهم اي دور في الاجراءات السياسية في دولة اسرائيل . اذ لا يمكن لغير اليهودي ان يعين في اي منصب سياسي . و لا يحق له التصويت او الترشيح لانتخابات الكنيست او اي هيئة رسمية و شعبية اخرى .

ب – يأخذ على عاتقه الواجبات فقط ، كالضرائب و العبودية . و اذا لم يوافق على ذلك يطرد بالقوة .

و يبدو ان كاخ اخذت تعد العدة لتنفيذ برامجها و افكارها انفة الذكر عبر اتجاهين اساسيين هما :

١ – الضغط على سكان الاراضي العربية المحتلة لحملهم على مغادرة فلسطين . اذ ان كهانا كان غالبا ما يجمع اتباعه و يتجه بهم الى المناطق العربية للاعتداء على المواطنين العرب . [٣٨]

٢ – الضغط على الحكومة الاسرائيلية لحملها على التمسك بالأراضي العربية المحتلة . حيث يلاحظ ان كهانا قد هدد حكومته عندما اكد على انه في اللحظة التي تتخلى فيها السلطة القائمة عن اي جزء من ارض اسرائيل فأن الولاء لها سينتهي ، الامر الذي يحتم ضرورة الاستيلاء على السلطة بالقوة ، خصوصا اذا ما وقف ٤٠ % من الاسرائيليين الى جانبه .[٣٩]

و يرجح ان حركة كاخ قد تحسبت لمثل هذا الاحتمال منذ ان رفض كهانا اداء يمين الولاء للدولة . و ادعى انه سيعلن ولاءه للرب .[٤٠] و من هنا ، اسس للحركة تنظيما سريا مسلحا عام ١٩٨٩ يدعى (منظمة دولة يهودا) . و هو تنظيم سري يختفي خلف ما يسمى (دولة يهودا المستقلة) ، و التي طرحت لديهم عام ١٩٨٩ . و اتخذت زعامتها من (كريات اربع) مقرا لها .

و في كانون الثاني ١٩٨٩ ، اجتمع في القدس ٥٠ مندوبا بصفة ممثلين عن المستوطنات في الضفة الغربية و غزة و الجولان ، و اعلنوا تأسيس كيان اطلقوا عليه اسم (دولة يهودا المستقلة) . و لكي يؤكدوا ان اعلانهم ليس مجرد كلام فقد اشتمل طقس الاعلان على علم و نشيد و دستور و هيئات معينة . و تم اختيار كهانا رئيسا فخربا للدولة ، و (ميخائيل بن حورين) رئيسا للجنة التنفيذية التي تكونت من سبعة اعضاء . ثم اعلن المؤسسون انهم موالون لدولة اسرائيل

الحالية و قوانينها و هيئاتها المنتخبة ، و لكن في اللحظة التي تتخلى فيها السلطة عن اي جزء من ارض اسرائيل ، فأن هذا الولاء سينتهي . و تعهدوا بالسيطرة بالقوة على اي ارض يتم التخلي عنها و الدفاع عنها . و تجسيد (دولة يهودا المستقلة) عليها .[٤١] و ربما يكون هذا السبب الرئيسي الذي دفع السلطة لكي تحظر نشاطات كاخ على اثر وقوع مجزرة الحرم الابراهيمي في ٢٥ شباط ١٩٩٤ ، خصوصا و ان هذا الامر قد تزامن مع المفاوضات العربية الاسرائيلية التي قد تسفر عن تخلي اسرائيل عن بعض الاراضي العربية المحتلة ، مما يحتم على كاخ ان تضع مخططها موضع التطبيق .

و يبدو ان طابع انشطة كاخ ضد الفلسطينيين لم يتغير لا في ظل الحظر الحكومي ، و لا في ظل قيادتها الجديدة (باروخ مرزيل ، و بنيامين كهانا) التي جاءت على اثر اغتيال كهانا في ٦ / ١١ / ١٩٩٠ . و لا في ظل المفاوضات العربية – الاسرائيلية . بل يمكن القول ، ان نشاطها اصبح اكثر شراسة ، لا سيما اثر تولي حزب العمل الاسرائيلي مقاليد السلطة في اسرائيل ، و نمو مخاوف المستوطنين الاسرائيليين من اي انسحابات اسرائيلية في الضفة الغربية ، و تزايد العمليات العسكرية لقوى الاصولية الاسلامية (خصوصا حماس ، و الجهاد الاسلامي) ضد الجيش و المستوطنين الاسرائيليين ، الامر الذي يعبر عن معارضتها لمفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية .

رابعا : دار الحاخامية و التسوية :

يعد زعماء دار الحاخامية مسألة التخلي عن الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بمثابة (الخطيئة) . و غالبا ما يرددون وصايا التلمود القائلة : (عليك ان تعيد فتح ارض اسرائيل من الامم الاخرى حتى و لو بالقوة) .[٤٢] كما اصدر مجلس الحاخامات الاعلى فتوى تعارض اطروحات الحاخام (عوفاديا يوسف) ، التي نصت على جواز الانسحاب من الاراضي المحتلة حفاظا على الارواح اليهودية . اذ ورد في الفتوى ما يأتي : (ان المسوغ القائل بضرورة الانسحاب من الضفة للحفاظ على الحياة ، ولأن العرب يقتلون اليهود ، هو المسوغ ذاته الذي تبناه بعض الحاخامات عام ١٩٤٨ لمعارضة قيام دولة اسرائيل ، لأنهم كانوا يدركون ان اقامة اسرائيل سيؤدي الى سقوط ضحايا خارج ارض اسرائيل و خارجها) . و احتسبت الحاخامية ان التضحيات لا تقف حائلا دون الاحتفاظ بالضفة الغربية و غزة . حيث

نصت الفتوى ايضا على : (نظرا الى ان اوامر و تعاليم التوراة تنص على احتلال ارض اسرائيل و السكن فيها ... فأنه لا ينبغي علينا الانسحاب او التراجع عن هذا الامر خشية سفك الدماء) .[٤٣]

و في النقاش الذي شارك فيه (كبار الحاخامات) [٤٤] في اسرائيل مطلع ايار ١٩٩٠ حول ممارسات الجيش الاسرائيلي ضد المدنيين العزل في الاراضي المحتلة ، اجمع المشاركون على الرأي الاتي : [٤٥]

١ – ان عمل الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية و غزة و ممارساته ، انما هي اعمال اخلاقية تتماشى مع الاخلاق اليهودية .

٢ – لا يوجد للعرب اي حق في ارض اسرائيل ، التي تعد ملكا خالصا للشعب اليهودي .

و في اعقاب بدء مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية عام ١٩٩٢ ، بدأت دار الحاخامية تنظر بنوع من القلق الى توجهات (اسحق رابين) ، لأن عملية السلام تحمل بين طياتها ليس ارساء السلام مع العرب فحسب ، انما تنطوي ايضا على اعادة رسم الحدود السياسية للدولة الاسرائيلية بشكل يتسق مع عملية السلام ، بما يتضمنه من التخلي عن فكرة (ارض اسرائيل الكبرى) . و قد كان المدخل الرئيسي للولوج في هذه القضية كان حادث الحرم الابراهيمي في شباط ١٩٩٤ . اذ تدخل الحاخامات لدعم المستوطنين و معسكر اليمين الاسرائيلي . في خطوة غير مسبوقة في تاريخ اسرائيل المعاصر ، حيث تحدى الحاخامات الكبار الحكومة الاسرائيلية و قيادة الجيش بصورة مباشرة . اذ عقد قرابة ٤٠٠ حاخام يهودي ، [٤٦] من مختلف انحاء اسرائيل اجتماعا خصص لدعم المستوطنين اليهود ، و تعزيز وجودهم في الاراضي المحتلة ، خصوصا في الخليل . و في هذا الاجتماع اصدر الحاخام (ابراهام كوك) فتوى مهمة ، قام بإعدادها مع ثلاثة حاخامات كبار نصت على ما يأتي : (انه بموجب الشريعة الدينية اليهودية يحظر على حكومة اسرائيل ان تعمل على ترحيل مواطنين يهود من مساكنهم القائمة في ارض اسرائيل – يقصدون هنا الخليل – او ان تعمل على تفكيك الاستيطان اليهودي . و ان اي قرارات تصدرها الحكومة بهذا الشأن تعد غير شرعية . و على جنود اسرائيل احتساب الاوامر العسكرية الصادرة اليهم بشأن اخلاء مواطنين يهود او تفكيك مساكنهم ، اومر غير انسانية و غير شرعية . و يتعين عليهم رفض تنفيذ مثل هذه الاوامر. و ان كل من يخالف ما جاء في هذه الفتوى الدينية فقد حلت عليه و على اهله اللعنة) .

و قد حازت هذه الفتوى على تأييد المجتمعين ، الذين احتسبوها نافذة . و تأكيدا لها قال (شلومو غورين) الحاخام الاكبر السابق ما يأتي : (ليس جميع الاوامر العسكرية قابلة للتنفيذ . اذ لا يجوز تنفيذ امر عسكري بترحيل يهودي من ارض اسرائيل ، لأنه ضمن هذا السياق ، يعد امرا غير شرعي . و على الجنود ان يقولوا لا لقادتهم ، و على قادتهم ان يقولوا لا للحكومة) .[٤٧]

و يبدو ان هذه الفتوى ، مثلت خطرا جديا على السلطة الاسرائيلية بما انطوت عليه من تعددية في سلطة اصدار الاوامر ذات الطابع الملزم . فالحاخامات بدعوتهم للجنود قد عصوا اوامر حكومة (اسحق رابين) ، و منعوا الانسحاب من المدن الفلسطينية الاربعة التي اقتضتها سياسة اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي . و الاخطر في تلك الفتوى ، انها ، ولأول مرة ، اتجهت مباشرة للمؤسسة العسكرية ، و التي تعد عماد الدولة و وسيلتها الاساسية في توحيد المجتمع الاسرائيلي .

لذلك ، وصف (اسحق رابين) الاصوليين اليهود بأنهم (آيات الله) ، و هي الصيغة المستخدمة في اسرائيل لتوصيف التعصب . و اكد على ان كل جندي سيرفض الامتثال للأوامر سيودع السجن . ثم اكد رئيس الدولة (عزرا وايزمن) ان هذه الفتوى خطيرة جدا ، لأنها تسئ الى المبادئ التأسيسية للجيش الاسرائيلي . و احتسب زعيم الليكود (بنيامين نتنياهو) هذه الفتوى مخالفة للقانون . و رفض الحاخام السفاردي الاكبر (الياهو دورون) هذه الفتوى ، مؤكدا على انها بالغة الخطورة ، لأنها تهدد الدولة و الانضباط في صفوف الجيش . و دعا الحاخامات الى اعادة البحث في هذه الفتوى ، لأن الظروف قد تبدلت . لذلك ينبغي ان تؤخذ الحقائق الجديدة في الحسبان . [٤٨]

و بناء على ما تقدم كله ، يتبين ان زعماء دار الحاخامية يؤيدون ضم الاراضي العربية المحتلة كلها وفقا لمسوغات دينية صرفة بغض النظر عن اي مسوغات امنية او سياسية اخرى ، و دون المبالاة بمستقبل الشعب الفلسطيني ، او ما ستؤول اليه مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية مستقبلا .

الخاتمة

يبدو ان قوى الاصولية الصهيونية ، و هي بصدد اطروحاتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي . كانت قد انطلقت من الحديث عن الرباط الالهي المقدس الذي يشد الشعب اليهودي الى ما يسمى (ارض اسرائيل) . اذ اكدت على ان (شعب اسرائيل) لا يمكنه تحقيق النهضة و البعث الدينيين الا في فلسطين وحدها ، باحتساب ان الرباط بين اسرائيل و ارضها ليس كالرباط الذي يشد سائر الامم الى بلادها . فإذا كانت صلة تلك الامم بأرضها عبارة عن رباط سياسي مؤقت ، فأنه لدى اسرائيل كناية عن سر خفي من القداسة . فالشعب و الارض قد انعم الله عليهما بالقداسة ، و الرباط الذي يشدهما رباط سماوي ازلي على حد زعمهم .

و لذلك ، اضحت مشكلة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ لديهم ليست مشكلة سياسية – امنية يختص بها رجال السياسة و الدولة . انما هي مشكلة دينية تتعلق بصميم التوراة ، باحتساب ان حق شعب اسرائيل في الارض لا يعتمد على رغبته الذاتية او سكنه التاريخي او حسنة من احد . بل انه حق اعطي لهذا الشعب من خالق الارض و صاحبها . و لذلك ، فأن المفدال و غوش ايمونيم كانا قد رفعا شعار (ارض اسرائيل لشعب اسرائيل طبقا لتوراة اسرائيل) . بل ان شدة تعلق غوش ايمونيم بما يسمى (ارض اسرائيل) قد دفع بعض العلمانيين الى وصفها (بالوثنية) .

و على هذا الاساس ، شددت قوى الاصولية الصهيونية على ضرورة تطبيق السيادة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، و عدم التنازل عن اي جزء منها في مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية .

اضف الى ذلك ، ان ضم الاراضي يحقق ، من وجهة النظر الاصولية الصهيونية ضرورة دينية تتمثل بما يأتي :

١ – ان تطبيق الوصايا الالهية و الامتثال لإرادة الله لا يكونان الا في الارض المقدسة .

٢ – ان الكمال الروحي لبني اسرائيل لا يتم الا في الارض المقدسة .

٣ – ان الكثير من الطقوس و الشعائر التوراتية و التلمودية ، و خاصة ما يتعلق منها بأمور الزراعة لا تطبق الا في الارض المقدسة .

٤ – ان التعجيل بظهور (المسيح بن داود المنتظر) لا يتم الا في ظل وحدة ارض اسرائيل و تحريرها ، باحتساب ان الدولة الاسرائيلية المعاصرة و ان كانت قد حظيت بمقدار من الشرعية من وجهة نظر الاصولية الصهيونية ، الا انها لا تمثل سوى مقدمة او بداية الخلاص المسيحاني . اما الخلاص النهائي فأنه لا يتحقق الا في ظل ضم الاراضي العربية المحتلة ، بوصفها خطوة لابد منها لظهور (المسيح بن داود) .

اما موقف الاصولية الصهيونية من عرب الاراضي المحتلة ، فيلاحظ انه باستثناء المفدال الذي قبل بفكرة (الحكم الذاتي) ، فأنها جميعا تضع العرب امام احد خيارين و هما :

أ – اما العيش في الاراضي العربية المحتلة بدون اي حقوق سياسية مع اقرارهم بسيادة الشعب اليهودي على (ارض اسرائيل) الكاملة ، و اعترافهم بشرعية الدولة الاسرائيلية المعاصرة .

ب – او الرحيل الى اي بلد يختارونه ، مع اخذ التعويضات اذا كان الرحيل باختيارهم ، و بدون تعويضات اذا كان الترحيل بالقوة .

و بذلك ، يتبين ان الحدود الدنيا التي اشترطتها الاصولية الصهيونية لتلبية الطموحات اليهودية تتنافى مع افضل العروض التي يمكن للعرب تقديمها . فضمن منظومة المعتقدات التي تبعث الحياة في الحركة الاصولية اليهودية ثمة مستلزمات دينية قادرة على تسويغ اعمال العنف و الارهاب ضد العرب ، باحتسابها من الوسائل القادرة على التعجيل في عملية الخلاص او منع تقهقرها . و من شأن الخوف و القلق اللذان يولدهما تزايد اعداد العرب المقيمين في ظل الحكم الاسرائيلي ، ان يزيد من جاذبية دعوات الاصوليين في اذلال و تدمير العرب المعاصرين ، و الاقتداء بما انزله (يوشع بن نون) بالكنعانيين من اذلال و تدمير .

و اذا كانت الصهيونية العلمانية تفهم المقاومة العربية لإسرائيل ، على انها ناجمة عن سوء تقدير او من اوضاع معينة ، فأن الاصولية الصهيونية تنظر الى الصراع مع العرب على انه الحقبة الحاسمة في معركة اسرائيل الدائمة لقهر قوى الشر . و العداء العربي لليهود ينبع ككل عداء لليهود من جموح العالم و مقاومته مهمة اسرائيل لتخليصه . لذا فأن الاصوليين لا قبل لهم بإقرار اي علاقة حقيقية بين الفلسطينيين او اي جماعة بشرية غير اليهود و بين ارض اسرائيل . اذ يحتل مفهوم التضاد الجوهري بين اليهود و الامم مركز الصدارة في الفكر الاصولي . و هذا ما

اشار اليه صراحة (شلومو افيز) احد زعماء غوش ايمونيم بقوله : (لقد خبرنا معارضة الجوييم لدولة اسرائيل حتى من قبل قيامها . و العداء الذي تبديه شعوب الارض للشعب اليهودي لم يزل موجودا على مدى التاريخ ... و هو يتخطى التفسيرات التاريخية و العقلانية كلها . لقد اقترحت تفسيرات متعددة منها اقتصادية ، و منها اجتماعية الخ ، لتفسير المجازر الجماعية الاوربية و نحن لا ننكر اي منها ، الا انها يقينا غير وافية . فلابد من الاقرار بكل بساطة بأن ثمة عداء غريزي لدى امم العالم ازاء الشعب اليهودي) . [٤٩]

و على هذا الاساس ، فأن عداء الامم لإسرائيل ، حسب الاصولية الصهيونية ، ينم عن التوتر الروحي الكامن الذي ادخله الله الى العالم بواسطة عهده مع اليهود . و لا يمكن ازالته بالمفاوضات او التسوية . و كل الجهود السلمية ، مهما كانت نيتها ، وأيا كانت الجهة التي ترعاها محكوم عليها بالإخفاق .

و يبقى بهذا الصدد ثمة نوعين من السلام ممكنان في منظور الاصولية الصهيونية و هما : [٥٠]

١ – السلام العابر ، الذي يستند الى ادراك العرب و العالم قوة اسرائيل . و هذا النوع من السلام لا يستطيع ان يدوم الى الابد ، لأنه لا يعني ان العرب قد تخلوا عن تدمير اسرائيل . الا انه يمكن ان يصان من دون مفاوضات تنطوي على تنازلات اقليمية .

٢ – السلام الحقيقي ، و هو الذي سيصاحب اتمام اسرائيل وراثة ارضها بالكامل . و يسبق مجيء (المسيح بن داود) ليسود شعب اسرائيل ، و يلم شمله .

و في هذا الاطار ، تعد كل المسوغات الداعية الى مقايضة الارض بالسلام او الى دولة يهودية متجانسة باطلة و لا طائل منها . فأرض اسرائيل كلها (ارض الميعاد) ، التي يجب تحريرها و امتلاكها و استيطانها . و هذا يمثل المنطلق الوحيد الذي يجب على اليهود ان يعتمدوا عليه في وجه معارضة العرب و الامم الاخرى لاستيطان اليهود فيها و حكمها . و هذا يمثل المنطق الوحيد الذي يجب ان تعتمده الحكومة الاسرائيلية في مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية على حد زعمهم .

هوامش الفصل التاسع

(١) Amnon Rubinstein , The Zionist dream revisited from Herzl to Gush – Emunim , schocken book . New york , 1984 , p . 105 .

(٢) ايان لوستك ، الاصولية اليهودية في اسرائيل ، ترجمة : حسني زينة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩١ ، ص ٤٨ .

(٣) جارلس ليبمان ، العنصر الديني في التطرف القومي الاسرائيلي ، ترجمة : مركز البحوث و المعلومات – مجلس قيادة الثورة العراقي ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٧ .

(٤) ايان لوستك ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(٥) سعيد تيم ، التيارات الدينية في اسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ٢٣٣ – ٢٣٤ في اب – ايلول ١٩٩٢ ، ص ٦٨ .

(٦) عبد العزيز شادي ، الاحزاب الدينية و الانتخابات القادمة ، نشرة رؤية ، مركز الفالوجا للدراسات و النشر – مصر ، العدد ١٠ – ١١ في ابريل – مايو ١٩٩٢ ، ص ٩٥ – ٩٦ .

(٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٢٥٦ .

(٨) هشام الدجاني ، و نصر شمالي ، الاحزاب و الكتل السياسية في اسرائيل ، دمشق ١٩٨٦ ، ١٢٣ .

(٩) الاحزاب الدينية في اسرائيل ، مجلة الارض ، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية – دمشق ، العدد ١٥ في ٢١ نيسان ١٩٧٩ ، ص ٢١ .

(١٠) هتسوفيه ١٦ / ٣ / ١٩٧٩ ، ترجمة : القسم العبري في مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد .

(١١) الاحزاب الاسرائيلية و موقفها من القضية الفلسطينية ، نشرة (القضية الفلسطينية في شهر) ، جامعة الدول العربية ، العدد ١ في نيسان ١٩٨٤ ، ص ٣٨ .

(١٢) للاستفاضة انظر نص برنامج الحزب الديني القومي – المفدال لانتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ ، ترجمة : نشرة الملف ، وكالة المنار للصحافة و النشر ، مج ٢ ، العدد ١ في نيسان ١٩٨٥ ، ص ٧٣ – ٧٥ .

(١٣) ديفيد لانداو ، الاصولية اليهودية : العقيدة و القوة ، ترجمة : مجدي عبد الكريم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٤٠٢ .
(١٤) هتسوفيه ، ٤ / ٥ / ١٩٩٢ ، ترجمة : نشرة المعرفة ، مركز الفالوجا للدراسات و النشر – مصر ، العدد ١٠ – ١١ في ابريل – مايو ١٩٩٢ ، ص ٣٨ .
(١٥) سمير جريس ، انتخابات الكنيست الثالث عشر : قراءة في النتائج ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٣٣– ٢٣٤ في اب – ايلول ١٩٩ ، ص ٣٢ .
(١٦) محمد الخضر ، التصورات الاسرائيلية الراهنة لموضوع الانسحاب من غزة اولا ، مجلة الارض ، العدد ٤ في نيسان ١٩٩٣ ، ص ٥٨ .
(١٧) داني روبنشتاين ، غوش ايمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية ، ترجمة : غازي االسعدي ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٣ ، ص ٨٧ .
(١٨) ايان لوستك ، مصدر سابق ، ص ٤١ .
(١٩) داني روبنشتاين ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .
(٢٠) انظر نص البيان في المصدر السابق ، ص ٨٩ .
(٢١) هشام الدجاني ، مصدر سابق ، ص ٧٩
(٢٢) عزمي بشارة ، دوامة الدين و الدولة في اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – قبرص ، العدد ٣ في اذار ١٩٩٠ ، ص ٣٩ .
(٢٣) ايان لوستك ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
(٢٤) مئير برئيلي ، من هي كتلة ايمونيم ؟ دافار في ٢٠ / ٢ / ١٩٨٠ ، ترجمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية – دمشق .
(٢٥) داني روبنشتاين ، الامن بدلا من المسيحانية ، ها ارتس ٧ / ٤ / ١٩٩٣ ، ترجمة : مجلة الارض ، العدد ١٠ في تشرين الثاني ١٩٩٣ ، ص ١٤٥ .
(٢٦) داني روبنشتاين ، غوش ايمونيم ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .
(٢٧) جارلس ليبمان ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
(٢٨) ايان لوستك ، مصدر سابق ، ص ٥٧ – ٥٨ .
(٢٩) داني روبنشتاين ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .
(٣٠) عزمي بشارة ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
(٣١) ايان لوستك ، مصدر سابق ، ص ٩١ – ٩٢ .
(٣٢) مئير كهانا ، شوكة في عيونكم ، ترجمة : غازي السعدي ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٥ ، ص ٢٢٥ .

(٣٣) حلمي الاسمر ، مثير كهانا ، دار البيرق للنشر ، عمان ١٩٨٧ ، ص ٤٧ .

(٣٤) احمد خليفة ، حركة كاخ في المشهد السياسي الاسرائيلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٨ لسنة ١٩٩٤ ، ص ١٨٨ .

(٣٥) حلمي الاسمر ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .

(٣٦) للاستفاضة انظر : مثير كهانا ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ – ٢١٨ .

(٣٧) يتسحاق شور ، مقترحات كهانا في نقابل قوانين النازيين ، عل همشمار ٢١ / ٣ / ١٩٨٥ ، ترجمة : نشرة الملف ، مج ٢ ، العدد ١ في نيسان ١٩٨٥ ، ص ٦٣ .

(٣٨) للاستفاضة انظر : حلمي الاسمر ، مصدر سابق ، ص ٢١ – ٣٢ ، و كذلك ص ١١٥ – ١٤٢ .

(٣٩) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٤٠) يوسي ميليمان ، الاسرائيليون الجدد ، ترجمة : مالك فاضل البديري ، الاهلية للنشر و التوزيع ، عمان (بدون تاريخ) ، ص ١٨٦ .

(٤١) احمد خليفة ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

(٤٢) مأمون كيوان ، الحاخامية و مكانتها في اسرائيل ، مجلة الارض ، العدد ١ – ٢ في كانون الثاني – شباط ١٩٩٤ ، ص ٦١ .

(٤٣) هتسوفيه ١ / ٨ / ١٩٨٩ ، ترجمة : القسم العبري في مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد .

(٤٤) و هم (شاؤول يسرائيلي ، و موردخاي الياهو) اعضاء مجلس رئاسة دار الحاخامية . و (ابراهام شابيرا ، و موردخاي الياهو) و هما من كبار رجال دار الحاخامية . و الحاخام (عميتال) رئيس مدرسة جبل صهيون . و الحاخام (مثير شتليز نفر) مدير المدرسة الدينيسة (تعاليم) . و الحاخام (يهوشع بن مئير) رئيس المدرسة الدينية (افرات) . و الحاخام (زلمان) .

(٤٥) يهوشع بن مئير ، الحاخامية اليهودية في الجيش الاسرائيلي ، ترجمة : نشرة (المخطط الصهيوني) ، دار الصباح للصحافة و الطباعة و النشر ، عمان ، العدد ٣٩ في حزيران ١٩٩٤ ، ص ١٤ .

(٤٦) من بينهم : ابراهام شابيرا ، و شلومو غورين ، و تسفي بيزيا ، و تسفي يهودا كوك ، و اسرائيل دروري ، و حاييم دروكمان ، و غيرهم .

(٤٧) فتوى الحاخامات و امكانيات الانقسام الداخلي في اسرائيل ، نشرة (تقديرات استراتيجية) ، الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة ، القاهرة ، العدد ٩ في اب ١٩٩٥ ، ص ١٩ .
(٤٨) المصدر السابق ، ص ٢١ .
(٤٩) ايان لوستك ، مصدر سابق ، ص ٩٣ – ٩٤ .
(٥٠) المصدر السابق ، ص ٩٥ – ٩٦ .

الفصل العاشر

حق عودة اللاجئين الفلسطينيين

المسوغات و المعوقات

(كتب عام ٢٠٠٢)

المحتويات

المقدمة .

المبحث الاول : المسوغات القانونية و الدولية لحق العودة :

اولا : المسوغات القانونية لحق العودة .

ثانيا : المسوغات الدولية لحق العودة .

المبحث الثاني : معوقات حق العودة :

اولا : الرفض الاسرائيلي لحق العودة .

ثانيا : المتغيرات الديمغرافية و القدرات الاقتصادية .

الخاتمة .

المقدمة

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من ابرز المشكلات المتفرعة عن القضية الفلسطينية الاشمل . بل يمكن احتسابها من المشكلات التي بقيت شاهدة على الكيفية التي انشئت بموجبها اسرائيل عام ١٩٤٨ . اذ ان حرب ١٩٤٨ اسفرت عن تشريد حوالي ٩٤٠ الف فلسطيني من ديارهم . و هم الذين يعرفون ب (اللاجئين الفلسطينيين) . اما حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ فقد اسفرت عن تشريد ما لا يقل عن ٢٠٠ الف فلسطيني . و هم الذين يعرفون ب (النازحين الفلسطينيين) .

و قد اصبح عدد اللاجئين و النازحين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة (الاونروا) حسب احصائيات عام ١٩٩٤ هو ٣,٠٠٦,٧٨٧ نسمة . و هذا معناه ان المشكلة قد تفاقمت مع مرور الزمن ، الامر الذي يحتم ضرورة الخوض فيها ، و ايجاد الحل المناسب لها .

و هذه الدراسة سوف لا تنصرف الى معالجة المشكلة و توصيفها من جوانبها كافة ، انما ستركز اهتمامها حول تلمس الاجابة عن التساؤلات الاتية :

ما هي المسوغات القانونية و الدولية التي تكفل حق العودة للاجئين الفلسطينيين ؟ و ما هي المعوقات التي تعرقل حق العودة ؟ و ما هي احتمالات انجاز حق العودة ؟

المبحث الاول

المسوغات القانونية و الدولية لحق العودة

اولا : المسوغات القانونية لحق العودة :

ان حق المواطن في العودة الى وطنه ، لم يتم ادراجه في القوانين و الاتفاقيات الدولية كردة فعل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي برزت عام ١٩٤٨ ، و انما يعد حقا اصيلا مقنن في تلك الاتفاقيات و القوانين ، بوصفه حقا طبيعيا انسانيا غير قابل للنكران .

و ضمن هذا السياق ، اكدت اتفاقيات جنيف الاربع لعلم ١٩٤٩ على اهمية المحافظة على ضحايا الحروب في المناطق التي تشهد العمليات العسكرية . اذ نصت المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في اوقات الحروب على انه : (يحظر النقل الجبري الجماعي او الفردي للأشخاص المحميين او نفيهم من الاراضي المحتلة الى اراضي دولة الاحتلال او الى اراضي اي دولة اخرى محتلة او غير محتلة أيا كانت دواعيه) .[١] و هذا النص ينصرف الى حظر عمليات الترحيل (الترانسفير) التي اتبعتها اسرائيل في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .[٢]

كما اكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ على هذا الحق صراحة في الفقرة الثانية من المادة ١٣ التي نصت على انه (يحق لكل فرد ان يغادر اي بلاد ، بما في ذلك بلده . كما يحق له العودة اليها) .[٣]

و قد توج الاهتمام الدولي بمشكلة اللاجئين باتفاقية عام ١٩٥١ ، التي ارتكزت على العديد من الاتفاقيات و الوثائق الدولية التي سبقتها ، وخاصة لجهة تحديدها لمن هو اللاجئ . ثم رأت دول كثيرة ان اتفاقية عام ١٩٥١ بحاجة الى ان تغطي جوانب اغفلت في احكامها، و خاصة ما يتعلق باللاجئين الذين اكتسبوا صفة اللجوء بعد كانون الثاني ١٩٥١ . و لهذا كان قد تبلور بروتوكول عام ١٩٦٧ ليشكل مع اتفاقية عام ١٩٥١ الوثيقتين القانونيتين الوحيدتين التي تم اعتمادهما داخل اطار الامم المتحدة .[٤] ثم اكدت الفقرة الرابعة من المادة ١٢ من العهد الدولي

للحقوق المدنية و السياسية ، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٦ (على ان اي انسان لن يمنع بشكل قسري من حقه في دخول وطنه) .[٥]

و تأسيسا على ذلك ، يمكن القول ، ان المسوغات القانونية تعد احدى ركائز حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

ثانيا : المسوغات الدولية لحق العودة :

يمكن احتساب جهود الامم المتحدة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، من المسوغات الدولية لحق العودة . و يبدو ان المرتكز الاساس الذي بنت الامم المتحدة على اساسه موقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، يكمن في قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ .[٦] اذ قضى هذا القرار بأن تقام في فلسطين دولتين مستقلتين عربية و يهودية . و حدد اقليم كل من الدولتين . و بهذا الشكل ثبت القرار عنصر الاقليم . اما السكان ، و هم العنصر الثاني من عناصر الدولة ، فقد كانوا موجودين على اقليم كل من الدولتين المقرر انشاءهما . و بذلك ، ثبت قرار التقسيم الاساس القانوني – الدولي لحق العودة للفلسطينيين ، الا و هما الاقليم و السكان . فما دام الاقليم موجودا فأن حق العودة مكفولا .

ثم اخذت الامم المتحدة من تقرير الوسيط الدولي (برنادوت) ، الذي صاغه في ايلول ١٩٤٨ دليلا و مرشدا لها في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين . اذ جاء في التقرير (ان اي تسوية لا يمكن ان تكون عادلة و كاملة ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجئ العربي في ان يعود الى المنزل الذي طرد منه نتيجة لما رافق النزاع المسلح بين العرب و اليهود في فلسطين من اخطار) .

لقد جاءت الاكثرية الساحقة للاجئين العرب من مناطق تقع وفق قرار التقسيم بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ ضمن الدولة الفلسطينية . و انه لخرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة ان ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة الى منازلها . في حين يتدفق المهاجرون اليهود الى فلسطين . و يشكلون في الواقع خطر استبدال دائم للاجئين العرب الذين لهم جذور في الارض منذ قرون)[٧]

و يبدو ان القاعدة التي على اساسها كانت تبذل هذه الجهود ، هي الافتراض المسبق بأن من حق اللاجئين الفلسطينيين العودة الى بيوتهم و اراضيهم . و لم يكن اي طرف من الاطراف المشاركة في جهود تسوية مشكلة اللاجئين قادرا على الاعتراض على هذا الافتراض .

و مع بدء الهدنة الثانية ، اعرب (برنادوت) عن استيائه من موقف (شرتوك) اثناء اجتماعه به في ٢٦ تموز ١٩٤٨ . و بعد يومين سلم برنادوت الى الحكومة الاسرائيلية رسالة ضمنها اقتراحا يدعو فيه (اسرائيل الى تبني مبدأ السماح بعودة عدد محدود من اولئك الذين يطالبون بالعودة) .[٨] و رغم ان هذا الاقتراح قد يفهم على انه تراجع في موقف برنادوت ، الا ان الراجح انه اراد ان يفتح ثغرة في قضية العودة اكثر مما هو تراجع في موقفه . و مع ذلك فشل في مهمته .

و قد جاء مقتل برنادوت ليصب في مصلحة اسرائيل ، لأن موضوع عودة اللاجئين كان هاجسه الاساس خلال مهمة الوساطة التي قام بها .خصوصا و ان خلفه (رالف بانش) كان اقل اصرارا في سعيه لإيجاد حل يمكن اللاجئين من العودة . من هنا بدأت الامم المتحدة تركز اهتمامها على محاولة اعادة قسم من اللاجئين لأسباب انسانية . و توطين البقية منهم في الدول العربية . و هذا ما يمكن استنتاجه من صيغة القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ / ١٢ / ١٩٤٨ .[٩] اذ ورد في الفقرة ١١ الخاصة باللاجئين ما يأتي : (تقرر الجمعية العامة انه يجب السماح لمن يشاء من اللاجئين بالعودة الى مواطنهم في اسرع وقت ممكن . و ان يعيشوا في سلام مع جيرانهم ، وان تدفع تعويضات على سبيل المقابل لمن يقرر من بينهم عدم العودة الى منازلهم . و عن جميع اموالهم الضائعة او التالفة ، و ذلك في الحالات التي تقضي فيها مبادئ القانون الدولي و العدالة بأن تتولى الحكومات و السلطات المسؤولة التعويض عن هذا الضياع او عن هذا التلف) .

و رغم ان هذا القرار كان واضحا في صيغته ، الا انه لم يوضع موضع التنفيذ بسبب رفض اسرائيل السماح بعودة جماعية للاجئين من جهة ، و بسبب رفض بعض اللاجئين العودة و العيش تحت الحكم اليهودي اما لأسباب شخصية او عقائدية او امتثالا لدعوة امين الحسيني من جهة اخرى .

و اذا ما حاولنا تحليل مضمون هذا القرار ، نلاحظ انه تضمن شقين اساسيين هما :

١ – التوكيد على وجوب السماح للاجئين في العودة الى ديارهم ، و العيش بسلام مع جيرانهم على أن يقوموا بذلك في اقرب وقت ممكن .

٢ – و اذا لم تكن لديهم هذه الرغبة وجب تعويضهم عما فقدوه . و التعويض قد ورد في هذا القرار كجزء من اعتراف عملي بحق العودة و ليس كبديل لذلك الاعتراف . مع ذلك ، ما دام هؤلاء (أخرجوا من ديارهم) و لم (يخرجوا) هم منها . فليس من المنطق ان يخير هؤلاء ما بين البقاء خارج ارضهم او العودة اليها

الا اذا كانت مغادرتهم لها طوعا . اما اذا كانت كرها ، كما وقعت ، فليس لهذا التخيير من معنى سوى التغطية على جريمة الاكراه ذاتها .

و في ضوء ذلك ، كان يجب على واضعي هذا القرار ان يؤكدوا على (اعادة) هؤلاء لا لمجرد حقهم في العودة ، انما في حقهم في اختيار العودة او التعويض . ثم ان بين (الاعادة) و (العودة) فرقا جوهريا ، هو الفرق ما بين الالزام و عدمه .[١٠] و قد تنبهت الجمعية العامة لهذا الفرق ، فأخذت تكثر من استخدام مفردة (الاعادة) في قراراتها . و طالبت اسرائيل بها . و ربما كانت بداية هذه القرارات ، القرار ٢٦٧٢ الذي اصدرته في ٨ / ١٢ / ١٩٧٠ ، و الذي طلبت فيه الجمعية العامة من اسرائيل ان تتخذ فورا و دون مزيد من التأخير خطوات فعالة لا عادة المشردين .[١١]

و قد سجل الدكتور صالح جواد كاظم ملاحظات موضوعية على مضمون القرار ١٩٤ ، لعل اهمها ما يأتي :[١٢]

١ – انه اضفى صفة (لاجئين) على شعب له حق البقاء في ارضه ، و لكنه ارغم على مغادرتها . و احتسب حقوق هذا الشعب حقوق (افراد) لا حقوقا جماعية . و بذلك تجاهل سبب صفة (اللجوء) للفلسطينيين ، اي سياسات اسرائيل التهجيرية . و تجاهل ضمنا هدف هذه السياسات ، و التي هي الحيلولة دون اقامة دولة عربية في فلسطين . و الحفاظ على نقاء (الدولة اليهودية) . و هكذا فصل القرار ما بين حق عودة المهجرين ، و الحق في اقامة دولة تضم الفلسطينيين كلهم ، من هجر منهم و من بقي في ارضه . اذ كان حرمان اللاجئين من حق العودة نتيجة من نتائج حرمان الفلسطينيين اصلا من حق اقامة دولة خاصة بهم .

٢ – ان فسح المجال لترويج فكرة اعادة توطين اللاجئين في غير وطنهم ، انما كانت فكرة من اجل طمس فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ثم جاءت اتفاقيات الهدنة ما بين الدول العربية و اسرائيل عام ١٩٤٩ ، [١٢] تتويجا لوضع لم يدخل عليه اي تغيير لمدة تسعة عشر شهرا ، مما اعطى لهذه الاتفاقيات بالضرورة الطابع السياسي الذي رفض العرب الموقعون عليها ان يعطوه لها ، و الذي انعكس بالتالي على اقامة دولة يهودية في جزء موسع من فلسطين بعد اخلاء الجانب الاكبر من السكان العرب ، بسبب تشريدهم نتيجة لظروف الحرب . و لم يراع في هذا الحل شيء من القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة بشأن عودة اللاجئين الى ديارهم .

و قد كانت مشكلة اللاجئين هي الموضوع الاساس لمؤتمر لوزان الذي عقد بمعرفة لجنة التوفيق الفلسطينية المنبثقة عن الامم المتحدة ، و الذي انتهى في كانون الاول ١٩٤٩ بعد مفاوضات دامت خمسة شهور من غير الوصول الى اي اتفاق .[١٤] و قد راعت الجمعية العامة هذا الفشل في معالجة قضية اللاجئين ، فأصدرت القرار ٣٠٢ / ٤ في ٨ / ١٢ / ١٩٤٩ ، و الذي نص على انشاء منظمة تكلف برعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين تدعى (اونروا) .[١٥]

و منذ ذلك الحين ، ساد اعتقاد مفاده ان مهمة (اونروا) ستكون قصيرة . ظنا بأن بعض اللاجئين سيسمح لهم بالعودة الى منازلهم . و ان اخرين سيدمجون في الدول العربية المحيطة . بيد ان ذلك لم يحدث . و بقيت المشكلة من دون حل ، الامر الذي جعل الجمعية العامة تجدد مرارا مدة ولاية الاونروا التي تبلغ ٣ اعوام .[١٦] بل ان الامر ازداد تعقيدا اثر عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، حيث نزح ما لا يقل عن مائتي الف فلسطيني ، [١٧] الامر الذي كرس ظاهرة التشتت الفلسطيني و عمقها . و جعل تداعياتها تذكي حالة الاختراق الداخلي في نفوس الفلسطينيين ، و بخاصة لاجئي عام ١٩٤٨ ، الذين تراجعت امالهم في العودة ، و هم يرون ابناء جلدتهم يعبرون الحدود شرقا بدلا من ان يقوموا هم بعبورها في الاتجاه المعاكس عائدين الى ديارهم و ممتلكاتهم و وطنهم .[١٨]

و عند هذا المنعطف التاريخي حاول مجلس الامن ان يعالج المشكلة في المادة الثانية من الفقرة ب من القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، التي نصت على ضرورة (تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين) .[١٩] بيد ان هذا القرار لم يحدد الطريقة التي تتم بموجبها معالجة المشكلة . اذ لم يوضح هل تتم هذه التسوية بالعودة الى توصية الامم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الداعية الى عودة اللاجئين الراغبين في العيش بسلام في وطنهم ، و تعويض غير الراغبين في العودة . ام تتم هذه التسوية عن طريق عقد مؤتمر دولي يضم دول الشرق الاوسط و الدول التي تعمل على اغاثة اللاجئين و الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة . و يقوم بوضع حل لمشكلة اللاجئين يرتكز على توطينهم في البلاد العربية . و تنظيم حملة تمويل اقليمية و دولية لتنفيذ هذه الخطة على ان يتم ذلك في اطار سلام نهائي و دائم في الشرق الاوسط . و بسبب الغموض الذي اكتنف صيغة القرار فيما يتعلق بتعريف اللاجئين ، حدث اختلاف بين اطراف الصراع حول هذا الغموض . فهنالك تفسير يرى ان المقصود باللاجئين هم لاجئي عام ١٩٦٧ فقط ، و هو التفسير الذي تتبناه اسرائيل . و التفسير الثاني يرى ان لفظ اللاجئين يشمل لاجئي ١٩٤٨ و ما بعدها ممن تضرروا بالحرب مع اسرائيل .[٢٠] و هو التفسير الذي يتمسك به الفلسطينيون . حيث يرون انه عندما دعا القرار ٢٤٢ الى حل عادل لقضية اللاجئين فأنه قصد

بوضوح حلا مبنيا على نص و روح القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ . و بهذه الكيفية ظلت القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٧٩ تعرض وكأنها مجرد قضية لاجئين تستوجب حلا انسانيا . و حتى القرار ٢٤٢ لم يشر الى وجود (شعب فلسطيني) له حق كامل في اقامة دولته . و اكتفى القرار بالإشارة الى (اللاجئين) الذين اكد على ضرورة التوصل الى تسوية عادلة لمشكلتهم . و حتى هذه التسوية لم يوردها في اطار تكوين الدولة الفلسطينية او في اطار (اعادة) اللاجئين الى وطنهم .

و قد حصلت طفرة نوعية في الامم المتحدة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٦٩ كحصيلة لتعاظم جهاد الشعب الفلسطيني من اجل استرداد حقه في التحرير و تقرير المصير . ففي ١٠ / ١٢ / ١٩٦٩ اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٣٥ ، [٢١] و الذي يعد اول قرار اشارت فيه صراحة الى مصطلح (شعب فلسطين) ، و وصفت حقوقه بأنها حقوق (غير قابلة للتصرف) . و ايضا يعد هذا القرار اول قرار تعترف فيه بأن (مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف) . و بذلك اكدت العلاقة ما بين حق تقرير المصير و حق العودة .

و في سياق حق العودة ، يمكن القول ، ان عدم امكان التنازل عن هذا الحق ، يعني عدم امكان توطين اللاجئين خارج فلسطين ، حتى اذا كان ذلك برضاهم انفسهم . كما نستطيع ان نخلص الى ان القرار في مجمله يلغي ذلك الجزء من الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الذي خير اللاجئين بين العودة و التعويض .[٢٢]

اضف الى ذلك ، ان القرار ٢٥٣٥ الذي اعترف صراحة بأن الشعب الفلسطيني يؤلف بذاته كيانا وطنيا متميزا و ان لم تكن له دولة وطنية مستقلة . و يبدو ان هذا الاعتراف يؤلف بذاته اساسا قانونيا يمكن استنادا عليه انجاز حق العودة مقترنا بحق الشعب الفلسطيني في تكوين دولته المستقلة . و كل ذلك ، رغم الاشكاليات التي اكتنفته ، كان قد شكل مسوغا دوليا جوهريا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين .

المبحث الثاني

معوقات حق العودة

رغم ان حق العودة له مسوغاته القانونية و الدولية ، بيد انه لم ينفذ بسبب جملة من المعوقات التي اعترضته . لعل اهمها ما يأتي :

اولا : الرفض الاسرائيلي لحق العودة :

منذ ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، تعرضت اسرائيل الى ضغوطات عربية و دولية من اجل السماح بعودة اللاجئين الى بلادهم . و بما ان التفاوض العربي مع اسرائيل كان في عامي ١٩٤٨ – ١٩٤٩ يدخل في المحرمات السياسية ، فقد ترك المجال واسعا امام الامم المتحدة للتحرك باتجاه تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مع اسرائيل .

و ضمن هذا السياق ، تعرضت اسرائيل لضغوط دولية من وسيط الامم المتحدة (برنادوت) بشكل خاص .[٢٣] و كردة فعل لذلك ، شكلت في ايار ١٩٤٨ منظمة يهودية قوية معارضة لعودة اللاجئين . ضمت ابرز زعماء المنظمة الصهيونية . و في حزيران ١٩٤٨ اعلنت الحكومة الاسرائيلية رفضها السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين .[٢٤]

و في ٢٢ تموز ١٩٤٨ اعلن (شرتوك)وزير الخارجية الاسرائيلي ان سياسة حكومته بصدد هذه المشكلة تكمن بما يأتي :[٢٥]

١ – كان خروج العرب من فلسطين نتيجة مباشرة لعدوان مدبر من الدول العربية .

٢ – لن يسمح بعودة اللاجئين طالما استمرت حالة الحرب ، لأن هذا يعني ادخال طابور خامس ، و قواعد تزويد للأعداء القادمين من الخارج ، و تقويض القانون و النظام في الداخل . و يمكن ان تكون هنالك حالات شاذة و خاصة على اساس تعويضات خاضعة لفحوصات امنية .

٣ – ان القرار بشأن عودة اللاجئين العرب الى فلسطين يمكن ان يتخذ فقط كجزء من تسوية سلمية مع الدول العربية ، و حسب شروط هذه التسوية ، و عندما تثار مسألة مصادرة الممتلكات اليهودية في الدول العربية .

من هنا ، وضعت اسرائيل اساسا للربط ما بين السلام الشامل من جهة ، و استعدادها للتفكير في مسألة السماح بعودة اللاجئين من جهة اخرى . كما ربطت ما بين مصير اللاجئين الفلسطينيين من جهة ، و مصير يهود الدول العربية من جهة اخرى . و ابدت استعدادها لعودة عدد محدود جدا من اللاجئين لمسوغات انسانية صرفة ، و وفقا لضوابط امنية صارمة .

اضف الى ذلك ، شكل خروج العرب من فلسطين ترجمة عملية لفكرة الترحيل التي طرحت منذ البداية . اذ كانت الفكرة الكاملة وراء ترحيل السكان العرب من فلسطين تتماشى مع أيدولوجية ترتكز حصرا على اثنية يهودية واحدة ، و ترمي الى اعادة تكوين الحقائق الاثنية – الدينية ، و الحقائق الديمغرافية في فلسطين .[٢٦] و لازالت الاحزاب الاسرائيلية جميعا متفقة على يهودية الدولة ، رغم تباين نظرتها الى تأثيرات ضم المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ على ذلك الطابع .[٢٧]

و ضمن هذا الحسابات السياسية ، حصل الصهاينة على دولة يهودية متماسكة داخليا ، و محمية خارجيا . كما نجحت اسرائيل في صد الضغط الدولي الذي تعرضت له من اجل السماح بعودة كاملة للاجئين عبر استثمارها لحالة الحرب مع العرب . بل يمكن القول ، ان استمرار حالة الحرب كان العنصر الحاسم في تعزيز الموقف الاسرائيلي الرافض للعودة . اذ ساعد هذا الوضع الحكومة الاسرائيلية على الادعاء بأن عودة اللاجئين يشكل عبئا ثقيلا على الجهد العسكري و الاجتماعي في الدولة اليهودية الصغيرة . اذ ان عودة اللاجئين تعد نهاية للمكاسب السياسية و العسكرية التي حققها اليهود من خلال الحرب . و قد تشكل خطرا محدقا بالدولة اليهودية نفسها .

لذلك ، فأن اسرائيل رغم قبولها بالقرار ١٩٤ كشرط من شروط قبول عضويتها في الامم المتحدة ، الا انها ربطت تنفيذ القرار بتوافر حالة السلام بينها و بين الدول العربية ، و توفر الامكانات الاقتصادية لتنفيذه .[٢٨] و في وقت لاحق ، اغلقت اسرائيل خيار العودة نهائيا . و لذلك اخذت ترفض اي مقترحات تتأسس على قرارات الامم المتحدة . و لا تسمح بعودة اي من اللاجئين الا في اطار مبدأ جمع شمل العائلات و لمسوغات انسانية بحتة . و تقرر بمفردها من و كم و متى يحدث ذلك . و ذريعتها الاساسية هي ان عودة اللاجئين يعد تهديدا مباشرا لوجود دولة اسرائيل . و تدعو بدلا من ذلك ، الى توطين اللاجئين في الدول التي يتواجدون فيها او في مكان اخر . كما ادعى الاسرائيليون انهم لا يتحملون المسؤولية عن اللاجئين ، و انما يمكن ادماج اللاجئين و تمثلهم دون اي مشقة في البلدان العربية المجاورة فيما اذا توافرت الرغبة في ذلك لدى الحكومات العربية . و جرى استخدام التمثل

الاسرائيلي لآلاف اليهود المنحدرين من بيئات متفرقة كمثال على ما يمكن تحقيقه و عمله في هذا المجال في البلدان العربية .[٢٩]

و عندما تفاقمت مشكلة اللاجئين على اثر حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، حيث اضيف اليها مشكلة النازحين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم اثناء الحرب و ما بعدها ، اصدر مجلس الامن الدولي القرار ٢٣٧ في ١٤ حزيران ١٩٦٧ ، الذي اكد على ان الحل الوحيد الفعال يكمن في عودة النازحين الى مواطنهم .[٣٠] و ازاء ذلك ، قبلت اسرائيل الانصياع جزئيا لهذا القرار . اذ قرر مجلس الوزراء في ٢ تموز ١٩٦٧ ان النازحين الذين لا يمثلون خطرا على الامن سوف يسمح لهم حتى يوم ١٠ اب بالعودة الى منازلهم . و في الواقع كان من شأن قصر المهلة التي منحتها السلطات الاسرائيلية ، و كون السماح بالعودة لم يمنح الا لأولئك اللاجئين الذين ملئوا كشفا بالأسئلة التي ارسلتها لهم تلك السلطات ، فأن ذلك كان قد جرد هذا الاجراء من جانب كبير من الفائدة التي كانت مرجوة منه . و قد بلغت العقبات الاسرائيلية التي اثيرت في وجه اللاجئين الراغبين في العودة حدا جعل العودة امرا معدوم الاثر تماما . ثم تقرر مد الاجل الممنوح حتى ٣١ اب . و بدأت عملية عودة اللاجئين الى ديارهم يوم ١٨ اب . و عند انتهاء المدة المقررة لم يكن سوى ١٤ ألف لاجئ فقط ، في احسن التقديرات ، قد تمكنوا من الدخول الى الضفة الغربية من بين ١٧٥ ألفا طلبوا العودة الى بلادهم .[٣١]

ثم تمكنت اسرائيل من وضع تمييز ما بين لاجئي عام ١٩٤٨ و لاجئي عام ١٩٦٧ . و ادخلت ذلك في صلب اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . فطبقا لبنود هذه الاتفاقيات ، تم اقرار وجود صنفين من اللاجئين الفلسطينيين هما :

١ – الصنف الاول : ضم لاجئي عام ١٩٤٨ ، الذين يتم بحث حالتهم عن طريق المفاوضات بين مصر و اسرائيل و الاطراف المعنية الاخرى .

٢ – الصنف الثاني : يضم لاجئي عام ١٩٦٧ ، و هم الذين ابعدوا عن الضفة الغربية و قطاع غزة اثناء الحرب . فهؤلاء سيكونون موضع اهتمام لجنة دائمة تشكل لهذا الغرض ، و تضم ممثلين عن اطراف اربعة .

و يلاحظ ، ان هذا المشهد الاسرائيلي قد بقي مستقرا على حاله من دون اي تغيير ، حتى جاءت سنوات التسعينات التي تمخض عنها جهودا امريكية مكثفة لإيجاد صيغة لإنهاء الصراع العربي – الاسرائيلي . و ايجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية . و قد تعمد (جيمس بيكر) وزير الخارجية الامريكي ، الذي تولى المفاوضات ، ان تجري مفاوضاته مع وفد فلسطيني من المناطق المحتلة عام

١٩٦٧ لمعرفته ان اسرائيل ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . و الذريعة المعلنة لذلك ان المنظمة ارهابية ، اما السبب غير المعلن فيكمن في الخشية من ان تطالب المنظمة بحل يشمل الشعب الفلسطيني كله . بينما تريد اسرائيل تفاوضا مع سكان المناطق (حسب تعبيرها) لينحصر التفاوض جغرافيا في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . فتغيب بذلك قضايا جوهرية كثيرة من بينها قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ .[٣٣]

و ضمن هذه الحسابات ، قاطعت اسرائيل الاجتماع الاول للجنة الخاصة باللاجئين في اوتاوا (كندا) المنعقد يوم ١٢ ايار ١٩٩٢ لأن رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور الياس صنبر كان من فلسطينيي الشتات .[٣٤]

و في مؤتمر مدريد المنعقد في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩١ حاول اسحاق شامير ان يهمش قضية اللاجئين بتركيزه على المحاور الاتية :[٣٥]

١ – حدث نزوح ٨٠٠ ألف يهودي من البلدان العربية الى اسرائيل . مع ذلك تمكنت اسرائيل من توطينهم .

٢ – حمل العرب مسؤولية الهجرة الفلسطينية الجماعية ، و مسؤولية التقصير في استيعابهم و توطينهم على غرار ما فعلت اسرائيل حيال المهاجرين اليهود .

٣ – رسم بعدا انسانيا لا سياسيا للمشكلة عندما طالب بتحسين اوضاعهم .

و في بداية اجتماعات اللجنة متعددة الاطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد ، ثار خلاف امريكي – اسرائيلي بسبب تصريح الولايات المتحدة بتأييدها حق الفلسطينيين في العودة او التعويض وفقا للقرار ١٩٤ ،[٣٦] الامر الذي اثار موجة استياء شديدة في اسرائيل . اذ اجمعت القوى الاسرائيلية كلها على رفض الالتزام بقرارات الامم المتحدة بشأن حق اللاجئين في العودة او التعويض . و هو ما دفع الولايات المتحدة للتراجع عن موقفها مؤكدة على ان المشكلة يجب ان تحل من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين و الاسرائيليين .[٣٧]

و قد نجحت اسرائيل في تهميش قضية اللاجئين في اتفاق اوسلو الاول الموقع في واشنطن في ١٣ ايلول ١٩٩٣ ، و في اتفاق اوسلو الثاني الموقع في ٢٨ ايلول ١٩٩٥ عندما ارجأت بحثها الى مفاوضات الوضع الدائم التي ستبدأ بعد خمس سنوات . فضلا عن اتفاق الطرفين على انهما سيقومان بدعوة حكومتي مصر و الاردن للمشاركة في اقامة المزيد من ترتيبات الارتباط و التعاون بين حكومة اسرائيل و الممثلين الفلسطينيين من جهة ، و حكومتي مصر و الاردن من جهة

اخرى . و ستتضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة دائمة ستقرر بالاتفاق الاشكال التي يتم من خلالها السماح للنازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بالعودة . مع ضرورة توفير الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى و الاخلال بالنظام . هذا بجانب اقرارها بدور اللجنة متعددة الاطراف و التي تمخضت عن مؤتمر مدريد لحل المسائل المتصلة بلاجئي عام ١٩٤٨ .[٣٨]

لذلك ، نجد ان مجموعة عمل اللاجئين التي عقدت اجتماعاتها على مدى سبع جولات ما بين اعوام ١٩٩٢ – ١٩٩٥ لم تنجز اي شيء على الصعيد السياسي ، خصوصا ان هناك خلافا حادا في هذا المجال بين الاطراف المعنية . فبينما طالبت اسرائيل بحل مشكلة اللاجئين في اطار اقتصادي و انساني يقتضي تحسين احوالهم المعيشية حيث هم ، يصر الجانب الفلسطيني و العربي على الحل السياسي لقضية اللاجئين باحتساب انها قضية سياسية يتوجب حلها في اطار تحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا للقرارات الدولية و في مقدمتها القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ .[٣٩]

و في اعقاب وصول بنيامين نتنياهو الى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ ، اتخذت حكومة الليكود موقفا متشددا حيال مشكلة اللاجئين ، مما ادى الى تجميد عمل اللجان المختصة باللاجئين .

و مع فوز ايهود باراك زعيم حزب العمل برئاسة الحكومة لم يتغير الامر . اذ صرح بأن اللاجئين الفلسطينيين لم يتمكنوا من العودة الى اسرائيل تحت اي ظروف . و من الافضل ايجاد تسوية لهم على اساس توطينهم في البلدان العربية . و اقصى ما ذهب اليه باراك هو السماح بإمكانية قدوم اعداد محددة و متفق عليها من اللاجئين الى داخل الاراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية . اما الى داخل اسرائيل فهو يرفض قدوم اي لاجئ .[٤٠]

و قد وقع ٦١ عضوا في الكنيست (اكثرية) ينتمون الى سائر الكتل البرلمانية باستثناء ميرتس الاسرائيلي و القوائم العربية على مشروع قانون يؤكد موقف اسرائيل الرافض لحق عودة اللاجئين الذين شردوا ابان حرب ١٩٤٨ . و نص مشروع القانون الذي بادر الى تقديمه ٨٠ عضو كنيست (ثلثي الاعضاء) للموافقة على اي قرار تتخذه الحكومة حول عودة اللاجئين الى داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ . و اجاز المشروع للحكومة من ان تسمح بعد الحصول على موافقة لجنة الخارجية و الامن التابعة للكنيست بعودة ١٠٠ لاجئ فلسطيني كل سنة الى داخل الخط الاخضر لأسباب و مسوغات انسانية فقط .[٤١]

و بذلك ، يتبين ان الموقف الاسرائيلي يعد من اهم المعوقات السياسية التي تواجه حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، لكون اسرائيل هي التي تمسك بالإقليم المراد تحقيق العودة اليه .

ثانيا : المتغيرات الديمغرافية و القدرات الاقتصادية :

كان من الممكن ان تكون مشكلة اللاجئين قابلة لشكل من اشكال الحلول الجزئية لولا حدوث جملة من التغيرات الديمغرافية التي اصابت فلسطين اقليما و سكانا ، و التي انعكست بشكل او باخر على القدرات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة ، و اصابتها بالوهن . فلو ان قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، و الذي اوصى بأنشاء دولة يهودية بواقع ٥٦ % من مساحة فلسطين ، و دولة عربية بواقع ٤٢ % منها ، و اقليما دوليا يضم القدس و ضواحيها بواقع ٢ % منها ، [٤٢] قد ترجم الى واقع مطبق على الارض لكان من اليسير حل المشكلة او جانب منها . بيد ان الامر لم يبق على هذا الحال . اذ استولت اسرائيل على ارض واقعة وراء الحدود المخصصة للدولة اليهودية اثناء حرب ١٩٤٨ . اذ اصبحت الاراضي التي بحوزتها تشكل حوالي ٦٩ % من مساحة فلسطين الكلية . اي ان اسرائيل استولت على مساحة تقدر ٥٤٠٠ كم فوق نصيبهم من مشروع التقسيم . فضلا عن ضمهم ٢٢٠ قرية و بلدة عربية خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة في مشروع التقسيم . كما قاموا بطرد العرب من ديارهم التي هدم معظمها تمهيدا لإقامة المستوطنات اليهودية على انقاضها او بجوارها ، و لأسكان المهاجرين اليهود فيها .[٤٣] و على سبيل المثال لا الحصر ، كان يوجد في قضاء القدس قبل عام ١٩٤٨ ، ٣٣ قرية عربية لم يتبق منها سوى ٤ قرى . و في قضاء بيت لحم ازيلت ٧ قرى عربية . و في الخليل ازيلت ١٦ قرية عربية . كما ازيلت ٢٣ قرية عربية من يافا ، و ٣١ قرية من الرملة ، و ٢٨ قرية من اللد ، و ٤ قرى من جنين ، و ٢١ قرية من طولكرم ، و ٢٥ قرية من حيفا ، و ٦ قرى من الناصرة ، و ٦٨ قرية من صفد ، و ٢٣ قرية من طبرية ، و ٢٧ قرية من بيسان ، و ٤٨ قرية من غزة .[٤٤]

و قد استفادت اسرائيل من املاك عرب فلسطين المهجرين . اذ بدأت باستغلالها منذ عام ١٩٤٩ في اسكان المهاجرين اليهود الى فلسطين المحتلة من جهة ، و في النشاطات الاقتصادية من جهة اخرى . و على سبيل المثال ، نجد ان اسرائيل اقامت ٣٧٠ مستوطنة يهودية خلال المدة من ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ، منها ٣٥٠ مستوطنة اقيمت على ارض يمتلكها العرب . و قدر عام ١٩٥٤ ان ربع المباني المستعملة في فلسطين هي من املاك عرب فلسطين المطرودين من ديارهم

.[٤٥] بل واصلت اسرائيل سياسة مصادرة اراضي المواطنين العرب الذين بقوا في المناطق التي وقعت تحت سيطرتها عام ١٩٤٨ . و اصدرت مجموعة من القوانين لتسويغ هذه المصادرة ، منها قانون املاك الغائبين ،و قانون التقادم ، و قانون التصرف ، و قانون الطوارئ ، و قانون الاراضي البور ، و قانون الاراضي المهجورة ، و غيرها .[٤٦]

وقد تمكنت سلطات الاحتلال بموجب هذه القوانين من الاستيلاء كليا على اراضي ٦٢ قرية عربية بعد عام ١٩٤٨ و تشريد سكانها . كما تم طرد الاف البدو من النقب الى الضفة الغربية و الشرقية ، و السيطرة على اكثر من مليوني دونم من اراضيهم . و كذلك ، صادرت بموجب هذه القوانين الاف الدونمات من اراضي الوقف الاسلامي ، التي تشكل حوالي عشر مساحة الاراضي الزراعية في فلسطين .[٤٧]

و في اعقاب حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، التي اسفرت عن احتلال اسرائيل لبقية الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و قطاع غزة) ، اضافة الى الجولان و سيناء ، اخذت اسرائيل تعد العدة لرسم حدود جديدة تقوم على اعادة تنظيم المناطق المحتلة بما يتلاءم مع طبيعتها الاستيطانية ، فوضعت منذ اليوم الاول للاحتلال الاسس اللازمة لبرنامج شامل و متكامل ازاء هذه المناطق بقصد منع ولادة اي استقلال فلسطيني محتمل . و احداث تغييرات سياسية و ديمغرافية و اجتماعية تنسجم مع رؤية اسرائيل للأراضي المحتلة و مستقبلها السياسي .[٤٨] و تجمع التقديرات على انه مع حلول عام ١٩٩٤ تكون اسرائيل قد سيطرت على ٦٨ % من اراضي الضفة الغربية و ٤٠ % من اراضي قطاع غزة . و يقدر ان عدد المستوطنات بلغ في نهاية عام ١٩٩٥ ما مجموعه ١٩٤ مستوطنة ، منها ١٧٦ مستوطنة في الضفة الغربية (بينها ٢٨ مستوطنة في القدس) ، و ١٨ مستوطنة في قطاع غزة ، اما عدد الذين يسكنون هذه المستوطنات فيقدر بنحو ٢٥٠ ألف نسمة .[٤٩]

اضف الى ذلك ، ادت الممارسات الاسرائيلية التعسفية الى احداث تغييرات بنيوية كثيرة في اقتصاد الضفة الغربية و قطاع غزة . زادت من عسر مشكلة اللاجئين ، و جعلتها عصية على الحل . اذ ان حرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية (الارض و المياه) ، و تعريض اوجه النشاط الاقتصادي للعراقيل و للقيود الكثيرة ، الى تقليص نشاطات القطاعات الانتاجية و زيادة الاعتماد على مصادر دخل خارجية . اذ اخذت اليد العاملة المثقفة تبحث عن العمل في بلدان الخليج العربي . بينما تعمل اليد العاملة غير المثقفة في اسرائيل ، و خصوصا في قطاعات الزراعة

و البناء و الخدمات . و لقد ازداد عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل ازديادا مطردا حتى اصبح العمل في اسرائيل موردا مهما للدخل الفلسطيني لا تقل نسبة مساهمته في الناتج القومي الاجمالي عن ٢٥ % طوال عقدي السبعينات و الثمانينات .[٥٠]

و من ناحية اخرى ، فأن المناخ العام الذي اوجده الاحتلال كان غير ملائم للاستثمار الصناعي و الزراعي . اذ تناقصت نسبة الاستثمارات الصناعية من ٦٠ % في مطلع السبعينات الى ٢٨ % في اواخر الثمانينات . و قد ادى ذلك الى احداث تشويه قطاعي في الاقتصاد الفلسطيني ، انعكس في صورة اختلال في سوق العمل . على اساس ان الزيادة السنوية في عدد الايدي العاملة لا يقابلها زيادة موازية في عدد فرص العمل الجديدة ، الامر الذي قاد الى فجوة في سوق العمل في صورة بطالة متزايدة وصلت نسبتها في غزة الى ٦٠ % احيانا . و تعكس الفجوة في سوق العمل نفسها ايضا كفجوة بين حجم الاستثمارات و حجم المدخرات . فالمدخرات المتولدة من الناتج المحلي الاجمالي كانت عاجزة باستمرار عن تمويل الاستثمارات الضرورية . لذلك اعتمدت هذه الاستثمارات في تمويلها على الدخول التي تأتي من خارج الاقتصاد الفلسطيني . اضافة الى المساعدات و تحويلات العاملين في الخارج .[٥١] و هذه المصادر تقوم ايضا بسد الفجوة الواسعة بين الصادرات و الواردات . و اذا لاحظنا ان نسبة هذا العجز بات اكثر من ٥٠ % من الناتج القومي الاجمالي ، فأننا ندرك درجة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على استيراد سلع و خدمات من الخارج ، و خصوصا من اسرائيل ، التي تعد المستفيد الاكبر من هذا العجز .[٥٢]

و بذلك ، تصبح مشكلة الاقتصاد الفلسطيني شاخصة في علاقة التبعية المطلقة للاقتصاد الاسرائيلي ، اكثر مما هي شاخصة في البطالة و ضعف البنى التحتية و الافتقار الى كثير من الخدمات و المرافق الاساسية . و بما ان هذه التبعية ستبقى حاكمة على الاقتصاد الفلسطيني لأمد غير منظور ، فأن فرص عودة اللاجئين الفلسطينيين ستتلاشى ، الى حد كبير ، لأنها ستفتقد لمستلزماتها المادية .

الخاتمة

تأسيسا على ما تقدم ، يتبين ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، انما يعد حقا طبيعيا غير قابل للتصرف . و يتمثل في حق كل فلسطيني في العودة و المواطنة و الجنسية . كما ان هذا الحق له مسوغاته القانونية ، و التي مثلتها بوجه خاص اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ ، و الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ، و اتفاقية عام ١٩٥١ ، و بروتوكول عام ١٩٦٨ المعتمدان داخل اطار الامم المتحدة . كذلك العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية الذي تبنته الامم المتحدة عام ١٩٩٦ .

اضف الى ذلك ، شكلت التوصيات و القرارات الصادرة عن الامم المتحدة مرتكزات دولية لحق العودة رغم ما يكتنفها من غموض او نقص او مساومة . و لعل اهم تلك التوصيات كان القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ رغم بعض الملاحظات الجوهرية التي سجلت عليه بين طيات هذا البحث . كذلك قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ رغم غموضه . و الاهم من ذلك هو القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ لسنة ١٩٦٩ ، الذي اكد العلاقة بين حق تقرير المصير و حق العودة .

مع ذلك ، فأن هذه القرارات و التوصيات لم تنفذ منذ عام ١٩٤٨ و حتى الان بسبب عدم الزاميتها من جهة ، و بسبب الرفض الاسرائيلي الصارم لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين من جهة اخرى . فإسرائيل لا تضفي على المشكلة اي طابع سياسي ، و تتعامل معها على انها قضية انسانية بحتة . و مادام الاقليم المراد تحقيق العودة اليه واقع تحت السيطرة الاسرائيلية ، و مادام ميزان القوى راجح بوضوح لصالح اسرائيل ، و مادام لديها اسبابا موضوعية لهذا الرفض ، فأن مشكلة اللاجئين ستبقى معلقة الى امد غير معلوم . خصوصا اذا اضفنا الى ذلك تقادم الزمن ، و حدوث جملة من المتغيرات الديمغرافية و الاقتصادية التي اصابت فلسطين اقليما و سكانا . فهذه المتغيرات انعكست بشكل او باخر على التركيب السكاني و القدرات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة ، و اصابتها بالاختلال و الوهن و التبعية المطلقة للاقتصاد الاسرائيلي ، الامر الذي غيب فرص العودة للاجئين الفلسطينيين .

و اذا ما حاولنا مناقشة المشكلة بشكل موضوعي اكثر بغية تلمس امكانية انجاز حق العودة في ظل مفاوضات التسوية العربية – الاسرائيلية ، لتحتم التحذير من تجزئة القضية الفلسطينية الى مشكلات فرعية كقضية القدس ، او قضية

اللاجئين ، او قضية المستوطنات الاسرائيلية ، فالمشكلات الفرعية لن تجد لها حلا منصفا الا في اطار المشكلة الام و من خلالها .

و ازاء ذلك ، يلاحظ ان الامر فيه منطلقين اساسيين هما :

اولا : الاطراف العربية التي قبلت التفاوض مع اسرائيل قد تقبل بالمنطق الاسرائيلي ، و تقدر هواجسها الامنية . فإسرائيل فعلا غير قادرة على معالجة مشكلة اللاجئين من منظور سياسي ، لأن المسألة ستصبح اكبر من قدراتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . فضلا عما يشكله ذلك من تهديد امني جدي لها .

ثانيا : اما الاطراف العربية التي لم تقبل التفاوض مع اسرائيل ، فعليها ان ترفض المنطق الاسرائيلي . وتصر على الحل السياسي لمشكلة اللاجئين انطلاقا من المسوغات القانونية و الدولية لحق العودة .

صحيح ان هؤلاء سوف لن يفلحوا في مسعاهم في الامد المنظور ، الا انهم سيسهمون في ابقاء المشكلة قائمة ، و الصراع مفتوحا . و يعيدون المشكلة الى طابعها الحقيقي بوصفها مشكلة متفرعة عن المشكلة الام . و بالتالي فأن حلها لن يكون الا ضمن اطار الحل الشامل للقضية الفلسطينية برمتها عبر اقامة دولة فلسطينية على التراب الفلسطيني كله . و الى ذلك الحين ، ينبغي تحسين الاحوال المعيشية و الانسانية للاجئين الفلسطينيين ، و الترفع عن المتاجرة ببؤسهم و معاناتهم .

هوامش الفصل العاشر

(١) اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ اب ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، جنيف ١٩٨٧ ، ص ٢٠٤ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول فكرة الترحيل (الترانسفير) انظر : نور الدين مصالحة ، طرد الفلسطينيين : مفهوم الترانسفير في الفكر و التخطيط الصهيوني ١٨٨٢ – ١٩٤٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٢ .

(٣) انظر : الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، طبعة الامم المتحدة ، مكتب الاعلام ١٩٦٧ .

(٤) تيسير عمرو ، مشكلة اللاجئين و النازحين الفلسطينيين ، ضمن كتاب (مدخل الى القضية الفلسطينية) ، تحرير : جواد الحمد ، ط٥ ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ١٩٩٩ ، ص ٦٠٢ .

(٥) شريف عبد العزيز بدير ، اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد الى مفاوضات الوضع النهائي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٨ في اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ١٠٣ .

(٦) انظر نص القرار في : قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٥ – ١٦ .

(٧) حسين ابو شنب ، الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي (الرأي و الرأي الاخر) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٢٩ .

(٨) بني موريس ، طرد الفلسطينيين و ولادة مشكلة اللاجئين : وثيقة اسرائيلية ، ترجمة و اصدار : دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٩٣ ، ص ١٤٣ .

(٩) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١٨ – ١٩ .

(١٠) صالح جواد كاظم ، مباحث في القانون الدولي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩١ ، ص ٣٢١ -٣٢٢ .

(١١) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١١٠ – ١١٢ .

(١٢) صالح جواد كاظم ، مصدر سابق ، ص ٣٢٢ .

(١٣) انظر نصوص اتفاقيات الهدنة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية (نصوص الامم المتحدة و ملحقاتها) ، بيروت ١٩٦٨ .

(١٤) محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين امام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ - ١٩٦٧ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ – ٢٦٢ .
(١٥) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ٢١ – ٢٤ .
(١٦) تيسير عمرو ، مصدر سابق ، ص ٥٩٩ .
(١٧) محمد نصر مهنا ، مصدر سابق ، ص ٧٠٧ .
(١٨) تيسير عمرو ، مصدر سابق ، ص ٥٩٤ .
(١٩) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ – ١٩٨ .
(٢٠) شريف عبد العزيز بدير ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ – ١٠٥ .
(٢١) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ – ١٠٤ .
(٢٢) صالح جواد كاظم ، مصدر سابق ، ص ٣٢٤ .
(٢٣) Year Book of the united nation 1947 – 1948 , New York , united nation , Department of public information , 1949 , p . 430 – 431 .
(٢٤) بني موريس ، مصدر سابق ، ص ١٣١ و ١٣٣ .
(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٤١ .
(٢٦) نور الدين مصالحة ، مصدر سابق ، ص ٨ .
(٢٧) هاني عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٥١ .
(٢٨) شريف عبد العزيز بدير ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
(٢٩) Abba Eban , The Voice of Israel , London 1958 , p . 108 – 110 .
(٣٠) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ .
(٣١) محمد نصر مهنا ، مصدر سابق ، ص ٧٠٩ – ٧١٠ .
(٣٢) انظر نص اتفاقيات كامب ديفيد في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد ، العدد ٣٠ في ايلول – تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ – ١٥٦ .
(٣٣) بلال الحسن ، اللاجئون الفلسطينيون : المتهة الخطرة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ٢٦ في ربيع ١٩٩٦ ، ص ٥٢ .
(٣٤) المصدر السابق ، ص ٥٦ .
(٣٥) انظر نص خطاب اسحق شامير في مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٨ / خريف ١٩٩١ ، ص ١٩٩ – ٢٠٢ .

(٣٦) حسين ابو شنب ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .
(٣٧) شريف عبد العزيز بدير ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .
(٣٨) بلال الحسن ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .
(٣٩) تيسير عمرو ، مصدر سابق ، ص ٦١٠ .
(٤٠) مجلة فلسطين المحتلة ، الارض المحتلة ، العدد الثاني / شباط ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .
(٤١) المصدر السابق ، ص ٧ .
(٤٢) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ٥ – ١٦ .
(٤٣) H . Cattan , Palestine , The Arab and Israel , London 1969 , p . 29 – 37 .
(٤٤) لمزيد من التفصيل انظر : اسرائيل شاحاك ، عنصرية دولة اسرائيل ، ترجمة : قسم الترجمة في مجلة فلسطين المحتلة ، منشورات فلسطين المحتلة ، حيفا (بدون تاريخ) .
(٤٥) حسن عبد القادر صالح ، سكان فلسطين ديمغرافيا و جغرافيا ، دار الشروق ، عمان ١٩٨٥ ، ص ١٦٩ .
(٤٦) لمزيد من التفصيل انظر : محمود قدري ، الاستعمار الصهيوني ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد ٣٩ / نيسان ١٩٨٢ ، ص ٧٥ و ما بعدها .
(٤٧) من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين : مجازر و ممارسات ١٩٣٦ – ١٩٨٣ ، اعداد : غازي السعدي ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٥ ، ص ١٦١ – ١٦٣ .
(٤٨) المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
(٤٩) Unctad 1943 , TD/ B / 40 (1) 8 , P 14 / Unc TAD (1997) . P . 9 – 10 .
(٥٠) انظر : Unc TAD , Prospect for sustained Development of the Palestinian Economy in the west Bank and Gaza , 1990 -2010 , Quantitative Framework , unctad , secetar iay Estimate .
(٥١) فضل النقيب ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة و القطاع : مشكلات المرحلة الانتقالية و سياسات المستقبل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٧ ، ص ٣٤ – ٣٥ .
(٥٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

الخاتمة

يبدو ان تقادم الزمن لم يفض الى انهاء القضية الفلسطينية و ما تفرع عنها من مشكلات جديدة ، انما يمكن القول ان تقادم الزمن زادها اهمية و تعقيدا بوصفها مرتكز الاستقرار من عدمه في منطقة الشرق الاوسط . لذلك لا تزال الجهود الدولية تطرح بين الحين و الاخر لتلمس حل ما لهذه المشكلة . لعل اخرها ما ورد في مبادرة الرئيس الامريكي دونالد ترامب المعروفة بصفقة القرن .

و قد جاءت البحوث الفكرية - السياسية الواردة في هذا الكتاب كمحاولة لتغطية جوانب اساسية من القضية الفلسطينية و الصراع العربي الاسرائيلي لعلها تكون مفيدة للباحثين و المعنيين في سعيهم لإيجاد مخرج للقضية الفلسطينية المتفاقمة بكل تفرعاتها و ابعادها .

و بما ان البحوث الواردة في هذا الكتاب ضمت مجموعة من البحوث العلمية التي كتبت في المدة المحصورة ما بين اعوام ١٩٨٨ – ٢٠٠٢ ، فنتمنى على الباحثين استكمال هذه البحوث و مواكبة ما طرأ عليها من احداث و معطيات في السنوات اللاحقة .

و في الاحوال كلها ، تمثل هذه البحوث مادة اساسية للباحثين و المعنيين بالقضية الفلسطينية يمكن الرجوع اليها ، و الاستفادة منها بشكل او باخر .

و الله من وراء القصد .